

مختار



السنة السادسة
العدد ٨٠ - مارس ٢٠٠٧



العراق بوابة انفتاح مراوغ بين إيران وأمريكا ■ الخليج وتصورات تحقيق الأمن: الإقليمي أم فوق الإقليمي؟

ميزانية ٨٦ اختبار لقدرة أحمددي نجاد على التغيير ■ انتهاء صلاحية سياسات بوش في المنطقة

التحزب في التعمامل مع الملف النووي ممنوع ■ العالم العربي بين إيران والولايات المتحدة

مختار الآراء

السنة السادسة - العدد ٨٠ - مارس ٢٠٠٧

رئيس مجلس الإدارة

صلاح الغمري

رئيس تحرير الأهرام

أسامة سرايا

مدير المركز:

د. عبد المنعم سعيد

رئيس التحرير:

د. محمد السعيد إدريس

مستشار التحرير:

د. محمد السعيد عبد المؤمن

وحدة الترجمة

د. مدحت أحمد حماد

أ. فتحي أبو بكر المراغي

د. أحمد محمد نادي

أ. مسعود إبراهيم حسن

أ. محمد حسن الزبيق

د. طارق محمد محمود

أ. حسين صوفي محمد

أ. أحمد فتحي قبال

الآراء الواردة في هذه المجلة لا تعبر
بالضرورة عن رأي مركز الدراسات
السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

صورة الغلاف

ذهبت أمريكا إلى اجتماع بغداد لإنقاذ
مشروعها في العراق، وذهبت إيران
لتخفيف المواجهة حول الملف النووي، لكن
كل منهما كان حريصاً على أن يحصل أكثر
مما يدفع، ومن ثم كان الاجتماع مرواغاً
سواء بالنسبة للعراق أو بالنسبة لأطرافه

سكرتارية التحرير الفنية:

مصطفى علوان

المدير الفني:

حامد العويضي

المستشار الفني:

السيد عزمي

مختارات

«مختارات إيرانية» دورية شهرية تصدر باللغة العربية منذ أغسطس ٢٠٠٠ ويتولى رئاسة تحريرها د. محمد السعيد إدريس ، وهى أول إصدار ثقافى عربى يسعى لتقديم معرفة علمية متكاملة عن المجتمع والدولة فى إيران، وتضم مختارات إيرانية أربعة أقسام أساسية، الأول خاص بالتفاعلات الداخلية على الأصعدة المختلفة سياسيا وأمنيا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، أما القسم الثانى فيختص بالعلاقات الإقليمية لإيران وتفاعلات إيران مع الأحداث والقوى الإقليمية خاصة فى الخليج والوطن العربى ومجمل دول الشرق الأوسط ، وكذلك دول بحر قزوين وآسيا الوسطى وجنوب آسيا . ويهتم القسم الثالث بالعلاقات الدولية لإيران سواء مع القوى الدولية أو المنظمات الدولية. أما القسم الرابع فيحمل عنوان «رؤى عربية» ويهتم بتقديم رؤى وتحليلات ووجهات نظر عربية فى أحداث ، وتطورات، وكذلك تقديم تعليقات على أفكار ورؤى إيرانية فى محاولة لتجسير الفجوة بين المفاهيم والادراكات العربية والإيرانية أو على الأقل التقريب بينها لمزيد من معرفة كل منهما للآخر .

ويسعد « مختارات إيرانية » تلقى الردود والتعليقات المختلفة لنشرها وفقا لقواعد النشر المعمول بها بالمجلة .

المحتويات

◆ افتتاحية العدد:

العراق بوابة انفتاح مراوغ بين إيران وأمريكا.....د. محمد السعيد إدريس ٤

◆ دراسات:

- ١- نقطة اللاعودة: عبور إيران إلى الديمقراطية (٢/٢) ٦
- ٢- القضايا العالقة في العلاقات الإيرانية - التركية..... ١١
- ٣- السياسة الأمريكية تجاه دول الخليج (الفارسي) ٢٢
- ◆ افتتاحيات الصحف الإيرانية: ٢٩

◆ قضية العدد:

- ◆ ١- ميزانية ٨٦ اختبار لقدرة أحمدي نجاد على التغيير..... ٣١
- شئون داخلية:

- ◆ ١ - الأحزاب السرية أم العلنية؟: على الشعب أن يختار..... ٣٤
- ٢- السيد أحمدي نجاد: النخبة قلقة، كيف أنتم؟..... ٣٦
- ٣ - حيلة للسيطرة على زعامة الجناح الأصولي ٣٦
- ٤ - تقسيمات جديدة في الجناح الأصولي ٤٠
- ٥- رد فعل باهتر على انقسام تكتل الأصوليين..... ٤٢
- ٦- من اليابان الإسلامية إلى الوعكة الهولندية..... ٤٣
- ٧- الانتقال من ديمقراطية التمثيل إلى ديمقراطية المشاركة..... ٤٤
- ٨- التحزب في التعامل مع الملف النووي متنوع ٤٥
- ٩- المشروعات القومية خيال أم واقع؟..... ٤٦
- ١٠- الاعتراض على سياسات الحكومة الإيرانية الاقتصادية والخارجية..... ٥١
- ١١ - الاقتصاد عامل افتراق بين فصائل المحافظين..... ٥٢
- ١٢- مؤشر تضخم الفقراء..... ٥٣
- ١٣- ملاحظات حول لائحة الموازنة المقدمة من الحكومة..... ٥٤
- ١٤- المجالات السياسية الاجتماعية لموازنة عام ٨٦ ٥٥

◆ تفاعلات إقليمية:

- ◆ ١- الخليج وتصورات تحقيق الأمن: الإقليمي أم فوق الإقليمي؟..... ٥٦
- ٢- الخليج (الفارسي) في مرآة التاريخ..... ٥٧
- ٣- نفوذ إيران الإقليمي مثار قلق الآخرين..... ٥٨
- ٤- المعارضون للحكومة اللبنانية لم يصلوا لطريق مغلق..... ٥٩

◆ إيران.. لماذا؟

- ◆ ١- جدل الشيعة والسنة إلى أين؟ ٦٠
- علاقات دولية:

- ◆ ١ - الحرب في الطريق ٦٥
- ٢- الاستراتيجية المهلكة..... ٦٦
- ٣- استراتيجية الاحتواء والإمكانيات الإيرانية ٦٧
- ٤- انتهاء صلاحية سياسات بوش في المنطقة..... ٦٨
- ٥- مبررات إيران لمنع دخول المفتشين ٦٩

◆ الزاوية الثقافية:

- ◆ ١- الألفاظ والأحاجي والمعميات عند أهل الفارسية ٧١
- رؤى عربية:

- ◆ ١- العالم العربي بين إيران والولايات المتحدة السفير د/ عبد الله الأشعل ٧٥
- ٢ - قراءة في زخارف السجادة الإيرانية والسجادة العربية.....عبد الله الماجد ٧٩
- ٣ - تصاعد الحرب غير المعلنة بين الولايات المتحدة وإيران.....لواء أ. ح متقاعد/ حسام سويلم ٨٢

العراق بوابة انفتاح مـراوغ

بعد تردد وتحسب من جانب كل من الولايات المتحدة وإيران وسوريا لم توافق الدول الثلاث على المشاركة مع ١٢ دولة أخرى في اجتماع على مستوى عال في بغداد ضم الدول الخمس الكبرى في مجلس الأمن ودول الجوار الإقليمي للعراق إضافة إلى مصر والبحرين، بل أعلنت قبولها المشاركة في مؤتمر آخر على مستوى وزراء الخارجية قد يعقد في اسطنبول أو في القاهرة.

التردد والتحسب كانت له مبرراته وكانت له أسبابه التي قد تكون مجرد مبررات وأسباب مفتعلة حرصاً على إظهار "التمنع" وعدم الاندفاع في علاقة قد تبدو مكروهة إن لم تكن محرمة، لكن كل طرف حرصاً على أن يقيس وبندقة شديدة ردود فعل الأطراف الأخرى، وكن هذا القيلس أقرب إلى قيلس وزن القوى لدى كل طرف ومدى استعداده للتعولن في وقت كن كل من هذه الأطراف الثلاث: الولايات المتحدة وإيران وسوريا شديد الاهتمام باللقاء مع الآخر: إيران وسوريا في جلب والولايات المتحدة في جلب آخر، لكنه كن شديد الحرص أيضاً على ألا يكون هذا الاهتمام تسيراً عن حالة من الضعف، وعن حاجة التهدة: الولايات المتحدة حريصة على التهدة مع إيران وسوريا في العراق، وإيران حريصة على التهدة مع الولايات المتحدة في لبنان.

من هنا كن التسؤل منطقياً عما إذا كن من الممكن أن يكون اجتماع بغداد الإقليمي - الدولي بوابة انفتاح للعلاقات بين إيران والولايات المتحدة وبين سوريا والولايات المتحدة، وجاعت الإجابة بعد انتهاء الاجتماع الذي لم يستمر غير يوم واحد هي: نعم، لكنها نعم مرلوغة لإدراك كل منهما أن الظروف لم تتضح بعد، وأن الدوافع لم تكمل بعد، هناك مظاهر تقول أن الولايات المتحدة باتت على يقين من أنها لن تخرج منتصرة من العراق، وهناك مؤشرات تقول أن الحل العسكري لم يستبعد بعد كأحد خيارات حل أزمة البرنامج النووي الإيراني، إن لم يكن من جلب الولايات المتحدة، فإنه حتماً من جلب إسرائيل ملازال مطروحاً بل وملازال ملحا على حد تعبير أليخاندور ليرمان وزير الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلية (وهي وزارة أنشئت خصيصاً للتعامل مع الملف النووي الإيراني). فقد أعلن ليرمان أن إسرائيل تستطيع أن تصدى وحدها لأي تهديد نووي إيراني إذا لم تعط العقوبات الدولية النتائج المرجوة، وأكد أن بلاده مستعدة لمواجهة المشكلة الإيرانية حتي وإن كانت وحدها، هذا التأكيد يكشف لإيركا إسرائيلياً بخطورة البرنامج النووي الإيراني لدرجة قد تدفع بالإسرائيليين إلى المغامرة بشن عمل عسكري ضد إيران أيا كانت النتائج.

هذا يعني أن الولايات المتحدة في مأزق العراق، وإيران في مأزق البرنامج النووي، وبقي على كل منهما أن يعيد حسابه ويقرأ أوراق الطرف الآخر جيداً ليحدد ما هي حدود الالتقاء الممكنة مع الطرف الآخر، وما هي حدود التنازلات التي يمكن أن يقدمها، وما هي المكاسب التي يمكن أن يحصل عليها في المقابل. ربما كانت هذه هي أهم أسباب قبول الولايات المتحدة وإيران الذهاب إلى بغداد. فقد أدرك كل منهما أنه يريد قراءة الآخر عن قرب أخذاً في الاعتبار المستجدات في الأحداث وهي أغلبها سلبية بالنسبة للطرفين.

بالنسبة للولايات المتحدة أدرك الرئيس الأمريكي جورج بوش أنه خسر أربعة رهانات في وقت واحد. خسر الرهان أولاً على نجاح استراتيجيته الجديدة في العراق التي بسببها استبعد توصيات "لجنة دراسة العراق" برئاسة كل من جيمس بيكر (جمهوري) ولي هاميلتون (ديمقراطي). لم تتجح استراتيجية بوش التي أعطت كل الأولوية للحل العسكري للأزمة العراقية، فقد انهارت الخطة الأمنية التي حملت اسم خطة نوري المالكي رئيس الحكومة العراقية الموالية للاحتلال، وهامو الجنرال ديفيد بترايوس القائد العسكري الأمريكي الجديد في العراق يجزم أنه "لا حل عسكرياً للوضع في العراق"، ولم يجد ما يقوله إلا دعوة "قيادة وشعب هذا البلد إلى وضع خلافاتهم جانباً، والاتحاد لمواجهة العنف الطائفي الذي يعصف بالبلاد".

وخسر بوش ثانياً الرهان على تغيير الموقف الأمريكي من الحرب. فالديمقراطيون يواصلون ضغطهم ويكرسون جهودهم لإجبار الرئيس الأمريكي على إنهاء الحرب في العراق، وعلى المستويين الشعبي والإعلامي تتزايد الضغوط من أجل الانسحاب من العراق وبالذات بعد تأكد الجميع من أن استراتيجية بوش تسير في طريق مسدود بالعراق.

وخسر بوش ثالثاً الرهان على استمرار ما يسمى بـ "التحالف الدولي" الذي استخدمته الإدارة الأمريكية ستاراً يتخفى من ورائه الاحتلال الأمريكي للعراق. فقد كان آخر المنسحبين وأهمهم هو الحليف البريطاني. وخسر بوش أخيراً الرهان على إمكانية فرض استقطاب إقليمي أحدهما معتدل موالٍ لواشنطن والآخر هو "محور الشر" الذي يضم، وفقاً للتصنيف الأمريكي، إيران وسوريا وحزب الله وحركة حماس.

كانت فرضية هذا الاستقطاب خاطئة لأنها لم تدرك أن أول من سيدفع ثمنها ليس دول "محور الشر" بل دول "محور الاعتدال". فقد افترضت الإدارة الأمريكية أن توريط دول محور الاعتدال في مواجهة طائفية "سنية شيعية" مع دول الشر ستقود حتماً إلى تحويل إيران إلى عدو إقليمي للعرب بدلاً من إسرائيل وإلى فرض صراع عربي - إيراني بدلاً من الصراع العربي - الإسرائيلي، وأعطت هذا المشروع اسم "الشرق الأوسط الجديد" كما سمته كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية، ولكن دول محور الاعتدال أدركت أن تهجير صراع طائفي في المنطقة لن تدفع ثمنه إيران وسوريا وحزب الله فقط بل أغلبها نظراً لأنها تضم أقليات شيعية كبيرة، ووعت الدرس العراقي جيداً، وأدركت أيضاً أن الحرب الطائفية في العراق إذا تفاقم سوف تتجاوز الحدود العراقية إلى دول الجوار.

بين إيران وأمريكا

من هنا بالتحديد نشأت الدبلوماسية الجديدة بين المملكة العربية السعودية وإيران واتخذت من ملف الأزمة اللبنانية شعراً لها، وبدأت تعمل في اتجاه إطفاء الحرائق وليس إشعالها، كما كانت تأمل الإدارة الأمريكية.

هذه الخسائر المضاعفة للرهانات الأمريكية في المنطقة وفي العراق كانت من أهم الدوافع لقبول المشاركة في مؤتمر يعقد بالعراق تشارك فيه إيران وسوريا في محاولة لجس النبض في إمكانية توظيف كل منهما لإنقاذ المشروع الأمريكي في العراق. وفي المقابل أدركت إيران أن سياسة التشدد التي اتبعتها الرئيس محمود أحمدى نجاد تقودها حتماً إلى الصدام مع الولايات المتحدة وإسرائيل، كما أدركت أن قراراً جديداً يفرض عقوبات عليها سوف يضطرها لدفع أثمان باهظة ليس فقط في الملفات الإقليمية بل وفي الداخل الإيراني نفسه وهو نقطة الضعف الأساسية للنظام الحاكم في طهران الحريص دائماً على تأكيد أنه نظام شرعى يحظى بالدعم الكامل والقبول الطوعى من الشعب الإيراني. لقد اضطرت السلطات الإيرانية إلى فرض نظام توزيع البنزين المدعوم بنظام الحصص الوطنية في مؤشر يؤكد وجود أزمة حقيقية في عجز الإنتاج الوطنى من مشتقات البترول عن الوفاء بالحاجات الداخلية. هذا العجز يمكن أن يتطور إلى ورقة ضغط خطيرة في ظل فرض قيود على تصدير دول الجوار مشتقات البترول إلى إيران إذا صدر قرار جديد يفرض عقوبات أشد على إيران من بينها رفض التجارة معها. إيران تواجه أيضاً خلافات مع روسيا حول تمويل مشروع مفاعل بوشهر مما قد يؤدى إلى تأجيل استكمالها في الوقت اللازم. لكن الأهم من ذلك هو توقيت الخلاف مع روسيا حول مفاعل بوشهر. فهذا الخلاف يأتى في وقت أضحت فيه إيران شديدة الحاجة إلى علاقة أكثر من حميمة مع روسيا والصين لمنع صدور قرار جديد يفرض عقوبات جديدة ضدها من مجلس الأمن، ناهيك عن أهمية هذه العلاقة في منع أى حل عسكري أمريكى للأزمة مع إيران حول ملفها النووى.

إيران تحسست أيضاً أن خطراً حقيقياً على دورها الإقليمى ومكانتها الإقليمية بدأ يتزايد بسبب سياستها الخاطئة في العراق الناعمة لأحزاب وميليشيات شيعية تدعم الاحتلال وتمارس الإرهاب الطائفى ضد السنة. لقد عبر الشارع العربى عن غضبه ضد هذه السياسة الإيرانية بوضوح شديد، كما عبرت النخب العربية المحسوب أنها صديقة لإيران وحريصة على علاقاتها العربية عن ازدواجية الدور الإيراني الداعم للمقاومة في لبنان وفلسطين والمعلنى لها في العراق، لكن التعبير الأهم عن الغضب ضد السياسة الإيرانية كشفه مؤتمر إسلام أبلا الذى شاركت فيه دول سبع كلها دول سنية هي باكستان وتركيا ومصر والسعودية واليونانيسيا وماليزيا والأردن، لكنها أيضاً دول صديقة للولايات المتحدة مع تعمد استبعاد كل من إيران وسوريا في إشارة مهمة إلى تقاطع ملفات هذا المؤتمر مع السياسات الإيرانية والسورية.

إدراك الخطر من جانب كل من الولايات المتحدة وإيران كان دافعاً للنهاب إلى بغداد، الولايات المتحدة ذهبت لإنقاذ مشروعها في العراق، وإيران ذهبت لتخفيف المواجهة مع الولايات المتحدة حول برنامجها النووى، لكن كل منهما كان حريصاً على أن يحصل أكثر مما يدفع وكل منهما على يقين بأن الآخر في حاجة ماسة إليه، لذلك جاءت مناقشات اجتماع بغداد وكأنها مباراة إيرانية أمريكية، مباراة بالاثهات ومبارزة بالمطالب، الولايات المتحدة تطالب إيران بدعم أمن واستقرار العراق وإنهاء الإرهاب وكانت قد اتهمت في الأسابيع السابقة بتوريد الأسلحة والمتفجرات للإرهابيين.

رسالة السفير الأمريكى (المغادر) في العراق زالمى خليل زاد الذى شارك في المؤتمر مع ديفيد ساترفيلد مستشار وزارة الخارجية لشئون العراق كانت شديدة الوضوح عندما أكد أن "الفشل في السيطرة على الأوضاع الأمنية المتردية في العراق ستعكس آثاره على كل دول المنطقة"، في تحذير واضح مفاده "ألا على دول المنطقة أن تتصور أنها يمكن أن تصطاد في المياه الأمريكية المتعكرة في العراق". خليل زاد خاطب من يعينهم الأمر قائلاً: "لا يمكن لأى دولة من المشاركين في المؤتمر أن تستفيد من فشل مهمتنا بالعراق، وإنما في الواقع سيعانى الجميع بشكل سيئ". وحرص ساترفيلد خلال هذه المناقشة على أن يشير إلى حقيقته قائلاً: "إنها تحوى وثائق تثبت تسليم إيران لميليشيات شيعية في العراق".

وإذا كان خليل زاد قد قلل من أهمية فكرة حدوث تغيير في السياسة الأمريكية تجاه إيران، ونقى إجراء محادثات ثنائية مع الوفد الإيراني وقال: "تحدث معهم مباشرة في وجود آخرين"، فإن الوفد الإيراني وعبر رئيسه عباس عراقجى نائب وزير الخارجية أوضح أن "الاجتماع اختبار لقياس السياسات الأمريكية ومعرفة ما إذا كانت الولايات المتحدة تحاول بحق حل المشاكل بالرغم من أنها لا تزال تبحث عن المغامرات". هكذا جاء الاجتماع جس نبض متبادل أمريكى - إيرانى، وإذا كان قد أسفر عن تشكيل ثلاث لجان فنية على مستوى الخبراء للتعاون والتسيق الأمنى وتنفيذ الاتفاقيات السابقة للمساعدة في مكافحة "الإرهاب" ومنع التسلل وضبط الحدود، كما أسفر عن نية لعقد اجتماع آخر الشهر القادم على مستوى وزراء الخارجية، فإنه رغم ذلك لم يستطع الاقتراب بجدية من أزمة العراق الحقيقية وهى الاحتلال الأمريكى على النحو الذى كشفه بل وفضحه البيان الذى أعدته مجموعة من الشخصيات الوطنية العراقية وتضمن مشروعاً لبرنامج انتقالى للعراق ما بعد انسحاب القوات الأجنبية، البرنامج الذى جعل همه الأساسى عروبة العراق واستقلاله ووحدته كشف إلى أى مدى كان اجتماع بغداد مراوغة بل ومزيفة بالنسبة للعراق وشعبه بقدر ما كان كذلك بين أطرافه.

د. محمد السعيد إدريس

دراسة

نقطة اللا عودة... عبور إيران إلى الديمقراطية (٢/٢)

The Point of No Return: Iran's Path to Democracy

Mohsen Sazegara, The Washington Institute for Near East Policy, April 2006

إعداد: محمد عباس ناجي

بعد مرور أكثر من ربع قرن على نجاح الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، ما زال السؤال عن مستقبل نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية بلا إجابة، خصوصاً في ظل حالة التشابك والتعقيد التي يتسم بها هذا النظام والتي تبدو جلية في مزجته بين عنصر الجمهورية بما يعنيه من إعلاء رأي الشعب ومشاركته في اتخاذ القرار، وعنصر الإسلامية بما يفرضه من قواعد دينية تدعم من دور رجال الدين في الحياة السياسية في ظل تكريس نظرية ولاية الفقيه كأساس للنظام. التفاعل بين الجمهورية والإسلامية كان محور اهتمام العديد من مراكز الأبحاث الأكاديمية الأجنبية، ومنها معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، وفي هذا السياق قام محسن سازجار الصحفي والناشط الإصلاحي الإيراني الذي ترشح في انتخابات الرئاسة في عام ٢٠٠١، وتم رفضه من جانب مجلس صيانة الدستور، ثم تعرض للاعتقال عام ٢٠٠٢ بسبب أفكاره المناهضة لولاية الفقيه وانتقاداته لنظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بإعداد دراسة بعنوان "نقطة اللاعودة... عبور إيران إلى الديمقراطية" يتناول فيها التفاعل بين الديمقراطية والاستبداد في إيران وصراع إيران من أجل الوصول إلى الحداثة، ودور القوى السياسية، وخاصة رجال الدين، في هذا الصراع. وفيما يلي الجزء الثاني من الدراسة.

٦

المجتمع المتحول:

خلال الثلاثين عام الأخيرة، تعرض المجتمع الإيراني للتغيير، في خصائصه الاجتماعية ومؤسسته وآراءه. ولم يستطع هذا المجتمع التماشي مع سياسات الحكومات إلى فترات طويلة، وبمعنى آخر، فشلت الحكومات المتعاقبة في تلبية حاجات المجتمع ومن ثم تعرضت للتغيير المستمر.

المجتمع المتغير:

منذ وقوع الثورة عام ١٩٧٩، كان التغير الرئيسي الذي شهدته إيران هو توسيع المدن، وانتشار التعليم، ونمو الطبقة الوسطى، ومشاركة المرأة، والاتصالات العالمية، الصناعة.

اتساع الحضر:

لقرون عدة، عاش الإيرانيون في القرى والقبائل، فقد احتوت ٨٦ ألف قبيلة في إيران على ما نسبته ٨٥٪ من

سكان إيران. هذا الرقم بدأ في التغير في المائة عام الأخيرة، وفي عام ١٩٩٦، ارتفعت نسبة السكان في المدن إلى ٦١٪. ويتوقع في عام ٢٠٠٦، أن ترتفع هذه النسبة إلى ٧٠٪.

انتشار التعليم:

للمرة الأولى في التاريخ الإيراني، أصبح ٩٠٪ من الشباب الإيرانيين متعلمين، ولدى إيران حوالي ٢ مليون شاب جامعي، وعدة ملايين من الدراسات العليا، و١٦ مليون طالب مدرسي.

نمو الطبقة الوسطى:

شهدت الطبقة الوسطى ارتفاعاً نسبياً، متماشياً مع زيادة معدل التحضر في إيران، هذه الطبقة تمتلك الموارد التي تجعلها القوة الاجتماعية الأكثر قدرة على التغيير في المجتمع، فكل الأحزاب السياسية والسياسيين ينتمون تقريباً إلى تلك الطبقة.

تزايد نسبة مشاركة المرأة في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية:

تبلغ نسبة النساء في مرحلة ما قبل التعليم الجامعي ٦١٪، ولدى المرأة المتعلمة وغير المتعلمة القدرة على المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، لتحقيق دخل واستقلال اقتصادي وقد أدى استقلال المرأة اقتصادياً إلى حدوث تغييرات في العلاقات الأسرية.

تزايد الاتصالات الملمومة:

عندما دخل التلفزيون إيران في بداية القرن الجديد، ساهم في اندلاع الثورة الدستورية ١٩٠٦، كذلك دعمت أشرطة الكاسيت والتلفزيون من نجاح الثورة عام ١٩٧٩، وفي يومنا هذا، فإن الاتصالات التكنولوجية مثل الأقمار الصناعية والإنترنت، كان لها إسهام في حالة الحراك الاجتماعي التي تشهدها إيران. لا توجد إحصائيات مؤكدة، لكننا نستطيع رصد ٧ مليون مستخدم للإنترنت، ومن خمسة إلى سبعة مليون مستخدم للدش، وتتموكلنا المجموعتين بطريقة سريعة (لأن متوسط الأسرة الإيرانية يبلغ حوالي ٤,٦ شخص، فإن من خمسة إلى سبعة مليون مستخدم للدش يترجموا إلى ما بين ٢٢ إلى ٢٢ مليون إيراني يعيشون في أسر تستخدم الدش).

النمو الصناعي:

لأن إيران تاريخياً بلد زراعي، حكمته أنظمة فاشستية، لم تتكون الطبقات الاجتماعية، وقد كون المجتمع طبقات اجتماعية طفيلية كان لها استقلال اقتصادي نسبي عن الحكومة، استطاعت تأسيس منظمات أهلية واتحادات. أما الآن، ولأول مرة في التاريخ الإيراني، أصبح للدول طبقات اقتصادية قوية، اليوم ينتج القطاع الصناعي ما نسبته ٢٥٪ من إجمالي الناتج القومي، ومن خلال التأثير على القطاع الزراعي، فإن الإسهام غير المباشر في القطاع الصناعي يبلغ ٥٠٪. ويفتقد الصناع الإيرانيون للمنظمات القوية، وللمشاركة في القوة السياسية في الحكومة والبرلمان مثل قوتهم الاقتصادية. واليوم في إيران، فإن بعض القضايا الخلافية التي تشهدها إيران يكون محورها الصناع ورجال الدين.

الرؤية العامة المتغيرة:

لقد ساعد كل ذلك على تغيير اتجاهات الرأي العام الإيراني، بالابتعاد عن الانغلاق الجامد على أفكار ومفاهيم قديمة لا تلائم العصر، ومن الواضح أن هذا التقابل بين مدخلات الحياة السياسية والاجتماعية ساعد على تفاعلها وإفرازها للنتيجة ذاتها، فالتناقض الواضح بين حالة الانغلاق ومراوحة المكان، والانفتاح الكبير الذي يجتاح العالم إعلامياً ومعلوماتياً، هذا التناقض ذاته

ساعد على اندفاع الإيرانيين للخروج من القوالب المفروضة عليهم، والسعي حثيثاً إلى اللحاق ببقية الشعوب.

وقد ظهرت اتجاهات فكرية وسياسية عدة في عهد الثورة من ملكية وقومية ويسارية وإسلامية حيث لا تزال تلعب هذه التيارات دوراً أساسياً في الحياة السياسية والثقافية للمجتمع الإيراني. فلا يمكن أن نتطرق إلى جذور الصراع بين علماء الدين والمثقفين العلمانيين، ولا نتطرق إلى الدور البارز الذي لعبه المفكر القومي العلماني أحمد كسروي في الأربعينيات من القرن الماضي حيث أنشأ مدرسة بل وادعى بدين جديد وصفه بـ (الباكدينان) أي أصحاب الدين النزيه، غير أن أهمية كسروي لم تأت من إنشائه ديناً جديداً بل من بحوثه وكتاباتاته التي أثرت على أجيال مختلفة. إذ فقد حياته بسبب نقده اللاذع لمؤسسة علماء الدين الشيعة وأدائهم التاريخي. وقد أطلق عليه نواب صفوي الرصاص عندما كان يهيم للخروج من عمله في وزارة العدل في طهران عام ١٩٤٦.

وقد شهدت الاتجاهات الفكرية والسياسية المتنافسة، أوضاعاً مختلفة، وتأرجحت بين الضعف والقوة في أدائها حيث شاهدنا انتعاشاً للحركة اليسارية والشيوعية والمثقفين القائلين بها في الأربعينيات من القرن الماضي.

وقد اتجه المثقفون اليساريون من شيوعيين وعلمانيين إلى العمل المسلح لإسقاط النظام الملكي السابق وذلك تقليداً للثورة الكوبية والحركات المسلحة في أمريكا اللاتينية. وأنشأ هؤلاء منظمات وفصائل لحرب العصابات في المدن، غير أن جميعها باءت بالفشل وكان الفوز في النهاية لثورة إسلامية هيمن عليها علماء الدين وعلي رأسهم آية الله الخميني.

وكرر فعل علي المعارضة اليسارية والشيوعية ضد الشاه في السبعينيات من القرن الماضي ظهر المفكر الديني علي شريعتي علي الساحة الفكرية والسياسية المعارضة، حيث أثر بكتاباتاته ومحاضراته علي جيل وهياً بذلك الخلفية للثورة الإسلامية التي لو كان حياً لعارض العديد من سياساتها. ولا أبالغ إذا قلت أن شريعتي (المتوفي ١٩٧٨) كان الأب الروحي للثورة الإسلامية، حيث نجح في أدبياته الدينية والفكرية والأدبية أن يبعد فئات عديدة من المثقفين عن تأثير اليسار الشيوعي القوي الفاعلية آنذاك ويجذبهم إلى الخطاب الثوري - الإسلامي.

وقد كان شريعتي وريثاً لموروث إسلامي معاصر حاول منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى الآن المزاجية أو المصالحة بين العقل والدين، أي بين الإسلام كدين ظهر قبل ١٤ قرناً والحدأة الغربية التي أخذت تغزو العالم خلال القرنين الأخيرين.

ومن أبرز ممثلي هذا الخطاب هم آية الله النائيني

الذي توفي في أوائل القرن العشرين وآية الله الطالقاني (المتوفي ١٩٨٠) ومهدي بازرجان (المتوفي ١٩٩٥).

التمية والديمقراطية في إيران

قضية التمية هي بالأساس تنمية للإنسان. بهذا الفهم لتلك العلاقة الرابطة بين التنمية وعملية توسيع خيارات البشر في العيش في ظل حياة كريمة، تبرز مدلولات تلك العلاقة من زاوية الحقوق الإنسانية في التمية وفي الربط بينها وبين الديمقراطية.

هذا الربط انعكس أيضا وبالتعبية على صورة الدولة ومكانتها الدولية بعد أن أصبحت تقاس بمدى توافقها ومراعاتها للعديد من المعايير الدولية الخاصة بالحريات العامة والحقوق الأساسية. وبالتالي فإن تراجع موقع إيران على خريطة التمية في العالم، بسبب تواضع مستوى معدلات التنمية البشرية، وتراجع مكانتها ودورها على الساحة الدولية بالتعبية يمثل واقعا مؤسفا، وهو ما يستدعي التساؤل حول حقيقة ومردود الكثير من خطط التنمية التي تم تبنيها والمبادرات والمنتديات المطالبة بالإصلاح خلال الخمس سنوات الماضية، والتساؤل أيضا عن قدرة إيران حكومة ومجتمع على التجاوب والاستفادة من تغير الواقع الدولي تجاه قضية التمية مع كل ما يطرحه الواقع من فرص وتحديات.

فإذا كان "البشر هم الثروة الحقيقية للأمم"، فإن النتيجة المنطقية هنا أننا كإيرانيين نبدد أهم وأغلى ثرواتنا في وقت لا يعترف فيه العالم إلا بالعلم والمعرفة ويحسب تقدم الدول بمدى إنتاجها واستيعابها للتكنولوجيا الحديثة. إذ تشير الإحصائيات إلى أن نسبة من يعيشون تحت خط الفقر والحرمان من الاحتياجات الأساسية بإيران، في تزايد. ومن المفارقات الواضحة في هذا السياق، أنه على الرغم من العقود الطويلة من التنمية وخطط الاقتصاد والنهوض بالمستوى العام للمجتمع الإيراني فإن العديد من الدراسات الاقتصادية تخلص إلى تزايد حدة الفقر خلال العقدين الماضيين.

كما أن حجم البطالة في إيران يشهد ارتفاعا ملحوظا، ومن المتوقع أن يزيد هذا الحجم إلى ثلاثة أضعاف في عام ٢٠١٠ كذلك يشير واقع الخدمات المقدمة للمواطن الإيراني، إلى أنها ما تزال قاصرة على المفهوم الخدمي والرعايائي. رغم محدوديتها. وأن مفهومها لم ينتقل إلى المنظور الحقوقي كما هو الواقع في العديد من دول العالم المتقدم والديمقراطية، فعلى سبيل المثال نجد أن الرعاية الصحية تعاني من نقص كبير رغم التحسن النسبي خلال السنوات الماضية في المناطق الإيرانية.

وإذا ما أضفنا أن إيران تعاني من نقص كبير في القدرات المعرفية لاتضح لنا حجم الصورة الداكنة

لمؤشرات التنمية البشرية. هذه الصورة للخيارات والحقوق تثير مسألة التأثير السلبي وتغشي العديد من المظاهر السلبية على حالة الاستقرار في المجتمع وعلاقته بدعم "الأمن الاجتماعي". فمظاهر العنف المسلح السياسي، وتغشي ظاهرة الإرهاب، ترتبط بمجموعة من الأسباب يأتي في مقدمتها انخفاض معدلات التنمية البشرية بكل ما تنطوي عليه من مؤشرات تتعلق بحقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية أيضا.

ولذا ارتبطت الكثير من المبادرات الإصلاحية الإيرانية، بالتركيز على كفاءة الحريات العامة، وإجراء التعديلات التشريعية والقانونية اللازمة لضمان تداول السلطة، وتحقيق أكبر قدر من اللامركزية، وضمان حياة كريمة.

ولكن ظلت هذه المبادرات مفتقرة للقدرة على ترجمتها لسياسيات وآليات قابلة للتنفيذ وفق جدول زمني محدد، فضلا عن غياب البيئة المواتية والافتقار للرغبة والقرار السياسي الداعم لمنهج الإصلاح. وبالرغم من ذلك تظل أولوية تحسين آلية الحكم في إدارة شئون الدولة، مطلباً لمعالجة أوجه القصور التي تعاني منها سياسات التنمية. وهو ما يتطلب بدوره توفير بيئة مواتية تعتمد على توافر ثلاث أبعاد رئيسية تمثل مكونات الحكم الجيد: الأول سياسي، ويرتبط بطبيعة النظام السياسي وآلياته وشرعيتها، أما الثاني فهو بعد تقني، يتعلق بالإدارة وديناميكية إدارة الأمور بكفاءة وفاعلية، وهو ما يطرح نمط اللامركزية في إدارة شئون الدولة. في حين يقوم البعد الثالث على الجانب الاجتماعي. الاقتصادي، وحدود تأثير منظمات المجتمع المدني وفعاليتها واستقلاليتها من جانب، وطبيعة السياسات العامة وتداعياتها على المواطنين من جانب ثان، وعلاقة النظام الاقتصادي للدولة بالاقتصاديات الخارجية من جانب ثالث. وفي هذا السياق، فإن تكامل الأبعاد الثلاثة بمؤسساتها المختلفة وفق آلية قانونية وسياسية منظمة لأدائها، يفضي إلى تحقيق الحكم الجيد في إدارة شئون الدولة.

فهناك علاقة افتراضية بين الحكم الجيد، وبين مؤشرات التنمية البشرية وتوفير الحقوق الأساسية. ويتمثل الرابط الأساسي بين المفهومين في مؤشرات التمية الإنسانية والتي يمكن الوقوف عليها فيما يلي:

التمكين: ويعني توسيع قدرات المواطنين على الاختيار من بدائل متعددة فيما يتعلق بتحقيق الرفاهة الاجتماعية، إلى جانب توسيع مشاركتهم في صنع القرار. الاندماج والتعاون: وذلك عبر توافر محددات زيادة المشاركة المجتمعية في مجالات الحياة المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

العدالة في التوزيع: ويقصد التوزيع النسبي العادل لمجموعة القيم في المجتمع، بما يضمن تحقيق المساواة

النسبية بين المواطنين في الدخل والتعليم والخدمات الصحية على سبيل المثال.

الأمان الشخصي: إذ تعد حماية الأفراد من كل مصادر التهديد سواء المتعلقة بالحروب أو بالأمراض المعدية، من أبرز مؤشرات التنمية الإنسانية لما يعبر عنه تحقيق مبدأ الحق في الحياة للجميع.

الاستدامة: وتعني القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين والأفراد مع تعاقب الأجيال، وهي بذلك عملية تحتاج إلى وضع استراتيجيات تقوم على تحقيق رفاهية الفرد وتضمن مشاركته الفاعلة في صنع القرارات.

من هنا فإن الحديث عن نقلة نوعية للارتقاء بمستوى التنمية البشرية في إيران يتطلب الاستناد للممارسة الديمقراطية في إدارة الموارد المختلفة للدولة، إلى الحد الذي يدفع نحو مزيد من المساواة والمساءلة المرتكزة على مبدأ الشفافية، ويحقق معدلات تنمية اقتصادية مرتفعة تساهم في تعميق قيم المواطنة والمشاركة كركائز لبناء الحكم الديمقراطي.

وقد أصبحت عملية الشراكة بين المجتمع المدني وكل من القطاعين الحكومي والخاص، مرادفة لعملية التنمية والإصلاح وسمة لم تعد قاصرة على المستوى الداخلي للدول، بل أضحت أحد المطالب الدولية وسمة من سمات النظام الدولي الراهن.

ولذا أصبح الحديث عن الشراكة بمدخلها المختلفة تجاه عملية تنمية الموارد البشرية، وتجاه عملية الإصلاح مرتبطة بمجموعة من الآليات الدولية وبرؤية المنظمات والمؤسسات الدولية وبرامجها الهادفة لتعميق وتعزيز سبل هذه الشراكة.

وبطبيعة الحال لا تمثل إيران وضعاً استثنائياً في التواكب مع هذه التطورات، فقد شهدت في السنوات القليلة الماضية الكثير من اللقاءات والاجتماعات التي أسفرت عن تأسيس العديد من المنتديات السياسية والاقتصادية والثقافية. ولكن يظل التساؤل قائماً عن المردود الحقيقي لهذه اللقاءات وتلك المنتديات، ودرجة تعبيرها عن الواقع المجتمعي الإيراني، وحدود انعكاسها على تطوير العلاقة بين الدولة والمجتمع، بما يساهم في إيجاد هامش أكبر يساعد المنظمات الأهلية على تطوير أدائها، والذي يدعم بدوره السعي نحو توفير مناخ ديمقراطي أفضل في إيران. وفي هذا الإطار يمكن الحديث عن إشكاليتين أساسيتين: الأولى، تتعلق بما تثيره محدودية التفاعلات البينية بين القطاع الأهلي والقطاع الخاص، وتفاعلهما على أرضية القطاع الحكومي. والثانية، ترتبط بقضية الإصلاح وما خلفته قضية الركود السياسي من مشكلات متعددة ومتداخلة تفرض نفسها على منهج الإصلاح المنشود ومتطلباته.

بالنسبة للإشكالية الأولى، يمكن رصد مجموعة من المعاني الدالة على المستوى الإيراني: أولها، يتعلق بعدم نضج هذه العلاقة، فلا تزال العلاقة البينية تتم في معظمها من خلال قنوات حكومية رسمية. وهي مسئولية يتحملها طرفي العلاقة، فالقطاع الخاص ما يزال يسير في كنف الدولة، بينما ما يزال القطاع الأهلي مفتقداً للكثير من مقومات الاستقلال عن الدولة.

أما ثانياً هذه المعاني، فيرتبط بمحددات وطبيعة رؤية كل طرف لدور الطرف الآخر. فالقطاع الخاص يعتبر القطاع الأهلي أداة لفعل الخير وبالتالي يحدد دوره الاجتماعي كعامل داعم للأمن الاجتماعي، لذلك ينطلق القطاع الخاص - إذا جاز التعبير عنه ككيان واحد - من رؤية قاصرة لا تأخذ في الحسبان إمكانيات القطاع الأهلي كقطاع تنمو، ومن ثم تقتصر أشكال التفاعل أو الدعم على تقديم المساعدات الاجتماعية سواء عن طريق الدولة في أوقات الأزمات والكوارث، أو عن طريق الجمعيات الأهلية القائمة. في المقابل يبدو القطاع الأهلي مفتقداً للعديد من المقومات والمصادر الداعمة لآلياته ودوره في المجتمع.

في حين يبرز ثالث هذه المعاني في البيئة غير المشجعة لتعظيم العديد من القيم المجتمعية مثل المشاركة والتطوع، إلى جانب قصور الأطر القانونية والتشريعية عن توفير المناخ والآليات الداعمة لتعظيم فرص الشراكة بين القطاعات الثلاثة (الحكومة والخاص والأهلي).

المعاني السابقة، لا تعكس بطبيعة الحال صورة التفاعل بين القطاعات الثلاثة بكافة ملامحها على المستوى الإيراني، كما أنها لا توضح الآليات التي يجب الاستناد إليها للخروج من دائرة الدمج الوظيفي الذي نجحت الدولة في رسمه للقطاعين الخاص والأهلي. ولكنها تشير إلى بعض ملامح الإدراك الخاطئ لطبيعة الدور القائم ومتطلبات تغييره، وخاصة فيما يتعلق بالتفاعل بين القطاعين الأهلي والخاص، كما أنها لا تشير إلى بعض ملامح التحسن التي برزت في السنوات القليلة الماضية (على أستحياء)، ومن هذه الملامح:

- اتجاه بعض رجال الأعمال العرب إلى المشاركة الفاعلة وتحمل مسئولياتهم الاجتماعية عبر مجموعة من الخطوات الملموسة التي يأتي في مقدمتها تأسيس مؤسسات اجتماعية خاصة بهم، تعمل كمظلات لجمعيات أهلية أخرى توفر لها الدعم المالي والفني.

- تعظيم قوانين المنظمات الأهلية التي صدرت خلال السنوات القليلة الماضية من قيمة العمل التأموي للجمعيات.

- دخول شرائح وفئات مجتمعية جديدة تؤمن بأهمية تفعيل دور القطاع الأهلي كشريك في عملية التنمية

وتجاوز دوره التقليدي القاصر على تقديم الخدمات والإعانات.

ولكن يظل هذا التحسن محدوداً ومرهوناً أيضاً بالقدرة على إنجاز العديد من المهام الصعبة والمرتبطة بتحديد دور كل طرف في معادلة بناء المجتمع. وفي مقدمة هذه المهام دور الأطراف الثلاثة في دعم عمليتي الديمقراطية والتنمية. وبعيدا عن الخوض في تفاصيل العلاقة الوثيقة بين التنمية والديمقراطية وارتباط ذلك بضرورة وجود مجتمع مدني قوى، يبدو أن تلك العلاقة تدفع للبحث عن الشروط الواجب توافرها لكي تقوم الديمقراطية.

وتقودنا هذه النتيجة إلى الإشكالية الثانية الخاصة بمنهج الإصلاح الراهن، فقد مرت البلدان العربية التي انتهجت نمط التعدد السياسي في منذ منتصف السبعينيات بحالة من الركود السياسي، التي انعكست بدورها على كافة جوانب الدولة وعناصرها المختلفة، وبالتالي فإن منهج الإصلاح الجزئي الذي يطرح الآن في إيران، يشير بدوره العديد من علامات التساؤل حول درجة توافقه مع متطلبات ودرجة الإصلاح المطلوبة.

فقد فرضت حالة الركود بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية غير مواتية لمنطق الإصلاح الجزئي في الكثير من مواضع هذه البيئة، وإن كان من الممكن استثناء بعض الملامح الإيجابية التي تعبر عنها عمليات تحسين وضع المرأة الإيرانية وزيادة سبل تمكينها، وأيضا مظاهر الاهتمام بالطفل والنشء الإيراني من منظور حقوقى، ولكن يبقى أيضا رغم هذه الإيجابيات إمكانية للقول أن المردود الحقيقي لا يوفر القدرة على النهوض المجتمعي المنشود ولا يوفر السرعة المطلوبة للإصلاح، وبالتالي ربما يكون من الضروري أن يستند منهج الإصلاح إلى مجموعة من الآليات المتكاملة.

فالدول التي مرت بعملية التحول الديمقراطي بعد فترة طويلة من الركود، استندت على مجموعة من العناصر الرئيسية التي مثلت بدورها آليات لعملية الإصلاح.

وفي هذا الإطار يمكن رصد بعض عناصر وآليات عملية الإصلاح في التالي:

١- وجود نخبة حاكمة مؤمنة بعملية الإصلاح وتمتلك المصداقية والشرعية لدى جموع الشعب، لتمكنها من اتخاذ الإجراءات المناسبة وتدفعها نحو التغيير.

٢- يعتبر الجانب التشريعي من أبرز الآليات التي تساعد على عملية الإصلاح. إذ يؤدي تغيير مجموعة القوانين والتشريعات المتعلقة بعملية الإصلاح إلى خلق بيئة مواتية لعملية الإصلاح، مع الأخذ في الاعتبار أن لا تكون عملية تغيير التشريعات أو القوانين مرتبطة بفلسفة الإصلاح الجزئي بل بعملية الإصلاح الشامل.

٣- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني عبر دفعها بكل تشكيلاتها نحو المساهمة في دفع عملية التحول، من خلال امتلاكها للرؤية والقدرة على نشر القيم الثقافية المختلفة سواء السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن قدرتها على تصميم البرامج التدريبية للممارسة العملية للديمقراطية.

٤- تلك العناصر والآليات السابقة تساهم بدورها في توجه البيئة السياسية نحو اعتماد تداول وتدوير السلطة، الأمر الذي يؤدي إلى تغير النخبة السياسية بشكل منتظم يساعد على توسيع نطاق الممارسة والمشاركة السياسية التي تعد إحدى أركان الديمقراطية. ٥- النخبة المثقفة والسياسية يجب أن تلعب دورا في تفعيل وإحياء عملية النهوض بعناصر المجتمع، من خلال طرح خطاب يعبر عن طبيعة احتياجات المجتمع ونبضه. فضلا عن امتلاك أدوات من شأنها أن تثير حالة من حالات التجديد الفكري النهضوي.

فنجاح النموذج الديمقراطي يرتبط بدرجة توافر بنية سياسية وثقافية واقتصادية واجتماعية تساعد على تعزيز ما وصلت إليه عملية التحول من تطور. ولذا تلعب الثقافة السياسية و الحالة الاقتصادية والتركيبية المجتمعية دورا محوريا في تدعيم وبناء النظام الديمقراطي.

وبالنسبة لإيران يمكن القول أنها قد تصلح معها تلك الآليات، ولكن بشرط أن يتم طرح نموذج نهضوي تحديشي نابع من البيئة الداخلية، يسمح في النهاية بنجاح عملية التحول الديمقراطي.

وهنا يمكن التأكيد على أن متطلبات المرحلة الراهنة تتجاوز عملية التدخل الحكومي في الاقتصاد بفرض إعادة تنظيم العلاقة الاجتماعية، كما تتجاوز حالة الازدواج أو التضارب بين نشاط الدولة والنشاط التطوعي في مجال الخدمات بطرح سياسات الدمج الوظيفي في الأطر التنظيمية للدولة. فالنهج الديمقراطي في تدخلها، يتطلب حدوث قدر من التنسيق القائم على المفاوضات وتوزيع الأدوار والاحتواء المالي والإداري، بالإضافة إلى الدفع نحو تعزيز المشاركة السياسية وترشيد المشاركة الاجتماعية عموما.

ومن ثم فإن أولى خطوات هذه النهج تقتضي إعادة صياغة القواعد بين القطاعات الثلاث (الأهلي، والحكومي، والخاص) من منظور شراكة كاملة تبدأ بالتخطيط وتنتهي بجملة من السياسات العامة وخطواتها التنفيذية، على أن يشكل القطاع الخاص قوة الدفع لقاطرة المجتمع المدني. فقاطرة المجتمع المدني تنطلق من موقع دور مؤسساته في عملية تطوير الديمقراطية.

القضايا العالقة في العلاقات الإيرانية - التركية

إعداد: أحمد مجدى السكري
دبلوماسى بوزارة الخارجية

تشهد العلاقات الإيرانية - التركية موجات متتابة من المد والجزر بين التوتر تارة والتعاون تارة أخرى، كما تمر هذه العلاقات بالعديد من الأزمات التي قد ترتفع درجة حدتها حتى يعتقد البعض باحتمال نشوب حرب بين البلدين، إلا أنها سرعان ما تنتهى بتصريحات دبلوماسية "تهديئة" بحيث يمكن وصف هذه العلاقات بأنها ليست حميمة ولا عدائية .

ويعود ذلك الوضع - بصفة عامة - إلى الحساسية التي تحكم العلاقة بين الدولتين لأسباب تاريخية تتعلق بالنظرة المتبادلة إزاء الصراع الصفوى - العثماني، وأسباب معاصرة تتعلق بالاختلافات الاستراتيجية والأيدولوجية والثوابت العليا التي يقوم عليها الحكم والمجتمع في داخل كل منهما، وتحركهما السياسى فى الخارج، والتنافس بينهما على تحقيق النفوذ فى الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، إضافة إلى القضايا الأمنية المشتركة عبر الحدود .

ويمكن تبين مدخلات تفاعلات العلاقات الإيرانية - التركية فى حِقة التسعينيات فى الملفات العالقة التالية .

أولاً : القضية الكردية وتأثيراتها على العلاقات الإيرانية - التركية .

ثانياً : التحالف التركى - الإسرائيلى وتأثيراته على العلاقات الإيرانية - التركية .

ثالثاً : التنافس الإيرانى - التركى حول دور الدولة

القائد فى الشرق الأوسط .

رابعاً : تصاعد تيار الإسلام السياسى وتأثيراته على العلاقات الإيرانية - التركية .

خامساً : أثر البيئة السياسية الداخلية فى كل من إيران وتركيا على العلاقات الثنائية .

أولاً : القضية الكردية وتأثيراتها على العلاقات الإيرانية - التركية

استطاع حزب العمال الكردستانى فرض القضية الكردية على الحكومات التركية المتعاقبة وجعلها عائقاً للدولة التركية على المستوى الداخلى والخارجى .

فقد أقام حرباً ضروساً معها منذ منتصف الثمانينيات تكلفها سنوياً ما يقارب ١٠ مليارات دولار إضافة إلى سوء سجلها فى مجال حقوق الإنسان .

وظهرت ولادة حزب العمال الكردستانى من رحم منظمة الشباب الثورى (ديف كينج)، حيث تولى قيادته عبد الله أوجلان طالب العلوم السياسية، وأعلن الحزب عام ١٩٨٤م اعتماده استراتيجية المقاومة المسلحة، مما أكسبه احترام الأكراد ورهبة الأتراك وجعلته رمز الحركة الكردية فى تركيا بلا منازع .

وفى أبريل ١٩٩٠، حول حزب العمال الكردستانى مراسم جنازة أحد أعضائه إلى مظاهرة جماهيرية فى مدينة نصيبين وقع خلالها عشرات القتلى والجرحى، واشتعلت المظاهرات فى معظم المقاطعات الكردية وتبعته سلسلة من الاضطرابات

الطلابية والعمالية أزعجت السلطة العسكرية التركية، مما دفع مجلس الأمن القومي التركي إلى إعلان القانون رقم ٤١٢ الذي خول الحاكم العام في ١١ ولاية صلاحيات استثنائية مثل رقابة الصحف وحق تجاوز السلطة القضائية وتعيين وطرده القضاة.

وفي نهاية أبريل ١٩٩٠، صرح الرئيس التركي تورجوت أوزال بأن حكومته تبحث عن صيغة جذرية لحل المسألة الكردية .

وأدى دخول تورجوت أوزال حرب الخليج الثانية حليفاً للغرب . لأنه كان يعتقد بأن تركيا إذا كانت ستخسر واحداً، فإنها في النتيجة النهائية ستربح ثلاثة . إلى حدوث تطورات إقليمية لم تكن في مجمل حسابات الأمن القومي التركي، لأنها نقلت القضية الكردية إلى مرحلة تاريخية جديدة عندما قام العراق بحملته العسكرية على أكراد العراق في ٢٧ مارس ١٩٩١ فكانت هجرة حوالى نصف مليون كردي من سكان الشمال العراقي إلى جنوب شرقي تركيا وإيران .

وإذا كان بعض المؤرخين الأتراك والبريطانيين يؤكدون أن في تركيا ٤٢ قومية وأقلية، فإن الأوساط السياسية التركية لم تكن تعترف بها، بل إنها كانت تعد الأقلية الكردية الكبيرة (حوالي ١٢ مليون نسمة) من مواطنيها أتراك الجبل .

غير أن هذه الهجرة الكبيرة لأكراد شمال العراق إلى منطقة جنوب شرقي تركيا التي تقطنها الأقلية الكردية قد أجبرت رئيس وزراء تركيا آنذاك سليمان ديميريل على التصريح بما يلي : " نرحب بأقارب اخوتنا الأكراد في تركيا "

فكان ذلك أول اعتراف تركي بالهوية الكردية في تركيا . كما دفعت قوات التحالف الدولي التي طردت القوات العراقية من الكويت إلى تشكيل قوة المطرقة من قوات أمريكية وبريطانية وفرنسية رمزية تعسكر في قاعدة انجريك الجوية التركية لحماية أكراد شمال العراق من اعتداءات الجيش العراقي، وحظرت طلعات الطيران العراقي شمال خط العرض ٣٦، كما أعلنت المنطقة المحاذية للحدود التركية " منطقة أمنية " لا يجوز التواجد العسكري التركي فيها .

فانتهاز الأكراد هذه الفرصة لإجراء الانتخابات النيابية تحت إشراف مندوبي الدول الضامنة لأنهم في شمال العراق .

ولكن رغم فوز مسعود بارزاني ونوابه بأكثرية الأصوات، إلا أنه عد تلك الأصوات متساوية مع الأصوات الممنوحة لجلال طالباني ونوابه، وبذلك تم الاتفاق على شخص رئيس الوزراء لتشكيل الحكومة الكردية المحلية في ٤ أكتوبر ١٩٩٢ .

وبذلك تحقق هاجس تركيا، وخوفها من قيام العرب بإعادة تنفيذ بنود اتفاقية سيفر لعام ١٩٢٠ التي رفضها مصطفى كمال أتاتورك خلال حرب التحرير الشعبية لإيمانه بأنها تسعى لتقييم تركيا لتحقيق مصالح الاستعمار .

غير إن وجود تركيا في الحلف الأطلسي وخوفها من التهديد الروسي لم يكونا يسمحان لها في الدخول بمواجهة مكشوفة مع حلفائها الغربيين الذين ساندوا إقامة الحكومة المحلية الكردية في شمال العراق، فحاولت الالتفاف على قرار حلفائها بدعوة كل من إيران وسوريا إلى أنقرة بتاريخ ١٤ نوفمبر ١٩٩٢ لبحث مستجدات الموقف في الشمال العراقي، حيث تم الاتفاق على تشكيل اللجنة الثلاثية بمستوى وزراء الخارجية للاجتماع دورياً، مرة في السنة للتداول في القضايا الأمنية مع امتناع دولهم عن استخدام القضية الكردية ورقة ضغط ضد بعضهم البعض ومعارضة تقسيم المنطقة .

بل إن وفداً رسمياً تركيا برئاسة وزير الداخلية عصمت سزكين زار دمشق في ١٧ أبريل ١٩٩٢ ووقع اتفاقية أمنية مع السلطات السورية مؤلفة من ثمان مواد . عدت في حينها تجديداً لاتفاقية ١٩٨٧ . تنص على :

- اعتراف الدولتين بحدودهما الإقليمية .
- محاربة الإرهاب الموجه ضدهما .
- عدم تقديم المساعدات المادية والمعنوية للأفراد والمنظمات الإرهابية أو عقدها اجتماعات على أراضيها أو المرور خلالها إلى الدولة الأخرى وإلقاء القبض على الأفراد المطلوبين من قبل أحد الطرفين لتسليمه إلى الطرف الآخر .

وقد وقع على هذه الاتفاقية كل من اللواء عدنان بدر حسن مدير شعبة الأمن السياسي عن الجانب السوري والجنرال أشرف بتليس مدير الحركات في الاستخبارات العسكرية عن الجانب التركي .

وقد تجددت مطالبة تركيا بطرد أوجلان من الأراضي السورية . ولهذا فإن تركيا تعتقد بأن سوريا تسعى من خلال استعمال ورقة أوجلان للضغط عليها لتغيير موقفها من مسألة المياه بتحويل موقفها من فكرة التخصيص التي تصر عليها تركيا إلى فكرة " التقاسم " التي تدعو إليها سوريا بمساندة العراق . ومن هنا تؤكد تركيا . في علاقاتها مع سوريا . على أن سوريا لا تنفذ تعهداتها التي قطعتها لتركيا في عدم مساندة إرهاب حزب العمال الكردستاني ضدها بموجب اتفاقيتي ١٩٨٧ و ١٩٩٢ إضافة إلى أنها تحاول استخدام ورقة PKK أداة ضغط تجاه تركيا للحصول منها على المزيد من مياه نهر الفرات .

ومن ثم، يمكن اعتبار عام ١٩٩٢ بمثابة نقطة تحول في تاريخ الصراع بين حزب العمال الكردستاني وتركيا من حيث تصاعد حدة الصراع من صراع متوسط إلى حرب كاملة لها آثارها وتداعياتها الإقليمية الواسعة، حيث تقع في إطار صراع واسع ومنتشر بين الأكراد وحكومات المنطقة خاصة إيران والعراق .

وفي هذا العام، اخترقت القوات التركية حدود العراق لمطاردة قوات المعارضة الكردية في عملية لم تخل من التنكيل بالمدنيين الأبرياء من الشعب الكردي في مخيمات اللاجئين الأتراك من الأكراد في شمال العراق .

وأعلن رئيس الوزراء التركي، أن قواته سوف تحتل شريطاً حدودياً في شمال العراق لإقامة منطقة عازلة لمنع هجوم الأكراد الأتراك ضد بلاده .

ولم تهتم تركيا وهي تقوم بهذه العملية بإبلاغ أي طرف إقليمي سوى إيران لتشابه أهداف الدولتين في مواجهة الأكراد، وفي التعامل مع العراق في ذلك الوقت .

وفي هذا، يعتبر الملف الكردي من بين القضايا المسببة للتباعد بين كل من إيران وتركيا . فهناك اتهامات تركية متكررة بدعم إيران للانفصاليين الأتراك . حيث ترى تركيا أن إيران على علاقة بحزب الله التركي وحزب العمال الكردستاني .

وقد بدأ التقارب بين إيران وحزب الله التركي - طبقاً لبعض المصادر - عام ١٩٩٤ في إثر قيام أمين عام الحزب بزيارة طهران، وأثمرت هذه الزيارة عن توقف الصراع الدامي بين حزب الله وحزب العمال الكردستاني، حيث تلقى الحزبان معاً الدعم من إيران التي بدأت في استخدام عناصر الحزبين ضد معارضي الثورة الإسلامية .

وطبقاً لهذه المصادر، تمتلك المخابرات التركية معلومات وافية عن علاقات حزب الله التركي بطهران التي قامت بتدريب العديد من قياداته وعناصره في مناطق مختلفة، إضافة إلى تقديم العديد من قياداته وعناصره في مناطق مختلفة، إضافة إلى تقديم مساعدات مالية كبيرة .

وفي هذا السياق، قام الحزب باغتيال العديد من الشخصيات من الصحفيين والأساتذة والجنرالات المتقاعدين، وذلك تنفيذاً لأوامر إيرانية كانت تستهدف النظام العلماني .

كما تتهم تركيا إيران بدعم وإيواء حزب العمال الكردستاني، والسماح للحزب بشن هجمات من أراضيها على تركيا، الأمر الذي دفع تركيا أكثر من مرة إلى التسلل إلى شمال العراق وشمال غرب إيران،

بحجة ملاحقة عناصر هذا الحزب، ولكن في المقابل تنفي طهران أية صلة بهذه المؤسسات .

ومن ثم، فعلى الرغم من النوايا الحسنة التي تظهر على أسلوب الحكومة الإيرانية في معالجتها للمشكلة الكردية، إلا أنها تنظر بعين القلق والريبة لأي تطور قد ينشأ عن نتائجه إمكانية قيام الدولة الكردية التي حتماً ستعكس على وضع أكراد إيران، فما زالت تجربة جمهورية مهاباد عاقلة في الأذهان، فالجمهورية الكردية التي أقيمت في الأربعينيات من القرن العشرين تحت رعاية سوفيتية بإيران، من الممكن إقامتها في التسعينيات أو بعدها بزمان قليل برعاية الولايات المتحدة الأمريكية .

لذا فإن إيران تنظر للمنطقة الآمنة في شمال العراق على أنها تهديد للأمن والاستقرار في المنطقة، ولذا شاركت بفاعلية في كل المؤتمرات التي ضمت الدول الثلاث (تركيا - سوريا بالإضافة إلى إيران) للتداول في وضع شمال العراق وإبداء معارضة شديدة لقيام كيان كردي وتعرض العراق للتقسيم .

وتحرص إيران ألا تكون خارج دائرة الحسابات الكردية في أن تقيم علاقات سياسية واقتصادية مع معظم القوى الكردية العراقية خصوصاً الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود بارزاني والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال طالباني، إضافة إلى الحركات الكردية الإسلامية مثل الحركة الإسلامية بزعامة الشيخ عثمان بن عبد العزيز وحزب الله الكردي، وهو ما كان مصدر إزعاج وقلق لتركيا والولايات المتحدة، فقد نجحت إيران أحياناً في الوفاق بين الحزبين الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الكردستاني في فترة لم تستطع الولايات المتحدة وتركيا عمل ذلك .

كما قامت إيران بعملية وساطة بين الاتحاد الكردستاني وحزب العمال الكردستاني التركي في ظل الممارك التي تدور بين الجانبين في شمال العراق، حيث كان الأول يحمل الثاني أسباب عمليات الهجوم المتتالية التي تقوم بها القوات التركية لمنطقة شمال العراق التي يتولى إدارتها أكراد العراق .

وقد كان الوجود الإيراني في المنطقة، حتى وقت قريب مقتصرًا فقط على دعم الحركة الإسلامية الكردستانية ودخول إيران إلى معترك الصراع بين الاتحاد الوطني الكردستاني وحزب العمال الكردستاني أو بين الأول أو الثاني و" الحزب الديمقراطي الكردستاني " الذي يتزعمه مسعود بارزاني يمكن أن يعيد رسم التوازنات والتحالفات في منطقة شمال العراق أو ما يسمى بمنطقة الحكم الذاتي الكردستاني .

وقد أكد أنوش احتشامي مدير مركز دراسات الشرق الأوسط والدراسات الإسلامية بجامعة درهم أن تركيا قلقة للغاية بسبب قواعد حزب العمال الكردستاني في إيران ومن المساندة الإيرانية المزعومة للإسلاميين في تركيا .

ومن ثم، ترفض إيران التفريط في الورقة الكردية وتؤكد على كونها شريك أساسي في القضية الكردية له حق التوقيع على أي مخطط للمستقبل الكردي .

والمفارقة أن المشكلة التي تثير توتراً أكثر حدة بين كل من إيران وتركيا تتعلق بدعم كل من الدولتين لقوى مناوئة للأخرى، ولكن بعيداً عن هذا التناقض الديني . العلماني، فالطرف التركي الذي تدعمه إيران ليس إسلامياً وإنما هو كردي (حزب العمال الكردستاني) ؛ والطرف الإيراني الذي تدعمه تركيا يعتبر علمانياً بدرجة أو بأخرى مجاهدي خلق .

وعلى الرغم من أن وصول الرئيس الإيراني الإصلاحي محمد خاتمي الأكثر اعتدالاً والمنفتح على الغرب إلى السلطة وصعود جيل الإصلاح الجديد من أبناء الثورة الإسلامية الحديثة في ٢٣ مايو ١٩٩٧م يُحدث تغييراً باقياً في التصور التركي للعلاقات الثنائية. إلا أن الرئيس خاتمي رفض استضافة حزب العمال الكردستاني على أراضي إيران تحت أي مسميات لتتأى بنفسها . أي إيران - بعيداً عن أي أزمات خارجية .

فبعد الإطاحة بحكومة أربكان والتضييق على نشاط الإسلاميين في تركيا، تأثرت العلاقات ودأبت تركيا على اتهام إيران بالعمل على تقويض نظامها العلماني .

مما ساعد على ذلك، تصريحات أطلقها بعض المحافظين في إيران في أوقات الاضطرابات في تركيا غداة حل حزب الرفاه .

إيران والأزمة التركية - السورية في عام ١٩٩٨

يمكن تلخيص الموقف الإيراني من الأزمة التي نشبت بين تركيا وسوريا فيما يلي :

أ - إيران تعلن وقوفها بجانب سوريا في الأزمة التركية - السورية

عبرت إيران عن وقوفها إلى جانب سوريا في الأزمة مع تركيا وأعلنت وكالة الأنباء السورية أن وزير الخارجية الإيراني في هذا الوقت كمال خرازي أعرب عن دعم بلاده هذا في اتصالاً مع نظيره السوري فاروق الشرع . وقد عبر خرازي عن وقوف إيران إلى جانب سوريا وأكد قلق إيران البالغ من التصريحات والتهديدات التركية الموجهة إلى سوريا "كما أشاد بموقف سوريا في معالجة الأزمة الراهنة في العلاقات السورية - التركية عبر الحوار الدبلوماسي .

وكانت إيران قد دعت ٤ أكتوبر ١٩٩٨ تركيا إلى ضبط النفس في "حربها الكلامية" مع سوريا على إثر تهديدات أنقرة باللجوء إلى القوة ضد دمشق واعتبرت إيران أن "كل توتر بين الدول الإسلامية لا يمكن إلا أن يعزز الموقف العدواني للنظام الصهيوني"

وفي ٥ أكتوبر ١٩٩٨، كشفت صحيفة "طهران تايمس" أن الحكومة الإيرانية تعد خطة لنزع فتيل الأزمة بين سوريا وتركيا، وأنها يمكن أن ترسل مبعوثاً إلى هذين البلدين . ونقلت الصحيفة عن مسئول إيراني ما يلي : "أن التوترات الحالية بين أنقرة ودمشق لا تفيد أحداً إلا إسرائيل . وتعمل إيران على خطة تسمح بتخفيف هذه التوترات بين البلدين الذين هما صديقان لها "

ب - طهران على اتصال بالجانبين

صرح الناطق باسم الرئاسة السورية جبران كورية في ٧ أكتوبر ١٩٩٨ أن الرئيس الإيراني محمد خاتمي أعرب خلال اتصال هاتفي مع الرئيس السوري حافظ الأسد عن تفهمه لموقف سوريا في نزاعها مع تركيا . وقال ما يلي : "إن الرئيس السوري شكر للجمهورية الإسلامية الإيرانية والرئيس خاتمي الموقف الأخوي مبدئياً الارتياح إلى علاقات الأخوة والتعاون بين سوريا وإيران " . وحض وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي تركيا وسوريا على تسوية خلافاتهما عن طريق الحوار تمهيداً لحل سياسي . وقال : "واجبنا هو تجنب نشوب نزاع بين البلدين واعتماد الحوار السياسي . وإننا على اتصال بالجانبين لتشجيع الحوار بينهما "

ج - خرازي يتوسط بين سوريا وتركيا لتجنب حرب أخرى

دخلت الجهود الدبلوماسية في سباق مع التصعيد في الموقف التركي من سوريا التي تتهمها أنقرة بدعم حزب العمال الكردستاني وبإيواء زعيمه عبد الله أوجلان . فقد زار وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي سوريا في ٨ أكتوبر ١٩٩٨، والتقى الرئيس حافظ الأسد على أن ينتقل في ٩ أكتوبر ١٩٩٨ إلى تركيا سعياً إلى نزع فتيل الأزمة وسط أنباء عن اعتزام الحكومة التركية توجيه إنذار إلى سوريا في ٩ أكتوبر .

وقبل توجه خرازي من طهران إلى دمشق، أفادت وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء "ارنا" الإيرانية أن جمهورية إيران الإسلامية بصفتها الرئيس الحالي لمنظمة المؤتمر الإسلامي ستبذل جهوداً عملية لإنهاء التوتر المتنامي بين تركيا وسوريا . وذكر الشرع بأن الموقف السوري من التهديدات التركية عبر عنه بيان لمصطفى مستول أوضح مختلف جوانب الاستفزازات

والتصريحات التركية المفاجئة، وأكد حرص سوريا على حل أية إشكالات عبر الحوار وهذا ما تفعله . وقبل مغادرة طهران، أعلن خرازي أنه يقوم بمهمة وساطة بين سوريا وتركيا للحيلولة دون نشوب حرب أخرى في الشرق الأوسط . وبعد عودته من القاهرة تلقى وزير الخارجية السوري فاروق الشرع اتصالاً هاتفياً من نظيره الإيراني كمال خرازي الذي أطلعته على نتائج مهمته في العاصمة التركية . وقالت وكالة "ارنا" الإيرانية، أن خرازي رصد مؤشرات إيجابية من جانب تركيا وسوريا في الجهود المبذولة لحل خلافهما، لكن الطريق إلى السلام لا يزال طويلاً وصعباً . وأشارت وكالة أنباء الأناضول التركية شبه الرسمية إلى أن خرازي نقل إلى السلطات التركية رسالة شفوية من الأسد يعد فيها باتخاذ إجراءات ضد حزب العمال الكردستاني في سوريا .

في ١٣ أغسطس ١٩٩٨، وجه الرئيس الإيراني محمد خاتمي رسالتين إلى الرئيسين السوري حافظ الأسد والتركي سليمان ديميريل . وقالت وكالة "ارنا" الإيرانية، أن الرسالتين اللتين لم تكشف مضمونهما ستسلمان إلى الرئيسين بواسطة سفيرى إيران في العاصمتين دمشق وأنقرة وأضافت أن خرازي أبلغ ذلك إلى نظيره السوري والتركي في اتصال هاتفي معهما .

وقد نقل عن مصادر دبلوماسية إيرانية، أن طهران بعثت باقتراح خطى إلى كل من دمشق وأنقرة عن طريق السفيرين الإيرانيين لدى سوريا وتركيا لنزع فتيل الأزمة بين الجانبين . وأشارت المصادر إلى أن وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي الذي صاغ الاقتراح بناء على زيارته للعاصمتين سيحدد موعداً لزيارتين أخرتين لمعرفة رد الجانبين عليه .

وعندما أثارت قضية عبد الله أوجلان بين تركيا وسوريا، انتقل حزب الـ PKK بقواعده من سوريا إلى إيران . نظراً للتحالف الاستراتيجي بين إيران وسوريا . وأدى هذا إلى حدوث توتر في العلاقات الإيرانية التركية في عام ٢٠٠٠ .

ورغم النفي المتكرر من إيران لاتهام تركيا لها بأنها تدعم حزب العمال، تضمنت اعترافات زعيمه عبد الله أوجلان بعد اعتقاله ما يفيد تقديم إيران تسهيلات له مكنته من شراء أسلحة روسية وبناء مستشفى داخل الأراضي الإيرانية .

وحتى إذا كانت هذه الاعترافات مشكوكاً في صحتها، فهناك دلائل على أن السلطات الإيرانية تتفاوض على الأقل عن تحركات عناصر حزب العمال الكردستاني إن لم تكن تقدم تسهيلات لها .

وقد ادعت تركيا حق التتبع الساخن لها داخل

الأراضي الإيرانية، واتفق الطرفان (الإيراني والتركي) على تشكيل لجنة مشتركة .

وإن كانت وعورة التضاريس في منطقة الثلث الحدودي الإيراني - التركي - العراقي تجعل من الصعب على القوات التركية تفادي حدوث اختراق الحدود الإيرانية أثناء مطاردتها لبعض عناصر ذلك الحزب .

وفي يوليو ١٩٩٩، تصاعد التوتر اثر إعلان طهران أن طائرات مقاتلة تركية قصفت قرية بيرانشن الإيرانية قريبة من الحدود بين البلدين، واستدعاء القائم بالأعمال التركي وتسليمه مذكرة احتجاج رسمية تطالب بتقديم اعتذار ودفع تعويضات عن الخسائر التي نجمت عن القصف .

وردت أنقرة بإعلان عدم صحة الادعاءات الإيرانية، والقول بأن تحقيقاً أجرته سلطاتها أثبت أن شيئاً من ذلك لم يحدث وأن الموقع الذي تعرض للقصف يقع في شمال العراق لا في إيران .

وكان أهم ما صدر عن تركيا على لسان رئيس وزرائها بولند أجاويد يتضمن قيام إيران بتعديل حدودها الدولية مع العراق مستغلة الظروف التي يمر بها .

ورفضت طهران النفي التركي وقامت باستعراض للقوة عبر تحليق طائرات استطلاع في أجواء المنطقة للرصد والمراقبة، وعاددت اتهام تركيا بشن هجومات عسكرية جديدة على أراضيها بعد أربعة أيام على قصف القرية، واعتقلت جنديين تركيين قالت أنقرة أنهما دخلا إلى الأراضي الإيرانية بطريق الخطأ .

ولم تكن هذه المشكلة جديدة تماماً، فقد اشتبكت إيران وتركيا مرات عديدة من قبل بسبب قيام قوات تركية بهجمات على أراضيها خلال مطاردة عناصر من حزب العمال الكردستاني في الثلث الحدودي أو أثناء بعض العمليات العسكرية التي تشنها هذه القوات في شمال العراق ضد مواقع لذلك الحزب .

ومما أضفى على توترات صيف ١٩٩٩ سخونة أكثر أنها تزامنت تقريباً مع انتفاضة الطلاب في طهران، والتي اتهم بعض قادة النظام الإيراني تركيا بالمساهمة في التحريض عليها .

ولكن لأن هناك سقفاً لهذا النوع من النزاعات الذي يغلب عليه الطابع الأمني ويطفئ على الجانب الأيديولوجي، فقد فتح تصاعد التوتر الباب أمام مفاوضات أمنية، في الوقت الذي كان بعض المراقبين يحذرون من نشوب حرب، بينما كان بعض العرب منهم خائفين من أن تدور رحى هذه الحرب على أرض العراق التي لا سيطرة لأحد عليها .

وتذكر البعض الحروب المتقطعة التي دارت بين

البلدين على مدى فترة طويلة بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر (الصراع الصفوي - العثماني) .

غير أن المفاوضات التي أجريت من خلال لجنة أمنية بين البلدين في مدينة أوروبية اعتباراً من ٢٨ يوليو ١٩٩٩ حققت نجاحاً في أسبوعها الثالث وأسفرت عن اتفاق للتعاون الأمني ومكافحة الإرهاب تم توقيعه في ١٢ أغسطس ١٩٩٩ .

ونص الاتفاق على التنسيق في أعمال مكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات وإجراء عمليات تفتيش مشتركة للتأكد من عدم وجود عناصر تهدد أمنهما .

ولم تستطع تركيا إقناع إيران بطلبها الأساسي وهو منحها الحق في الملاحقة المباشرة لعناصر حزب العمال الكردستاني في الأراضي الإيرانية .

ولكن أهم ما كشفت عنه مواجهة صيف ١٩٩٩ وما انتهت إليه هو أن البلدين اللذين نجحا في استخدام أسلوب التلويح بالقوة العسكرية ضد طرفين آخرين في عام ١٩٩٨ (إيران ضد حركة طالبان الأفغانية وتركيا ضد سوريا) أدركا عدم إمكان الالتجاء إلى هذا الأسلوب ضد بعضهما البعض .

وتتفق كل من إيران وتركيا في ضرورة عدم السماح بإقامة دولة كردية تقتضي اقتطاع جزء من أراضي كلا الدولتين . حيث تتسم القضية الكردية بخاصية جوهرية وهي أن أي انفصال ناجح في إحدى الدول الأربعة المعنية بها سيثير دعاوى انفصالية لدى الأطراف الأخرى، ولا شك أن مثل هذا التمزق يعتبر تهديداً مرفوضاً ليس فقط من قبل الدول المعنية والدول الغربية ولكن أيضاً من جانب كل دول الإقليم . وبوجه عام، فإن وضع الأكراد في العراق ربما يكون أحسن حالاً منه في إيران وتركيا .

ففي يوليو ١٩٩٩، تأججت العلاقات بين كل من إيران وتركيا عندما اتهمت إيران تركيا بقتل خمسة أفراد على الحدود الإيرانية بواسطة طائراتها وطالبت باعتذار .

وتمثل الموقف التركي من الاتهام الإيراني في تهوين الرئيس التركي سليمان ديميريل من هذا الحادث مؤكداً رغبة تركيا في إقامة علاقات طيبة مع جارتها إيران .

ولكن نقل عن قائد القوات الجوية التركية قوله، إن طائرات تركية قتلت ضباطاً إيرانيين كانوا يحاولون تدريب ثوار أكراد في معسكر بشمال العراق .

واتهم رئيس الوزراء التركي بولند أجاويد إيران بمساعدة ثوار انفصاليين من أعضاء حزب العمال الكردستاني وهي مزاعم تنفيها طهران .

وفي الواقع، ووفقاً لمصادر مخابرات غربية، لا توجد إشارات على مساندة حكومة إيران بشكل

مباشر لثوار حزب العمال الكردستاني، وإنما توجد أدلة على عبور ثوار إلى إيران فراراً من الهجمات العسكرية التركية على شمال العراق وعلى أنهم أقاموا قواعد هناك .

ويرى محمد علي بيراند المعلق الإستراتيجي البارز في تركيا، إنه بالرغم من عدم وجود أدلة حقيقية على مساندة الجيش الإيراني أو الحرس الثوري، إلا أن أنقرة تريد من إيران أن تبذل قصارى جهدها لوقف ما وصفه بزيادة وجود حزب العمال الكردستاني هناك .

ثانياً : التحالف التركي - الإسرائيلي وتأثيراته على العلاقات الإيرانية - التركية

١ - تطور العلاقات التركية - الإسرائيلية في حقبة التسعينيات

تسجل العلاقات التركية - الإسرائيلية منذ مطلع التسعينيات، ولا سيما منذ نشوب أزمة الخليج الثانية وبدء عملية تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي منذ انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في أسبانيا في ٣٠ أكتوبر ١٩٩١، تطورات متنامية بلغت ذروتها بعقد اتفاق التعاون العسكري بين البلدين في ربيع ١٩٩٦ .

ويقتضي التحليل المتعمق للتطورات الأخيرة في العلاقات بين تركيا وإسرائيل واتفاق التعاون العسكري بينهما، النظر إلى هذه التطورات وهذا الاتفاق كنتيجة لعوامل وتطورات داخلية وإقليمية ودولية فاعلة منذ بداية التسعينيات من ناحية، وكذا نتيجة لتطورات متواصلة في العلاقات بين البلدين منذ الاعتراف التركي بإسرائيل في ٢٨ مارس ١٩٤٩ وحتى نهاية الثمانينيات من ناحية أخرى .

٢ - تداعيات التحالف التركي - الإسرائيلي على العلاقات التركية - الإيرانية

يمكن التأكيد على أنه قد جاء نتيجة لموازن القوى الدولية والإقليمية في التسعينيات من جهة ومتناغماً إلى حد كبير ومصالح الدولة التركية - كما تراها المؤسسة العسكرية التي تحرك خيوط سياستها - من جهة أخرى، وبدا بمثابة توزيع جديد للأثقال النسبية في الشرق الأوسط لغير مصلحة إيران والدول العربية، فأصبح هذا التحالف بهذا المنطق تهديداً مباشراً للمصالح الإيرانية وأحد ركائز النقاط الخلافية بين البلدين وترموماً لقياس حرارة العلاقات الإيرانية - التركية التي تتخفف حرارتها بتفعيل التحالف التركي مع إسرائيل وترتفع قليلاً بتجميده .

والواقع أن التحالف التركي - الإسرائيلي يعتبر جزءاً من الاستراتيجية الأمريكية التي تقوم على الهيمنة على تركيا وتطويعها للسياسة والاستراتيجية

الأمريكية والعمل على بقاء النظام الأتاتوركي بها حتى لا تتحول إلى دولة إسلامية كما حدث لإيران وفي النهاية ربطتها بتحالف إستراتيجي ثلاثي يضم الولايات المتحدة وإسرائيل يمثل عنصر ردع رئيسي ضد من يخرج عن خط السياسة والاستراتيجية الأمريكية.

والواقع أن إسرائيل تسعى للتعاون والتحالف مع تركيا باعتبارها دولة لديها مشاكل مع بعض الدول العربية وتحديداً سوريا والعراق من أجل تحقيق إستراتيجية إسرائيل المائبة التي لا تتفصل عن عملية الصراع العربي - الإسرائيلي من حيث استخدام المياه كورقة للضغط على الدول العربية.

ويرى ندان سفران، الأستاذ في جامعة هارفارد Harvard University الأمريكية أن إسرائيل ترى في تركيا ثقباً مضاداً لإيران والعراق على السواء، وفي حالة الضرورة ثقباً مضاداً لسوريا.

وقد علل رأيه هذا بجملة من الأسباب يمكن إجمالها فيما يلي:

١ - تعتبر تركيا حليفة مخلصه للولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي وتتمتع بمؤسسة عسكرية ضخمة أصبحت متحررة من الخطر السوفييتي.

٢ - تعاني تركيا من مشاكل مع إيران بخصوص مسألة:

أ - النفوذ في آسيا الوسطى.

ب - الاختلاف المذهبي بين الشيعة في إيران والسنة في تركيا . مما يجعلهما تتنافسان على التفرد والسيطرة على هذه المنطقة .

٣ - قدرة تركيا على الضغط على سوريا والعراق .

٤ - وجود مصالح كثيرة وتاريخية متبادلة بين

إسرائيل وتركيا .

أما عن الموقف الإيراني، فإن إيران وعلى الرغم من أنه نتيجة التعارض بين القومية الفارسية والقومية العربية ومبررات الارتباط بالغرب من حيث التحالف التام للشاه مع الغرب ومحاولته إحياء القومية الفارسية لاعتبارات شوفينية اعترفت إيران بإسرائيل عقب قيامها لكونها شوكة في ظهر القومية العربية، وبالتالي فالاعتراف بإسرائيل يمثل إضعافاً للقومية العربية لصالح القومية الفارسية .

وعلى الرغم من ذلك، فإن حرص الجانب التركي على علاقاته مع إسرائيل وحرصه على المضي قدماً فيها، فإن هذا الأمر يثير التحفظ الإيراني، حيث ينظر الإيرانيون بقلق إلى التطورات المتنامية على صعيد العلاقات التركية - الإسرائيلية الحليفتان للولايات المتحدة والمشاركين في محاربة النفوذ الإسلامي الراديكالي في المنطقة .

لذلك ترى إيران أن اتفاق التحالف التركي - الإسرائيلي يهدد أمنها القومي لعدة أسباب، من بينها :

١ - أن مثل هذا الاتفاق يخل بموازين القوى في منطقة الشرق الأوسط ليس على الصعيد العسكري فقط بل على الصعيد الاستراتيجي أيضاً حيث تعتبر تركيا . وفق هذا الاتفاق - مجالاً عسكرياً لإسرائيل، كما أن هذا الاتفاق هو في التحليل الأخير عودة إلى سياسة الأحلاف في منطقة الشرق الأوسط . حيث بادرت طهران بعرض التحالف العسكري مع سوريا لمواجهة هذا الخطر الإقليمي .

٢ - تنظر إيران إلى أن إقامة تحالفات عسكرية في المنطقة أو محاور أمنية من شأنه أن يؤدي إلى عمليات استقطاب مضادة، ومن ثم يدخل المنطقة في حالة صراع مكشوف، ومن ثم هناك ضرورة لوقف هذا النوع من التعاون ومحاصرة أي آثار جانبية له .

٣ - التطور الذي اتسمت به هذه العلاقات وبلوغها مستويات جديدة من التنسيق في مناطق تعتبرها إيران مصدر قلق لها على صعيد نفوذها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط والقوقاز وجمهوريات آسيا الوسطى .

٤ - التعاون التركي - الإسرائيلي في مجال الاستخبارات والشئون العسكرية . وفي هذا تؤكد التقارير الصحفية تعاونهما وتنسيقهما المشترك الذي يستهدف في المقام الأول المصالح الإيرانية، خاصة أن إيران خبرتها في التعاون الاستخباراتي مع البلدين منذ عام ١٩٥٨ حتى سقوط الشاه . حيث أبرمت إسرائيل وتركيا وإيران اتفاقية الرمح الثلاثي عام ١٩٥٨ كانت تنص على أمرين هما: تبادل المعلومات الأمنية و عقد اجتماعات دورية بين رؤساء أجهزة مخابرات الدول الثلاث لتبادل المعلومات . وبموجبها أنشأ الموساد مركزاً استخبارياً في تركيا وفي إيران، وازدهر نشاط مركز الموساد في تركيا بوجه خاص في الثمانينيات بعد سقوط الشاه .

ومن ثم فإن التحالف التركي - الإسرائيلي، لم تقتصر نتائجه المترتبة على ذلك على صعيد العلاقات الإيرانية - التركية في التسعينيات متمثلة في ظهور انخفاض حاد في مستوى العلاقات الاقتصادية بين البلدين فحسب، بل توجهت الحكومة الإيرانية إلى تقارب أكثر مع الدول العربية للقيام بضغط على محور أنقرة - تل أبيب الذي هو من وجهة النظر الإيرانية محور لتغيير المحيط السياسي الأمني بالشرق الأوسط .

وعلى الرغم من أن السياسة الخارجية لحكومة الرئيس خاتمي قد حققت إنجازات هامة في دوائر

كثيرة كالعلاقات مع أوروبا والدول العربية خاصة السعودية، إلا أن العلاقات الإيرانية - التركية بقيت - في مجملها - فاترة كما كانت .

ثالثاً : التنافس الإيراني - التركي حول دور الدولة القائد في الشرق الأوسط

عندما يُنظر إلى المشهد الإقليمي من طهران وأنقرة، فإن الصورة تبدو مفارقة تماماً من زاوية علاقات القوة والاستقطاب في منطقة الشرق الأوسط، ذلك أنه في الوقت الذي تحاول إيران - في ضوء برنامج الرئيس المنتخب محمد خاتمي - إصلاح صورتها عبر نزع معالم التشدد والمغالاة عن سياساتها الإقليمية، واعتماد حكومة خاتمي سياسة التهدئة مع الولايات المتحدة وفتح مسارات غير رسمية للاتصال بينها وبين الحكومة الأمريكية . وسمى خاتمي هذه السياسة بسياسة حوار الحضارات وقد نجح بالفعل في تخفيف العداء الكامل ضد إيران في المؤسسات الحاكمة في الولايات المتحدة . وبدأ تيار مهم بين الفئات المثقفة في الولايات المتحدة يطالب بإعادة النظر في سياسة الاحتواء الأمريكية ضد إيران .

كما انتهجت الحكومة الإيرانية في عهد خاتمي سياسة خارجية تتسم بالمرونة والعملية معطية بذلك مؤشراً على أن إيران مستعدة للتعايش السلمي مع الدول الأخرى في الشرق الأوسط والعالم ولحل نزاعاتها من خلال الحوار، بالإضافة إلى إعطائها أهمية لتطوير علاقات متبادلة تجارياً واقتصادياً، مما أدى لوجود شعور بالارتياح لها في المجتمع الدولي وخاصة من قبل دول الشرق الأوسط، ومن بينها تركيا .

أما تركيا، فتظهر في صورة سيطرة المؤسسة العسكرية على عملية صنع القرار في أنقرة نزوعاً نحو التخلي عن الاعتدال والتوازن في الصراع الإقليمي، من خلال الإصرار على المضي في تطوير التعاون العسكري مع إسرائيل . كما سبق توضيحه .

ويمكن الحديث بالنسبة إلى القطبين الإيراني والتركي عن انكفاء نسبي للأول على المسرح الإقليمي، وتقدم نسبي للثاني، بل عن نزعة " دفاعية " لدى القطب الأول تقابلها نزعة هجومية لدى الثاني، في ظل استمرار مشكلة الفراغ الاستراتيجي الناجم عن الوهن الذي يحكم آليات العمل العربي المشترك .

ومما لاشك فيه، أن الأدوار التي لعبتها ولا تزال تلعبها كل من إيران وتركيا في النظام الإقليمي الذي تريد الولايات المتحدة إنشاؤه على حساب النظام الإقليمي العربي، مرتبط بطبيعة النظامين الحاكمين في كل من إيران وتركيا، ولا يجب إغفال تلك العلاقات التاريخية بين الأمة العربية من ناحية وبين

الأمتين الفارسية والتركية من ناحية أخرى . ولأن الولايات المتحدة تدرك جيداً حجم المشاعر المعادية لها في إيران والزخم الكبير الذي تمتاز به الحركة الثورية والشعبية في إيران - بخلاف الوضع في تركيا - فإنها تضع في حساباتها - وباستمرار - الاعتماد على تواجد قواتها العسكرية في المنطقة لحماية مصالحها النفطية بدلاً من الاعتماد على أنظمة تعبر شعوبها يومياً عن عدائها الكبير للولايات المتحدة .

وقد يتصور البعض أن كافة أوراق اللعبة في أيدي إيران وتركيا . لا سيما بعد حرب الخليج الثانية . وهذا تصور خاطئ . فما تؤكدُه الخبرة السياسية المعاصرة، أن أي طرف من الأطراف لا يملك كافة الأوراق بشأن أي مشكلة، وإنما قد يملك بعض الأوراق الهامة، وهذا ما هو قائم الآن .

فإيران لديها بعض الأوراق الهامة بوصفها القوة الاستراتيجية النسبية في منطقة الخليج ولديها أيضاً ورقة الشيعة في العراق وفي كافة الأقطار العربية المجاورة، ولديها الاعتراف العراقي بحقوقها في شط العرب، هذه أوراق هامة بلا شك تمثل رصيذاً من القوة تحاول الدبلوماسية الإيرانية تعظيمه ولا بد أن تتحرك الدبلوماسية العربية بما يقلل من أهمية هذه الأوراق، ويحد من فاعليتها، خاصة وأن القوى العظمى خاصة الولايات المتحدة ترفض الهيمنة الإيرانية على الخليج، كما أن الإرادة العربية قد اتفقت على الحفاظ على النظام الإقليمي عربياً .

إن طرح أفكار كالتعاون الاقتصادي والثقافي المشترك مع إيران أمراً هام خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعاني منها إيران، وكما أن إيران كانت تثير الشيعة في العراق وتحرضهم على إقامة دولة مستقلة في الجنوب، فإن لدى العراق فصائل من المناهضين للنظام الإيراني، بل إنهم يكونون جيشاً شعبياً كبيراً .

ومن ثم فمصلحة العرب وإيران تلتقيان في ضرورة إقامة علاقات حسن الجوار والابتعاد عن التدخل في الشؤون الداخلية لكافة الأطراف . كما سيتضح في الباب الثالث من الدراسة .

بالنسبة لتركيا، فلا شك أن الظروف قد أوضحت أن لها أطماعاً تحد منها إمكاناتها الفعلية فتركيا تضغط بورقة مياه الفرات، وكذلك بقضية الأكراد في شمال العراق وعينها على حقول كركوك الغنية، كما تحتل تركيا لواء الإسكندرونة العربي .

رابعاً : تصاعد تيار الإسلام السياسي وتأثيراته على العلاقات الإيرانية - التركية

يعتبر اختلاف الأيديولوجيا السياسية التي تتبناها

كل من إيران وتركيا من بين الأسباب الاستراتيجية للتوتر بين البلدين . حيث تعرض إيران وتركيا لنموذجين مختلفين تماماً، يمثل كل منهما تهديداً للآخر، حيث النموذج الإسلامي الشيعي الثوري في إيران يقابل النموذج العلماني المتطرف في تركيا .

فمنذ قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، تعتقد تركيا العلمانية أن إيران الراديكالية تشكل خطراً على نظامها . وترى أن صعود التيار الإسلامي في تركيا سببه . إلى حد ما - إيران التي تمارس جهوداً كبيرة لتصدير الثورة الإسلامية إلى تركيا .

والواقع، أنه على امتداد الشطر الأكبر من السبعينيات والثمانينيات، قدمت تركيا المثل العلماني لأولئك الذين نظروا إلى الإحياء الإسلامي بحذر وريبة . وأياً ما كان يبدو أنه يجري في مناطق أخرى من العالم، فإن العارفين بيوطن الأمور اتفقوا على أن العلمانية التركية محصنة ضد التهديد الذي يشكله الإسلام السياسي .

ومع انهيار الاتحاد السوفييتي، خاف كثيرون من التأثير الإسلامي لإيران والمملكة العربية السعودية وباكستان، وأخطار النشاط الإسلامي في دول وسط آسيا المستقلة حديثاً، وحيدوا النموذج العلماني التركي، الذي كان يُشار إليه أحياناً باعتباره " علمانية مسلمة " أو " إسلام علماني " .

ورغم أنه من الصعب تقدير الدور الذي قامت به إيران في بعث الحركة الإسلامية في تركيا وصلاتها بالجماعات الإسلامية داخلها، إلا أن تأثير المجتمع التركي بالثورة الإيرانية هو أمر يتماثل مع تأثير العديد من الحركات الإسلامية بالعالم العربي بهذه الثورة . وفي المقابل، ترى إيران أن مجال السياسة التركية التي تحارب النشاط الإسلامي باسم حماية المبادئ العلمانية التركية، إضافة إلى علاقاتها مع كل من الولايات المتحدة وإسرائيل تشكل تحدياً أساسياً بالنسبة لها .

كما ترى الحكومة الإيرانية، أن تركيا تمارس نهجاً إقصائياً ضد الإسلام والنشاط الإسلامي باسم حماية العلمانية التركية، فضلاً عن تقديم نفسها كنموذج منافس لإيران في آسيا الوسطى، وذلك في الوقت الذي أصبحت فيه أنقرة حساسة جداً لأية إشارة إيرانية مباشرة أو غير مباشرة يمكن أن يفهم منها أنها تأييد للتيار الإسلامي التركي .

وعلى الرغم من ذلك، يجادل البعض بأن أزمة الخلاف الأيديولوجي بين البلدين لم تبدأ مع الثورة الإسلامية في إيران، حيث بادرت تركيا إلى الاعتراف بالثورة عام ١٩٧٩، كما أنها لم تتدخل لتحديد نتائج الثورة، ورفضت أن تحتضن أعدائها، وقد بلغ حجم

العلاقات الاقتصادية بين البلدين في هذه الأثناء رقماً قياسياً إلا أن التوتر بين البلدين بدأ يظهر مع بروز وتزايد قوة الإسلاميين في تركيا . فمنذ منتصف الثمانينيات، وعقب الانقلاب الذي قام به العسكريون في عام ١٩٨٠، استخدمت القوى التي تصف نفسها بأنها المدافعة عن العلمانية - العسكريين - والرئيس المنتخب تورجوت أوزال، الذي كان عضواً سابقاً في حزب الخلاص الوطني، استخدموا الدين جزءاً من برنامجهم التحرري وجزءاً من سياساتهم الخارجية . ومن بين تنازلاتهم، كان تقديم التعليم الديني في مدارس الدولة وإعادة التأكيد على هوية تركيا الإسلامية في السياسة الخارجية .

وعلى الرغم من أن وجود الدين قد تنامي وانتشر، فإن الدولة كانت تأمل في أن تسيطر على تعليم الدين (المدرسون والمناهج)، وهكذا فإن نوع الإسلام (المعادي للأصولية أو غير الأصولي) الذي كان يتم تدريسه، يستخدم الدين لتقوية النسيج الأخلاقي للمجتمع، ويواجه تأثير اليسار (الشيوعي والماركسي) ويوجه جهوده سياستها الخارجية الإسلامية أي العلاقات الاقتصادية والأسواق في البلاد المسلمة .

وقد أدى انتخاب تورجوت أوزال وحزبه الوطن الأم في مايو سنة ١٩٨٢ إلى تقوية منحى السياسة التحررية التي كانت تتضمن اقتصاد السوق الحرة، وكذلك التأكيد الأكبر على ثقافة تركيا الدينية وقيمها .

ومن ثم، فمنذ الثمانينيات بدأت حركة إحياء إسلامي في تركيا، وبدأ نشاط الإسلاميين يتعاظم، مما يهدد النظام العلماني الذي يحميه العسكريون . حيث يُلاحظ أن التوتر يزداد بين البلدين كلما زاد نفوذ الإسلاميين الأتراك، وهو ما أوضحته فترة التوتر الحادة بين البلدين إبان حكم حزب الرفاه الإسلامي في تركيا والتي وصلت إلى درجة سحب السفراء . وعلى الرغم من رجوع سفراء كلا البلدين إلى تهران وأنقرة بعد انقضاء فترة استدعاء طويلة إلا أن هناك أموراً تعد بمثابة مشكلات فعلية وجوهرية تعترض مستقبل العلاقات بين البلدين .

فعلى الرغم مما اتسمت به العلاقات الإيرانية - التركية في النصف الأول من التسعينيات وتحديداً في عهد الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني من تطور، نتيجة جهوده الهادفة إلى إعادة العلاقات الإيرانية مع مختلف دول العالم، وفي هذا يُلاحظ أنه في إطار توجهات السياسة الخارجية الإيرانية تم زيادة التعاون مع كل من تركيا وباكستان خاصة في إطار مجلس التعاون الاقتصادي .

إلا أنه خلال حقبة التسعينيات، بدأت تتكشف

دلائل على علاقات إيرانية بالقلقل التي أثارها الإسلاميون في تركيا .

ففي عام ١٩٩٥، طردت تركيا السفير الإيراني في أنقرة لأنه شارك في مظاهرة علنية أقامها الإسلاميون قرب العاصمة أنقرة، وعبرت تركيا مراراً عن استيائها من دعم إيران للقوى الإسلامية التركية . وقد بلغت العلاقات الإيرانية - التركية أفضل مستوياتها في عهد حزب الرفاه بزعامة نجم الدين أربكان على مختلف الأصعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية .

حيث يتفق نجم الدين أربكان وإن جاز التعبير، فلنقل يتفق الإسلام السياسي في تركيا، مع إيران، اقتصادياً، لكنه يختلف عن الأخيرة في مسائل عديدة من أهمها :

(١) الاختلاف الثقافي . فالأتراك لهم ثقافة في الإطار العام للثقافة الإسلامية، يختلف اختلافاً بيناً عن الثقافة الإيرانية في ظل الإسلام .
(٢) الاختلاف المذهبي . فإيران شيعية، والأتراك أهل سنة والفارق بينهما واضح . كما سبق توضيحه .
(٣) إيمان إيران بمبدأ الثورة لتغيير الأوضاع، فهكذا المذهب الشيعي، على حين يؤمن الأتراك بالدعوة إلى تغيير الأوضاع، ويرفضون فكرة الثورة تماماً .

(٤) قلق كبار رجال حركة الإسلام السياسي في تركيا [نجم الدين وصحبه] من المحاولات الإيرانية لبث الفكر الثوري الإسلامي بين شباب الرفاه ويتصدون له صراحة وبوضوح .

(٥) يرفض الإسلام السياسي في تركيا العنف واستخدام الشدة .

(٦) اتجاه نجم الدين أربكان إلى إرسال شبابه إلى مصر للدراسة في الأزهر، ورفضه إرسالهم إلى إيران . ويرى أربكان أن الأزهر هو ممثل فكر أهل السنة والجماعة، وأن الأزهر معروف باعتداله، وهو ما يتفق مع ما يهدف إليه الإسلام السياسي في تركيا من إنشاء كوادر معتدلة .

إلا أن هناك عاملان بدا أنهما السبب في منع تركيا من أن تكتسحها الموجة الإسلامية التي ظهرت وكأنها تتحرك عبر معظم مناطق الشرق الأوسط والعالم الإسلامي :

١- ذكرى وتراث أتاتورك (١٨٨١ - ١٩٣٨ م) وتقاليده ومؤسساته العلمانية القوية .

٢- الدور الذي يزعمه الجيش لنفسه باعتباره حامى الجمهورية العلمانية، أى المدافع عن الأيديولوجية العلمانية واستقرار الدولة .

وبحلول عام ١٩٩٦، كان لتركيا العلمانية أول رئيس

وزراء من التيار الإسلامي هو نجم الدين أربكان . كما أن أكثر من ٨٢ مدينة انتخبت عمداً إسلاميين في الانتخابات التي حصد فيها حزب الرفاه، وهو حزب إسلامي، ٢١٪ من الأصوات .

وبحلول عام ١٩٩٧، كان أربكان قد أجبر على الخروج من الحكم تحت وطأة المؤسسة العسكرية التركية . ومثلما هو الحال في أجزاء أخرى من العالم الإسلامي، كانت التغييرات التي طرأت على السياسة والمجتمع التركي نتاجاً لكل من الاقتصاد السياسي والثقافة السياسية . وفي تحليل أسباب الإطاحة بحكومة أربكان، اتهم وزير العدل التركي السابق شوكت كازان وأحد أبرز قيادات حزب الرفاه الإسلامي السابق إسرائيل بأنها كانت وراء الإطاحة بحكومة أربكان وأنها وقفت وراء ما يعرف في تركيا بعملية " ٢٨ فبراير ١٩٩٧ " التي أدت في نهاية المطاف لاستقالة أربكان وتنفيذ سلسلة من الإجراءات الشديدة لوقف مظاهر المد للتيار الإسلامي .

ووفقاً لما قاله كازان الذي كان يتولى أيضاً منصب نائب رئيس حزب الرفاه الذي حكمت المحكمة عليه بالحرمان من العمل السياسي لخمس أعوام تنتهي في فبراير ٢٠٠٣، فإن الزيارة التي قام بها رئيس الأركان العامة التركي السابق الجنرال إسماعيل حقي قرضاي لإسرائيل التي كانت الأولى من نوعها كانت أحد العوامل الأساسية المهمة في هذا الخصوص . ويمكن اعتبار أن من أهم الأسباب التي سبقت لإقالة نجم الدين أربكان من رئاسة الوزراء وحظر حزب الرفاه هو اتصاله بإيران .

وباستثناء أربكان وأتباعه، تبقى المؤسسة التركية مقتنعة بأن الحكومة الإيرانية دائبة على دعم الحركات الإسلامية في تركيا، على الرغم من قلة ما هو مشترك بين الطبعتين الإيرانية والتركية للإسلام . وقد نظرت نخبة الدولة الكمالية في تركيا بشيء من القلق إلى تحسن العلاقات التركية - الإيرانية خلال فترة ولاية رئيس الوزراء الإسلامي نجم الدين أربكان . كما احتجت وزارة الخارجية التركية رسمياً - وبصورة عنيفة - على صدور سلسلة من التعليقات المعادية لتركيا من جانب مسئولين إيرانيين مع تظاهرات مناوئة لتركيا رداً على حادثة مروة قاواقجي خلال جلسة أداء القسم للبرلمان المنتخب حديثاً في مايو سنة ١٩٩٩، واعتبرته تركيا مؤشراً جديداً على إصدار الأوساط الرسمية الإيرانية على الاستمرار في اتخاذ مواقف معادية لتركيا .

كما أن هناك قضية الجنديين التركيين المعتقلين في إيران بعد دخولهما بطريق الخطأ إلى الأراضي الإيرانية ورفض إيران إطلاق سراحهما . إلا أن

الموقف التركي، فيتمثل في تقليل أهمية تلك القضية على العلاقات الثنائية، فقد اعتبر بولند أجاويد رئيس الوزراء التركي الأمر عبارة عن سوء تفاهم، مؤكداً أن القضية ستسوى في وقت قريب.

وبالإضافة إلى القضية الكردية، فقائمة المضايقات المتبادلة طويلة، الرغم من محافظة كلا البلدين على علاقات ثنائية ودية خلال عقدين بعد الثورة الإسلامية الإيرانية جزئياً من جراء سعيهما لاحتواء القوة العسكرية العراقية. وقد تبادل البلدان الاتهامات بالتدخل في الشؤون الداخلية لبعضهما البعض، وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك: في عام ١٩٩٩، غضبت السلطات العلمانية التركية من صدور تصريحات إيرانية بمساندة عضوة البرلمان التركي الإسلامي مروية قاواقجي التي طردت من البرلمان وانتزعت منها الجنسية التركية لإصرارها على ارتداء الحجاب داخل البرلمان. وغضبت الحكومة الإسلامية الإيرانية من تصريحات الرئيس التركي سليمان ديميريل في شهر يوليو عام ١٩٩٩ بأن الاحتجاجات الطلابية التي قامت في طهران أمر طبيعي لأن الشعب الإيراني لم يكن من المتوقع أن يحمل نظاماً حاكماً قمعياً لفترة طويلة.

وفي الأشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٠، شهدت العلاقات الإيرانية - التركية كثيراً من التفاعلات مثل اعتداءات البوليس التركي على الإيرانيين المقيمين بتركيا.

خامساً : أثر البيئة السياسية الداخلية في كل من إيران وتركيا على علاقاتهما الثنائية

يمكن التأكيد على أن الاتجاهات التي تصوغها في الوقت الراهن ديناميات الدائرة الإيرانية تختلف عن تلك التي تكشف عنها ديناميات الدائرة التركية. ولا يخفى على المراقب للمزاج الشعبي العام في كل من إيران وتركيا، أن ثمة افتراقاً بين الحالتين الإيرانية والتركية، وإن كانتا تشتركان في إظهار حيوية لا سابق لها لجهة السعي إلى ملء الفراغ واستعادة الدور المفقود إقليمياً :

١ - ففي الحالة الإيرانية، يفتح النقاش في شأن التنمية السياسية الذي أطلقته النخب قبل سنوات وكرسته الانتخابات الرئاسية التي جرت في مايو ١٩٩٧، على المطالبة بالعودة إلى "الداخل" للمراجعة وإعادة تأسيس مفهوم القوة في عالم تتغير فيه البنى

والمفاهيم والرؤى بسرعة مذهلة. وإذا توسع النقاش في أوساط الدولة والمجتمع في آن، تطرح مجدداً مسألة كانت على الدوام منذ ١٩٧٩ مثار جدل فكري وسياسي، وهي تتعلق بالنظام في إشكالية "الإسلام أم إيران أيهما أولاً؟". وتتجرأ أصوات أكاديمية في جامعة طهران على القول أنه آن الأوان لدفع "الشأن الأيديولوجي" إلى مرتبة دنيا في جدول الأعمال القومي بحيث يُفسح المجال أمام انتقال العامل الاقتصادي والتكنولوجي إلى موقع القيادة. ولا يفوت أصوات أخرى توجيه انتقادات شديدة إلى "النزعة الأيديولوجية" الطاغية على إدارة وتخطيط السياسة الخارجية الإيرانية، معتبرة أن هذه السياسة لك تكن تستند في أغلب الأحيان إلى دراسات موضوعية أو افتقدت التنسيق بين مراكز القوى التي تساهم في صنع القرار. والحصيلة أنه منذ مطلع الثمانينيات عكست جمهورية إيران الإسلامية صورة لقوتها لا تعبر عن حقيقة الأوضاع والاتجاهات والموازن داخل المجتمع الإيراني.

٢ - أما في الحالة التركية، فإن لعبة الحوار الديمقراطي تتكمش، وينفلق النظام في وجه ديناميات المجتمع المدني، فيما تجتاح الأوساط الثقافية والإعلامية موجة دعر حيال صعود الإسلام السياسي وتتلقف المؤسسة العسكرية - التي تعتبر نفسها وصية على الدولة - مظاهر القلق في أوساط الجمهور للجم ما ترى أنه أخطار محدقة بالجمهورية العلمانية. إلا أن ما يطفو على السطح في تركيا من مظاهر الانقسام حول الهوية الثقافية والحضارية، يكاد يكون أمراً ملازماً لأزمة نمو طبيعية، ومنها هذا التطلع لدور إقليمي تعتقد تركيا في مقدرها أن تجده عبر استغلال الفرص التي تراكمت على نحو استثنائي خلال السنوات الماضية. ويبدو أن عناصر القوة باتت مجتمعة لبلوغ هذه الغاية، فعلى سبيل المثال لا الحصر تضاعف عدد سكان تركيا خلال القرن العشرين ٣ مرات، وهو يبلغ حالياً حوالي ٦٥ مليون نسمة، وقد يتجاوز الـ ١٠٠ مليون نسمة في العام ٢٠٢٥.

٣ - وبالنسبة لتأثير البيئة السياسية الداخلية في إيران وتركيا على العلاقات الثنائية، فإن أنقرة تراقب بحذر عملية الصراع على السلطة الجارية في طهران بين المعتدلين والمتشددين وما زالت ترى أن هناك قوى تحاول التدخل في نظام تركيا السياسي العلماني.

دراسة

السياسة الأمريكية تجاه دول الخليج (الفارسي) (١)

The Persian Gulf States: Issues For US Policy

Kenneth Katzman

Congressional Research Service

إعداد: د. فوزي درويش

٢٢

التصعيد الإقليمي لهذه الصراعات. ففي الحرب الإيرانية العراقية، قامت العراق بحربها ضد إيران وذلك في عهد صدام في ٢٢ سبتمبر ١٩٨٠ حتى ٢٠ أغسطس ١٩٨٨ بما ألحق الضرر بأمن دول الخليج (الملكية)، والتي قامت بصورة جماعية بمساندة العراق. وبنفس الكيفية، فإن الولايات المتحدة انحازت إلى صف العراق في تلك الحرب من أجل إلحاق الهزيمة بالتهديد الإسلامي الراديكالي الذي كانت تشكله الحكومة الثورية الإسلامية في إيران، والتي أتت إلى السلطة في فبراير ١٩٧٩ بعد الإطاحة بالشاه الذي كان يحظى بدعم الولايات المتحدة. ولقد اشتبكت كل من إيران والولايات المتحدة في صدامات بحرية صغرى في الفترة ١٩٨٧ - ١٩٨٨ في أواخر الحرب الإيرانية - العراقية.

وأثناء واحدة من هذه الصدامات (في ٨ أبريل ١٩٨٨) خاضت الولايات المتحدة معركة بحرية بطول اليوم تم فيها تدمير نحو نصف السفن البحرية الإيرانية. وفي ٣ يوليو ١٩٨٨ أصابت الولايات المتحدة - بطريق الخطأ - إحدى طائرات الركاب الإيرانية التي كانت تمر عبر الخليج مما أسفر عن مقتل كافة من كان على ظهرها وهم ٢٩٠ راكباً. وبعد خسائر قدرت بنحو ٤٠٠,٠٠٠ عراقي، ونحو مليون إيراني انتهت الحرب الإيرانية - العراقية في أغسطس ١٩٨٨ بعد أن انهارت القوات الإيرانية خلال سلسلة من الهجمات العراقية، وقبلت إيران قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ بما يمكن القول بأنه كان نصراً عراقياً في هذه

منطقة الخليج غنية بالنفط والغاز، لكن تاريخها بالنسبة للصراع المسلح، وللأمن القومي الأمريكي يتسم بدرجة عالية من التعقيد. فدول الخليج - السعودية، الكويت، الإمارات المتحدة، قطر، البحرين، وعمان - والتي ترتبط "بمجلس التعاون الخليجي"، قد مرت بثلاثة حروب كبرى خلال ربع القرن الماضي: وهى الحرب العراقية - الإيرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨)، وحرب الخليج (١٩٩١)، وعملية تحرير العراق (والتي لا تزال رحاها دائرة منذ ٢٠٠٣).

وهذا التقرير يناقش جهود كل من الولايات المتحدة للتصدي للتحديات الجديدة التي أفرزتها هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ على الولايات المتحدة، وكذلك الأوضاع عقب الإطاحة بصدام حسين. ويستمد التقرير ما تضمنه من معلومات من مجموعة واسعة من المصادر، بما في ذلك التقارير الصحفية، والوثائق "غير المصنفة" لدى حكومة الولايات المتحدة، ووثائق الأمم المتحدة، ومن ملاحظات المؤلف أثناء قيامه بزيارات لدول الخليج، والمناقشات التي أجراها مع المسؤولين الأمريكيين، والأوروبيين، والإيرانيين، والمسؤولين في دول الخليج، والصحفيين، والأكاديميين.

أولاً: التعاون الأمني الأمريكي مع دول الخليج

لقد تدخلت الولايات المتحدة فيما قبل حرب ٢٠٠٣ ضد العراق في صراعات وقعت في الخليج للتصدي لاعتداءات من جانب إيران أو العراق والتحكم في

الحرب.

وهذه الانتصارات في الحرب الإيرانية - العراقية شجعت صدام حسين على أن يعتبر نفسه الرجل القوي في الخليج. وقام بغزو الكويت واحتلالها في ٢ أغسطس ١٩٩٠ مؤكداً أنه قام بذلك لأن الكويت (والإمارات المتحدة) كانت تنتج نفطاً زائداً، ومن ثم خانت العراق (بتخفيض الثمن العالمي للبترول). ويعتقد آخرون أن صدام حسين كان يضع العراق في موضع للسيطرة المباشرة وبطريقة غير مباشرة على صادرات الخليج من النفط. ومن أجل تحرير الكويت أرسلت الولايات المتحدة ٥٠٠,٠٠٠ من قواتها، ومعهم ٢٠٠,٠٠٠ من القوات الأخرى من ٢٣ دولة أخرى. وهذه الحرب التي أطلق عليها عاصفة الصحراء (من ١٦ يناير - ٢٧ فبراير ١٩٩١) أسفرت عن مقتل ١٤٨ من جنود الخدمة الأمريكيين، ونحو ١٢٨ لقوا مصرعهم في غير أرض المعارك - بالإضافة إلى ٤٥٨ من الجرحى خلال العمليات. والواقع أن حرب الخليج ١٩٩١ قللت قدرات العراق بالنسبة للأسلحة التقليدية بنحو النصف. ولكن قبل عملية ما يسمى "بحرب تحرير العراق" في مارس ٢٠٠٣ كان العراق لا يزال متفوقاً على إيران والدول الخليجية بالنسبة للقوات الأرضية.

لقد كان الخليج واحداً من المناطق القليلة التي شهدت استخدام أسلحة الدمار الشامل والصواريخ الباليستية. وأثناء الحرب الإيرانية - العراقية لقيت برامج العراق من الصواريخ، والبرامج الكيماوية، والبيولوجية دفعة متسارعة، وبالأخص لدى قيام العراق بغزو الكويت. ولقد كانت إسرائيل شديدة الاهتمام بالبرنامج النووي العراقي حتى أنها قامت بتوجيه ضربة جوية للمفاعل النووي العراقي "أوزيراك" - التي كانت فرنسا قد بنته للعراق - وذلك في ٧ يونيو ١٩٨١ مما عطل جهود العراق في المجال النووي. وأثناء الحرب الإيرانية - العراقية قام العراق بتوجيه بعض الصواريخ من طراز سكود Scud إلى المدن الإيرانية، وقامت إيران أيضاً بإطلاق صواريخها من طراز سكود على المدن العراقية فيما سمي حينذاك "بحرب المدن".

وعلى مدى عشرة مرات أثناء الحرب الإيرانية - العراقية استخدمت العراق الأسلحة الكيماوية ضد القوات الإيرانية، والعصابات الكردية والمدنيين مما تسبب في مقتل ٢٦٠٠٠ إيراني وكرد.

وقد وجدت بعثات التقصي التابعة للأمم المتحدة أن إيران قد استخدمت أيضاً الأسلحة الكيماوية ضد العراق أثناء الحرب، رغم أن قدرات إيران كانت أقل تقدماً عن العراق في تلك الحرب.

وأثناء حرب الخليج في ١٩٩١ أطلق العراق ٢٩ صاروخاً من طراز سكود المطور على إسرائيل - أحد

حلفاء الولايات المتحدة - وكذلك ٢٩ صاروخاً من ذات الطراز المطور على أهداف في المملكة السعودية. وقد تسببت أحد الصواريخ العراقية الذي أطلق على قوات التحالف في ٢٥ فبراير ١٩٩١ (أثناء حرب عاصفة الصحراء) على أحد الثكنات الأمريكية قرب الظهران في المملكة السعودية - تسبب في مقتل ٢٨ فرداً من العسكريين، وأصاب ٩٧ آخرين بجروح. وقد تمكن مفتشو الأسلحة التابعون للأمم المتحدة من تفكيك الكثير من البنية التحتية لأسلحة الدمار الشامل العراقية أثناء الفترة من ١٩٩١ - ١٩٩٨، ولكنهم غادروا في عام ١٩٩٨ - بسبب العقبات التي كان يضعها العراق في سبيلهم - دون حل المشكلة الكبرى المتعلقة "بأسلحة الدمار الشامل" العراقية. وبدأ مفتشون آخرون تابعون للأمم المتحدة تحت ضغط تهديدات قوات الولايات المتحدة عملهم في نوفمبر ٢٠٠٢، ولكن عملهم انتهى بعد أن قررت إدارة بوش وحلفاؤها بأن نظام صدام حسين لم يتم نزع سلاحه بعد، وأنه من الضروري الإطاحة بنظامه بالقوة (وهي العملية التي أطلق عليها "عملية تحرير العراق").

ثانياً: الحصار المزدوج Dual Containment في التسعينيات

أثناء الفترة من ١٩٩٢ - ١٩٩٧ أعدت حكومة كلينتون سياسة أطلق عليها "الحصار المزدوج" بهدف جعل كل من إيران والعراق في حالة ضعف، وليس الانحياز لجانب دون الآخر للإبقاء على ميزان القوى. وأثناء هذه الفترة، كانت كل من السعودية والكويت مهتمتين في المقام الأول بالتهديد من جانب العراق، وكانتا تنظران إلى إيران باعتبارها الثقل المعادل للقوة العراقية. وكانت الدول التي تقع في الخليج الأدنى أكثر بعداً عن العراق، وكانت تميل من ثم إلى اعتبار إيران هي الأكثر خطراً عليها.

فاليبحرين مرت في ١٩٩٦، وقبلها في عام ١٩٨١ بفترة من القلاقل الشيعية المتطرفة. وفي ١٩٩٢ أصبحت دولة الإمارات في حالة من القلق حول النوايا الإيرانية حينما سيطرت إيران سيطرة كاملة على الجزر غير المأهولة بالسكان "أبو موسى" - والتي كانت إيران والإمارات العربية تتقاسمان السيطرة عليها في ظل الاتفاق الثنائي الموقع في ١٩٧١.

وقد عملت كافة دول الخليج على تحسين علاقاتها مع إيران بشكل كبير في نهاية ذلك العقد الزمني خاصة بعد انتخابات الرئاسة الإيرانية في مايو ١٩٩٧ التي جاءت بالرئيس محمد خاتمي الأكثر اعتدالاً، والذي عمد إلى تخفيض الدعم الإيراني للحركات المنشقة من الشيعة في دول الخليج. وعلى الرغم من هذا التقارب، والذي تواكب مع محاولات لم يكتب لها النجاح من جانب الرئيس كلينتون لفتح محادثات مباشرة مع حكومة خاتمي، فإن الولايات المتحدة دأبت على محاولة الرقابة على برامج

أسلحة الدمار الشامل الإيرانية. ولكن ذلك لم يحرز النجاح المأمول. وعلى عكس ما حدث بالنسبة للعراق، الذي كان هدفاً للعقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة بعد أن قامت بغزو الكويت، فإن إيران لم تواجه أية قيود إجبارية دولية على وارداتها من الأسلحة التقليدية، أو التكنولوجيا "الثائية الاستخدام" (بمعنى السلع المدنية التي يمكن استخدامها في إنتاج أسلحة الدمار الشامل). وقفزت بعض برامج أسلحة الدمار الشامل الإيرانية قفزات كبيرة أثناء عقد التسعينيات. وقد وردت التقارير أن ذلك كان بمساعدة كبيرة من جانب كل من روسيا، والصين، وكوريا الشمالية، ودول أخرى، وهيئات مثل الشبكة الباكستانية للعالم النووي عبد القدير خان.

كذلك فإن سياسة "الحصار المزدوج" لم تحرز سوى القليل من النجاح في تحجيم الدعم الإيراني أو العراقي للإرهاب الدولي. ولقد كانت إيران على قائمة الإرهاب الأمريكية Terrorism List منذ ١٩٨٤. وكانت العراق على قائمة الإرهاب من ١٩٧٩ - ١٩٨٢، ومرة أخرى من ١٩٩٠ حتى الإطاحة بحكم صدام حسين. وعلى مدى العقد الزمني الماضي، كانت التقارير السنوية لوزارة الخارجية الأمريكية عن الإرهاب قد وصفت إيران على أنها "أنشط دولة في دعم الإرهاب". ولقد استبقى النظام الإسلامي في إيران الدبلوماسيين الأمريكيين بصفة رهائن خلال الفترة من نوفمبر ١٩٧٩ حتى يناير ١٩٨١، ولم تقدم إيران أي اعتذار عن ذلك. كذلك نجد أن حزب الله اللبناني المدعوم من جانب إيران قد قام بالقبض على الرهائن الأمريكيين في لبنان في الفترة من ١٩٨٤ - ١٩٩١، وكان يفرج في بعض الأحيان عن بعضهم، ويقول بعض المسؤولين الأمريكيين أن بعض التشطاء الإيرانيين كانوا ضالعين في قصف أبراج الخبر السكنية في المملكة السعودية في يونيو ١٩٩٦ والتي كان يسكنها بعض الضباط الأمريكيين، حيث لقي ١٩ ضابطاً من سلاح الجو الأمريكي حتفهم، رغم أن بعض الدلائل المستقاة من التقرير النهائي للجنة المشكلة حول أحداث ١١ سبتمبر تقول بأن نشطاء تنظيم القاعدة ربما كان لهم دور في عملية القصف هذه، وطبقاً لتقرير صدر مؤخراً عن وزارة الخارجية الأمريكية حول الإرهاب الدولي، يقول بأن إيران كانت تقوم بتزويد الجماعات المناهضة للعملية السلمية العربية - الإسرائيلية برعاية الولايات المتحدة وهي: حزب الله، وحماس، ومنظمة الجهاد الإسلامي، وكتائب شهداء الأقصى، والجهبة الشعبية لتحرير فلسطين.

لقد كان النظام العراقي السابق على قائمة الإرهاب. وكان يدعم أعمال العنف الفلسطيني ضد إسرائيل - وطبقاً لتقرير اللجنة المشكلة حول هجمات ١١ سبتمبر، فإنه لا علاقة لإيران، ولا لنظام صدام حسين بتنظيم القاعدة. وعلى أية حال، فإن المصادر الصحفية تقول أن

بعض نشطاء القاعدة الهاربين من أفغانستان اتخذوا لهم ملاذاً في كلا البلدين بما في ذلك قائد القاعدة السابق في العراق أبو مصعب الزرقاوي. وهناك فيما يبدو بعض الاتصالات المحدودة بين القاعدة وصدام حسين قبيل سقوطه. أما الحكومة الجديدة في العراق، والتي تتكون من قادة سياسيين لهم اتجاهات طيبة مع الولايات المتحدة، قد أمكن استبعاد أسمائهم من "قائمة الإرهاب" في ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٤ وليس هناك أي واحد من المراقبين يتوقع أن يتم استبعاد إيران في القريب من قائمة الدول الداعمة للإرهاب. (Terrorism List).

ثالثاً: المشهد في منطقة الخليج لما بعد صدام

لقد انقلب مسرح الأحداث في الخليج رأساً على عقب بعد الإطاحة بنظام صدام حسين. فسقوط صدام قد أوجد في البداية نوعاً من الارتياح لدى دول الخليج، لأن التهديدات سواء كانت بالأسلحة التقليدية أم بأسلحة الدمار الشامل التي كانت تأتي من جانب العراق قد انتهت بصفة أساسية، ولكن دول الخليج بدأت تشعر بتهديدات أخرى مختلفة رغم عدم ظهور أزمات أمنية كبرى في دول مجلس التعاون الخليجي منذ سقوط صدام حسين. ويرى بعض المراقبين أنه خلال الأزمات الماضية كانت الأزمات تتدلع فجأة بما في ذلك قيام صدام بغزو الكويت، وكذلك القلاقل التي حدثت في البحرين في التسعينيات فلم يكن أحد يتوقع أيًا من الأزميتين.

رابعاً: تآمر الاستراتيجية الإيرانية

تعتقد دول الخليج اعتقاداً جازماً بأن ضعف العراق في ظل سقوط صدام حسين قد عمل على تقوية شوكة إيران لكي تلعب دوراً أكثر نشاطاً بالنسبة لأمن الخليج، وأنها تتجه للبحث عن أن تجعل دول الخليج داخلية في هيكل أمنى تتولى هي قيادته. ذلك أن لإيران ساحل ممتد وشعور قوى بالقومية، وأن من حقها أن تلعب دوراً أكبر في أمن الخليج. وتخشى كافة دول الخليج من زعامة أحمدى نجاد المتشددة. فقد قام بتعيين زملاء له في مراكز هامة فضلاً عن وجود زملاء له في الحرس الثوري، وكلا الأمرين - المتشددون منهم ومشاعرهم المتشددة - والقوة المسلحة تدعم اتجاهاته. وعلى أية حال، فإنه حتى اليوم، فإن زعماء دول المجلس الخليجي لم يشهدوا أية أنشطة متشددة أو متطرفة تتم عن تدخل إيران في هذه الدول، كما أن قادة هذه الدول لا يزالون يستقبلون مسئولون من القادة الإيرانيين بما في ذلك أحمدى نجاد نفسه.

ومع ذلك، فإن مخاوف دول الخليج والولايات المتحدة تظل قائمة بأن مزيداً من برامج أسلحة الدمار الشامل، وعلى الأخص البرنامج النووي الإيراني يمكن أن يشجع إيران على محاولة تخويف دول الخليج. فدولة قطر على سبيل المثال، تنتابها الهواجس من أن إيران يمكن أن تحاول التعدي على آبار الغاز الطبيعي الهائلة في الحقل

الشمالى North Field، والذي تتقاسمه الدولتان.

وفى مواجهة كل ذلك، فإن دول الخليج والولايات المتحدة قامت بتجديد التباحث حول بعض المبادرات الدفاعية المشتركة، والتي كانت قد تراخت خلال السنوات الخمسة الماضية. وبعض هذه الخطوات سوف تجرى الإشارة إليها لاحقاً فى هذه الدراسة عند التطرق إلى شئون الدفاع. ويعتقد كثير من الخبراء الأمريكيين أن دول الخليج سوف تدعم فى أكثر الاحتمالات أية إجراءات تقوم بها الولايات المتحدة، بما فى ذلك الإجراءات العسكرية من أجل وقف أو تعطيل البرنامج النووى الإيراني رغم الخوف من رد الفعل الانتقامى الإيراني ضدهم بالنسبة لأى تحرك عسكرى أمريكى ضد إيران.

وفى نفس الوقت، فليس من المتصور أن تكون لدى إيران القدرة العسكرية على الهجوم عبر الخليج لغزو أية دولة من دوله - حتى ولو لم تكن الولايات المتحدة متواجدة فى الخليج لمجابهة هذا التحرك الإيراني. ويقول كبار المسئولين العسكريين الأمريكيين أن بإمكان إيران أن تستخدم بسواحلها لإطلاق صواريخها وكذلك قوارب الحراسة الخاصة بها، والألغام، والطائرات، والغواصات، وباقى قدراتها الأخرى لإعاقة المرور فى مضيق هرمز، الذى يعتبر الطريق الملاحى الهام لنقل النفط.

ولكن المسئولين الأمريكيين يعبرون عن اعتقادهم بأن التواجد العسكرى الأمريكى فى الخليج يمكن أن يسيطر على المعدات الإيرانية العتيقة نسبياً وتلاشى أى عمل إيرانى من هذا القبيل، فى حين يرى آخرون أنه حتى فى فشل أية محاولة إيرانية لسد المضيق، فإن ذلك سوف يرفع أسعار التأمين الملاحى، ويرفع أسعار النفط إلى مستويات لم تحدث من قبل.

خامساً: الشجاعة تدب فى أوصال الشيعة

يندرج ضمن التهديدات المرتقبة بالنسبة لدول الخليج تنامي وزن الشيعة الإسلاميين فى عراق ما بعد صدام - وبخاصة زعيمهم الذى يحظى باحترام كبير آية الله على السيستانى القائد الأعلى لمجلس الثورة الإسلامية فى العراق وحزب الدعوة الإسلامية، وطائفة العالم الدينى الشاب مقتدى الصدر. فلقد سيطر الشيعة على الانتخابات العراقية البرلمانية مرتين - فى شهر يناير مرة وفى ديسمبر ٢٠٠٥ مرة أخرى. ويدعو ارتفاع أسهم أحزاب الشيعة فى العراق بالنسبة للسلطة فى دول الخليج إلى تزايد مطالب الشيعة على نصيب أكبر فى هذه السلطة لصالحهم. فدول الخليج تضم سكاناً كثيرين من الشيعة. ففي البحرين يشكلون الأغلبية (نحو ٦٠٪) وغالبية المجتمعات الشيعية فى دول الخليج يعتبرون أنفسهم غير ممثلين التمثيل الكافى فى الحكومة، وأنهم محرومون من الفرص الهامة بالنسبة للاقتصاد فى بلادهم. ونجد أن تجمعات الشيعة فى البحرين بمن فيهم

أولئك الذين قاطعوا الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٤ كانوا يعدون أنفسهم للمنافسة فى الانتخابات البرلمانية التى عقدت فى أكتوبر ٢٠٠٦ على أمل تأكيد الحقوق الشيعية ضد السنة الذين يسيطرون على الحكومة. ولكى لا يتسنى ظهور توترات بين السنة والشيعة هناك، مثل تلك التى ظهرت فى العراق، فإن الزعماء فى البحرين بدأوا فى إجراء عمليات للتصالح مثل إنهاء التمييز بين مساجد الشيعة والسنة، وتشجيع عملية العبادة المشتركة.

أما المخاوف فى الكويت، فإنها قائمة على الرغم من أن الشيعة هناك (نحو ٢٥٪) مندمجون فى النظام السياسى.

لقد قامت الفئات المتطرفة من الحزب الشيعى العراقى، وحزب الدعوة بمهاجمة السفارتين الأمريكية والفرنسية فى الكويت فى ديسمبر ١٩٨٣، كما هاجموا موكب سيارات الأمير فى مايو ١٩٨٢ مما تسبب فى إصابته بإصابات خفيفة. ورغم أن المخاوف الكويتية من تجدد مثل هذه الأنشطة قد خفت حديثاً، فإن الكويت لا تزال تتوجس من احتمالات ارتكاب الأعمال المعادية من جانب الشيعة، فشجعت رجال الدين من الشيعة وقدمت نحو ٥٠٠ مليون دولار كمساعدات إنسانية للعراق من خلال مركز خيرى للمساعدات الإنسانية مقره فى الكويت ووعدت الكويت بإرسال سفير لها فى بغداد، ولو أن لم يتم تسمية شخصية لهذا المنصب بعد.

أما فى المملكة السعودية، فهناك مخاوف شديدة من حدوث قلاقل كامنة للشيعة بسبب أن الشيعة يتركز وجودهم فى المقاطعات الشرقية حيث توجد كثير من الآبار البترولية، وحيث يوجد أيضاً كثير من البنية التحتية لتصدير البترول فى تلك المنطقة. ونظراً لأن السعودية تبغض السيطرة الشيعية فى العراق، فإن المملكة قامت بتقديم للعراق الذى بلغ بليون دولار فى إجمالية، فى حين أنها لم تلتزم بتعيين سفير لها فى العراق.

سادساً: الانعكاسات التى خلفتها حرب العراق على

دول الخليج

قبل التدخل الأمريكى فى العراق، كانت دول الخليج قد تنبأت بأن الإطاحة بصدام حسين سوف لا ينجم عنه بالضرورة حلول استقرار بالعراق. وكان العديد منهم لا يؤيدون هذا التدخل. كما أن الغالبية منهم أشاروا علانية بأنهم سوف لا يدعمون الهجوم الأمريكى إلا إذا كان ذلك الهجوم مدعوماً من جانب الأمم المتحدة، ويلقى دعماً واسعاً من المجتمع الدولى.

وكانت دولتان من دول الخليج هما الكويت وقطر أكثر دعماً للموقف الأمريكى، واستضافت كل منهما على أراضيها تعزيزات من القوات الأمريكية، ومن التجهيزات الخاصة بهذه القوات والتى تم استخدامها فى الهجمات على العراق. فالكويت وهى الدولة التى كانت تتوق لرؤية

صدام حسين الذي قام بغزوها وقد تمت الإطاحة به استضافت على أراضيها الجانب الأكبر من العسكريين الأمريكيين والتجهيزات التي تم استخدامها في هذا الغزو. أما المملكة السعودية، فإنها كانت أبرز من عارض الهجوم على صدام حسين- ولو أن الأمر أسفر عن وجود ٦٠٠٠ جندي أمريكي تمركزوا هناك في عمليات الاحتواء للعراق، ثم تسنى لهم الرحيل، وإعادة الانتشار هذه تمت بعد سقوط صدام.

ومما يتضح من التصريح النهائي لقمة مجلس التعاون الخليجي في أبو ظبي في ديسمبر ٢٠٠٥ أن الزعماء في هذا المجلس عبروا عن مخاوفهم من أن ما تطاير من شظايا الحرب العراقية يمكن أن يكون أسوأ مما كانوا يتوقعونه. فقد حاول بعض الإسلاميين النشطاء من السنة- أو نجح بعضهم- في الدخول إلى بعض دول الخليج خاصة إلى الكويت لارتكاب أعمال انتقامية ضد حكومات دول الخليج، أو محاولة الهجوم على القوات الأمريكية التي تستعد للذهاب إلى العراق. فالمليشيات من السنة كانت ترى في حكومات الخليج- رغم كونها تحت قيادات سنية- أنهم بمثابة خونة لأنهم قاموا بدعم الغزو الأمريكي للعراق، أو أنهم تخاذلوا لدى حدوث هذا الغزو والإطاحة بنظام صدام حسين. وتعتقد دول الخليج أن أجزاء من العراق ربما تصبح ملاذاً آمناً بالنسبة للمليشيات الإسلامية من السنة إذا ما قدر للولايات المتحدة أن تسحب عسكرياً من العراق، وهو وضع تخشى دول الخليج من أن يسفر عنه الحال لو أن الخسائر البشرية الأمريكية استمرت في تصاعد. وسوف يتم مناقشة هذه المسألة بعمق أكبر في الجزء التالي من هذه الدراسة.

وفي نفس الوقت، فإن جهود الخليج الرامية إلى إيجاد نوع من التوازي الطائفي في العراق ربما زادت من تأثير الانعكاسات المترتبة على الوضع في العراق فيقال مثلاً أن المملكة السعودية، وربما دولاً خليجية أخرى قد سمحت بدخول بعض السعوديين سراً إلى العراق لمساعدة طائفة السنة هناك. ويقول بعض المراقبين أن هناك نقاشاً يدور في المملكة حول ما إذا كان الأجدى تقديم دعم إضافي للسنة، لكن الملك السعودي كان يرى خلاف ذلك لخشيته من أنه إذا تم فعل ذلك، فسوف يكون من شأنه أن تقوم إيران بزيادة دعمها للجماعات الشيعية في العراق. ويقول العسكريون الأمريكيون أن المقاتلين السعوديين بلغوا نحو نصف مثيري الاضطرابات الذين لقوا حتفهم في العراق في عام ٢٠٠٥ وفي نوفمبر ٢٠٠٤ أصدر ٢٦ من رجال الدين المتطرفين في السعودية إعلاناً يدعون فيه العراقيين لقتال القوات التي تقودها القوات الأمريكية في العراق - وذلك رغم أن المؤسسة الدينية السعودية عادت وألغت هذا الإعلان. وفي نفس الوقت، فإن السعودية

اتبعت دبلوماسية من شأنها زيادة حجم الدور السني في حكومة العراق. وتقول التقارير الصحفية أن السعوديين كان لهم أثر ملحوظ في تحريض رجال الدين المتشددين من أهل السنة لحضور اجتماع المصالحة الذي عقد برعاية الجامعة العربية في القاهرة في نوفمبر ٢٠٠٥. **سابعاً: أوجه التعاون الأمريكي - الخليجي لما بعد صدام:**

لقد أصبح الخليج بعد سقوط صدام أقل استقراراً عما كانت تتوقعه له الولايات المتحدة. كذلك فإن ركائز الدفاع التي كانت تشكل أوجه التعاون بين دول الخليج والولايات المتحدة تستدعي مزيداً من الدعم نظراً لتنامي قوة إيران. والعلاقات القائمة بين الولايات المتحدة مع دول الخليج تهيئ لها المعنى في عملياتها العسكرية في العراق، كما أنها سهلت العمليات العسكرية القائمة حالياً في أفغانستان. وبعد هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، استضافت دول الخليج بكامل رغبتها، وعلى نحو صريح القوات الأمريكية التي كانت تقوم بعمليات عسكرية في أفغانستان بما سمي "عملية الحرية المستدامة" Operation Enduring Freedom ويرمز لها بالرمز OEF ضد طالبان، وتنظيم القاعدة.

ونظراً لأن دول الخليج كانت تتوقع إمكانية انعكاس الوضع عليها، فإنها لم تكن منسجمة لحرب الإطاحة بصدام حسين، على الرغم من أن كافة دول الخليج قدمت بالفعل تسهيلات "لعملية تحرير العراق" وسميت Opera tion Iraq Freedom ويرمز لها OIF.

لقد كان حجر الزاوية في العلاقات الدفاعية الأمريكية - الخليجية يتمثل في معاهدات ثنائية واسعة النطاق بين الولايات المتحدة وكافة دول الخليج فيما عدا المملكة السعودية. على أن نصوص هذه المعاهدات والتي تم عقدها في أغلبها بعد أزمة العراق وجرى تصنيفها (Classified) وعلى أية حال، فإن المراقبين يقولون أن هذه المعاهدات تنص على السماح للقوات الأمريكية بالدخول إلى أراضيها، وكذلك لتلقي النصح والمشورة من جانب الولايات المتحدة، والتدريبات المشتركة، والأجهزة والتجهيزات التدميرية، وغير التدميرية، وكذلك مبيعات الأسلحة. غير أن هذه المعاهدات لا تتضمن ضمانات الأمن - الأمر الذي يتطلب الطلب رسمياً من الولايات المتحدة أن تهب لمساعدة أي من دول الخليج، في حالة تعرضها للهجوم. كذلك يقول المسؤولون أن هذه المعاهدات لا تخول للولايات المتحدة السماح تلقائياً بالقيام بعمليات عسكرية انطلاقاً من التسهيلات الخليجية، إذ ينبغي على الولايات المتحدة الحصول على الأذن بذلك على أساس كل حالة على حدة. ولم تقم أية دولة خليجية بتعليق، أو إنهاء هذه المعاهدات الرسمية الآن، وبعد أن تمت إزاحة صدام حسين من السلطة.

في أواخر عام ٢٠٠٥. وأثناء عمليات الحصار الذي تزعمته الولايات المتحدة ضد العراق خلال التسعينيات، كان هناك نحو ٢٠,٠٠٠ فرد عسكري متمركزين في الخليج غالبية الوقت، ولو أن ٦٠٪ من هؤلاء العسكريين كانوا على ظهر السفن. ورغم أنه كانت هناك قوات أمريكية أقل في غالبية دول الخليج عما كان هناك في قمة "حرب التحرير المستدامة" ضد القاعدة، و "حرب تحرير العراق"، فإن العدد المتجمع لا يزال أكثر من ٢٠,٠٠٠ جندي متمركزين على الخط الأساسي Base Line أثناء التسعينيات. ويرجع ذلك في الأغلب إلى وجود عدد ضخم بين الأفراد العسكريين الأمريكيين الذين بقوا في الكويت من أجل دعم "قوات تحرير العراق"، ويبلغ عددهم ١٢٠,٠٠٠ جندي وفيما يلي نظرة شاملة على التعاون الدفاعي مع دول الخليج.

فالسعودية، والتي تتأهبها المخاوف من المعارضة الداخلية للتواجد الأمريكي، لم توقع مع ذلك على أي اتفاقية دفاعية رسمية مع الولايات المتحدة. وعلى أية حال، فإنها وقعت عدداً من الاتفاقيات الخاصة للتدريبات (سواء بالنسبة للأفراد العسكريين النظاميين، أو الحرس الوطني السعودي) مع الولايات المتحدة. وأثناء الفترة ١٩٩٣-٢٠٠٣ كانت الطائرات المقاتلة الأمريكية المتمركزة في المملكة السعودية تحلق في طلعات استكشافية للحراسة من أجل تنفيذ ما أطلق عليه "المناطق غير المسموح بالطيران فوقها" no Fly Zone فوق جنوب العراق. لكن السعودية لم تكن تسمح بالضربات الجوية المعدة سلفاً preplanned ضد الدفاعات الجوية العراقية، وإنما بالضربات الانتقامية فقط. وانتهت عملية مراقبة جنوب العراق Operation Southern Watch بسقوط صدام، وتم انسحاب ٦,٠٠٠ جندي أمريكي كانوا متمركزين في السعودية، وكافة الطائرات الأمريكية المقاتلة المتمركزة في السعودية في شهر سبتمبر ٢٠٠٣. أما بالنسبة "لعملية الحرب في أفغانستان"، فإن السعودية لم تقدم أية تسهيلات للسماح للطيارين الأمريكيين بطلعات لأفغانستان انطلاقاً من السعودية. لكن التقارير تقول بأنها سمحت للولايات المتحدة باستخدام مركز العمليات المشتركة The Combined Air Operation في قاعدة الأمير سلطان الجوية جنوبى الرياض، وذلك للتنسيق في عمليات السلاح الجوي الأمريكي في أجواء أفغانستان. ورغم التحفظات التي تبديها المملكة حول الحرب ضد العراق، فإنها سمحت وبهدوء باستخدام "مركز العمليات المشتركة" بالنسبة "لحرب تحرير العراق"، كما سمحت ببعض العمليات الخاصة للأمريكيين للقيام من هناك إلى العراق.

وبالنسبة للبحرين، فإنها كانت تتمركز فيها القوات البحرية الأمريكية في الخليج منذ ١٩٤٨، وقبل أن تصبح

الولايات المتحدة هي القوة الغريبة الكبرى في منطقة الخليج (وأثناء السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي كان التواجد الأمريكي له قواعده على شواطئ البلاد). وقد وقعت البحرين اتفاقاً دفاعياً منفصلاً بالتعاون مع الولايات المتحدة في ٢٨ أكتوبر ١٩٩١، ولا يزال هذا الاتفاق ساري المفعول. وفي يونيو ١٩٩٥، تمركز الأسطول الأمريكي الخامس المسئول عن منطقة "الخليج الفارسي" مرة أخرى متخذاً قيادته في البحرين. وقد سمحت البحرين بطلعات قتالية جوية من البحرين في كل من "الحرب على أفغانستان" عملية تحرير العراق"، كما أنها زودت بشكل علني الفرقاطات في كلتا العمليتين، طبقاً لتصريحات وزارة الخارجية الأمريكية. وكانت البحرين هي الدولة الوحيدة التي أرسلت قواتها الذاتية من أجل تقديم مساعدات إنسانية داخل أفغانستان.

وأما عمان، فإنها بعد الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ قامت في ٢١ إبريل ١٩٨٠ بتوقيع اتفاقية لتقديم التسهيلات لدخول القوات الأمريكية إلى القواعد الجوية في عمان لتزويد القوات الأمريكية الجوية بما يلزم من قواعد لتجهيزاتها العسكرية. وتم تجديد الاتفاقية في عام ١٩٨٥، ١٩٩٠، ٢٠٠٠، وطبقاً لما تم الاتفاق عليه بالسماح بدخول الأراضي العمانية، وتجديد الاتفاقية قدمت الولايات المتحدة مبلغ ١٢٠ مليون دولار كسلفة لتحسين أوضاع القاعدة الجوية بالقرب من "المشي".

وبالنسبة للكويت، فإنه في ١٩ سبتمبر ١٩٩١ كانت ترى أنها أكثر هذه الدول عرضة للعدوان العراقي، لذا فقد وقعت اتفاقية مدتها ١٠ سنوات مع الولايات المتحدة، تم تجديدها في ٢٠٠١ لمدة عشر سنوات أخرى، بما يسمح للولايات المتحدة بأولوية التزويد بما يلزم من معدات لتجهيز كتيبتين أمريكيتين.

كذلك كانت تتم تدريبات عسكرية أمريكية-كويتية مشتركة بصفة دائمة تقريباً. كما كان هناك نحو ٤,٠٠٠ جندي أمريكي في الكويت في كافة الأوقات أثناء عقد التسعينيات. وأنشأت الولايات المتحدة مراكز للقوات المشتركة Joint Task Force في الكويت، وأنفقت الولايات المتحدة نحو ١٧٠ مليون دولار في الفترة من ١٩٩٩-٢٠٠١ من أجل تحسين قاعدتين جويتين في الكويت (على السالم، وعلى الجابر) تمركزت فيهما القوات الأمريكية أثناء فترة التسعينيات التي مثلت فترة الحصار Containment ضد العراق. كذلك أغلقت الكويت نحو ثلث أراضيها في الشمال لكي تكون قاصرة على وجود القوات التي قامت بما يسمى "حرب تحرير العراق".

وأما قطر، فإنه قبل الحرب ضد القاعدة في أفغانستان، و "حرب تحرير العراق" كانت تقوم بعملية إقامة علاقات دفاعية وثيقة مع الولايات المتحدة. ووقعت اتفاقية دفاعية مع الولايات المتحدة في ٢٣ يونيو ١٩٩٢

تسمح بوجود مدرعات Propositioning لتجهيز كتيبتين أمريكيتين في موقع "الصلابة" والذي تم إضافة تحسينات دفاعية عليه بمعرفة الولايات المتحدة. وقد تم استخدام معظم هذه المدرعات في "حرب تحرير العراق".

وقد قامت الولايات المتحدة ببناء قاعدة للعمليات الجوية بما أسمته "مركز العمليات الجوية المشتركة" Combined Air Operation في قاعدة "العديد" الجوية والتي حلت بحلول ٢٠٠٣ محل إحدى القواعد في المملكة السعودية. وصارت قطر الآن تضم في أراضيها القيادة العسكرية المركزية S Central Command. ولوتعترف قطر علانية باستخدام أراضيها في "الأوديد" Udeid في عملية الحرب ضد تنظيم القاعدة في أفغانستان ولا تزال تدعم هذه الحرب، وكذلك الحرب الأمريكية لتحرير العراق- طبقاً لتصريحات وزارة الخارجية الأمريكية.

وأما دولة الإمارات العربية المتحدة، فلم يكن لها علاقات وثيقة من الناحية الدفاعية مع الولايات المتحدة فيما قبل حرب الخليج لعام ١٩٩١، ولكن بعد هذه الحرب قامت دولة الإمارات بإبداء عزمها على إيجاد علاقات أكثر توثقاً مع الولايات المتحدة، وذلك لتلافي الخطر الإيراني. وفي ٢٥ يوليو ١٩٩٤ أعلنت دولة الإمارات أنها قد وقعت اتفاقية دفاعية مع الولايات المتحدة. ورغم أنه كانت هناك اختلافات تتعلق بالتشريع خاصة بالأفراد العسكريين الأمريكيين في دولة الإمارات حسب آراء بعض المراقبين، فقد سمحت الإمارات لبعض القوات الأمريكية بالتمركز فيها، وكذلك بزيارات للسفن الحربية الأمريكية لموانئها في مينائها الضخم في "جبل على"، كما سمحت بتزويد الطيران الأمريكي في قاعدة "الضافرة" الجوية على حد سواء بالنسبة للحرب على القاعدة في أفغانستان، وحرب تحرير العراق.

ويجرى العمل فيها، ومطالب المحافظات من الحكومة خلال الاجتماعات الميدانية التي تعقد الحكومة جلساتها كل شهر في محافظة من محافظات إيران، وحجم البنزين الذي تفرضه حاجة الاستهلاك، وهذا يعنى أن يتم تغطية العجز من خلال دخل النفط، وهو ما يتناقض مع شعار الرئيس بالعمل على تخليص الاقتصاد من تبعيته لدخل النفط، خاصة مع احتمال انخفاض أسعاره، فالشتاء أوشك على الانتهاء وليس هناك ما يشير إلى استمرار العمل بالأسعار الحالية، بل إن الأسعار تتجه إلى الانخفاض.

وعلى الجانب الآخر انبرت الصحف ذات التوجه الأصولي للدفاع عن مشروع الميزانية وعن الرئيس أحمدى نجاد وحكومته، كما فعلت صحيفة الدنيا (كيهان) في افتتاحيات أعدادها بتاريخ ٢٣ و٢٤ و٢٥ و٢٦ و٢٧/١ و٢٧/٢، وصحيفة رسالت في افتتاحيات أعدادها بتاريخ ٢٤ و٢٥ و٢٦ و٢٧/١ و٢٧/٢، حيث أشارت إلى أن مشروع هذه الميزانية قد تميز بتقليل حجم الإنفاق الحالي، في الوقت الذي تزيد فيه مخصصات التعمير، وأن تحقيق الانضباط المالي سوف يقلل النفقات إلى حد كبير منعا للتضخم، فضلا عن أن ما تم تخفيضه أو إلغاؤه مسائل لا تفيد الجماهير. وهو ما يحقق فائضا يضاف إلى فارق ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمي، يمكن استثماره في المشروعات العمرانية الجديدة، والانتهاء منها في وقت قياسي. وكذلك المشروعات التي لم تكتمل بعد، حيث وضع مشروع الميزانية في اعتباره إتمام هذه المشروعات خلال الفترة المتبقية من فترة رئاسة (أحمدى نجاد). فضلا عن أن المشكلات الاقتصادية هي ناتج تراكمات الأعوام السابقة منذ الحرب العراقية الإيرانية، وأخطاء فترة التعمير وإعادة البناء، بل إن ما يميز هذه الميزانية أنها أكثر الميزانيات واقعية في تاريخ الجمهورية الإسلامية، بل في تاريخ إيران كله.

لقد اهتمت الصحف جميعها اهتماما كبيرا بذكرى

انتصار الثورة الإسلامية، وقد انعكس هذا الاهتمام في افتتاحيات أعدادها بتاريخ ٦ و٧ و٨ و١٠ و١٢ و١٣ و١٤ و١٥/٢، حيث تناولت بالحديث إنجازات الثورة وأهدافها وطموحاتها، والاحتفال بعيدها، والمسيرة الحاشدة التي قامت بها الجماهير في هذه المناسبة الوطنية، وقد اتجهت بعض الصحف إلى تقييم المرحلة السابقة من عمر الثورة، وتقييم المرحلة الراهنة وتحدياتها، وما تتطلبه هذه التحديات من التماسك وبذل أقصى الجهد، والابتكار في العمل، واستثمار كافة الإمكانيات المادية والبشرية والمعنوية.

تابعت الصحف بدقة الجهود الدبلوماسية من أجل الخروج من الأزمة النووية، من خلال المهام الدبلوماسية التي يقوم بها المسئولون، خاصة رحلة الدكتور على لاريجاني إلى ميونيخ، ومباحثاته مع المسئولين الغربيين، خاصة مفوض الاتحاد الأوروبي. وفي هذا الإطار هاجمت الصحف على اختلاف توجهاتها السياسية الأمريكية والرئيس بوش، وموقفه المتشدد من إيران، والحرب النفسية التي تقوم بها حكومته ضد إيران، مشيرة إلى أن هذه الحرب لم تحقق أية نتيجة، بل على العكس أثبتت قوة إيران وضعف المحافظين الجدد في الولايات المتحدة، وعدم إمكانية الثقة بهم، كما سعت الصحف إلى تقديم مرئياتها بالنسبة للمرحلة القادمة، ونصائحها للحكومة وفريق المفاوضين حول البرنامج النووي الإيراني.

كذلك اهتمت الصحف بمتابعة أعمال الإرهاب في العراق، مؤكدة على أن بقاء قوات الاحتلال هو أكبر أسباب استمرار العمليات الإرهابية هناك، ومشيرة إلى أن الولايات المتحدة هي التي تدعم هذا الإرهاب، لأنه يجعل وجودها في العراق مبررا، وهي التي هيأت المناخ له، وأوجدت الفوضى المنظمة، وفي هذا الإطار اتهمت الصحف الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بدعم الإرهاب في كل مكان، مشيرة لوجود صلة بين منظمة جند الله التي قامت بالتفجيرات الأخيرة في إيران، وبين كل من الولايات المتحدة وبريطانيا.

ميزانية ٨٦ اختبار لقدرة أحمدى نجاد على التغيير

أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

الإصلاح الاقتصادي الإيراني في المرحلة الراهنة تركز على رؤية العشرين سنة القادمة التي وضعها مجمع تشخيص مصلحة النظام، فإنه يتم تنفيذها من خلال الخطط الخمسية، والموازنة السنوية للحكومة، مما يجعل الحكومة بين شقى الرحى، حيث عليها أن تلتزم بالرؤية وتسد فجواتها، وأن تعالج المستجدات الناتجة عن الحصار الاقتصادي الغربى لإيران من ناحية، وأن توقف تبعية الاقتصاد الإيراني للنقط من ناحية أخرى، باعتبار أن النفط ملك للأجيال القادمة، ولا ينبغي لهذا الجيل أن يبدده في دفع نفقات استهلاكه اليومي، فضلا عن منع تأثير تداعيات الملف النووى الإيراني على الظروف الاقتصادية للمجتمع.

وإن كانت هذه الميزانية هي الثانية في عهد الرئيس (أحمدى نجاد)، إلا أن الخبراء يرون أنها أكثر الميزانيات انقباضاً منذ انتصار الثورة الإسلامية، وهي على عكس الميزانية السابقة التي قدمها الرئيس، والتي كانت أكثر الميزانيات انبساطاً، فالمسألة التي ارتكز عليها مشروع هذه الميزانية هي تقليل حجم الإنفاق الحالي، في الوقت الذي تزيد فيه مخصصات التعمير، حيث يراهن (أحمدى نجاد) على أن تحقيق الانضباط المالى سوف يقلل النفقات إلى حد كبير، فهناك ٨ آلاف مشروع انخفضت نفقاتها في مشروع الموازنة بنسبة ٢٠٪ منعا للتضخم، فضلا عن أنها لا تفيد الجماهير. وهو ما يحقق فائضا يضاف إلى فارق ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمي، يمكن استثماره في المشروعات العمرانية الجديدة، والانتهاء منها في وقت قياسي. وهناك مشروعات لم تكتمل بعد، حيث تم بناء سدود، ولم تحفر القنوات، وقد وضع مشروع الميزانية في اعتباره إتمام

أثار مشروع الميزانية العامة الذي قدمه الرئيس (محمود أحمدى نجاد) عن العام الإيراني الجديد ١٣٨٦ هـ.ش. (يبدأ في ٢١/٣/٢٠٠٧م) إلى مجلس الشورى الإسلامى الكثير من الجدل ليس داخل أروقة المجلس وقاعاته فحسب، بل بين الأوساط السياسية والاقتصادية الإيرانية، ما بين مادح وقادح ومقترح التعديل، حتى أن الرئيس الإيراني ذاته طلب تحت الضغط أن يسحب المشروع لتعديله، في حين أصر المجلس على عدم سحبه قبل تقويمه، واستطاع (أحمدى نجاد) أن يسحبه ويعدل فيه، ثم يعود لتقديمه مرة أخرى مع ملحق جديد، وهو ما أثار مناقشة هذه الميزانية، بل بات متوقعا أن لا تنتهى مناقشتها، أو إقرارها قبل نهاية العام الإيراني الحالي، فما الجديد في مشروع الميزانية الذي أدى إلى كل هذا اللغط؟ وما هي تداعياته على الاقتصاد الإيراني؟

لقد رفع الرئيس (أحمدى نجاد) منذ بدء ولايته شعار أن يرى المواطن الإيراني دخل النفط على مائدته، وهو ما كان مدخلا لمعارضيه إلى التشكيك في حسن إدارته، متعللين بأنه مع مضي سنتين من حكمه لم يتحقق هذا الشعار، بل إن معدل التضخم قد زاد بشكل واضح، كما ارتفعت الأسعار بشكل خطير، وهو ما يشير إلى عدم قدرة الحكومة على الإصلاح الاقتصادي، ومع تسليم الجميع بأن المشكلات الاقتصادية هي ناتج تراكمات الأعوام السابقة منذ الحرب العراقية - الإيرانية، وأخطاء فترة التعمير وإعادة البناء، إلا أن تركيز المعارضة على عدم كفاءة المسؤولين في حكومة (أحمدى نجاد) لا يبشر باقتراب الخروج من الأزمة الاقتصادية. وإذا كانت مسيرة

هذه المشروعات خلال الفترة المتبقية من فترة رئاسة (أحمدى نجاد)، وهو ما دفع كثير من الخبراء إلى التفاؤل، حيث أن الرئيس (أحمدى نجاد) وهو يتابع إعداد مشروع الميزانية الجديدة، كان حريصا على وضع ميزانية أكثر واقعية ومعالجة للتضخم، لتتناسب مع تداعيات الظروف الراهنة التي تمر بها إيران، لكن تقليل النفقات لم يحل دون وجود علامات استفهام كبيرة على بعض عناصره، وغموض مشروعاته.

لقد وضع (أحمدى نجاد) أمام عينيه مؤشرا كبيرا أولهما دخل النفط، حيث عمد في مشروع الميزانية إلى تقليل تبعية هذه الميزانية لدخل النفط بنسبة ١٩,٦٪، وتقليل اعتماد سعر النفط من ٤٤ دولارا للبرميل في الميزانية الحالية إلى ٢٢,٧ دولارا في المشروع الجديد، فضلا عن تقليل سعر صرف الدولار من ٨٩٥ تومانا في ميزانية ٨٥ إلى ٨٩٠ تومانا في هذا المشروع، مما يقلل الدخل في هذا المشروع إلى نسبة ١٠٪ على الأقل، رغم زيادة النفقات في الميزانية بنسبة ٢٠٪، مما يعنى أن دخل النفط الذى يغطى حوالى ٦٠٪ من النفقات، سيقبل حوالى ١٠٪ من هذه النسبة، وهو ما يجعل الحكومة تسعى إلى تغطية الفرق من بنود أخرى غير النفط، على عكس ما كان يحدث سابقا، ودون زيادة الضرائب، بينما هناك شك فى أن يغطى دخل خصخصة شركات الحكومة هذا الفرق.

أما المؤشر الثانى الذى يسعى (أحمدى نجاد) إلى الاستفادة منه فهو وضع المؤسسات المدنية غير الحكومية، بما لها من قدرات بشرية ومادية، والتي تتمتع بحجم كبير، وقدرة على الحركة السريعة لتلبية احتياجات المجتمع، وهو ما يتناغم مع الأسلوب الثورى لحكومة الرئيس (أحمدى نجاد)، طمعا فى قدرة هذه المؤسسات على خلق فرص عمل للشباب، وتحقيق زيادة فى الدخل تقدر بحوالى ١٨,٤٪ من خلال نظرة شاملة وعامة لظروف المجتمع. خاصة مؤسسة مساعدات الإمام الخميني، ومؤسسة المستضعفين، ومؤسسة قدامى المحاربين. وعلى هذا الأساس زادت الميزانية حجم العمالة بنسبة ١٢,٥٪. حيث يحاول مشروع الميزانية مواجهة زيادة العرض فى القوى العاملة وارتفاع حجم البطالة.

وفى إطار محاولات مشروع الميزانية الجديدة السيطرة على نسبة التضخم، يسعى المشروع إلى تحقيق استقرار سعر الصرف وسوق النقد عموما، وتنظيم بنية المؤسسات الإنتاجية، وزيادة فاعلية الرقابة والمتابعة للإنتاج المحلى فى مواجهة السلع المستوردة، وثبات القوانين والقرارات المنظمة، ودعم النظام الإدارى فى مجال ملاحقة التطورات، والتنسيق بين الأجهزة

صاحبة القرار، وزيادة التسهيلات المصرفية لامتناع ارتفاع الحصيلة النقدية، وتناسب حجم المشروعات التى تحت الإنشاء مع المشروعات الجديدة مع توجيه الفنى والاقتصادى، وتحسين توجيه الدعم لمستحقيه، حيث يسعى مشروع الموازنة إلى توجيه الدعم للأسر الفقيرة ومحدودى الدخل.

ويعطى الرئيس (أحمدى نجاد) أولوية لإصلاح بنية الإدارة، وتقليل حجم تدخل الحكومة وتأثيرها عن طريق الخدمات الثقافية والاجتماعية والخدمية العامة، فقد اقترح فى مشروع الموازنة الجديد بيع أسهم عدد من الشركات الحكومية بما قيمته سبعة آلاف مليار تومان، فى حين أن القيمة العامة لسوق رأس المال تبلغ حوالى ٢٥ ألف مليار تومان، بما يعنى رغبة الحكومة فى تحريك سوق رأس المال إلى الزيادة بنسبة ٢٠٪، إلا أن المشكلة تكمن فى عدم قدرة القطاع الخاص على شراء هذه الأسهم، مما يجعل الحكومة أمام أحد أمرين: إما أن تخفض سعر الأسهم، بما يعنى عدم تحقيق هذه النسبة فى الزيادة، أو بيع عدد منها إلى المستثمر الأجنبي، وهو ما سيجبر الحكومة على تحمل خفض نسبة العمالة الوطنية، فى الوقت الذى رفعت هذه الميزانية مستوى أجور الموظفين الحكوميين، وهو ما سوف يحدث عجزا فى الموازنة.

كما تسعى الميزانية إلى استفادة أكبر من الامكانيات الموجودة، حيث خفضت دعم واردات البنزين من الخارج بنسبة ٢٠ مليار دولار، اعتمادا على خفض النفقات وزيادة الإنتاج، لكن مديونات الحكومة لشركات المقاولات المحلية يمثل تحديا كبيرا للموازنة الجديدة، ويعتمد الرئيس فى مواجهة ذلك على رصد مبلغ ٢٥٠٠ مليار تومان كملحق لدعم الميزانية.

ويشير مشروع الموازنة إلى إجراءات فعالة لدعم متغيرات الموازنة، مثل القضاء على المركزية فى تنظيم الميزانية، ودعم المؤسسات الوطنية، حيث تشير أرقام الموازنة إلى نسبة ٢٠٪ للحكومة و ٧٠٪ لمؤسسات الدولة وشركاتها، كما يشير المشروع إلى استخدام تقنية المعلومات والاتصالات، ودعم البلديات والمحليات، وإطلاق يدها فى التجاوب مع مطالب الجماهير، ودمج الوحدات الإدارية غير الضرورية. فضلا عن دعم الصادرات غير النفطية، وتنظيم أقساط الديون الخارجية.

وتسعى الميزانية إلى إصلاح نظام التأمينات الاجتماعية، ودعم صندوق التأمينات. وزيادة الاعتمادات الصحية لتأمين تنمية الخدمات الصحية، من خلال الاستفادة القصوى والشفافية لحجم الضرائب العامة بشكل صحيح.

ويعول مشروع الميزانية على صندوق الاحتياطي

النقدى الذى تم إنشاؤه لمواجهة تقلبات أسعار النفط، ومواجهة المشاكل الطارئة، وتداعيات الحصار الاقتصادى لإيران، حيث تضطر إيران إلى شراء بعض السلع بسعر يزيد عن أسعارها العالمية نتيجة الحصار، إضافة إلى تكاليف الاستمرار فى المشروع النووى. والمشكلة التى يطرحها معارضوا الرئيس (أحمدى نجاد) اعتمادا على رأى الخبراء الاقتصاديين أن المبلغ الذى رصدته مشروع الموازنة للنفقات، ويبلغ ٥٢٨٠٠ مليون دولار لا يكفى لتغطية بنود الميزانية من ناحية، والتجاوب مع المتطلبات الاقتصادية للعام القادم من ناحية أخرى، فهذا الرقم فضلا عن أنه أقل بكثير من اعتمادات العام الجارى ١٣٨٥ هـ.ش. لا يضع فى اعتباره نفقات حتمية مستمرة إلى العام القادم، مثل مشروعات عمرانية قائمة، ويجرى العمل فيها، ومطالب المحافظات من الحكومة خلال الاجتماعات الميدانية التى تعقد الحكومة جلساتها كل شهر فى محافظة من محافظات إيران، وحجم البنزين الذى تفرضه حاجة الاستهلاك.

وإذا كانت مثل هذه المشكلة تواجه عادة مشروعات الميزانية فى كل عام، ويتم تغطية العجز من خلال دخل النفط، خاصة مع ارتفاع أسعاره، إلا أن ما أثار الجدل حول مشروع ميزانية ٨٦ أن الرئيس وحكومته قد انتهجا فى تدوين المشروع نهجا جديدا لم يألفه مجلس

الشورى الإسلامى، ولم تستخدمه الحكومات السابقة، حيث كان هذا المشروع أكثر جرأة فى التعامل مع الواقع رغم مرارته، فلم يتستر المشروع على جوانب ضعف الاقتصاد الإيرانى، ولا على المراهنة على زيادة أسعار النفط، فكانت أرقامه أكثر شفافية، ودلت على عدم وجود تلاعب فى الأرقام، كما كان يحدث من قبل لتغطية المشاكل الاقتصادية، وليبدو مشروع الميزانية فى صورة تبعث على الأمل، وتشير إلى إنجازات تحققت، وإنجازات قادمة.

لقد أدى تغيير شكل الموازنة فى المشروع الجديد إلى أن يتحول من وثيقة للدخل والمنصرف، ليصبح وثيقة لخطة انضباطية حقوقية وقانونية ومالية وفنية، من خلال تدوين مشروع أكثر واقعية، وأكثر عملية، وأكثر حركة وتفاعلا، واعتمد على قدرة الحكومة الثورية على العمل الجاد المخلص، وتحدى كافة الصعوبات، فأدخل فى حساب المشروع القيمة البشرية وقدرتها على الإنجاز، وهو تحول نوعى فى إدخال العنصر البشرى كقيمة موازية للعنصر المادى، وإضافة حقيقية إلى الأرقام، وهو أمر يحسب للرئيس (أحمدى نجاد) بغض النظر عن قدرة المشروع على حل المشاكل الاقتصادية المراهنة، أو حتى بغض النظر عن نجاح الفكرة، لأن هذا النجاح رهن بتجاوب العاملين، وجماهير الشعب الإيرانى مع المشروع.

الأحزاب السرية أم العلنية؟: على الشعب أن يختار

■ بهداد مهرباور ■ مردم سالارى (الديمقراطية) ٢٢/١/٢٠٠٧

الأحزاب، وقد حاولت وسائل الإعلام تشجيع الناس على عدم منح أصواتهم لمرشحي الأحزاب، لأن الأحزاب فى وجهة نظرهم تعنى التلاعب السياسى وبالطبع المجلس ليس مكاناً للتلاعب السياسى.

عرض مثل هذا التصور عن الأحزاب بين الناس وخاصة من قبل وسائل الإعلام التى ينبغى أن تكون بمثابة جامعة مفتوحة، وأن تؤدى برامجها إلى الارتقاء بمستوى الثقافة العامة، يعتبر أمراً مقلقاً للغاية.

حكومة أحمدى نجاد والأحزاب:

ما من شك فى أن حكومة أحمدى نجاد لم تسلك سلوكاً مناسباً حتى الآن مع الأحزاب فقد كان إلغاء دعم الأحزاب من ميزانية عام ٢٠٠٦ أول إجراء تتخذه هذه الحكومة بشأن الأحزاب السياسية، ثم كان تدخل وزارة الداخلية فى انتخابات اللجنة المركزية لبית الأحزاب، واستبعاد ممثلى الأحزاب من لجنة الانتخابات بوزارة الداخلية، وعدم منح تصريح لعدد من الأحزاب بتأسيس صحف لها، وعدم التصريح للبعض الآخر بتنظيم تجمعات هامة سنوية، تلك كانت الإجراءات الهامة التى اتخذتها حكومة أحمدى نجاد بشأن الأحزاب، لكن يبدو أن هذه القرارات لم تكن مهمة بقدر التصريحات المستمرة من قبل كبار رجال الحكومة وبخاصة أحمدى نجاد ضد الأحزاب. فرئيس الجمهورية (أحمدى نجاد) يضعف من مكانة الأحزاب الإيرانية بشكل مستمر فى خطبه، وأحياناً يعتبرها مرادفة لمعنى الفساد.

وعندما طلبت الأحزاب الأعضاء فى جبهة تدعيم الديمقراطية تصريحاً لتنظيم تجمعاً ضد إهدار حقوق العمال، امتنعت الحكومة عن إعطائهم هذا التصريح.

لكن رئيس الجمهورية أحمدى نجاد الذى ينبغى أن يكون مدافعاً عن حقوق الأحزاب والعمال برر هذا القرار وأعلن أنه يدافع عن حقوق العمال وليس الأحزاب، لكنه لم يجب على الإطلاق على سؤال مفاده:

ما الذى تريده حكومة أحمدى نجاد، وما الذى لا تريده؟.

من المثير للعجب أن حكومة الرئيس السابق محمد خاتمي كانت تواجه فى كل تسعة أيام أزمة، وهو ما تفعله حالياً حكومة أحمدى نجاد حيث تفتعل فى كل تسعة أيام ضجة تحاول إيهام الشعب بأن الصحافة ووسائل الإعلام هى التى تحدث صخباً حولها.

مما لا شك فيه أن أحدث ضجة صنعتها الحكومة الحالية تتمثل فى إعلانها معارضة تدعيم الأحزاب وهو ما بدا جلياً فى تصريح صغار مرتدى وزير الإرشاد فى حكومة أحمدى نجاد، والذى ووجه بردود فعل شديدة من جانب الأحزاب الإصلاحية وحتى الأصولية، لكن يبدو أنه يجب أخذ هذا الموضوع بشكل أكثر جدية من قبل وسائل الإعلام، لأن إضعاف الأحزاب يؤدى إلى إضعاف الديمقراطية.

من الممكن أن تقول بعض الجماعات الأصولية أن الظروف الحالية غير مناسبة لتدعيم الأحزاب، هذا الأمر يمكن استيعابه، لكن إذا كان الفرد يعارض بالفعل مبدأ الحياة الحزبية، فهو فى الواقع معارض لأهم آليات الجمهورية والديمقراطية، لذا فإن رسالة الصحافة لكونها ركناً هاماً من الحياة الديمقراطية أن تدافع عن حياة الأحزاب المستقلة غير الحكومية وتعمل على تدعيمها.

الدعايات الرسمية ضد الأحزاب

إن إضعاف مكانة الأحزاب فى الدولة والدعاية ضد العمل الحزبى أمر جد عجيب، والغريب أن بعض وسائل الإعلام القومية وجهت جهودها على مدار السنوات الماضية لمنع تأسيس الأحزاب القوية.

لقد كانت بعض برامج وسائل الإعلام القومية أثناء إجراء انتخابات الدورة الثالثة للمحليات فى ١٥ ديسمبر ٢٠٠٦، تؤكد هذا الأمر، لأن عدداً كبيراً من مراكز السلطة انتابها القلق بشدة من تنامي قوة

إذا كان العمال يشكون من ذات الحكومة التي تدعى الدفاع عن حقوق العمال ويعترضون على قراراتها، فكيف يوصلون أصواتهم للمسؤولين؟ هل لا يعرف رئيس الجمهورية فعلياً أن العمال غير المنضمين لتنظيمات سياسية ليس لديهم القدرة على الدفاع عن حقوقهم؟ ولو كان الأمر كذلك فالحكومة التي تدعى الدفاع عن حقوقهم تقول لهم اعترضوا لكن بدون توحيد فيما بينكم ولا تكاتف بين أفرادكم.

بالقطع يعرف رئيس الجمهورية وأعضاء وزارته جيداً أن التنظيمات السياسية هي السبيل للوصول للأهداف المحددة، لأنه لو لم يكن الأمر كذلك لما أصر السيد رئيس الجمهورية على فكرة تشكيل تحالف جديد يضم الدول المعارضة للولايات المتحدة، مما لا شك فيه أنه أدرك أنه من أجل المواجهة مع ما يسميه بالإمبريالية يجب أن يكون للدول المعارضة تنظيم معين، إذا كيف لا يعترف بهذا الحق للأحزاب؟

طوال مدة رئاسته للجمهورية ساق أحمدى نجاد كلاماً على لسانه عدة مرات يعبر فيه عن عدم وجود دور للأحزاب في نجاحه في الانتخابات الأمر الذي اعترض عليه المحافظون، وتصاعدت حدة هذه الاعتراضات عندما أنكر أحمدى نجاد تأييد الأحزاب المحافظة له، وهو ما أثار غضب الأحزاب المحافظة. فقد انتقد حبيب الله عسكر أولادى أقدم عضو بحزب المؤتلفة الإسلامية في تصريح له مواقف أحمدى نجاد القائمة على أن الأحزاب لم يكن لها دور في نجاحه في انتخابات رئاسة الجمهورية، وأكد عسكر أولادى على أن قاعدة الانتخابات الرئاسية التاسعة قد قامت على أساس العمل الحزبي، وقد دعت الأحزاب الشعب للمشاركة في الانتخابات، وأضاف عسكر أولادى: إن رئيس الجمهورية يقول أنه ليس مدين لأي تنظيم سياسي، وهذه كلمة حق لكن ليس معناها أنه لم يكن لأي تنظيم سياسي دور في انتخاب رئيس الجمهورية، لقد كان جزء من تحرك الشعب صوب المشاركة في الانتخابات راجع إلى الأحزاب الأصولية التي استطاعت بالتنسيق مع

السيد أحمدى نجاد تقديمه على أنه أحد المرشحين لمنصب رئاسة الجمهورية.

كما صرح حبيبى سكرتير عام حزب المؤتلفة في رد فعل على تصريحات أحمدى نجاد قائلاً: إذا رجعنا قليلاً إلى ما قبل الانتخابات وعندما لم يكن أحمدى نجاد محافظ ل طهران بعد، سنرى أن اختيار أحمدى نجاد كمحافظ ل طهران قد تم من خلال عمل سياسى منسق من قبل الأحزاب الأصولية ومن خلال استراتيجية المحرك الدائر والمصباح المطفأ ... في قسم من هذه المرحلة كنا جميعاً نشعر أن جاذبية جماعات الثانى من خرداد في وضع أفول، وعلى هذا الأساس اتخذت الجماعات الأصولية المختلفة قراراً أن تدخل ساحة المنافسة الانتخابية بدون أسماء أو عناوين ولكن بما لديها من هوية سياسية، بمعنى أنها أدارت محركها ولكنها تحركت دون أن تضيئه، وذلك قبل حوالى سنتين من ميعاد إجراء الانتخابات المحلية الثانية لمدينة طهران (عام ٢٠٠٣)، وتم إبرام هذا الاتفاق بين قوى الأصوليين، حتى تحقق الهدف في النهاية بوصول الأصوليين إلى السلطة.

وجهة نظر المؤيدين للحكومة فيما يتعلق بالأحزاب

قطعاً من الخطأ أن نتصور أن رئيس الجمهورية وحده وبعض رجاله فقط هم الذين لديهم تصور سيئ عن الأحزاب، لأن الواقع يشير إلى أن الكثير من مؤيدى الحكومة الحالية يعارضون الأحزاب القوية غير الحكومية.

وعلى الرغم من أننا لا نستطيع أن نتهم الحكومة ومؤيديها في هذا المجال لأنه في الحقيقة بعض رجال الدولة قد اتخذوا موقفهم هذا من الأحزاب بناءً على عدم معرفتهم بدور الأحزاب وميزاتها، خاصة وأن المعتاد في معظم دول العالم أن الأشخاص الذين يعارضون الأحزاب هم في الحقيقة تيار سياسى قوى يعارض ظهور منافس فعلى له.

مثل هذه التيارات تكون قوية وغنية بالفعل، ويمكن أن تنفذ تحركاتها تحت غطاء مواجهة مافيا الثروة والسلطة.

السيد أحمدى نجاد: النخبة قلقة، كيف أنتم؟

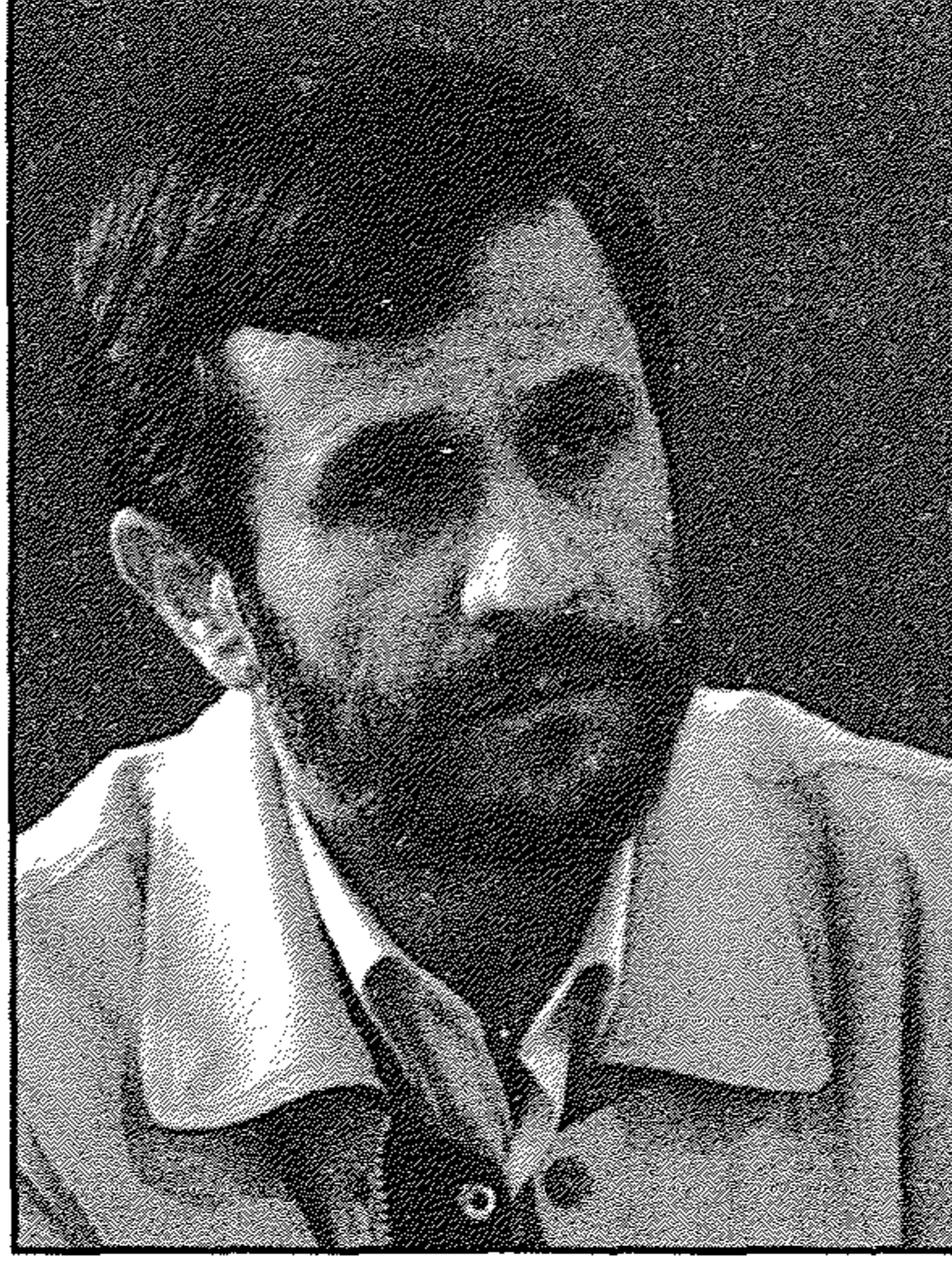
■ جوادى وليرى ■ اعتماد ملى (الاعتماد الوطنى) ٢٥/١/٢٠٠٧

من الواضح أن الجزء الغالب من حديث نخبة الحكومة والسلطة التنفيذية يهدف فى المقام الأول إلى إخراج العامة من ساحة اليأس، وإزالة القلق والتوتر حول مستقبل النظام.

وعلى الجانب الآخر فقد قدمت النخبة الشواهد الدالة على فشل الحكومة فى الداخل والخارج. وفى مقابل هذا القلق، قال الرئيس أحمدى نجاد: "إننى شخصية جامعية، فإذا كنتم تعتبرون رجال الجامعة من النخبة فأنا أيضاً من النخبة، ولست قلقاً على مستقبل هذه الدولة، ولماذا أقلق فإننا نعرف بلدنا جيداً وبالطبع لا أقول أن الآخرين لا يعرفونها ولكن أعرفها جيداً.

وشعبنا يعرف أن الغرب يريدون ترويج ادعاءتهم داخل الدولة لأنهم يحاولون إضعافنا، والذين يراقبون ما يحدث داخل الدولة، لن يبتلعوا مكر هذا الشيطان".

السيد رئيس الجمهورية لقد شرحت ووضحت وسمعنا منك هذا اللحن الجميل، واتضح لكم أن الجميع قلق والجميع يأمل فى ألا يكون هناك خطر يهدد الدولة، فكيف أنتم؟، ألا تقلقون؟، أم أنكم تخفون قلقكم وهل ستهتمون لهذا القلق أم لا؟



يعتبر القلق الذى يسيطر على النخبة من الظروف الحالية للدولة من المحاور الهامة التى تشير إلى وجود توتر خطير داخل الساحة السياسية بين الإصلاحيين والمحافظين.

ويواجه النظام السياسى فى إيران فى نصف العقد الثالث من عمره ظروفاً حساسة وخطيرة، لا تخفى على أحد وهو الأمر الذى يجعل النظرة المستقبلية للنظام من خلال الوضع الحالى مقلقة.

ومن المنطلق ذاته فإن جذور المناقشات خلال الأشهر العديدة الماضية بين تيارات السلطة بصرف النظر عن موقعها تسببت فى تزايد

حدة التشكك والتردد فى رؤية طبقات الشعب المختلفة بالنسبة لأسلوب عمل النظام.

وتمثل فاعلية الحكومة والإصلاح القاعدة الرئيسية لكسب ثقة العامة، وفى هذا السياق، فإن النخبة فى الداخل والخارج تتفق على أن المشروعات الحالية والمستقبلية للنظام من جهات كثيرة مرتبطة بمدى فاعلية النظام وخاصة المجموعة التنفيذية للدولة.

حيلة للسيطرة على زعامة الجناح الأصولى

■ شهراد اثنى عشرى ■ كزارش (التقرير)، العدد ١٨١، ديسمبر ٢٠٠٦

والإصلاحية على السواء، كما أنها قادرة على تحديد المستويات الخاصة بفاعلية وبقابلية الأحزاب والأجنحة السياسية من جانب وقادة وزعماء تلك الأحزاب من جانب آخر.

فالإصلاحيون الذين دخلوا هذه الدورة الجديدة من الانتخابات عبر تقديم الكثير من الوجوه القيادية والإدارية العليا السابقة فى الحكومات السابقة من أجل الفوز بالمزيد من مقاعد مجالس الشورى المحلية، لم يتمكنوا هذه المرة أيضاً من تحيية اختلافاتهم جانباً ثم

تفيد دراسة التطورات والأحداث السياسية والانتخابية التى شهدتها إيران مؤخراً - انتخابات مجلس الخبراء والبلديات التى أجريت فى ١٥ ديسمبر ٢٠٠٦ - أن تغييراً نسبياً قد حدث فى تشكيل الأجنحة السياسية داخل الجناحين الرئيسيين - المحافظون والإصلاحيون - من جهة وتصاعد حدة الاختلافات فى وجهات النظر بينها من جهة أخرى. فالمؤكد أن انتخابات مجلس الخبراء وانتخابات البلديات صارت تمارس دوراً رئيسياً فى تحديد مستقبل الجماعات الأصولية

تمكنوا - فى النهاية- من الوصول إلى قائمة مشتركة بينهم، ففي الوقت الذى يعد اشتداد حدة الخلاف والفجوة بين التيارات الإصلاحية من أهم نتائج عدم قدرتهم على تحية خلافاتهم جانباً وجدنا تطوراً آخر أشد خطورة وهو ظهور تيار جديد باسم "الحركة الشعبية الإصلاحية" وهى الحركة التى تدعى أن السبب فى تأسيسها وقيامها هو سلوك وممارسات الجماعات الإصلاحية وعدم إهتمامها بمطالب سائر القوى الأخرى المؤيدة لها.

الوضع فى معسكر الجناح المنافس يشبه تقريباً هذه الصورة. فالمحافظون الذين يتمتعون بانسجام وتوافق أكثر من منافسيهم، دخلوا هذه الانتخابات وقلوبهم شتى على الرغم من جهود الكبار وذوى اللهى البيضاء داخل هذا الجناح من أجل تحقيق الوحدة بين تيارات الجناح المحافظ والوصول لقائمة موحدة، لكن الأمر انتهى بفشل جهود ذوى اللهى البيضاء وكبار رموز المحافظين. وما حدث هو أنه اتضح للجميع مدى وفاء الأحزاب والجماعات والقوى السياسية بميثاق الوفاق بين أجنحة المحافظين.

جذور الاختلاف

على الرغم من أن جذور الكثير من الاختلافات فيما بين الجماعات والقوى والأحزاب السياسية ترجع إلى نتائج انتخابات رئاسة الجمهورية التى أجريت فى مايو ٢٠٠٥، إلا أنه فى رؤية المراقبين المضطلعين بالأمر والمهتمين أكثر بدراسة القوى السياسية والأحزاب وانعكاس ذلك على المصالح القومية، فإن جذوراً أعمق وأكثر تنوعاً هى التى ظهرت بسببها هذه الاختلافات والمشكلات من ذلك: تعصب بعض التشكيلات فيما يخص تعريف مفهوم الإصلاح أو مفهوم الأصولية، التوجهات الفكرية المختلفة للتيارات والأجنحة المشكلة لكل من التكتلين، الإفراط والتفريط والجهود الكبيرة المبذولة من أجل الوصول إلى زعامة التيارات السياسية، إلى غير ذلك من أسباب كان من شأنها وجود كل هذه الاختلافات فيما يخص اختيار قائمة مشتركة لكل من التكتلين. لكن ثمة حركة أو بدعة جديدة ظهرت بوضوح مؤخراً فى السجال الخاص بالمنافسات الانتخابية والتى يمكن رصدتها بوضوح داخل الجناح الأصولى المحافظ كنموذج. هذه الحركة أو البدعة مفادها سعى بعض العناصر المتطرفة والمتشددة من داخل الجناح المحافظ بهدف السيطرة على زعامة وقيادة هذا التيار. ففي هذا الجناح الذى تمحورت جهوده قبل بدء المنافسات الانتخابية من أجل تحقيق الوحدة والوصول إلى ائتلاف وتحالف وجدنا سعياً شديداً من جانب بعض المعارضين المؤيدين المنتسبين إلى الحكومة التاسعة - حكومة أحمدى نجاد- وقد دخلوا فى مرحلة جديدة جعلت

مستقبل هذا الجناح المحافظ عرضة لمواجهة العديد من التحديات والأزمات.

فالمحافظون الذين انقسموا الآن حول تأييد الحكومة، صاروا، نتيجة لتطرف بعض الكوادر المؤسسية المسئولة عن الانتخابات، سبباً لإهلاك الطاقة والقدرات المتاحة لهم من أجل دفع بعضهم البعض وليس من أجل التصدى للجناح المنافس لهم على الرغم من إدراكهم اليقيني بأن أى نوع من التفتت والتفرق فى الآراء والتصويت من الممكن أن يسفر عن فوز الجناح المنافس.

على هذا النحو- وفى إطار تفعيل المؤسسات الانتخابية المؤيدة للحكومة - عمدت بعض الأطياف الفكرية فى هذا التيار ضمن انتقادها لمنهج المحافظين التقليديين وفى تحدى واضح لمؤيدى باقر قاليباف رئيس بلدية طهران، عمدت هذه التيارات من أجل تخريب وتشويه صورة قاليباف إلى ادعاء زعامتها وقيادتها التيار المحافظ واعتماداً على حالة التشوى التى تعيشها جراء الانتصارات الأخيرة- فى مجلس الشورى السابع ورئاسة الجمهورية التاسعة- تملك هؤلاء الثقة الزائدة بالنفس ومن ثم وقعت فى شرك الغرور فاخترت طريق الانفصال عن بقية الأطياف المحافظة.

هؤلاء يعتقدون أنه من خلال توجيه الإمكانيات المالية الكبيرة وتأييدهم للوجوه البارزة فى السلطة التنفيذية، يمكنهم إخراج سائر الجماعات والقوى المحافظة الأخرى من اللعبة ثم يقومون هم بأنفسهم بإدارة شئونها أى شئون السلطة التنفيذية.

من هنا وانطلاقاً من تقوية الافتراض السابق فإنهم يرون أنهم وحدهم الجديرون بحمل لقب "المحافظين" ومن ثم تحمل المسؤولية. إنهم يدعون بعدم حاجتهم إلى التفاوض مع غيرهم من التيارات المحافظة الأصولية الأخرى لسبب بسيط هو أن ٣٠ مليون فرد يؤيدونهم! إن هذا النمط من الفكر وهذه الرؤية صارت سبباً لأن ترى تلك الأطياف بأنها منفصلة ومتميزة عن سائر المحافظين ومن ثم باتت بصدد بذل جهودها من أجل الإمساك ب- والسيطرة على - زعامة وقيادة الجناح المحافظ وهى الجهود التى تواجه بمقاومة من المحافظين الكلاسيكيين التقليديين ومن أتباع ومؤيدى عمدة طهران.

مناورة الكلاسيكيين

فى هذه الأثناء فإن مناورات الأحزاب المحافظة الكلاسيكية مثل حزب "المؤتلفة" الذى يتمتع بتجارب وتاريخ كبير تصبح جديرة بالاهتمام. لقد سعى هذا الحزب فى مواقفه الأخيرة من أجل تقديم "قائمة" مشتركة تكون موضع تأييد كبار المحافظين أيضاً. لأنه فى زعم هذه الوجوه فإن أحزاباً مثل "حزب المؤتلفة" لها تاريخ طويل وأصيل عن بقية القوى الأخرى.

فى هذه الأثناء- ولكن بعيداً عن صخب وضجيج بعض الأطياف السياسية - فإن جميع الجهود والإمكانات المتاحة لدى "قاليباف" توجه وتسخر بشكل كامل من أجل تحقيق وتلبية المطالب والخدمات الخاصة بسكان العاصمة طهران وفى نفس الوقت يسعى جاهداً من أجل إثبات جدارته وأهليته لعمل ذلك. وعلى الرغم من أن البعض من أتباعه ومؤيديه قلقون من ممارسات أتباع الحكومة إلا أنهم سعوا إلى عمل توليفة من الأشخاص السياسيين والفنانين من أجل الدخول فى حلبة المنافسات الخاصة بانتخابات بلدية طهران من جهة والحيلولة دون مزيد من التشويه - الذى تبذله القوى المعارضة - لصورة قاليباف من جهة أخرى.

فى هذا الصدد يذكر أن عامل أو سبب حالة الاستقرار النفسى والعمل الإيجابى القائم لدى رئيس بلدية طهران تبعده بقوة عن الدخول فى حلبة الصراعات السياسية والانتخابية وهو الأمر الذى يسعى إليه معارضوه من أجل تشويه صورته المقبولة لدى الناس والرأى العام.

فى الوقت نفسه وجدنا المحافظين التقليديين بعد بدء الحكومة التاسعة تولى مسئولياتها بشكل رسمى وقد حرموا من تولى الوظائف والمناصب الإدارية العليا ولهذا فهم لا يرغبون أن يخسروا أو يفقدوا المجلس الثامن (فى الانتخابات القادمة) ولا أيضاً رئاسة الجمهورية من هنا فهم يجتهدون أيضاً من أجل تشكيل قائمة واحدة مع كبار المحافظين يستطيعون من خلالها - وفى إطارها - البحث عن بعض القوى والأطياف الفكرية القريبة إليهم.

مما لا شك فيه أن مؤيدى وأتباع الحكومة يدركون هذا الأمر جيداً، ومن هنا يبذلون الآن قصارى جهدهم لتطويع اليمين التقليدى من جهة وتشويه صورة أتباع ومؤيدى قاليباف من جهة أخرى ومن جهة ثالثة فهم يتربصون اللحظة التى ينجحوا فى الإطاحة بمنافسيهم من داخل الجناح الأصولى إلى خارج ساحة الصراع فضلاً عن رغبتهم فى تقوية مشاعر القلق لدى منافسيهم خاصة وأنهم يدركون حجم وطبيعة الخبرة المتاحة لدى "قاليباف" نتيجة عمله فى قوات الشرطة وكذلك بلدية طهران وهو ما يشكل ضغطاً مهماً فى المنافسات الانتخابية القادمة. الصحيح أيضاً أن البعض يسعى إلى خدش وتشويه صورة قاليباف من خلال طرح عدداً من القضايا والتى منها النفقات الضخمة التى أنفقت فى الحملات الإعلامية الخاصة بانتخابات رئاسة الجمهورية. نتصور أن منع وجود ومشاركة حاكم طهران - أى قاليباف - من حضور اجتماعات الحكومة يصب ويمكن تقيمه فى هذا الإطار.

نتائج الضغط على الجناح اليمى التقليدى

مما لا شك فيه أن قيام البعض من مؤيدى الحكومة

بتشويه صورة مؤيديهم من المحافظين سوف تكون له نتائج وعواقب غير قابلة للتعويض إذ يمكن رؤية نتائجها وآثارها فى الأمدى القصير والبعيد.

إن الإصرار الزائد عن الحد من العناصر المتطرفة من أجل تشجيع المحافظين التقليديين ومؤيدى قاليباف من أجل القبول بـ "زعامة" هذا التيار داخل الجناح المحافظ، من شأنه - بالإضافة إلى تعميق الانقسام والانشقاق داخل هذا الجناح - أن يأخذ بآراء وأصوات وتوجهات الناس نحو بقية الجماعات والتيارات الأخرى.

إن الرأى العام من خلال رصد التحولات والتطورات الانتخابية ونوع ونمط كلام ومواقف التيارات والأجنحة المختلفة إنما يكون لصالح أولئك الذين يوفون بوعودهم وتعهدهاتهم ولهذا فإن الجميع يعلم جيداً أنه كلما اشتدت حالة التطرف من جانب العناصر المغالية والمتشددة داخل أى جناح أو أى تيار سياسى فإن النتيجة الطبيعية لن تخرج عن توتير المناخ العام وزيادة حدته وهو ما ينعكس بالقطع أثناء مشاركة الشعب فى اتخاذ القرار عبر صناديق الانتخابات حيث يكون هدف الشعب الأول هو التعبير عن نفسه وإحتياجاته. إن إدعاء الطيف أو التيار الخاص المنسوب إلى الحكومة بأنه يعتبر نفسه فقط هو الحامى الحقيقى للحكومة من جهة والذى يقدم للآخرين تعريفاً منفصلاً تمام الانفصال لمعنى "الأصولية"، إذا ما استمر مثل هذا الأمر من الممكن أن يؤدى إلى تشكيل ائتلاف غير مرغوب فيه - أو ائتلاف تعاونى - بين المحافظين الكلاسيكيين من جهة وبعض مؤيدى وأتباع قاليباف من جهة أخرى الأمر الذى من شأنه أن يؤدى إلى تشكيل تحالف جديد فى مواجهة هذا الطيف السياسى المتشدد.

من ناحية أخرى، فإن تحول الناس عن هذا الطيف الخاص وانضمامهم إلى دائرة منتقدى الحكومة يعد فى حد ذاته أحد أهم النتائج الخاصة بممارسات العناصر المتطرفة. فى الوقت الحاضر يعلم الناس أن اتخاذ مواقف حادة وعنيفة وغير جائزة ومبالغ فيها واحتكار فئة محدودة للسلطة يعد أمراً مذموماً وغير قابل للدفاع عنه، وعلاوة على ذلك يكون منطقياً أن يسأل الناس السؤال التالى: كيف لهؤلاء الذين لا يتحملون المحافظين اليوم ولا يصبرون على أتباع ومؤيدى قاليباف كيف لهم أن يقبلوا بجميع أطياف التيار المحافظ كله؟

من المؤكد أن هذا النوع من التحركات والممارسات والإجراءات المتسارعة تعد فى حد ذاتها سبباً لإنخفاض وهبوط تأييد الناس وحبهم للمحافظين وكذلك - أو من ثم - تعريض مشروعية بعض التيارات للمحك. النقطة الأخرى والتى يلزم التوقف عندها هنا أن المحافظين عندما كانوا "أقلية" وخارج نطاق السلطة وعندما كان الإصلاحيون يسيطرون على السلطتين التنفيذية

والتشريعية فإن جل سلوكيات المحافظين وتصريحاتهم وأحاديثهم كانت تنصب نحو توجيه سهام النقد إلى الإصلاحيين وكانوا يؤكدون دوماً على أنه يجب على الجناح الإصلاحى أن يعلم أن "الدولة" لا يمكن على الإطلاق أن تكون دولة مملوكة لجناح أو تيار خاص وأنه لهذا الأمر يجب عليهم أن يعملوا فى إطار تعدد الأجنحة. العجيب فى الأمر أن الذى حدث الآن ليس فقط يشبه ما كان ينتقده المحافظون آنذاك من خلال عدم وجود قناعة بحق وجود أو تواجد الإصلاحيين فى دائرة السلطة بل إن الأمر إمتد لدرجة إعتقادهم بعدم أحقية غيرهم من الأطياف الموجودة داخل التيار المحافظ نفسه لتولى الوظائف العليا والحساسة.

مما لا شك فيه أن الرؤى والأطروحات الفكرية المختلفة وتناثر الآراء وتششتها يمكنها فى النهاية أن تؤدى إلى فوز التيار المنافس أو على أقل تقدير خلق العوامل والأسباب التى تؤدى إلى تقويته، المشكلة أن هذه الرؤية غير موجودة لدى بعض الوجوه المؤيدة لهؤلاء والتى تعاني من فقدان التجربة والخبرة الكافيتين. المؤكد أيضاً أن البعض من عقلاء هذا الطيف على دراية بأن عدداً كبيراً قد تجاوز الحدود الطبيعية للتشدد ومن ثم أخذوا يعمدون إلى التقليل من حدة وتداعيات هذه التصرفات من خلال إعادة تشكيل الهيئات الانتخابية لهم من جهة وكذلك تغيير التوصيف الخاص بأهدافهم من جهة أخرى.

خير دليل على هذا الأمر أن "التعميريين الجدد" بعد انتصارهم فى الانتخابات الرئاسية عمدوا إلى تغيير أسمائهم وتوصيفاتهم لأخرى جديدة مثل: جماعة التعميريين الشباب، حماة الحكومة التاسعة، أعوان الإمام الأول والثانى، هيئة - جمعية - النخب والمثقفين الإيرانيين ومؤخراً قاموا بتغيير اسم "جمعية خدام بناء إيران".

قاليباف على رأس استطلاعات الرأى

الانشقاقات السياسية المتعددة داخل الأجنحة السياسية، الإساءات الأخلاقية الانتخابية والتشويه المتعمد الخاص بالتيارات السياسية المختلفة والذى جعل معارضى "قاليباف" يضعونه هو وسائر المحافظين فى قائمة الأشخاص غير اللائقين أو غير الجديرين بالجلوس على مقاعد السلطة، جاءت لتكشف عن أن أصحابها فى وادى بينما الناس فى وادى آخر وهو الأمر الذى كشفته للجميع العمليات الخاصة باستطلاع الرأى حيث وضعت هذه الاستطلاعات "قاليباف" فى مقدمة الذين تولوا مسئولية بلدية طهران طوال العشر سنوات الماضية.

فى هذا الصدد قام أحد المراكز المحترمة المتخصصة فى إجراء استطلاعات الرأى، قام بعمل استطلاع للرأى

حول أفضل القيادات التى تولت مسئولية العاصمة من خلال تطبيق الدراسة على عينة بلغ عددها (١٧) ألف فرداً من مواطنى العاصمة طهران الذين تزيد أعمارهم عن ٢٨ سنة والتى بلغت نسبة الرجال فيها ٥٩٪ مقابل ٤١٪ للسيدات، كما بلغت نسبة الحاصلين على مؤهلات عليا ٣٨٪ و ٨٨٪ منهم يقيمون فى أحياء إيران (٢٢) و ٧٧٪ منهم متزوجون.

المؤكد أن نتائج هذا الاستطلاع الذى عمد إلى رصد وتحليل توجهات وتوقعات سكان طهران تجاه إدارتهم أي تجاه "بلدية طهران" والقائمين على شئونها يعد أمراً مهماً فيما يخص قياس المشاركة الشعبية فى انتخابات المجالس البلدية. لقد كشفت النتائج عن حصول "محمد باقر قاليباف" - عمدة طهران - على ١٤,٧٦ درجة (٢٠) مقابل ١٤,٢٩ درجة لمحمود أحمدى نجاد عمدة طهران السابق و ١٤,٣٢ درجة لغلام حسين كرياسنتشى عمدة طهران الأسبق. الذى حدث أن عدداً من المعايير والسمات الأساسية مثل المهارة الإدارية، التخصص والخبرة، الالتزام، الاهتمام بالفئات المتضررة، احترام حقوق المواطنين، تبسيط الإجراءات الخاصة بشئون طهران وإنجازها بأكمل صورة، تنفيذ المشروعات الجديدة، الإدارة المناسبة والماهرة، الاستفادة من الكوادر المتخصصة والخبرة، الاهتمام بمعضلات العاصمة، تلبية احتياجات المواطنين والعمل بالوعود وتحقيقها وكذلك تنفيذ الخطط والبرامج التى تم الإعلان عنها، كانت من أهم العناصر التى شملها استطلاع الرأى والذى جاء بقاليباف فى الصدارة ثم أحمدى نجاد فكرياسنتشى العمدة الأسبق لطهران.

أما فيما يخص المزايا والمهارات الفردية والشخصية فقد جاء قاليباف أيضاً فى المقدمة ثم أحمدى نجاد ثم كرياسنتشى.

كما سبق القول فإنه نظراً لأن هذه الدورة من انتخابات مجلس الخبراء وكذلك انتخابات مجالس الشورى المحلية تعد غاية فى الأهمية فيما يخص تحديد مستقبل الدولة ورسم أو ترسيم الخطوط والأسس الرئيسية للأجواء السياسية والاجتماعية، فإن النشاط فى كلا التيارين الرئيسيين قاموا بحشد جميع قواتهم من أجل دعم مرشحيهم فى الانتخابات وهو ما ترك أثره المباشر والقوى على مجريات الأحداث فى الدولة.

إن إلقاء نظرة على نتائج هذا الاستطلاع وكذلك استطلاعات الرأى العام الأخرى التى سوف تعقد مستقبلاً يمكن أن تكشف لنا عن الطريقة والأسلوب والمجال الذى سيتعامل من خلاله المسئولون والوجوه الانتخابية فى الدولة وذلك لأن معدل حب وقبول الناس للمسؤولين التنفيذيين يعد وطيد الصلة بممارساتهم وسلوكياتهم من جهة ونمط توجهاتهم وعلاقاتهم بالشعب أى الناخبين من جهة أخرى.

تقسيمات جديدة فى الجناح الأصولى

■ أمير آريا ■ كزارش (التقرير)، العدد ١٨٢، فبراير ٢٠٠٧

الوقت تولت شخصيات إصلاحية مقاليد السلطة، وفى وقت آخر تولوها الأصوليون، وكلا الفريقين كان يسعى دائما إلى تولية رجال تياره الفكرى جميع المناصب سواء كانت سياسية أو غير سياسية اعتمادا على ظروف المرحلة والسلطات التى يحوزها آنذاك.

لقد كان الانقسام وتشعب الجماعات السياسية داخل التيارات ظاهرة جديدة بالتأمل فى هذه السنوات والتى عادة ما كانت تحدث بين الأطياف الفكرية داخل التيار الواحد بعد الحصول على السلطة، ونفس هذا الأمر أدى إلى حدوث تغييرات كثيرة فى النهج السياسى لكثير من الأحزاب على الرغم من أن هذا التغيير يبدو طبيعيا، لأن وجود اختلاف فى وجهات النظر داخل أى تيار سياسى يعد أمرا طبيعيا، لكن نادرا ما يحدث الأمر بعد الحصول على السلطة، لكن الحادث فى إيران أن جماعة ما أو تشكيل سياسى ما يريد أن ينفرد بالسلطة، ويمنع أى تيار سياسى حتى ولو كان الذى ينتمى إليه من الدخول فى دائرة صنع القرار، خاصة إذا كانت هذه الجماعة أو التشكيل السياسى المشار إليه لا يقبل أى من الأحزاب والتشكيلات التى تحالف معها فى معركة الوصول إلى السلطة ويعتبر نفسه العقل المدبر ورأس كل تحرك.

مثل هذا الأمر قد حدث على أعتاب انتخابات المحلية وانتخابات مجلس الخبراء الأخيرة، والواقعة ربما يمكن تسميتها بالتمرد أو الثورة على الذات.

الأصوليون الذين عادة ما كانوا يخفون أى نوع من الاختلاف النظرى بينهم ويتشبثون بإظهار الانسجام الفكرى العميق ويصرون على أن وحدة التوجه هى السائدة بين أطيافهم الفكرية المختلفة، أعلنوا بشكل عملى عن وجود اختلاف بين الشخصيات الأصولية الكبرى من خلال ظهور فصيل جديد عرف بمؤيدى آية الله مصباح يزدى وكذلك مؤيدى أحمدى نجاد وذلك قبيل الدورة الانتخابية الثالثة للمحليات والرابعة لمجلس الخبراء.

الأصوليون التقليديون أو المحافظون على الرغم من اختلافهم النظرى مع التعميريين لكنهم حتى الآن لم يعلنوا عن معارضتهم صراحة وركزوا محور جهودهم على الحوار وممارسة العمل السياسى، لدرجة أنهم أدوا دورا كبيرا فى نجاح التعميريين فى انتخابات رئاسة الجمهورية من خلال دعم مرشحهم.

عادة بعد حدوث ثورة فى أى دولة سرعان ما ينسى الحكام أصدقائهم ورفاقهم الثوريين ويبعدوهم عن الساحة، هؤلاء المستبعدين لاشك أنه كان لهم دورهم المؤثر المحورى فى قيادة الثورة وإنجاحها، لكن السلطة لها جاذبيتها وبريقها الخاص الذى يدفع جماعة ما إلى إقصاء الآخرين ومن نفس هذه النقطة التى تتشكل فيها الجماعات والتقسيمات السياسية تبدأ اللعبة السياسية فى النظام الحاكم الجديد الذى كان قد بدأ ثوريا. لعل السلطة لدى كثير من السياسيين والأفراد العاديين كذلك وسيلة للوصول إلى الأهداف المادية والمعنوية، لكن بدون شك فإنه من بين المراحل التى تخوضها المجتمعات نحو تدعيم قواعد السلطة الجديدة توجد مرحلة تسمى بالمرحلة الانتقالية والتى عادة ما يعبرها الثوريون المتطرفون والمثاليون رغما عنهم، هذه المرحلة طبقا لقول كثير من الخبراء تقترب فى العادة بالعنف واغتيال بعض الشخصيات الفاعلة المؤثرة.

هذه الخصائص تلحظ فى معظم الثورات التى حدثت فى العالم، ومع الأخذ فى الاعتبار طبيعة الظاهرة الثورية التى تحمل فى طياتها العنف والنزعة المثالية ينبغى ألا نعتبر الأمر خارجا عن حدود الطبيعى والمألوف، لكن إذا كانت هذه الظاهرة الثورية قد تخطت المرحلة الانتقالية إلى مرحلة إعادة بناء وإحياء هيكل السلطة ووصلت إلى مرحلة النضج السياسى، فالمتوقع أن تكون التحركات والمواقف المتخذة من قبل الحكام على النحو الذى ينفى وجود أى شائبة تعبر عن احتمال استغلال التيار السياسى الحاكم للسلطة أو تصفية منافسيه أو رفاقه الثوريين. إن حكاية الثورة وطريقة تشكيل التيارات السياسية فى إيران على الرغم من أن بها الكثير من المرات والنجاحات، لكن فى المرحلة التى ترسخ فيها نظام الجمهورية الإسلامية تماما، وتم الاعتماد على تداول السلطة بين تيارين رئيسيين، نجد أن الأمر قد اختلف بعض الشئ عما هو معتاد فى الظواهر الثورية، فحتى الآن وبعد مرور ٢٨ عاما من عمر الثورة الإيرانية تتوارد أخبار من داخل تنظيمات هذه التيارات تشير إلى انعدام نضج ومراهقة سياسية.

تذبذبات سياسية:

اقتربت أنشطة الأحزاب والجماعات السياسية والتنظيمات والجمعيات الأهلية على مدار السنوات القليلة الماضية بتذبذبات فى مجموعها العام ففى بعض

ظهور التيار الثالث:

في هذه المرحلة ظهر التيار الثالث في انتخابات مجلس الخبراء والذي وجه بالطبع بردود أفعال موسعة من قبل المحافظين، وهو ذلك التيار الذي أطلق على نفسه مسمى (نخبة الجامعة والحوزة) وتمتع بدعم من آية الله مصباح يزدي.

هذا التيار الذي يقال عنه أنه مؤيد على نحو ما لرئيس الجمهورية كذلك قد تمرد وانقلب ١٨٠ درجة ضد الأصوليين التقليديين دفعة واحدة بعد إعلان أسماء القوائم المقدمة في انتخابات مجلس الخبراء، هذا على الرغم من إعلان حكومة أحمدى نجاد أن القائمة الانتخابية لاتحاد مدرسي حوزة قم عمل مستقل قام به الاتحاد من تلقاء نفسه.

أخيرا أعلن تيار نخبة الحوزة والجامعة المؤيد من آية الله مصباح يزدي في إحدى جلساته بمنطقة قلحك عن انتقاداته الشديدة للقوى التقليدية داخل الحوزة وبخاصة اتحاد مدرسي قم وقال: إن نخبة الحوزة والجامعة من منطلق الإحساس بالمسؤولية قد دخلت الساحة السياسية بقوة من أجل تشكيل مجلس الخبراء، لأن بعض الأشخاص المستقلين الذين لم تشملهم قائمة مدرسي الحوزة أجدر من الأشخاص الموجودين في القائمة.

مع ظهور تيار نخبة الحوزة والجامعة الذي بدأ نشاطه بالهجوم على الأصوليين التقليديين، تصاعدت أمواج المعارضة الحزبية.

وعلى الرغم من أن الناشطين السياسيين المنتمين للتيار الأصولي لا يعتبرون أن تواجد هذا التيار قد أدى إلى الإضرار بوحدتهم، لكن طبقا لأقوال المراقبين فإن التعارض الفكري بين نخبة الحوزة والأصوليين التقليديين كبير لدرجة حدوث تقسيم جديد يفصل بينهما.

إذا كان الناشطون من الأصوليين التقليديين يعتبرون أن وجود اختلاف في وجهات النظر أمر طبيعي حتى قبل إجراء الانتخابات الأخيرة، لكن الآن فإن التيار الثالث يقف في مواجهة الأسس الفكرية للأصوليين التقليديين.

بعض الأصوليين التقليديين يعتقدون أن تيار نخبة الحوزة والجامعة يسعى إلى الاستقلالية حتى يستطيع دخول دوائر السلطة وبخاصة مجلس الخبراء، لذلك فهم يعارضون ظهور هذا التيار الجديد فضلا عن أسباب أخرى.

لماذا المعارضة....؟

إحدى النقاط الجوهرية التي يشترك فيها الناشطون السياسيون داخل التيارين هي عدم التطابق الفكري بين مؤيدي مصباح يزدي وآراء الإمام الخميني

الأمر الذي هو بالطبع سبب معارضة الأصوليين التقليديين لهذا التيار الجديد لقد قدم الإمام الخميني، إتحاد مدرسي حوزة قم للشعب الإيراني كتشكيل من الأفراد المتدينين الذين يوثق بهم، لكن يبدو أن مؤيدي مصباح يزدي بتصرفاتهم وآرائهم تلك يهدرون مكانة اتحاد مدرسي قم لدى الشعب الإيراني.

يعتقد عقلاء تيار المحافظين التقليديين بأن أعضاء اتحاد مدرسي حوزة قم لهم تاريخهم السياسي ونضالهم ضد النظام الشاهنشاهي في حين أن تنظيمات مصباح يزدي ليس لها أي تاريخ ثوري أو نضالي بالإضافة إلى ذلك، فإن هذا التيار نظرا لمواقفه المتشددة والمتسارعة الأخيرة والرامية إلى تشويه شخصيات ثورية ذات تاريخ كبير، لم يعد موضع قبول أو تأييد من قبل أي جماعة سياسية وبخاصة كلا اتحاد مدرسي حوزة قم المحافظ والإصلاحى على السواء.

السبب الآخر لمعارضة تيار نخبة الحوزة والجامعة هو أن مصباح يزدي ومؤيديه لا يولون رأى الشعب أي قيمة أو احترام، وربما يمكن القول بأنهم لا يقبلون الانتخابات لأنه على حد زعمهم لا تستمد مشروعية الحاكم من الشعب وإنما تستمد ولاية الفقيه حيثيتها ومشروعيتها من قبل الله، لذلك فإن بعض الإصلاحيين يقولون أن نقاط التلاقى في الأسس الفكرية بين الأصوليين التقليديين والإصلاحيين أكثر منها بين الأصوليين التقليديين والتيار المنسوب إلى مؤيدي مصباح يزدي، ولنفس السبب أيضا فإن الأصوليين التقليديين يخافون من تولى تيار نخبة الحوزة والجامعة للسلطة.

في نفس الوقت نظرا للنقاط السالف ذكرها يسعى مؤيدو مصباح يزدي إلى تقليل ضغط الرأي العام الإيراني والأحزاب السياسية عليهم من خلال تعديل وجهات نظرهم المخالفة لآراء الإمام الخميني، ومن ثم أصبحت عدم شفافية المواقف الرسمية وعدم تحديد الهدف الحقيقي لدى مؤيدي مصباح يزدي أحد الأسباب الجوهرية لمعارضة هذا التيار في الشارع الإيراني.

يقول مهدي كروبي سكرتير عام حزب الثقة الوطنية: لقد ظهر التيار الثالث وستظهر تيارات أخرى وفق مقتضيات الأحداث، ولا يوجد أي مانع في أن يكون هذا الأمر مفيد أيضا، لكن شريطة أن يراعى الدستور وتراعى الحرمات، وألا تستغل أي جماعة سياسية الإمكانات الحكومية في الصراع السياسي الحزبي.

القلق الأكبر:

على مدار الأشهر الماضية وبخاصة في أيام إجراء الانتخابات، كان القلق الأكبر الذي ساور الجميع هو أن تستغل الإمكانات الحكومية لصالح مجموعة خاصة من المرشحين، لأن هذا التصرف فضلا عن أنه يخالف الشرع والقانون يضر بالتوافق بين أجهزة الدولة.

رد فعل باهنر على انقسام تكتل الأصوليين

■ مردم سالارى (الديمقراطية) ٢٤/١/٢٠٠٧

وافق أعضاء التكتل على هذا الجمع خلافاً لرأى التكتل قال: "إن التكتل فى البرلمان ليس مثل الأحزاب التى تصدر برنامجاً يلتزم به الجميع".

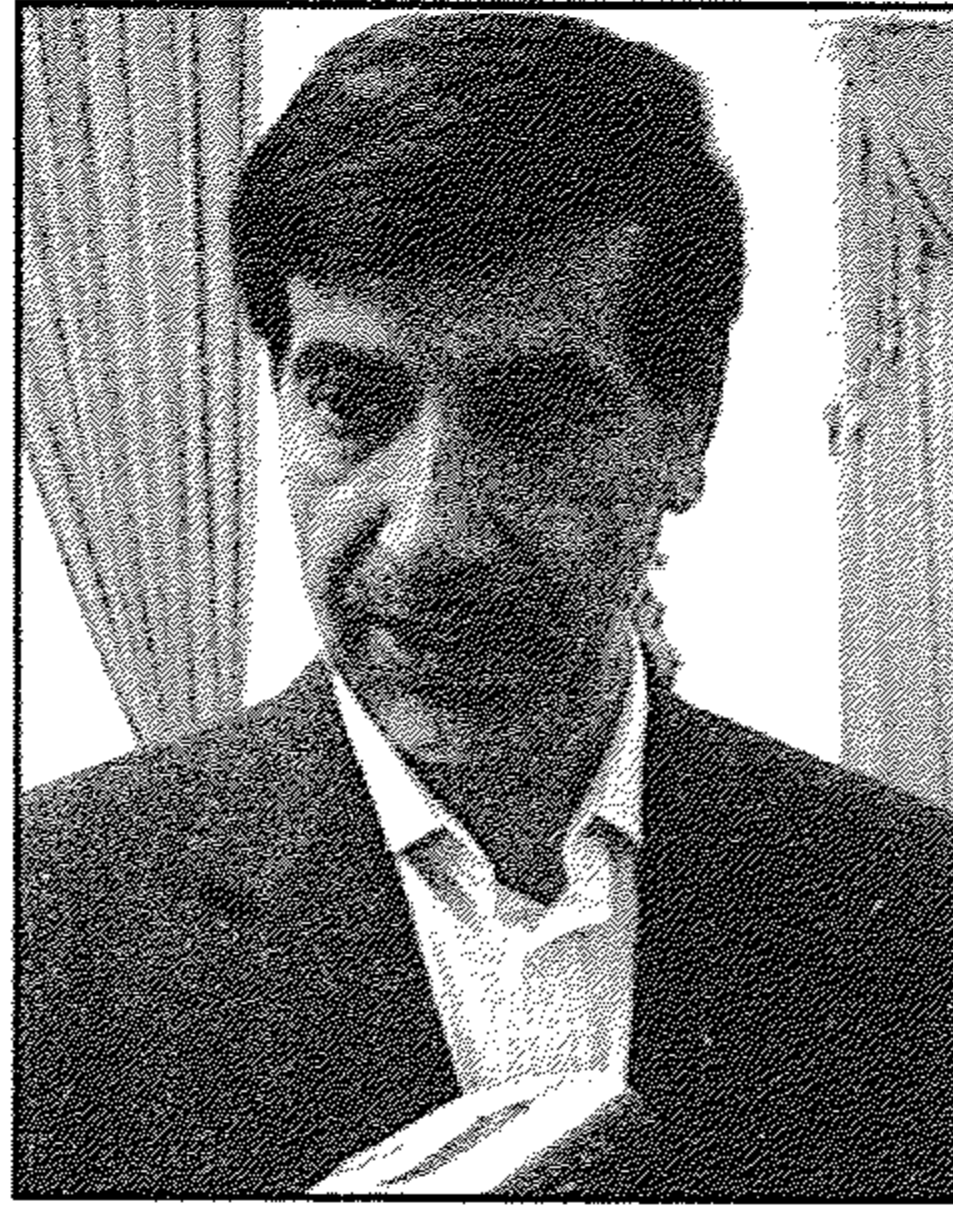
ليس فى البرلمان سوى تكتل الأصوليين فقط

وقد صرح حسين فدائى نائب طهران وعضو تكتل الأصوليين فى البرلمان رداً على قيام عدد من النواب الأصوليين بتشكيل تكتل جديد قائلاً: "لا يضم البرلمان سوى تكتل شامل باسم تكتل الأصوليين يشمل مجموعة متنوعة من التوجهات وربما يكون هناك ثلاثة

أعضاء فقط يمثلون توجهها خاصاً". وأضاف قائلاً: "إن النواب يمكنهم العمل على القضايا التخصصية وإبداء رأيهم فيها". ورداً على سؤال حول كون تشكيل التكتل الجديد يعنى حدوث انقسام فى جبهة الأصوليين بالبرلمان قال: "لا فإن الأصدقاء يريدون فقط التعبير عن رأيهم فى القضايا المختلفة وهو أمر طيب للغاية". ورداً على سؤال آخر حول ما تردد من أن السبب فى تشكيل التكتل الجديد للأصوليين هو إضعاف مجلس إدارة تكتل الأصوليين قال: "من الوجهة السياسية نحن لدينا تكتل ولكن من الوجهة التخصصية لدينا مشروعات واقتراحات وتوجهات متعددة وهذا من عوامل إثراء البرلمان". وحول كونه عضواً فى التكتل الجديد أجاب قائلاً: "أنا أعتبر نفسى عضواً فى أى تكتل يريد العمل وفقاً للمبادئ ولكن يجب الانتباه إلى أن هناك تكتل واحد فقط فى البرلمان ولكن هناك وجهات نظر مختلفة".

باهنر ديمقراطى أكثر من اللازم

صرح محسن كوهكن عضو اللجنة المركزية لتكتل الأصوليين بالبرلمان رداً على أنباء تشكيل تكتل جديد للأصوليين المبدعين قائلاً: "نحن نرحب بحركة الأصوليين الذين يريدون تشكيل جماعات عمل متخصصة". وأضاف: "إن التحرك الجماعى من جانب النواب لتشكيل التكتل لا يمكن اعتباره انقساماً فى تكتل الأصوليين". وحول انتقاد بعض النواب لإدارة باهنر لتكتل الأصوليين قال: "إنها ليست انتقادات وإنما هى تعبير شخصى عن رأى من جانب بعض الأفراد". وأكد كوهكن على أن الاعتراض على باهنر هو أمر وارد إذا أنه ديمقراطى أكثر من اللازم وهو يستفيد من خياراته استفادة كاملة.



أثار انفصال عشرة أعضاء عن تكتل الأصوليين بالبرلمان وإعلان تشكيل تكتل "الأصوليين المبدعين" بعضوية هؤلاء الأعضاء العشرة لغطاً كثيراً داخل البرلمان. فبالرغم من تأكيد النائب الأصولى عماد الدين افروغ على انقسام تكتل الأصوليين بسبب ظهور خلافات سابقة إلا أن رضا باهنر لم يؤيد صحة حدوث هذا الانقسام فى تكتل الأصوليين.

وحول الانتخابات الأخيرة لتكتل الأصوليين وبعض التصريحات التى صدرت حول عدم مشاركة أعضاء من التكتل فى

الانتخابات وحضور نسبة ضئيلة من الأعضاء صرح باهنر قائلاً: "كنا نعمل وفقاً لبياننا التأسيسى ووفقاً لهذا البيان يكفى حضور مائة عضو لعقد الاجتماع والتصويت". ورداً على سؤال حول كون تأسيس التكتل الجديد للأصوليين يعنى الانشقاق فى تكتل الأصوليين بالبرلمان من عدمه قال: "أنا أعتقد أن عدد أعضاء تكتل الأصوليين وهو ٢٠٠ عضو لم يقل ولكن بعض أصدقائنا يرون ضرورة التعامل مع الحكومة بطريقة أكثر حدة وجدية". وأضاف قائلاً: "إن بعض أعضاء تكتل الأصوليين يتهمونى أنا ومجلس إدارة التكتل بأننا لا نتعامل مع الحكومة بأسلوب حاد وراديكالى". وتابع: "إننى قد أعلنت أننى لا أقبل هذا الأسلوب فى التعامل مع الحكومة وأعتقد أن الشعب لا يحبذ إبراز الخلافات الفكرية بين البرلمان وبين الحكومة الأصولية ويجرها إلى بيوت المواطنين وموائدهم".

وأضاف رئيس تكتل الأصوليين بالبرلمان قائلاً: "إننا فى الاجتماعات التى نعقدتها مع الحكومة يمكن أن يكون لنا انتقاداتنا ونطرحها عليهم من منظور الاختلاف بين الخبراء. وأنا لا أؤمن على الإطلاق بسحب الخلافات إلى البرلمان ومن ثم سحبها إلى بيوت المواطنين عن طريق البرلمان".

وأكد باهنر على أن المواطنين يريدون منا العمل والخدمة ولا يريدون المشاجرات والمشاحنات. ورداً على سؤال حول اعتقاده بأنه لا يجب انتقاد الحكومة نظراً لأن المواطنين لا يريدون الخلافات قال أنه لا يجب فى الوقت الحالى تصوير عمل الحكومة والبرلمان أمام المواطنين على أنهما يجب أن يختلفوا قبل أن يتعاونوا معاً.

ورداً على سؤال حول كون تكتل الأصوليين معارضا للجمع بين انتخابات البرلمان وانتخابات الرئاسة ورغم ذلك

يجب انفصال الأصولية الخالصة عن التيار اليميني التقليدي المحافظ

أعلن سعيد أبو طالب نائب طهران أحد الأعضاء المؤسسين لتكتل الأصوليين المبدعين بالبرلمان عن تحديد ٣١ عضواً بهذا التكتل، وقال إنه سيتم الإعلان عن أسمائهم في المستقبل القريب. وأضاف: "إن عنوان التكتل الخلاق والناقد هو اسم مؤقت وسوف يتم تحديد الاسم الرسمي لهذا التكتل بعد أخذ رأي الأعضاء". كما قال أبو طالب: "إن نهج مجلس إدارة تكتل

الأصوليين يدل على عدم تحمل تعدد الآراء والسيد باهنر رئيس تكتل الأغلبية يتكلم باسم تيار الأصوليين ككل". وأكد أبو طالب أن الوقت قد حان لكي ينفصل الأصوليين الحقيقيين الخالصين عن التيار اليميني التقليدي. وقال: "إن التكتل المسمى بالأصولي هو في الواقع تكتل الأغلبية وبعض أعضائه لا ينطبق عليهم وصف الأصولية وفقاً لتعريف زعيم الثورة المعظم وما أكثر الأفراد الذين لا ينتمون إلى التكتل وينتسبون إلى تيارات سياسية أخرى بينما هم في الواقع أصوليين".

من اليابان الإسلامية إلى الوعكة الهولندية

■ اعتماد ملي (الاعتماد الوطني) ٢٥/١/٢٠٠٧

على الحكومة أن تتجنب التدخل في الأنشطة الاقتصادية المنفصلة، وتقليص أنشطتها وتحسين مستوى تقديم السلع والخدمات الحكومية. وتتمثل الخطوة الثانية في الإدارة الاستشارية للمؤسسات والمنظمات الحكومية من أجل التغيير، والإدارة الاستشارية يجب أن تكون خارج الحكومة. أما الخطوة الثالثة فهي إصلاح نظام الميزانية، بعبارة أخرى فإن تنفيذ نظام تخطيطي للميزانية من أهم المسؤوليات من أجل إخراج اقتصادنا من إطار اقتصاد الفساد.

والآن اتضح للجميع ماذا يجب فعله للوصول إلى اليابان الإسلامية.

وللأسف يجب القول أن تقارير المؤسسات الدولية تؤكد أن اقتصاد دولتنا لم يتحرر من اقتصاد الفساد، وهو الأمر الذي جعل الدولة بدلاً من أن تتحرك تجاه نموذج اليابان الإسلامية تتحرك إلى النموذج الهولندي. وقد جاء في تقرير (ميزانية الدولة وآثارها على الاقتصاد الوطني) أنه في عام ١٣٨٢ (٢٠٠٣) أنفقت الحكومة من الميزانية حوالي ٢٠,٨ مليار دولار، وفي عام ١٣٨٣ (٢٠٠٤) ٢٢,٧ مليار دولار، وفي عام ١٣٨٤ (٢٠٠٥) حوالي ٣٦,١ مليار دولار، وفي عام ١٣٨٥ (٢٠٠٦) ٤٤ مليار دولار. وفي العام الجاري نما معدل النقد القومي بمقدار ٣٣,٥٪، ومع تنامي النقد من ناحية، وتزايد نفقات الحكومة من ناحية أخرى سيوجد دافع لزيادة نسبة التضخم إلى أكثر من ٢٠٪. هذه الحقيقة تكشف عن مضمون مهم مفاده أن ثمة قرارات كثيرة يجب على الحكومة اتخاذها لتجنب النموذج الهولندي والتحول تدريجياً إلى النموذج الياباني للتنمية.

في خرداد ١٣٨٣ (مايو ٢٠٠٤) ومع بداية المجلس السابع بدأ الأصوليون أعمالهم بشعار محوري هام أعلنه الأصوليون المسيطرون على السلطة التشريعية وهو الوصول إلى نموذج اليابان الإسلامية. وكان هدفهم من هذا الشعار هو تحويل الدولة إلى النموذج الياباني ولكن بأسلوب إسلامي.

وفي الوقت الذي وصلت فيه حكومة الإصلاحيين إلى نهايتها ووصل الأصوليون للسلطة التنفيذية قوى احتمال تحقق اليابان الإسلامية.

ولكن في ذلك الوقت لم يكن مناسباً إبداء وجهات النظر حول هذا الشعار، فكان يجب مرور بضع سنوات يمكن بعدها تقييم مشروعات وخطط الحكومة في مجلس الشورى الإسلامي.

ولكن ما الذي يجب فعله لكي نسلط طريق الدول المتقدمة؟

بالنظر لما سبق فلا شك أن أول إجراء هو الإصلاح الإداري. فالنظام الإداري يجب أن يكون أكثر فاعلية وقابل للثقة ولتحقيق حكومة أصغر عدداً وأنشط عملاً لا بد من إعادة النظر في المؤسسات الإدارية والاقتصادية للدولة وهذا الأمر يحتاج إلى إجراءات جديّة.

وفي كل الأحوال، فإن برنامج إصلاح المؤسسات الإدارية يجب أن يمر بمراحل رئيسية هي:

١- التجارة

٢- القطاع المالي

٣- العمالة.

٤- القطاع العام أو الحكومي.

وتتمثل المهمة الأولى للقطاع العام في أنه يجب أولاً إيجاد مساحة أوسع بهدف تهيئة المجال لتحقيق المبادرات الفردية وخاصة في القطاع الخاص. ويجب

الانتقال من ديمقراطية التمثيل إلى ديمقراطية المشاركة

■ ناصر فكوهي ■ اعتماد على (الاعتماد الوطني) ٢٧/١/٢٠٠٧

بداية تجدر الإشارة إلى أننا نتحدث عن ديمقراطية المشاركة من وجهة نظر سياسية وليست قانونية. وكذا حينما يتحتم علينا تناول تحول المجتمعات من ديمقراطية التمثيل إلى ديمقراطية المشاركة، يفترض أن نتعرف أولاً عن ماهية أخلاق المواطنة وماذا تعنى كلمة ديمقراطية؟ الواقع أن تراثنا الإسلامى قد تناول مثل هذه الموضوعات حينما تحدث عن المدينة الفاضلة لاسيما عند الفارابى، ابن سينا وابن خلدون، إذ إنهم قد لمسوا حقوق المواطنين فى إطار هذه المدينة الفاضلة، أما عن تاريخ هذه التجربة عند الغرب، فسنجد أن تاريخ هذا الاصطلاح يعود فى الأصل لليونانية القديمة. على أية حال، فقد تطور ليصبح اليوم هناك أخلاق وأطر للمواطنة تتبع من مجموعة قوانين ونظم يجب على المواطنين السير بمقتضاها، وقد كان لازماً على القانون التدخل فى شئون المواطنين حتى لا تترك أجواء المدينة بدون نظام، والتساؤل الذى يطرح نفسه، لماذا المدينة؟

المدينة هى ذلك المجتمع الكبير المعنى بالأساس بالنظام، وإذا نظرنا على إيران، سوف نجد أنها عبارة عن مدن كبرى، فالمدن بها تتراوح بين ٦٥ إلى ٧٠٪، يعنى أكثر من ٧٠٠ مدينة قائمة فى إيران، حتى أن القرى الكبرى قد تأخذ خصائص المدن نظراً لاقترابها من ناحية وتطورها من ناحية ثانية.

وتجدر الإشارة إلى أننا اليوم وفى إطار العولمة، هناك ثمة مستويات ثلاث، المستوى العالمى، القومى، المحلى وكلهم على صلة وثيقة، بعضهم البعض، وإيران لا تستثنى من هذه القاعدة.

حيث أننا لا يمكننا وضع أى خطط أو برامج بدون الأخذ فى الاعتبار، المستويات الثلاث مجتمعة. فمثلاً ما هى الأوضاع على الصعيد الدولى؟ وما هى الظروف التى ينبغى علينا التوفيق معها؟ من وجهة نظرى أن ما يسود العالم اليوم هو الفكر السياسى الاقتصادى القائم على الليبرالية، ألم تتمكن رؤوس الأموال فى عملية العولمة الجارية اليوم؟ ألم تترسخ ليبرالية الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة النظام العالى الجديد التى تقوم على الهيمنة والسلط بالقوة ومن ثم بدأنا نشهد مقاومتها على العديد من الاتجاهات، مقاومة فى صورة عزلة أحياناً، وفى صورة إرهاب دولى أحياناً أخرى، على أية حال، النقطة المهمة

الأخرى فى مسألة العولمة، هى أزمة الديمقراطية، ونحن فيما نتحدث عن أزمة الديمقراطية، نقصد الديمقراطية الغربية النابعة من اليونانية والمستمدة من اصطلاح ديموس domos والتى تعنى الشعب. وهذه الديمقراطية تقوم على عنصرين، الأول وهو القائم على التمثيل يعنى تفويض الاختيار، أو بعبارة أدق، أن الأفراد أو المواطنين مع ديمقراطية التمثيل لا يتخذون القرار بشكل مباشر وإنما ينتخبون أشخاص ينوبون عنهم فى الاختيار. أما الثانى، فيقوم على مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث، التنفيذية، التشريعية والقضائية، ومما لا شك أن الأحزاب، البرلمانات والنيابات تستطيع العمل بكل حرية فى إطار تلك الديمقراطية الغربية، أما اليوم فإننا نواجه أزمة مع مثل هذه الديمقراطية، وذلك للأسباب التالية: مما لا شك فيه أن نتيجة تطور المجتمعات البشرية، وتحديث المناطق التى كانت بعيدة عن الاهتمام فيما مضى، وارتفاع المستوى الثقافى وتعقده لدى المواطنين، إضافة إلى تداخل وتعقد العلاقات الإنسانية وكذا تشابك المصالح، وهذا بدوره خلق أنواع من التلاعب والفساد السياسى، وبات المواطنين فى ريبة من أفعال السياسيين.

على أية حال، فقد أدى الموروث التاريخى لديمقراطية التمثيل إلى بقاء فئة بعينها فى إدارة الشئون السياسية، وكذا وصول الحكومات المرفهة إلى نهاية خلق أزمة فى ديمقراطية التمثيل. فقد كان العهد الذهبى لوصول الحكومات المرفهة للحكم بين عام ١٩٥٠ وحتى ١٩٨٠م، هذا النموذج الذى يمكننا مشاهدته فى دول اسكندنافيا وشمال أوروبا، وهى الأنظمة ذات التكاليف الاجتماعية الباهظة ولكنها فى المقابل تقدم امتيازات لجذب المهاجرين إليها، وبالرغم من ذلك وارتفاع دخولهم يظل تعداد سكانهم منخفض، لاسيما السويد منذ ٣٠ سنة وحتى الآن وتعداد سكانها أقل من ٩ مليون نسمة، لكن هذه الدول تحيا فى أزمة موضوعها "العالم الرابع" يعنى الفقراء الذين يعيشون فى مثل تلك الدول الثرية اليوم، فوجود هؤلاء الفقراء هناك يخلق الأزمة بحيث إن توزيع الامتيازات وبشكل عادل بين الجميع، الفقراء والأغنياء قد يعد أمراً غير فى الصعوبة. وعلى سبيل المثال، الولايات المتحدة الأمريكية يعيش بها اليوم بعض الأقليات مثل الأقلية ذات الأصول الأسبانية، وذات الأصول الآسيوية وذات

الأصول السوداء، ويتوقع خلال الثلاثين عاماً القادمة أن تطرأ تحولات في شكل هذه التراكيب الاجتماعية، وحينها هل سيكون الأشخاص المتصرون للسلطة آنذاك لديهم الاستعداد من النواحي الاقتصادية والسياسية على ترك أماكنهم لطبقة السود أو الأقلية ذات الأصول الأسبانية مثلاً؟ فمما لا شك فيه أن هذه المسألة تجر الولايات المتحدة إلى العنصرية. ولعل هذا الموضوع متأثر في معظم دول العالم أيضاً مما يضع ديمقراطية التمثيل موضع التساؤل، نظراً لكونه قد يفضي في المستقبل إلى صراعات قومية وعنصرية في جميع الأرجاء دون استثناء.

وكذلك الحال مع المجتمعات المتخمة بالأزمات، إذ إنها ومع مرور الوقت بدأت الحكومات المركزية في تلك المجتمعات تسليم بعض أمور الحكم للسلطات المحلية مثل المحافظين ورؤساء المجالس البلدية، وهو ما عرف بديمقراطية التمثيل لكن مع تطوير حركات المجتمعات في المستقبل لسوف تتغير الأوضاع كما أسلفنا الذكر. ومما سبق يتضح أن الحكومات المطلقة في واقعها

هي التي مهدت المجال أمام ظهور الحكومات العصرية الديمقراطية، وكذا تحل الحكومات والديمقراطيات المشاركة بدلاً من ديمقراطيات التمثيل، بحيث يصبح للشعب الدور المباشر في مشاركة صنع القرار السياسي. وكذا يتحتم على الحكم نبذ سياسة المركزية، والعمل بسياسة تفويض الانتخاب بشكل واسع النطاق، والشعب في النهاية عليه أن يختار بحرية وديمقراطية أياً من الأنظمة وشكل العلاقة القائمة بين الحكم والمحكوم، وبهذا نكون أعطينا للشعب امتيازات أكثر، ورجعنا الثقة من جديد لديهم.

وأخيراً، على الدولة أن تتعامل مع الآثار السلبية الناجمة عن ظهور طبقات (قوميات) جديدة، بتثبيت الهوية الواحدة، بحيث لا يتناقض المواطن بين الهوية المحلية والهوية القومية، المهم أنه يدرك وخاصة في ظل الظروف الدولية الحالية أنه يحيا في ظل دولة قوية باستقرار نظامها السياسي وبقدر تلبيتها لحقوق مواطنيها.

التحزب في التعامل مع الملف النووي ممنوع

■ بهداد مهرباور ■ مردم سالاري (الديمقراطية) ٢٠٠٧/١/١١

إلى وسيلة للنجاح في القضية النووية بأقل الضغوط وبعيدا عن طرح قضايا الأحزاب والتيارات. وتتمثل إحدى القضايا التي يبدو أنها غير مرتبطة بالملف النووي الإيراني ولكنها مؤثرة للغاية في تحديد مصير هذا الملف كما يرى بعض المفكرين، في عقد مؤتمر دولي في طهران لدراسة موضوع "الهولوكوست" دراسة علمية وتاريخية.

فبعد الحرب العالمية الثانية أصدرت الدول الأوروبية قوانين تحظر على أي شخص أو مؤسسة أو حكومة إنكار الحقائق الثابتة في الحرب العالمية الثانية واعتبرت "الهولوكوست" من الوقائع غير قابلة للإنكار.

ولكن بعض خبراء التاريخ والسياسة المقربين من الأصوليين المتشددین يشيرون إلى عدم وجود أي وثيقة أو مستند دقيق وموثوق به لأبعاد وحقائق "الهولوكوست"، وبالتالي يصرون على عقد هذا المؤتمر لمعارضى ومؤيدى الموضوع لتقديم الوثائق والأدلة والشواهد لنفى أسطورة أو تأييد حقيقة "الهولوكوست". ومع هذا استمر صراع الكلمات بين طهران والغرب في هذا المجال إلى أن أكد حميد رضا آصفى المتحدث باسم وزارة الخارجية على عقد المؤتمر في الربيع

في الأيام الماضية وعلى أثر تصاعد حدة أزمة الملف النووي، تناولت وسائل الإعلام الملف على نحو أكثر كثافة. ويبدو أنه لا يوجد مواطن إيراني واحد يعارض حصول إيران على التكنولوجيا النووية والاستخدام السلمي للطاقة النووية ولكن هناك اختلافا في الآراء حول كيفية تحقيق هذا الهدف.

ما طرح في الأيام الأخيرة هو أن المسؤولين عن الملف النووي بعد اتخاذهم عدة خطوات إيجابية وعندما اقتربوا من تحقيق نتيجة مرضية فوجئوا بحملة ضغوط جديدة لا علاقة لها بالملف النووي ولكنها ذات قدرة عالية على القضاء على الإنجازات. ولذلك أعلنت صحيفة همشهری (المواطن) في مقالها الافتتاحي عن القلق ضمنيا من بعض القضايا في معرض دراسة المواقف والأساليب المختلفة للدفاع عن حق إيران في امتلاك التكنولوجيا النووية.

ونظرا لأن هناك إجماعا غير مسبوق بين الإيرانيين حول الدفاع عن الحق النووي بل إن الأغلبية الساحقة من الإيرانيين المقيمين بالخارج تؤيد وبحسم دفاع الجمهورية الإسلامية عن هذا الحق الأصيل للشعب الإيراني، فمن الأفضل أن نتخذ نهجا متعقلا للتوصل

الماضى.

ورغم كل هذا لم ينعقد المؤتمر فى الربيع ولكن أصفى المتحدث باسم وزارة الخارجية فى ذلك الوقت اكتفى بالقول إن المؤتمر سوف يعقد وبعد هذا ترددت همسات حول معارضة بعض الخبراء ونواب البرلمان والمسؤولين لعقد هذا المؤتمر.

وفى الوقت نفسه كتبت صحيفة "يديعوت احرونوت" الإسرائيلية مشيرة إلى زيادة عدد النازيين الجدد فى ألمانيا فى عام ٢٠٠٥ تقول إن المتشددىين اليمينيين فى ألمانيا يعتزمون تنظيم مظاهرات معادية لإسرائيل خلال مباريات كرة القدم التى يكون الفريق الإيرانى طرفا فيها وتأييد عقد مؤتمر "الهولوكوست". وكان هؤلاء الأفراد قد أعلنوا من قبل أنهم سينظمون مظاهرات معادية لإسرائيل خلال مباراة إيران مع أنجولا فى مدينة لايبزج الألمانية يوم ٢١ يناير ونشروا هذا الخبر فى موقعهم الإليكترونى. ثم ذكرت الصحيفة أن عدد النازيين الجدد فى ألمانيا قد تزايد من ٣٨٠٠ عام ٢٠٠٤ إلى ٤١٠٠ عام ٢٠٠٥ وأن عدد المتشددىين المستعدين للمشاركة فى هذه المظاهرات قد تزايد من ٤٠٠ إلى ١٠٤٠ شخصا.

ومن جهة أخرى كانت الحكومة الإسرائيلية ووسائل الإعلام التابعة للدوائر الصهيونية تحاول الصيد فى الماء العكر عن طريق الربط بين هذا الموضوع وبين الملف النووى الإيرانى. ومن هنا فإنه يبدو أن الصهاينة الذين لم يستطيعوا نسيان أحقادهم ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية التى استمرت سبعة وعشرين عاما قد وجدوا فرصة مناسبة لتشويه وجه إيران وحاولوا عن طريق تحريف الموضوع وتضخيمه إثارة الأجواء ضد الحق النووى الإيرانى وتحويل القضية لصالحهم. ولا شك فى أن امتلاك الصهاينة لوسائل الإعلام الكبرى وتبعية عمالقة الإعلام المؤثر فى العالم لهم يجعل من استغلال هذه القضية أمرا ميسورا عليهم ولذلك تمكنوا بكل يسر من إثارة الرأى العام العالمى وخاصة الحكومات الغربية أو المقربة من الغرب ضد

الحق النووى الإيرانى.

وعلى أية حال تم عقد مؤتمر "الهولوكوست" رسميا ولكن تزامن هذا المؤتمر مع زيادة الضغوط الدولية على إيران وحساسية الملف النووى الإيرانى قد أدى إلى إثارة ردود أفعال العديد من المحافظين المنتقدين لقيام الحكومة بعقد هذا المؤتمر وكانت الدوائر المقربة من المحافظين المعتدلين من أهم المعارضين لعقد هذا المؤتمر. وقد أعلنت إحدى وسائل الإعلام المقربة من هذه الدوائر معارضتها الشديدة لهذا المؤتمر تحت عنوان مغامرة ثمنها المصالح القومية. وأعلن هؤلاء المحافظون المعتدلون أسبابا عديدة لمعارضى مثل هذا المؤتمر وأهم هذه الأسباب:

١- رغم أن طرح قضية "الهولوكوست" قد مضى عليه أكثر من ستين عاما وهو يسبق إعلان قيام دولة إسرائيل فى ١٩٤٨، إلا أن الملاحظ أنه بالرغم من مواقف علماء الدين الشيعة المؤثرة الواضحة وخاصة الإمام الخمينى والشهيد مطهرى حول وجود إسرائيل وهى المواقف المسجلة منذ حوالى نصف قرن لم نشهد حالة واحدة من التشكيك فى "الهولوكوست" لدى علماء الدين الشيعة المناضلين أو المفكرين المناضلين قبل الثورة. بينما كان المنتظر أنه رغم رفع راية الإمام الخمينى فى النضال ضد إسرائيل أن نرى أثرا لتشكيكه فى واقعة "الهولوكوست" فى آثاره المكتوبة أو الشفوية ولكن هذا لم يحدث.

٢- بعد نجاح الثورة الإسلامية كان الإمام الخمينى يتولى السلطة لمدة أحد عشر عاما وبعده تولى الزعامة أية الله خامنئى لمدة سبعة عشر عاما وكان كلاهما يبديان تحمسا شديدا وتعصبا تجاه القضية الفلسطينية ومعارضة الصهيونية ولكن أيا منهما لم يشر إشارة مباشرة أو غير مباشرة لموضوع "الهولوكوست" بل ولم يتخذ أى من أجهزة الحكومة سواء وزارة الخارجية أو هيئة الدعوة الإسلامية أو هيئة الثقافة والاتصالات الإسلامية أو وزارة العلوم أو غيرها موقفا فى هذا المجال.

المشروعات القومية: خيال أم واقع؟

كزارش (التقرير) العدد ١٨١، ديسمبر ٢٠٠٦

■ سعيد شفيعى ■

انخفاض فى العائدات النفطية، لكننا نجدهم على صورة مختلفة تماماً عندما يحدث العكس. فعندما تزداد العائدات النفطية نجدهم يخرجون إلينا مفتخرين بها ثم ينطلقون فى إعطاء وتقديم وعود غير مدروسة وخيالية.

تعد واحدة من أهم سمات وخصائص الاقتصاد الإيرانى النتائج والآثار السلبية التى تنتج عن التقلبات التى تحدث فى سعر النفط. وبشكل عام يمكننا القول بأن المسؤولين الإيرانيين تتملكهم المنطقية و انتهاز السبل والخطط العقلانية الرشيدة كلما حدث

ثمة سمة أو قاعدة متحققة في الاقتصاد الإيراني وهي: عندما ترتفع قيمة النفط ومن ثم تزداد العائدات النفطية نجد نمواً غير طبعياً فيما يخص الاستثمار في المشروعات الكبرى وأحياناً في المشروعات المترفة ثم فجأة تتوقف أو تعطل هذه المشروعات عندما تنخفض العائدات النفطية أو يتم إنجاز نصفها وحسب ولهذا ينتج زيادة ضخمة في التكاليف المتعلقة بالتأخير في إتمام تلك المشروعات الأمر الذي يصاحبه أيضاً إهداراً للمصادر المالية من جهة وسبباً لى ترتفع معدلات الفساد المالي والإداري من جهة أخرى.

الحقيقة أن اقتصادنا القومي قد عانى كثيراً - وتضرر بشدة - من هذه التقلبات والأخطاء المتكررة مرات ومرات والنتيجة هي أننا نرى مشروعات كبرى مثل مترو طهران قد تأخر سنوات طويلة حتى يدخل في مرحلة التشغيل وكذلك الحال بالنسبة لمطار الإمام الخميني الدولي الذي لم يتم تشغيله إلا بعد عقدين. من هنا سوف نعمل على تناول النتائج السلبية لهذه القضية الهامة والأساسية بالنسبة للاقتصاد الإيراني.

الزلزل في الاستثمار الوطني

من الثابت في الكتب الاقتصادية التي يتم تدريسها للطلاب - أي غير المتعمقة - أن الاستثمار يعد بمثابة القاطرة والبنية التحتية لعملية التنمية والاستقرار والتقدم الاقتصادي بالنسبة لأي دولة. من هنا - ولهذا السبب - فإن الدول المختلفة تخصص نسبة مهمة من إجمالي ناتجها القومي لهذا الأمر أي الاستثمار. أيضاً على الرغم من أن الاستثمار يعد ركناً وأصلاً مهماً وأساسياً للاقتصاد القومي إلا أن النقطة الأخرى الأكثر أهمية والفاصلة والحاسمة في هذا الأمر هي "الكيفية" أي كيفية تحقيق وتوجيه عملية الاستثمار ومجالاته وليس فقط حجم الاستثمار أو كميته. بعبارة أخرى تعد ماهية وطبيعة المشروعات الاستثمارية - وليس حجم الاستثمارات - هي العامل الحاسم والمؤثر على التنمية والاستقرار الاقتصادي.

فيما يخص الاقتصاد الإيراني يمكن القول وبشكل عام أنه خلال السنوات الماضية كانت "العائدات النفطية" هي أهم العوامل المؤثرة على أية تغييرات كان يشهدها الاقتصاد الإيراني وبعبارة أدق كانت العنصر والعامل المحدد والشكل الطبيعي للاستثمار الوطني.

فعندما كانت العائدات النفطية تزداد بقوة نتيجة لزيادة أسعار النفط فإن الاستثمار الوطني كان يزداد بدوره والعكس صحيح ثمة مرحلتان استثنائيتان فقط شهدتهما إيران طوال السنوات السبع والعشرين الماضية وهما.

الأولى، كانت خلال أعوام ١٩٨١، ١٩٨٢، ١٩٨٨ وهي أعوام كانت مرتبطة بسنوات الحرب المفروضة

(الحرب العراقية - الإيرانية) وذلك بسبب ظروف الحرب التي كانت تعيشها الدولة والتي كانت العوائد النفطية تنفق وتوجه معظمها من أجل تأمين وتوفير نفقات الحرب.

الثانية، كانت خاصة بسنوات ١٩٩٢، ١٩٩٤ حيث شهدت استثماراً في الاستثمار الوطني على الرغم من الانخفاض الذي كان قد حدث في العائدات النفطية حدث ذلك نتيجة لاستفادة الحكومة من المصادر المالية الأجنبية في صورة اقتراض مباشر وإنفاق تلك القروض في تعمير وبناء الدولة فيما يعرف بمرحلة التعمير وإعادة البناء التي أعقبت انتهاء الحرب المفروضة. من هنا يمكننا القول إنه مع غض النظر عن هذه الاستثناءات يمكن الاستنتاج بأنه في حالة حدوث تقلبات زلزالية في العائدات النفطية فإن مسيرة الاستثمار الوطني تصبح بدورها أسيرة لتلك التقلبات الزلزالية وهو ما يؤدي إلى نتيجة مفادها أن الاقتصاد الوطني يصبح عرضة لمواجهة أزمات كثيرة وحادة وهذا هو عين ما حدث لجميع الحكومات التي تولت شؤون الدولة اعتباراً من العام ١٩٧٧ وهو العام الذي شهد حدوث أول زيادة غير مسبقة للعائدات النفطية. نفس الصورة بنفس النمط مع اختلاف الأشخاص فقط. مشروعات جديدة ضخمة وكبيرة وحالة يتم الإعلان عنها مع زيادة العائدات النفطية ثم زلزالاً شديداً في كل شئ مع الانخفاض الحاد أو الانهيار في أسعار النفط. وللأسف الشديد فإن هذه "الدورة" الباطلة قد نالت من الحكومة الجديدة - حكومة أحمدى نجاد - والتي انتهت بهزيمة قياسية في قيمة النفط التي حدثت خلال الشهور القليلة الماضية. السؤال هنا هو: بكم يحدث ذلك؟ أي ما هو الثمن الذي ندفعه في مثل هذه "الدورة"؟

المشروعات الوطنية من الكلام إلى العمل

من المعروف في الأدبيات الاقتصادية أن الحكومة أو القطاع العام تتولى في اقتصاد الدول المختلفة، تتولى مسؤولية الاستثمار في مشروعات البنى التحتية التي لا يتوفر للقطاع الخاص القدرة أو الرغبة أو الحافز من أجل إنجازها. وفي إيران .. ووفقاً للمادة/ ٤٤ من الدستور فإن القطاع الحكومي هو المسئول الأساسي عن الصناعات الأمم والمشروعات والصناعات الكبرى، من هنا يكون طبعياً أن يصبح الاستثمار في هذه القطاعات تحت سيطرة وإرادة الحكومة.

الحاصل أنه بالإضافة إلى الإخفاقات التي حدثت في القطاع العام إلا أن انتقاداً آخر ومهما موجه لهذا القطاع فيما يخص التأخير أو التأخر في طريقة الأداء والتفويض الخاصة بمثل هذه المشروعات. إن المشروعات

التي أطلق عليها وصف "المشروعات القومية" هي: برج الميلاذ، مطار الإمام الخميني الدولي، سد كرخه وآلاف مؤلفة أخرى من عينة ذلك. من هنا فإن التأخير في تنفيذ أى من هذه المشروعات القومية يمكن أن يؤدي إلى التأثير السلبي على جميع المشروعات الأخرى ذات الصلة هذا إلى جانب الأضرار والخسائر الناتجة عن عدم تنفيذ هذه المشروعات أصلاً، لكن يبدو أن المسؤولين يرون الأمر بصورة أخرى فتجدهم يطرحون علينا مشروعات أجدد بهدف تنفيذ وإتمام المشروعات الأقدم، مثلما هو الحال عند القيام بتشكيل لجنة فرعية لدراسة أمر ما ثم ينبثق عن هذه اللجنة لجان أخرى وهكذا طبقاً للإحصاء الرسمي الصادر عن الهيئة القومية للإدارة والتخطيط فإنه في الوقت الذي لا زال هناك ٩٠٠٠ مشروعاً عمرانياً في الدولة لازالت تعاني من معوقات حالت دون تنفيذها حتى الآن وفي الوقت الذي لم يتم إنجاز سوى ٥٢ مشروعاً وطنياً فقط في عام ٢٠٠٦ إلا أن الحكومة قامت بإدراج ٧٧ مشروعاً قومياً في الموازنة العامة للدولة الخاصة بعام ١٤٢٠٠٧ من هنا فإنه فضلاً عن العواقب السلبية لعرقلة هذه المشروعات فإن هذه الإحصائيات تفيد أنه حتى إذا لم يكن هناك أية معوقات في الماضي تجاه أى مشروع ما فإن ما حدث في ميزانية ٢٠٠٧ من قيام الدولة بطرح ٧٧ مشروعاً قومياً في جدول أعمالها فإن ذلك يزيد بمقدار ٥٠٪ عن القدرة الفعلية المتاحة لتنفيذ هذه المشروعات مقارنة بالعام السابق. بعبارة أخرى نقول إنه على الرغم من انخفاض العائدات النفطية عما كانت عليه في معظم الأوقات خلال عام ٢٠٠٦ إلا أن الحكومة قامت بالإعلان عن تنفيذ ٧٧ مشروعاً قومياً في عام ٢٠٠٧ ذي العائدات النفطية المنخفضة مقارنة بـ ٥٢ مشروعاً قومياً تم الإعلان عنها في عام ٢٠٠٦.

يقال إن الحكومة بوصفها المتعهد الأساسي للنظام التنفيذي في الدولة لا تملك قليلاً من الاهتمام بالاختبارات والأخطاء والأزمات الماضية ولهذا فهي تعتمد إلى توجيه الزيادة المؤقتة من العائدات النفطية ولأجل مصالح سياسية - وليس وفقاً لأسس علمية - من خلال إنفاقها في مشروعات عمرانية وقومية طموحة على نحو يفوق حجم القدرات المتاحة للدولة الأمر الذي يؤدي إلى الإلغاء أو التأخير الطويل في تنفيذ هذه المشروعات القومية.

وفي هذا الصدد يقول الاقتصادي الإيراني الخبير الدكتور "فرشاد مؤني" أن مشكلة المشروعات القومية أوسع وأكبر من مجرد بحثها في إطار الموازنة العامة للدولة، هو يعتقد أن مشروعاتنا القومية العمرانية تحتاج إلى حزمة متنوعة من القدرات الذاتية وأنه أبداً

لن يتم حل مشكلة أو قضية للمشروعات العمرانية في الدولة عن طريق حقنها وتطعيمها بالعملة الصعبة أو بالريال. على سبيل المثال في عام ٢٠٠٥ وبينما لم تكن الحكومة بصدد مواجهة أى نوع من الضائقة أو الأزمة المالية فإنها أعلنت أنها قد أتمت الانتهاء من ١٢٥ مشروع وطني عمراني في إطار -من خلال- الموازنة العامة للدولة في ذلك العام، في المقابل فإن المؤشرات والتفصيلات الخاصة بموازنة الدولة لعام ٢٠٠٦ قد كشفت لنا عن أن ٧٢ ذيلاً من الزيول الخاصة بتلك المشروعات القومية الـ ١٢٥ لازالت قيد التنفيذ أو البحث عن آليات تنفيذية لها للإعلان عن الانتهاء الكامل من تلك المشروعات، فالذي حدث في موازنة عام ٢٠٠٦ هو أن الحكومة قد أعلنت أنها خصصت اعتماداً يبلغ ٥٠١١ مليار ريال وأعلنت أن هذا الاعتماد خاص بعملية الانتهاء من هذه المشروعات الـ ٧٢ كما أعلنت أيضاً أنه يجب تخصيص اعتمادات أخرى مقدارها ٨٥٠٧ مليار ريال خلال الأعوام القادمة لاستكمال العمليات التنفيذية النهائية لذات المشروعات.

ما سبق يعنى أن الـ ١٢٥ مشروعاً التي أعلن أنها مشروعات قومية لم يتم سوى الانتهاء من ٥٢ مشروعاً منها فقط وأن ٧٢ مشروعاً ظلت قيد التأجيل نتيجة لعدم وجود اعتمادات من جهة والعجز في الموازنات التي كان قد تم تخصيصها لإنجاز تلك المشروعات من جهة أخرى، كل هذا يحدث في ظل مرور الحكومة خلال العامين الأخيرين بمرحلة غير مسبقة من ارتفاع العائدات النفطية على نحو أخذت الحكومة نحو تقديم "وعود" - غير مسبقة أيضاً - مفادها تخصيص النسبة الأكبر من هذه العائدات للقطاع العمراني.

الواضح لنا أن حكومته قد وقعت في نفس أخطاء الحكومات السابقة - كما سبق القول - في كل فترة تحدث فيها زيادات مرتفعة في العائدات النفطية حيث تقطع على نفسها تعهدات والتزامات ضخمة غير مألوفة يجعلها تعيش - أو يضعها داخل - أزمة غير طبيعية أيضاً فيما يخص توفير المصادر المالية اللازمة لتنفيذ تلك المشروعات وهو الأمر الذي لا زال قائماً للآن. الجدير بالذكر أن هذه القضية تأخذ أبعاداً أوسع في القطاع العمراني وهو القطاع الذي يكشف عن عجز الحكومة الحقيقي عن تنفيذ تعهداتها نتيجة لهذا العجز يتم تحميل الاقتصاد الوطني بنفقات أخرى إضافية. المشكلة هنا تتمثل في أن الحكومة التاسعة - حكومة أحمدى نجاد - والتي تشبه جميع الحكومات السابقة في الوقوع في هذا الخطأ المألوف إلا أنها قد تفوقت على جميع الحكومات السابقة في نقطة أساسية وهي أنها قد غالت وزادت وزايدت في الأمر

حيث أفرطت وبقوة في هذه التعهدات الخاصة بإنجاز مشروعات قومية على نحو غير مألوف وبأساليب وأنماط غير علمية على الإطلاق الأمر الذي يضاعف من حجم الآثار والنتائج والتداعيات السلبية. المثال الذي ذكرناه منذ سطور يؤكد لنا الأمر.

بناء السدود نموذجاً

أحد القطاعات المهمة في المشروعات الوطنية العمرانية في الدولة هو قطاع "بناء السدود". تملك الدولة الآن ٩٠ سداً في فئة السدود الكبرى المصنفة في المرتبة الأولى في حين يوجد ٧٥ سداً آخر قيد الانتهاء وعلى وشك دخول مرحلة التشغيل مقابل وجود ١٧٧ سداً تم وقف العمل فيها لعدم وجود اعتمادات مالية من ناحية أخرى وفقاً لكلام نائب وزير الطاقة بأنه جارٍ هذا العام تنفيذ ٨٨ مشروعاً لإقامة ٨٨ سداً كبيراً عبر تخصيص اعتماد مالي يزيد عن ١٨ ألف مليار ريال وفي هذا الصدد تم تقديم اقتراح من جانب وزارة الطاقة إلى الحكومة من أجل تخصيص ٥٢٠٠ مليار ريال في الموازنة العامة الجديدة للدولة أي موازنة عام ٢٠٠٧.

السؤال الأصلي هنا هل يعد وجود هذا العدد من السدود ضروري واقتصادي لدولة مثل إيران نصفها مناطق جافة لا يزيد معدل سقوط الأمطار فيها عن ثلث المعدل العالمي البالغ ٨٦٠ ملم إذ يبلغ متوسط سقوط الأمطار في إيران ٢٥٠-٣٠٠ ملم سنوياً؟

السؤال الآخر هو: ألا يعد الاستمرار في بناء السدود وتمحور الميزانية التخطيطية للدولة حول هذه الصناعة عظيمة المنفعة سبباً حائلاً دون تنفيذ مشروعات أخرى أرخص لكنها أكثر فائدة مثل إقامة خزانات المياه في المناطق الأطراف وتلك التي توجد في مناطق سقوط المياه والتي من شأنها توفير ٤٢ مليون هكتار من الأراضي الخصبة؟

سؤال آخر ... كم مليون هكتار من الأراضي التي يمكنها تخزين مياه الأمطار والتي تقل معدلات تبخير المياه فيها لأقل ممن ٢٠-٢٥٪ مقارنة بالسدود والتي يمكن إعدادها وتجهيزها لأداء هذه المهمة وبتكلفة إقامة سد واحد فقط؟

أصلاً.. كم سد من السدود التي تم تشييدها في الدولة أدت إلى حل مشكلات الناس في المناطق التي أقيمت فيها السدود؟

إن النموذج الأبرز في هذا الصدد هو نموذج "سد كرخه" وهو المشروع الذي ظل معروفاً للجميع بوصفه أحد أهم المشروعات القومية خلال السنوات الأخيرة حيث يعد هذا السد من أبرز السدود الكاشفة عن وجود "مشكلات فنية" في هذا القطاع العمراني-العميري.

للأسف الشديد تعد عملية بناء السدود في بلدنا دليلاً على العمران بالنسبة للبعض من السادة المسئولين. بعبارة أخرى فإنه يحلو للبعض لكي يثبت وجود نهضة عمرانية أن يسعى بنفسه من أجل تبني إقامة وبناء سد ما في إيران ومن ثم يندفع هؤلاء نحو الإصرار على بناء سد ما يحمل اسمه وعصره دون أدنى مبالاة بالنتائج والآثار السلبية التي سوف تتحقق من جراء هذا الأمر. إن القصص الخاصة بسدود مثل "لار" وسد "بتريز المدني" وسد "١٥ من خرداد قم" وسد "ساوه" وسد "كارون"، وسد "سيوند" وعدد كبير آخر من السدود تعد خير شاهد على ما نقوله.

الواقع أنه في دولة مثل دولتنا يجب أن تمضي سنوات طويلة لكي يعلم الناس النتائج والتداعيات السلبية للكثير من السدود.. يجب أن تمر سنوات طويلة لكي يعرف الجميع الفارق بين التنمية الراسخة المستدامة وبين غيرها من عمليات التعمير الجوفاء.

الاقتصاد والانتخابات

بخلاف التأخير في إنجاز المشروعات العمرانية في الدولة والنتائج والتداعيات السلبية الناتجة عن مثل هذا الأمر فإن سلوكاً حكومياً سلبياً وخطيراً أصبح يمارس بشكل منتظم في السنوات التي تشهد إجراء عمليات انتخابية. ففي سنوات الانتخابات يتم تقليص وتخفيض الموازنات أو النفقات الخاصة بالمشروعات العمرانية لصالح زيادة النفقات الحكومية الجارية. خير مثال لهذا الأمر يتمثل في تخفيض ٧٩ ألف مليار ريال من النفقات العمرانية الجارية منها ٥٠ ألف مليار ريال مرتبطة - أو خاصة - بالميزانية العمرانية فقط وذلك خلال عام الانتخابات الرئاسية الأخيرة. ففي حين قررت الحكومة أنها قد خصصت في عام ٢٠٠٦ حوالي ١٨ ألف مليار تومان هي تكلفة إنجاز ٩٠٠٠ مشروع نصف تام في الدولة والتي تراكمت على مدار الـ ١٥ سنة الأخيرة، نسمع خبراً مفاده تخفيض ٧٩ ألف مليار ريال في النفقات العمرانية والجارية في نفس السنة!! وهو أمر يثير تعجب المعارضين والمؤيدين للحكومة على حد سواء. هذا في الوقت الذي حذر فيه بعض الخبراء من التداعيات الخطيرة للقرار الآخر من خلال تأثيرها على رفع نسبة التضخم في الدولة. إلى جانب أن هذا التأجيل الناتج عن تخفيض الميزانيات العمرانية يتناقض أصلاً مع ما كانت الحكومة التاسعة قد أعلنت عنه بشأن الإسراع في إنجاز وإتمام المشروعات التي لم يتم سوى تنفيذ نصف الأعمال فيها.

لقد أعلن نائب دائرة "مياته" في مجلس الشورى الإسلامي أن هذا التخفيض في الاعتمادات العمرانية في الدولة يشمل أيضاً ٤٠ ألف مشروع عمراني آخر وهو أمر فيه - ويحمل - شبهات كثيرة. لقد قال: يجب

ألا ننظر لهذا الأمر من الناحية أو من الزاوية الاقتصادية فقط و إنما يجب النظر إلى ذلك من خلال فهم المشكلات والأبعاد الاجتماعية الرئيسية التي سوف تصاحب كل هذه التغيرات الخاصة بإتمام المشروعات العمرانية. إن إنجاز الـ ٩٠٠٠ مشروعاً عمرانياً المؤجلة من شأنه أن يقضى على جزء كبير من مشكلات العمل والبطالة في الدولة عبر توفير فرص عمل كبيرة وضخمة للشباب هذا إلى جانب تحقيق الاستفادة المرجوة والمنشودة بل والمستهدفة من وراء هذه المشروعات إلى جانب دورها في توفير مناخ الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية.

على الرغم من أنه قد تم تخفيض النفقات الجارية في الموازنة العامة للدولة للعام الحالي إلا أن هذا التخفيض غير قابل لأي عمليات تخفيض أخرى. إن الحكومة ولأسباب كثيرة ستكون مجبرة على إجراء تخفيض وخفض آخر في النفقات العمرانية الخاصة بميزانية عام ٢٠٠٧ بهدف إجراء زيادة حتمية في النفقات الجارية وهو الأمر الذي سيكون سبباً لزيادة معدلات ونتائج التضخم وهو ما يعنى أن مستقبلاً غير سعيد هو الذي يجب أن تنتظره المشروعات العمرانية والاقتصادية في الدولة. وهو ما سوف يضاعف من التداعيات السلبية لعمليات التأخير الجديدة التي من المتوقع أن تشهدها المشروعات العمرانية والاقتصادية في الدولة حيث لن يكون معلوماً أى زمن أو وقت سوف تستغرقه العمليات الخاصة بإتمام المشروعات التي لم يتم إتمام نصفها على الأقل فإذا ما أضفنا بعداً آخر يتمثل في قول البعض بأن نقص الاستثمار في "الأسمنت" يعد بدوره من الأسباب الرئيسية المعرقة لإنجاز المشروعات العمرانية وأن هذا النقص لازال قائماً حتى الآن فإنه يكون من المنطقي أن ننتظر بطئاً شديداً في معدلات إنجاز المشروعات العمرانية وهو البطئ الذي يؤكد لنا المقاولون والشركات والقائمين على تلك المشروعات. ومن ثم يكون منطقياً أيضاً أن ننتظر زيادة في نسبة البطالة نتيجة للتخفيض أو الانخفاض الذي تشهده ميزانية التعمير في الدولة.

يعتقد بعض المراقبين بأن الخفض في الموازنات الخاصة بالمشروعات العمرانية من شأنه أن يزيد

وبشكل قاطع و يقينى من معدلات التضخم ومن ثم ستواجه الحكومة عجزاً في الموازنة العامة لها سيزيد عن ٨٠٠ ألف مليار ريال وهو عجز لا يتسق تماماً سواء من حيث الانضباط المالى والنقدى وسواء من حيث الاستفادة من القانون والتشريعات المتاحة وفقاً لم تم التخطيط له في الخطة الخمسية الرابعة وهو الأمر الذى يعد في حد ذاته سبباً جديداً لتأخير وعرقلة إنجاز المشروعات.

أين يكمن طريق الحل؟

وفقاً للإحصاءات الرسمية الخاصة بالهيئة القومية للإدارة والتخطيط فإن قرابة ٩٠٠٠ مشروعاً عمرانياً في الدولة تعاني من عقبات في التنفيذ. وأنه قد تم في عام ٢٠٠٦ فقط عرقلة ٢٢٦ مشروعاً قومياً عمرانياً من تلك المشروعات وهو ما يعد ضعف النسبة الخاصة للعام السابق أى ٢٠٠٥، كما أن الخسائر الناتجة عن ذلك تقدر بحوالى ١٥٤ ألف و ٧٥٠ مليار ريال كزيادة فقط مقارنةً للعام ٢٠٠٥، بعبارة أخرى نقول أن الحكومة لم تتجز عملاً جديداً بعد وهو ما يشكل أعباءً مركبة على الاقتصاد القومى كما سبق القول سواء فيما يخص البطالة أو التضخم أو العائدات الاجتماعية التي يجب أن تتحقق جراء تنفيذ المشروعات المتأخرة.

من هنا يكون من البديهي على الحكومة في ظل هذه الظروف أن تعتمد وبشكل قوى نحو التعاون مع القطاع الخاص فتقوم بإسناد جميع المشروعات المتأخرة له وأن تكتفى فقط بالمشروعات القومية الكبرى. يجب أن تقرر الحكومة فوراً إسناد ١٠٠٠٠ مشروعاً عمرانياً قومياً و ٤٠٠٠٠ مشروعاً عمرانياً إقليمياً للقطاع الخاص.

من الثابت أن الاقتصاد الإيراني يمتلك قدرات محدودة ومن ثم فإنه من دون الاهتمام بهذه القدرات ووضع حالتها الحقيقية في الاعتبار يكون الالتزام بأية تعهدات جديدة ضرباً من الباطل. بالتوازي مع ذلك يلزمنا التحذير من الاستهلاك المنتظم لبعض الاستثمارات نتيجة لعمليات التأخير في إتمام المشروعات واحتمالات وجود فساد مالى وإدارى في الدولة.

الاعتراض على سياسات الحكومة الإيرانية الاقتصادية والخارجية

■ اعتماد ملي (الاعتماد الوطني) ٢٧/١/٢٠٠٧

هذه المسائل ذريعة لتدميرنا.

وفى إطار هذا السياق، صرح سكرتير عام "جمعية النواب" قائلاً: "إن قرار مجلس الأمن رقم ١٧٣٧ ضد إيران ليس بهراء، بل إنه يحظر بعض البنوك عن التعاون يخلق الكثير من المشكلات، وبالتالي علينا العمل إزاء هذا القرار الصادر من أجل عزلة إيران عن المجتمع الدولي.

إننا ينبغي أن نحلل الأحداث، ونعرف السبلات لإيجاد مخرجاً لتلك المشكلات، وعلى الأقل نحدد الإمكانيات والنواقص، حتى نتجنب المخاطر المحتملة والأهم الكف عن إثارة الأزمات وتحريك أعداء إيران في الوقت الحالي، عبر اتخاذ بعض السياسات الاستفزازية، ورفع الشعارات المتشددة التي لا تعود بالنفع على إيران وشعبها.

وكذا اعتبر "مرتضى الويري" رئيس بلدية طهران الأسبق من خلال الكلمة التي ألقاها في تلك الجلسة صدور قرار مجلس الأمن الأخير حيال إيران واقع مؤلم لم تشهد إيران نظيره منذ نجاح الثورة مؤكداً أنه سيؤثر بشكل كبير على برامج التنمية والوثيقة العشرينية الإيرانية. كما انتقد تجاهل المسؤولين على ما جاء في سند تلك الوثيقة التي أكدت معالمها على مكانة إيران المتقدمة اقتصادياً وعلمياً وتكنولوجياً على مستوى المنطقة، وذلك مع هويتها الإسلامية ودورها في العالم الإسلامي وعلاقاتها الوثيقة مع دول الإسلام كل ذلك كان من شأنه أن يتحقق مع حلول عام ٢٠٢٥م، أما الانحراف عن مسيرة الوثيقة العشرينية للتنمية وتوتر العلاقات الخارجية، التي كان من شأنهما جذب الاستثمارات الأجنبية وتطوير تكنولوجيتها في الوقت ذاته، التي كان سيتحقق فيه انخفاض معدلات البطالة ومؤشرات التضخم، والتحرك صوب اعتماد الاقتصاد الإيراني على عوائد أخرى بجوار عوائد البترول والغاز مما يؤدي إلى تنمية الأوضاع الاقتصادية لكن ما يحدث يبدو عكس ذلك، أو على الأقل، من شأنه التأخير في السياسات الاقتصادية المقررة وفقاً للمادة (٤٤) من الدستور الإيراني.

وعلى أية حال، فإن النمو السريع بالمنطقة وكذا ارتفاع أسعار البترول في السنوات القليلة القادمة ومع تراجعنا لسنوات عن تنفيذ الوثيقة العشرينية للتنمية، فليسوف تحدث الفجوة الكبيرة في نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي. ومع الأخذ في الاعتبار زيادة النمو السكاني، والهجرات غير الشرعية من الأفغان وغيرهم كل هذا من شأنه تعقيد المسألة أكثر فأكثر. ولعل تصريح رئيس الجمهورية الأخير بشأن سياسة الستة أبناء قد أثار المخاوف أكثر، نظراً لأن

كانت المخاوف الدولية المحيطة بإيران، وانتقاد عدم تنفيذ ما جاء في خطط التنمية الرسمية، وتحليل تداعيات نتائج انتخابات البلديات ومجلس الخبراء الأخيرة، والتأكيد على استمرار التحالف بين التيار الإصلاحى، من أهم وأبرز المحاور التي طرحت للنقاش في آخر جلسات الجمعية العمومية لنواب المجلس السابقين، والتي نظمت في ٢٥/١/٢٠٠٧ الماضي، والمعروف أن هذه الجمعية تضم بين جنباتها عضوية ٤٠٠ من نواب مجلس الشورى الإسلامى السابقين.

هذا وقد تحدث في تلك الجلسة كل من يد الله إسلامى سكرتير عام الجمعية، ومرتضى الويري ومحسن أمين زاده المسؤولين السابقين بالجهازين الاقتصادى والدبلوماسى بالدولة متناولين أوضاع التحالف بين الإصلاحيين والبنية الاقتصادية المهيمنة ومآل الملف النووى الإيراني.

ففى البداية، بدأ يد الله إسلامى بعرض تقريراً عن حالة الإصلاحيين، مؤكداً أن التنسيق بين قوى التيار الإصلاحى وتحالفه في الانتخابات القادمة لأمر غاية في الأهمية يتحتم أن يكون استراتيجية وليس تكتيك. وطبقاً للتقارير الواردة حول هذا الموضوع فإن "جمعية النواب السابقين في المجلس" كان لها دوراً عظيماً في خلق تحالفا بين جماعة الإصلاحيين في الانتخابات الماضية بجوار الدور الذي لعبه كل من مهدي كروبي ومحمد خاتمي لإحداث التنسيق والانسجام بينهم، إذ أنه لوحظ خلال الانتخابات الأخيرة التنسيق بين الإصلاحيين على كافة الأقاليم بخلاف التحالفات الأخرى.

وقد أكد يد الله إسلامى أن تحركاتهم بين أفراد الشعب وبرامجهم خلال تلك الانتخابات إنما تشير كذلك إلى استراتيجية الإصلاحيين السياسية، وإضافة إلى أنه مازال هناك بعض الميول الفردية بين عناصر الإصلاحيين وهو ما يؤثر على توجهاتهم بين الحين والآخر. ومن ناحية أخرى، أشار إسلامى إلى ضرورة الوقوف على السبلات الموجودة بالمجتمع مؤكداً أن وسائل الإعلام اليوم تخضع لرقابة واضحة تحول دون التعرض لمثل تلك السبلات الموجودة، غير إننا في "جمعية نواب المجلس" رغم ذلك تعرضنا لسياسات الحكومة التاسعة السياسية، والاقتصادية بالتقييم والنقد ومن هذا الموقع نقف على بنية ومن ثم نقول علينا أخذ مسألة العدالة الاقتصادية وحل المشكلات الاجتماعية العالقة بشكل أكثر جدية خاصة وأن أعداء إيران ينتهزون

وثيقة التنمية العشرينية خططت للنمو السكاني بحيث يصل حتى عام ٢٠٢٥م إلى ٨٨ مليون نسمة فقط، غير إنه بعد تصريحات رئيس الجمهورية الأخيرة فلربما تتوقع أن يرتفع هذا الرقم ليصل إلى ١٤٢ مليون نسمة مع نهاية الفترة الزمنية المحددة. ومن ناحية أخرى، كان هناك توفيق حينما بدأت منذ عام ٢٠٠٣م سياسات إيران في تشجيع الاستثمارات الأجنبية في إيران، الأمر الذي جعلها تجنى حجم استثمارات خارجية يقدر ٢٩٩٠ مليون دولاراً، وكذا راحت تقترح تأسيس صندوقاً اقتصادياً يضع جزءاً من هذه الاستثمارات لدعم الاقتصاد الإيراني وتخفيفاً للضغط على حساب الاحتياطي النقدي الأجنبي في الوقت ذاته. وكذا فإن بعض السياسات الأخرى تجاه دعم السلع كان علينا إعادة النظر بها، لاسيما سياسات دعم البنزين، والذي أنفقنا عليه فقط ١٥ مليار دولار، أما بعد فرض عقوبات مجلس الأمن، فمن المتوقع أن ترتفع أسعار البترول أكثر فأكثر، وبالتالي لسوف تتوسع الفجوة بين التضخم والسيولة الموجودة بالدولة، ومما لا شك فيه أن قدرة إيران على المناورة لتعديل مستويات التضخم في ظل قرار مجلس الأمن الأخير سيكون غاية في الصعوبة، هذا إضافة إلى ارتفاع أسعار بعض الخدمات والسلع الحالية لاسيما المساكن وبعض السلع الضرورية الأخرى. وفي النهاية نرى أن هناك وجهتين نظر إزاء حل تلك المشكلة، الأولى ترى الحصول على حقوقنا من خلال التعامل مع المجتمع الدولي، بينما الثانية ترى الحصول على هذا الحق بمواجهته. أما لو أن الطاقة النووية حق مسلم لنا، فإن التنمية في إيران حق مسلم لنا أيضاً، وبالتالي لا ينبغي الاستفادة من أساليب قد تجلب المخاطر لإيران في المستقبل، والتوتر لن يجلب إلا التوتر.

أما "محسن أمين" مساعد وزير الخارجية السابق فقد تحدث كذلك في تلك الجلسة عن قرار مجلس الأمن رقم (١٧٣٧) قائلاً إنه قد يعوق المسيرة الإيرانية، ومن ناحية أخرى، تناول تاريخ الأنشطة النووية الإيرانية، قائلاً "إن إيران قبيل الثورة كانت من أولى الدول الأعضاء في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وبوقوع الثورة سرعان ما خرج الألمان

من مشروع إيران النووي، وقد ظلت إيران في مفاوضات مع الصينيين، لكنها في النهاية وقعت مع الروس على تأسيس مفاعل بوشهر، بعد أن خرج الصينيون من استكمال مشروع أصفهان، ذلك المشروع الذي استكمل في عهد هاشمي رفسنجاني في العلن وتحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ثم واصل خاتمي هذا المشروع. وكانت الولايات المتحدة قبيل الإعلان عن برنامجها النووي قد ادعت أن إيران لديها برنامج سري لأغراض عسكرية رغم متابعة الوكالة الدولية للطاقة للمشروع، وهنا يطرح "محسن أمين" تساؤلاً مفاده: طالما أن البرنامج كان قائماً لماذا كل تلك الحساسية في المرحلة الحالية؟

ويقول إن الأمور كانت تسير في اتجاهها الصحيح، أما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتغير الأوضاع الدولية سرعان ما تغيرت المواقف وبدأت المخاوف من البرنامج النووي الإيراني خاصة في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر على أية حال، فإن وجود السلاح النووي في الدول الخمس دائمة العضوية بمجلس الأمن، أمثال باكستان والهند وكوريا الشمالية وإغفال الطرف عن هؤلاء والتشدد مع أطراف أخرى ليس لديها سوى برامج سلمية إنما يعبر عن الازدواجية والهيمنة الأمريكية على العالم وأنظمتها القائمة.

وكذا أوضح الأمين زاده مساعد وزير الخارجية الإيرانية السابق أن قرار مجلس الأمن الأخير ضد إيران ليس هراً ويتحتم علينا مواجهته بجدية لاسيما أنه يرغب في الوصول إلى وقف عملية التخصيب النووية لعدم امتلاك هذه التكنولوجيا.

موضحاً أن الرئيس محمد خاتمي سبق وأن علق عملية التخصيب فقط من أجل خلق الثقة وعدم وضع الدولة في أزمة حقيقية مع بدء العمل بالتخصيب مجدداً، ولكن في النهاية اتخذ القرار باستئناف التخصيب مجدداً رغم نجاح خاتمي في مسيرته.

الاقتصاد عامل افتراق بين فصائل المحافظين

■ عيسى علي يناء ■ كزارش (التقرير)، العدد ١٨٣، فبراير ٢٠٠٧

سيطرة الحكومة وقيامها بالعمل بنفسها، فليس من الصحيح أن يكون الاقتصاد بالكامل في يد الدولة، وينبغي على الحكومة ألا تتولى النشاط الاقتصادي، وعليها أن تحافظ على القطاع الخاص وأن ترعاه.

إن كل من محمود أحمدى نجاد رئيس السلطة

مازالت حتى الآن أصدااء هجوم الرئيس أحمدى نجاد على بنك بارسيان تتردد في سماء ساوجبلاغ، فقد صرح رئيس السلطة القضائية محمود هاشمي شاهرودي في العيد الثمانين للعرفة التجارية لطهران قائلاً: "لقد منحت للحكومة صلاحيات لكن هذه الصلاحيات أجهضتها

التنفيذية ومحمود هاشمي شاهرودي رئيس السلطة القضائية من قادة الجمهورية الإسلامية الإيرانية أحدهما في زى العرف والآخر في زى الشرع، أحدهما من سلالة السادات ويلبس زى رجال الدين والآخر من أساتذة الجامعة ومن مهندسى النقل، إن الزى والنسب ليسا أساس الرفعة على الإطلاق، لكن يمكن من الآن غلق باب الجدل بحكم العوامل سابقة الذكر لأن الموضوع ليس بين مؤمن وكافر، ولا بين ثورى ومعادى للثورة، ولا بين مستضعف ومستكبر، ولا حتى بين مثقف ورجل دين، ففى هذه المرة يدافع أحد رجال الحوزة عن القطاع الخاص، ويتحدث رجال الجامعة عن دور الحكومة فى الاقتصاد، وهذه ليست أول مرة يتحدث فيها

المعممون عن مصالح مؤيدى الاقتصاد الحر، وأصحاب البديل عن مضار اقتصاد السوق.

فى الحقيقة إذا أنصفنا نرى أن مؤسسة رجال الدين الشيعة العريقة كانت دائماً مدافعة عن الحرية الاقتصادية، ولنفس السبب قد اتهمت من قبل المثقفين اليساريين بصفة اليمينية والرأسمالية المحافظة حتى إذا قبلنا أن مفهوم الحرية الاقتصادية والرأسمالية الحديثة غريب فى أساسه عن الرأسمالية التقليدية (وهو ليس كذلك) لكن ينبغى ألا يساورنا شك فى أنه بين رجال الدين والملاك صلة عميقة يمكن إثباتها من زاويتي النظرة المعرفية والتاريخية

مؤشر تضخم الفقراء

اعتماد ملى (الاعتماد الوطنى) ٢٠٠٧/١/٢٦

فالفئات الفقيرة غير المالكة للعقارات فى أعقاب تزايد إيجارات المساكن، تزايدت نفقاتهم السكنية، فى حين تزايدت دخول أشخاص يؤجرون مساكنهم من ناحية أخرى. لهذا فإن التضخم فى قطاع الإسكان أضر بالجماعات الفقيرة بينما رفع من مستوى دخل من لديهم مساكن.

بالإضافة إلى تفاوت تأثير التضخم على طبقات المجتمع نجد أن نسبة الاستهلاك أيضاً عامل مهم فى اختلاف تأثير التضخم على طبقات المجتمع. فنسبة استهلاك الملابس بين أكثر طبقات المجتمع فقراً تبلغ ١,٧ ٪، أى أن فقراء إيران ينفقون على الملابس ١,٧ ٪ فقط من دخولهم لصالح الملابس، فى حين تتفق أكثر الطبقات ثراءً حوالى ٥,١ ٪ من دخلها على الملابس، وكما ذكر سالفاً فإن مؤشر سعر الملابس تزايد بنسبة ٩,٤ ٪. لذلك يبدو أن الأغنياء أقل تضرراً مقارنة بالجماعات الفقيرة، جراء تضخم مصروفات الملابس. لكن تغيير سعر المسكن، أكثر تأثيراً على الفقراء، لأن ٤٩,٤ ٪ من دخل الطبقات الفقيرة، يخصص لصالح المسكن، فى حين ينفق أغنياء إيران حوالى ١٩,٢ ٪ فقط من دخولهم لصالح المسكن، ومع الأخذ فى الاعتبار فارق الإنفاق على المسكن بين كلتا الفئتين، نجد أن زيادة أسعار السكن بنسبة ١٦ ٪ أكثر إضراراً على صعيد الأغذية التى تزايدت أسعارها بنسب متفاوتة، حيث ارتفعت أسعار بعض الأنواع الرئيسية من الحبوب ٣٤,٧ ٪، والفلال ٨,٢ ٪، ومن ثم فإن الفئات المجتمعية محدودة الدخل هى الأكثر تضرراً، جراء هذه الزيادة، فى حين لم تتضرر فئات مجتمعية أخرى، بالقدر الكبير. من هنا يجب على رجال السياسة فى إيران، إعادة النظر تجاه المؤشرات الاقتصادية ووضعها على قائمة أولوياتهم خاصة المتعلقة بالطبقات المجتمعية الفقيرة، ومن ثم التعمق فى هذه الطبقات، لاستيضاح الصورة عن قرب.

تستحوذ الأوضاع الاقتصادية داخل إيران فى الفترة الراهنة على اهتمام خاص وذلك فى ظل الانتقادات الموجهة للرئيس أحمدى نجاد وطاقمه حول سوء الأداء الاقتصادى لحكومته والأوضاع السيئة التى آل إليها الاقتصاد الإيرانى فى الوقت الحالى، ومن أهم المؤشرات على هذا الأداء السيئ هو ارتفاع معدلات التضخم والتى تنعكس آثارها بشكل مباشر على الطبقة الفقيرة فى المجتمع.

من ناحية أخرى نجد أن المؤشرات الاقتصادية وعلى رأسها مؤشر التضخم لا يمكنها توضيح ما يحدث داخل طبقات المجتمع الفقيرة. فمعدل النمو ومعدل التضخم ومعدل البطالة، جميعها مؤشرات إن صحت فى أحسن الظروف، فإنها تشير فقط إلى متوسط الأضرار المجتمعية، وبصفة عامة فإن الطبقات الفقيرة، تعتبر أكثر طبقات المجتمع تضرراً، ومن أجل تلافى هذا الخطأ، يمكن دراسة معدل التضخم بالنسبة للفقراء، ومعدل نمو دخل الفقراء ومعدل بطالة الفقراء، مثلما هو الحال فى جميع الدول.

وبالنظر إلى التضخم فى العام الراهن (من ٢١ مارس ٢٠٠٦ حتى ٢١ مارس ٢٠٠٧)، يمكن استنتاج مدى المغالطة الكبيرة فى معدل التضخم الفعلى.

فقد تم الإعلان عن معدل التضخم خلال الثمانية أشهر الأولى من العام، طبقاً لإحصاء البنك المركزى وهو ١٤,٧ ٪، وهذا المعدل يعكس متوسط زيادة الأسعار، حيث يتضح اختلاف كل فئة مجتمعية عن الأخرى من حيث السلع المستهلكة ومتوسط زيادة الأسعار ومن ثم فمعدل ١٤,٧ ٪ لا يمكن أن يعكس مدى تأثير الفئات المجتمعية المختلفة بالتضخم، وطبقاً لإحصاء البنك المركزى خلال الفترة ذاتها فقد تزايد مؤشر سعر الملابس ٩,٤ ٪، ومؤشر سعر الأغذية ١٦,١ ٪، ومؤشر سعر المسكن ١٦,٣ ٪، فى حين أن تأثير التضخم على الفئات المالكة والمستهلكة متفاوت بدرجة كبيرة،

ملاحظات حول لائحة الموازنة المقدمة من الحكومة

■ مهدي محمدى ■ كيهان (الدنيا) ٢٣/١/٢٠٠٧

أن كانت ٥٨,٢٪ فى السابق، وبهذا يكون أول مرة فى تاريخ الموازنات المعاصرة يحدث الاعتماد على عوائد غير بترولية بنسبة أكبر من النصف فى الموازنة العامة، ومن ثم يتحتم على الجميع الفرح لكون ميزانيتنا العامة تعمل وبشكل مستقل بعيداً عن عوائد البترول ومخاوفه الاقتصادية. وبحق فإن الحكومة التاسعة بتقليل نسبة اعتمادها على عوائد البترول بنسبة ١٤,٩٪، تكون بهذه الخطوة الشجاعة والمفاجئة فى الوقت نفسه، قد أوقفت سعر برميل البترول عند ٢٢,٧ دولار فقط، وبهذا تكون قامت بالرد القاطع على المؤامرات الغربية التى تحاول النيل من إيران عبر التخويف من الاستثمارات فى قطاع البترول والغاز الإيرانى من أجل تدمير هذه الصناعة هناك وبالتالي حرمانها من عوائدها المرتفعة. وكذا فالحكومة بتقليص سهم عوائد البترول فى الموازنة العامة إلى أقل من النصف ومحاسبة قيمته (البترول) عند أقل قيمة له، بشكل لم يكن يتوقعه المراقبون أو المتآمرون ضد إيران، تكون قد أحبطت كافة المخططات المحتملة على الشعب الإيرانى، وبهذا تكون ضيعت الفرصة التى ينتظرها أعداء إيران لتكثيف الضغوط الاقتصادية عليها. ومن ناحية أخرى، فإن انطلاق الحكومة من تقليص الاعتماد على عوائد البترول من خلال خطة اقتصادية محكمة والارتفاع فى المقابل بالقيم والسلع غير البترولية والتى تقدر قيمتها بـ ١٠,٥ مليار دولار كما تبين من كلمة محمود احمدى نجاد يبرز الالتزام بخطة التنمية الرابعة، ويتمشى مع الضوابط والمعايير التى جاءت بوثيقة التنمية العشرينية وهذا يناقش بدوره الادعاءات القائلة بانحرافات الحكومة عن البرامج المطروحة.

وجدير بالذكر أن اللائحة المعلنة من قبل الحكومة فى المجلس والخاصة بالموازنة العامة الجديدة يبدو أنها قد بثت الآمال من جديد بين العاملين والمتقاعدين الحكوميين حينما تناولت المبادرة تحسين الأجور، بحيث أنها قد توسعت فى رفع رواتب العاملين وكذا المتقاعدين بنسبة ربما قد تصل إلى ٤٠٪ زيادة. على أية حال، فقد كانت لائحة موازنة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ م بمثابة العصا التى أبطلت السحر، وبعد الادعاءات السائدة بإخفاقات الحكومة الاقتصادية وعدم اهتمامها بآراء الخبراء وأشياء من هذا القبيل، جاءت بتلك النقاط المميزة فى الموازنة الجديدة لعام ٢٠٠٦/٢٠٠٧، لتثبت جدارتها مجدداً.

على ما يبدو إن الكلمة التى ألقاها الرئيس محمود احمدى نجاد يوم الأحد الموافق ٢١/١/٢٠٠٧ فى مجلس الشورى الإسلامى إبان تقديمه للائحة الموازنة العامة لعام ٢٠٠٦/٢٠٠٧، والتى توضح مضمون وتفصيل تلك اللائحة المطروحة، قد أهدرت تلك الفرصة الكبرى التى كان ينتظرها البعض للنيل من سمعة الحكومة. حيث إن المشروعات الاقتصادية التى طرحتها لائحة الموازنة المقدمة من الحكومة يبدو أنها قد أقنعت الكثير من النواب الأصوليين المنتقدين للحكومة (التاسعة)، ولو كان هناك نوعاً من الإنصاف لما استمر أنصاف الخبراء فى العزف على وتر عدم العقلانية الاقتصادية للحكومة طوال الأشهر الماضية، وكذا هجماتهم المبكرة وتوقعاتهم بوصول أسعار البترول إلى ٤٥ دولار وغيرها من التحليلات المنتشرة على مواقعهم الإلكترونية. ونحن نقول إزاء ذلك أن السكوت ليس دائماً علامة العقلانية وإنما أحياناً قد يكون من قطع لسان بنى الإنسان. وعلى أية حال، فإن ما جاء فى كلمة الرئيس التى ألقاها فى منتصف شهر يناير فى المجلس كانت مغايرة تماماً لكافة التوقعات، إذ أن الرؤى التى تناولت تفاصيل الموازنة العامة للعام الجديد لم تكن تتوقعها، حيث جاءت هذه الموازنة وبغض النظر عن ميزانية الشركات والبنوك فيها زائدة ٣,٦٪ فقط، أى أن الحكومة لم تكن معنية بإضافة أعباء جديدة على الميزانية الجديدة. وكذا واستناداً على قيمة العملة فى موازنة عام ٢٠٠٧، فإن هناك انخفاض قدره ٢٩,٢٪ مقارنة بميزانية العام الماضى، هذا بالإضافة إلى ما أعلن فى اللائحة عن انخفاض الاعتماد على الاحتياطي النقدى فى الموازنة الجديدة بنسبة ٥,٦٪. ولعل أهم أبرز مؤشر فى الموازنة الجديدة كان تقليص التابعة على قيمة الأسعار المتأثرة بهزات الاقتصاد العالمى، بحيث يظل الاقتصاد المحلى بعيداً عن التأثيرات الخارجية، وبهذا يمكن للحكومة تجنب أى تحولات مصطنعة أو واقعية للأسواق والسياسات الاقتصادية العالمية، وإضافة إلى هذا الاعتماد على النفس وتلك الاستقلالية الاقتصادية فإن الحكومة تسعى إلى تعظيم قيمة الريال الإيرانى وذلك على عكس كافة التوقعات القائلة بخلاف ذلك.

وانطلاقاً لما جاء فى كلمة رئيس الجمهورية فإن نسبة أسهم عوائد البترول فى الموازنة الجديدة سوف تنخفض إلى ١٥,٤٪، حيث ستصل إلى ٤٢,٩٪، بعد

المجالات السياسية والاجتماعية لموازنة ٨٦

■ سيد حسن الحسيني ■ اعتماد ملى (الاعتماد الوطنى) ٢٠٠٧/٢/٢

قطعاً يتحتم علينا ونحن بصدد تنظيم وتدوين الموازنة العامة لإيران (٢٠٠٦/٢٠٠٧)، الأخذ فى الاعتبار كافة الظروف المحيطة، وكذا حيثيات الخطة الاقتصادية الماضية وما اتفق عليه فى وثيقة الرؤية الاقتصادية العشرينية لإيران، إذ لا يمكن الإنجاز بدون تخيل العمل فى هذا الإطار وتقييم الفرص والتهديدات المحتملة.

ومن ناحية أخرى، فقد ظلت الموازنات العامة وكذا برامج التنمية الإيرانية ولفترة طويلة واقعة تحت تأثير إدارة السياسة الخارجية الإيرانية، وكان هذا سبباً محورياً لإحباطات عدة وعلى كافة القطاعات، السياسية، الاقتصادية، والثقافية وكذا على مستوى البرامج والخطط والمشروعات.

ولتوضيح هذه المسألة، علينا الاطلاع على المجالات السياسية / الاجتماعية المرتبطة بالموازنة العامة ٢٠٠٦/٢٠٠٧، تلك المجالات التى يمكننا من خلالها تقييم مدى نجاح أو إخفاق هذه الموازنة:

١- من الناحية السياسية، عزلة أكثر فأكثر، لدواعى انتهاك حقوق الإنسان، وتصاعد حدة المسألة النووية مؤخراً، وتباعاً عجز السياسة الخارجية الإيرانية عن حماية حقوق إيران القومية خارج حدودها، الأمر الذى سيلقى بتوابعه على الاقتصاد، وبمعنى آخر ستفقد إيران فرصها المتاحة لتنمية اقتصادها وخاصة فى ظل وجود المنافسين الخارجيين.

٢- من الناحية الثقافية، تبلورت ميول ونزاعات دينية قومية - بشكل لم يحدث من قبل - بين الدول العربية والإسلامية، ولعل خطرهما بدأ فى النزوح إلى الداخل الإيراني، قطعاً إن المسألة المثارة بين الشيعة والسنة وإثارة نزاعاتها التاريخية لن تفضى نفعاً للشيعة أو للسنة، ولن يخرج أى من الطرفين بنصر بقدر الأجانب ولن ينجم عن جهل وتعصب الطرفين إلا وصول الأطراف المتشددة لأهدافها المرجوة، وما من شك فى أن مثل تلك النزاعات تضع العراقيل أمام الأهداف التى من أجلها توضع الميزانية.

٣- إن العقوبات الاقتصادية التى فرضها إليها مجلس الأمن سوف تزيد من خسائر إيران الاقتصادية

على مختلف الأصعدة، خصوصاً أن تلك العقوبات يمكنها التأثير على واردات وصادرات إيران من السلع والبتروول والتبادل العلمى والمعلوماتى. وبالتالي فإن هذه الوضعية سوف تؤثر على الميزانية العامة التى تقوم على عوائد البتروول بنسبة تتعدى أكثر من ٨٠٪، وكذا يمكن أن تصل العقوبات الواردة بالبند الرابع فى المادة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة لتلمس الواقع المعيشى للشعب الإيراني.

٤- إن عسكرة المنطقة إزاء التهديدات العسكرية المتزايدة من قبل إسرائيل والولايات المتحدة حيال إيران يجلب ظروفاً مغايرة، تتطلب مضاعفة المخصصات العسكرية والأمنية فى الموازنة العامة، على حساب المشروعات العمرانية والتنمية، مما يزيد من حجم المخاطر أمام الاستثمارات الداخلية أو الخارجية.

٥- إضعاف إدارة المجتمع بإقصاء الخبرات السابقة فى النظام التنفيذى وعجز المدراء الجدد عن حل المشكلات الموجودة.

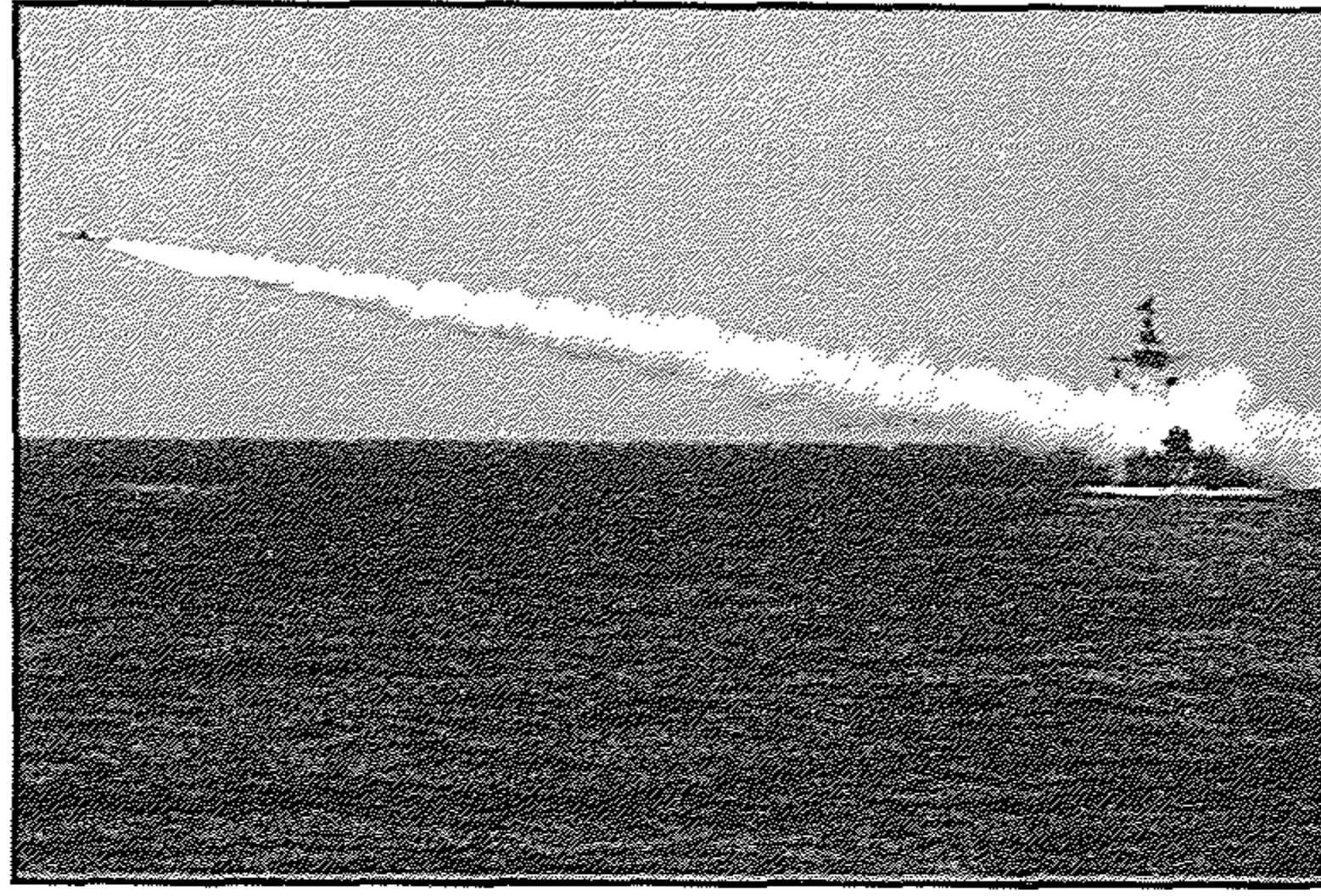
٦- سيادة الراديكالية على التفاعلات السياسية فى الداخل، قد يعرقل تنفيذ الأهداف السياسية والبرامج المطروحة وخاصة فى حال نشوب الاختلاف بين النخب، مما ينعكس بالسلب على الموازنة القائمة.

وعلى أية حال، فإن ظهور تأثير أى من العناصر سالفة الذكر سيصعب آنذاك على المجالس أو الحكومة القيام بعملهم على خير وجه، وحينها سوف يصعب على الحكومة القيام بمسئولياتها الخطيرة ورعاية مستقبل البلاد، وكذا سيكون هناك حائل فى اتباع شعار "عدالة التوزيع"، وسوف تتسع فجوة الرواتب بين العاملين أكثر فأكثر، وتضيع حوافز العمل وفى النهاية تكون مهمة المجلس فى تدوين الموازنة الجديدة لإيران فى غاية الصعوبة، ومن ثم ووفقاً لوجهة نظر كاتب المقالة، فمن الضرورى الالتفات إلى الظروف المحيطة بالموازنة الجديدة، وقبل ذلك سيكون علينا حل المشكلات العالقة وترتيب أولوياتنا فى الداخل والخارج حتى تتسنى إمكانية تحقيق أهداف خطة التنمية الواردة بسند الوثيقة العشرينية للتنمية فى إيران.

الخليج وتصورات تحقيق الأمن: الإقليمي أم فوق الإقليمي؟

■ احمد فراهاني ■ مردم سالارى (الديمقراطية) ٢٠٠٧/١/٢٠

اهتمامهم بالتنوع فى السلوك الاستراتيجى قد أدى إلى ظهور مناخ غير ملائم بين الدول المنخرطة فى هذا النظام مما أثار عديدا من الأزمات. من جهة أخرى تسبب وجود القوات العسكرية الأمريكية فى الخليج واهتمام الدول الخليجية بالتحالفات العسكرية مع دول خارج حيزها الجغرافى الإقليمى فى تعرض أمن المنطقة للعديد من العقبات. كما أن



لا زالت قضية أمن الخليج من القضايا التى تحظى باهتمام كبير وتمثل هاجسا مهما للاعبين الأساسيين فى هذا الجزء من منطقة الشرق الأوسط، وتسعى حكومات هذه المنطقة حثيثا لاجتياز العقبات القائمة. وتتمثل هذه المساعى من جهة فى شراء الأسلحة ومن جهة أخرى فى التحالفات الأمنية مع القوى فوق الإقليمية. وقد أدى ولع الزعماء

الحصول على الشرعية السياسية عن طريق الوصول بالقدرات العسكرية والاستراتيجية إلى الحد الأقصى وعدم الاهتمام بالضرورات الأمنية المتوازنة عن طريق التوجه التعددى وكذلك الاختلاف فى الإدراكات الأمنية للأطراف، كل هذا يمثل مشكلات تواجه التخطيط الفاعل من أجل استقرار المؤسسات الأمنية القوية بالمنطقة والانسجام السياسى.

عندما يكون الانسجام السياسى فى الدول ضعيفا على المستوى الداخلى والإقليمى ومن جهة أخرى تتعدى المؤسسات الفاعلة والمنظمة التى تهدف إلى صياغة العلاقات الاستراتيجية فمن الطبيعى أن يلجأوا إلى البحث عن الأمن خارج الحدود الجغرافية للمنطقة. فى هذا المجال يؤكد كين بوث أستاذ الدراسات الأمنية بجامعة ويلز على نماذج الأمن الواقعى الخاصة بمرحلة الحرب الباردة ويقدم تعريفا جديدا للأمن حيث يقول: إن الدول تتوجه إلى الأمن العسكرى فقط عندما تفتقد القدرة على القضاء على التهديدات الداخلية، وإذا تولى الزعماء السياسيون مهمة تصميم السلوك الاستراتيجى فإنهم سيرون الأمن بمثابة القضاء على الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية والوصول بالاستقرار والهدوء إلى الحد الأقصى. ومن الطبيعى فى هذه الحالة أن يقل اهتمامها بالنماذج القائمة على الصراع.

السياسيين والمنظرين الاستراتيجيين فى دول الخليج العربية بالأمن التقليدى والاستفادة من الأدوات العسكرية والاستراتيجية إلى استمرار اللغز الأمنى فى منطقة الخليج. وتشير الوقائع السياسية الإقليمية إلى أن جميع الدول قد بنت برامجها السياسية والأمنية على أساس البقاء. فهى تحاول إيجاد أشكال جديدة من العلاقات فتشتري معدات جديدة وتتضم إلى تحالفات جديدة لكى تهين لأنفسها أسباب البقاء.

الخليج وتحقيق الأمن:

ورث زعماء الدول الخليجية العربية تصوراتهم الأمنية من مرحلة الحرب الباردة. وقد وقعوا فى أسر القوالب التقليدية حتى فقدوا القدرة على المرونة والتحرك الاستراتيجى. وبالمقارنة بين توجه المسئولين فى الدول العربية الخليجية فى الوقت الحالى مع توجههم فى ثمانينيات القرن الماضى يمكن التوصل إلى نتيجة مؤداها أن الحكام قد تغيروا كأشخاص ولكن القوالب الإدراكية المسيطرة عليهم فيما يتعلق بالأمن لا زالت ثابتة. وقد أدى السلوك الأمنى المبهم بالإضافة إلى وجود المناخ غير الملائم بين هذه الدول إلى نشوب أزمات غير متوقعة. وكان عدم إدراك اللاعبين وصانعى القرار الاستراتيجى فى منطقة الخليج للخصائص الاجتماعية للمحيط الأمنى وعدم

الخليج وصناعة الأمن الأمريكية

يعد وجود القوات العسكرية الأمريكية في الخليج من أهم مؤشرات خلق التهديدات عن طريق التوجه العسكري. فالقوات الأمريكية قد سيطرت على الأجواء الأمنية في المنطقة و خلقت حالة من الأمن في قالب المحددات التأويلية التي تحتمل تفسيرين. وبعبارة أخرى تفسر قيامها بدورها على أساس مواجهة الخلاف الإقليمي (مثل مواجهة الدول المعتدية كالعراق في عهد صدام حسين) ومن ثم تبادر بمعارضة الآخرين.

وقد صاغت الولايات المتحدة استراتيجيتها حتى الآن على أساس مفاهيم معينة مثل القدرات التدميرية المؤثرة (احتلال العراق) والقدرة على تدمير الأهداف الثقيلة (إرسال السفن الأمريكية إلى الخليج) وكذلك مواجهة الخسائر الناجمة عن الضربة الثانية (في حالة استخدام العدو للأسلحة غير التقليدية). ويمكن تفسير تكثيف الوجود العسكري الأمريكي في الخليج في هذا المجال ومن أمثلة هذا التكثيف إقامة قاعدة بحرية جديدة في الخليج وإرسال حاملتي طائرات إلى المنطقة بحجة توفير الأمن. وقد سلم وزير الدفاع الأمريكي روبرت جيتس بأن تكثيف الوجود البحري الأمريكي في الخليج يحمل رسالة مفادها أن الولايات المتحدة تعتزم الوجود في هذه المنطقة من العالم لمدة طويلة. وأضاف قائلاً: إننا موجودون هنا منذ مدة طويلة وسنبقى في المستقبل ويجب أن يتذكر ذلك الجميع من أصدقائنا أو ممن يعتبرون أنفسهم أعدائنا.

صناعة الأمن المحلية: الحل المطلوب

تحقيق الأمن محلياً أمر مطلوب ولا يعنى النزاع ضد بقية الأطراف بالمنطقة. فإذا وجدت الذهنية القائمة على الأمن العسكري والردع الإقليمي فإن القدرة العسكرية سوف تتزايد وفي هذه الحالة سوف تجد القوى الكبرى دوافع أكثر للتدخل، ولهذا فإنه إذا زاد مستوى الأمن الإقليمي بأي درجة ستزيد الحاجة إلى استخدام وسائل مبتكرة لخلق الثقة في قالب الأساليب الثنائية والمتعددة الأطراف.

ما زال اتجاه الدول الخليجية العربية إلى تحقيق الاستقرار عن طريق القوى الخارجية يمثل عائقاً أمام تحقيق الاستقرار. من الطبيعي أنه مع تغير النظام العالمي إلى نظام القطب الواحد ذى التفوق المطلق فإن هذه الدول يجب أن تتوقع تطورات كبيرة محتملة في المنطقة المحيطة بها. فالتوصل إلى نقطة الثبات الأمنى يستلزم بذل الجهود من هذه الدول لتقليل التوتر. كما أن التعاون الوثيق بين دول المنطقة وخاصة بين الدول الخليجية يمكن أن يؤدي إلى رفع مستوى الأمن في هذه الدول بينما يمكن أن يؤدي عدم الوعي بالمناخ المحيط إلى ظهور توترات ومنازعات جديدة. فتوسيع التعاون الإقليمي في المجالات المختلفة الاقتصادية والثقافية يمكن أن يهيئ المجال لصناعة الأمن المحلية ويقود دول المنطقة نحو الهوية المشتركة في مواجهة الأطراف فوق الإقليمية المتدخلة.

الخليج (الفارسي) في مرآة التاريخ

■ مردم سالارى (الديمقراطية) ٢٠٠٧/١/١٦

المتشددة الرامية إلى تغيير اسم الخليج (الفارسي) إلى الخليج العربي على الصعيد الدولي دون أى دليل أو حجة علمية، وهى جميعها مساعى تخاطر فقط بوحدة العالم الإسلامى، نجد أن بعض الدول العربية تتصدى لإيران وترى فى اسم الخليج (الفارسي)، خطراً يهدد مصالحها، متغاضية عن وحدة العالم الإسلامى، هذا السلوك يتفاقم فى حين تشهد المنطقة تزايد مستمر من تواجد القوى الدولية التى ترهب بظهور مثل تلك التوترات.

الخلافات الجغرافية الطبيعية والاستراتيجية للخليج

(الفارسي)

الخليج (الفارسي) هو تلك المساحة المائية الممتدة من المحيط الهندي يحدها من الشمال والشمال الشرقي سواحل إيران، ومن الشرق بحر عمان، ومن الجنوب والغرب شبه الجزيرة العربية. وتصب أنهار دجلة والفرات النابعة من

الخليج (الفارسي) هو أحد الأسماء التاريخية التى تم استخدامها منذ الماضى السحيق فى الموثائق والاتفاقيات والمكاتبات بين الأمم والشعوب الفارسية والعربية والتركية والهندية والأوروبية، وهو حالياً أهم مضيق بحرى نفطى يربط العالم بإيران.

لم يكن الخليج (الفارسي) على مدى التاريخ بمثابة جزء من السيادة الإيرانية فقط، فلطالما ذكرته المصادر التاريخية بعناوين متباينة كان من أشهرها الخليج (الفارسي) أو خليج العجم أو بحر فارس أو بحيرة فارس، وبالرغم من ذلك نجد أن بعض الدول العربية المجاورة يستبدلون مصطلح الخليج (الفارسي) بالخليج العربي أو الخليج، وقد تعدى هذا التجاهل، الدول العربية وصولاً إلى بعض المنظمات والهيئات ووكالات الأنباء أو المجلات ووسائل الإعلام الدولية. ومع الأخذ فى الاعتبار مساعى القوميين العرب

البحار جذبا لعلماء الجيولوجيا والتاريخ والمؤرخين الجغرافيين.

الخليج تاريخياً

وتشير المصادر التاريخية إلى أن الخليج (الفارسي) أطلق عليه هذا الاسم منذ آلاف السنين وليس من جانب الإيرانيين فقط ولكن من جانب أمم لديها تعامل مع الإيرانيين ومنهم اليونان والرومان، العرب أيضاً أطلقوا عليه اسم الخليج (الفارسي) على مدى قرون، وجميع النصوص القديمة لجغرافيا العالم من خرائط هكاتايوس وبطليموس، حتى آثار علماء الجغرافيا المسيحيين والمسلمين والتي تناولت الجزء الأكبر من المحيط الهندي جنوب إيران بموازاة البحر الأحمر حتى قلب العالم القديم، استخدمت اسم الخليج (الفارسي) أو بحر فارس، وقد أطلق كبار العلماء منذ القرن السابع قبل الميلاد على البحر الواقع جنوب إيران اسم الخليج (الفارسي) أو خليج بارس أو بحر فارس، وكان على رأسهم أناكسي ماندر، هكاتوس هيرودوت، اراتوستن، هيبارك.

أرمينيا وتركيا في شمال الخليج، ومياه الخليج ليست عميقة فهي تتراوح بين ٥٠ و ٩٠ متراً في أعماق المناطق.

وقد اكتسب الخليج (الفارسي) أهمية سياسية واستراتيجية منذ الماضي السحيق، فكان بمثابة الرابط بين الحضارات الشرقية القديمة و بين طرق التجارة الرئيسية بين الشرق والغرب.

ويعتقد معظم مؤرخو اليونان وعلى رأسهم هيرودوت أن البابليين نقلوا احتياجاتهم ومؤنهم التي أحضروها من الهند، عبر الخليج (الفارسي).

والآن يعتبر الخليج (الفارسي) أيضاً أهم مضيق بحري عالمي إذ يمر عبره حوالي ٥٠٪ من الطاقة العالمية، وتمثل الدول المطلة على الخليج (إيران، العراق، الكويت، المملكة العربية السعودية، البحرين، قطر، الإمارات العربية المتحدة، عمان) حوالي ١٠٪ من مساحة قارة آسيا والتي تبلغ ٤٤ مليون كيلو متر مربع.

ويعتبر الخليج (الفارسي) أيضاً أحد أهم مراكز تبادل البضائع والتجارة بين الشرق والغرب منذ فجر التاريخ وحتى قبيل الصراعات الدولية والاعتداءات الاستعمارية، وهو أكثر

نفوذ إيران الإقليمي مثار قلق الآخرين

■ كيهان (الدنيا) ٢٨/١/٢٠٠٧

منها؟!

ماهية الادعاءات المناهضة لإيران

لو أننا اطلعنا على الصحف الصادرة في واشنطن لا سيما "واشنطن بوست" سنجد أنه لا وجود لأدلة تشير إلى ضلوع إيران في عمل مباشر ضد القوات الأمريكية بالعراق، ورغم ذلك وجدنا الرئيس الأمريكي جورج بوش يخرج علينا بتصريحاته المشددة تجاه إيران حينما صرح بأن إيران تشارك في عمليات غير مباشرة ضد القوات العسكرية الأمريكية بالعراق عبر إرسالها مواد تفجيرية وتسليحية للجماعات "الإرهابية"، وكذا صرح نيكولاس برنز الذي تولى المحاولات الدبلوماسية الساعية لفرض ضغوط على إيران قائلاً: "إن إيران تمد المتمردين بمواد تفجيرية"، وكذا صرح الجنرال مايكل هيدين مدير المخابرات المركزية "CIA" الجديد في مجلس الشيوخ الأمريكي أن "المعدات اللوجستية التي تستخدم ضد القوات الأمريكية تأتي من إيران وهذا بدوره يشير مخاوفنا". أما راييس فقد قالت لصحيفة ألمانية: "إنني أتصور أن الجماعات في إيران قد تكون هي الداعم للمتمردين بالأموال والتدريبات أيضاً".

وفي الإطار ذاته، صرح المتحدث الرسمي للمجلس الأعلى لشئون الأمن القومي الأمريكي أن "الإدارة

في إطار حربها النفسية ضد إيران تسعى الولايات المتحدة الأمريكية جاهدة إلى فرض مزيد من الضغوط على إيران لكي تمتثل لمطالبها الخاصة بوقف عمليات تخصيب اليورانيوم، وفي هذا السياق، صرحت كونداليزا راييس وزيرة الخارجية الأمريكية "أن هدف سياسات بوش الجديدة في العراق محاصرة إيران والضغط عليها لقبول تعليق أنشطتها النووية وإفساح الطريق أمام البرامج الأمريكية في الشرق الأوسط بما في ذلك إضعاف موقف حماس في فلسطين، وكذا حزب الله في لبنان، وحكومة نوري المالكي في العراق، والتعاون أكثر مع حكومة حامد كرزاي في أفغانستان".

وأضافت راييس أن الإدارة الأمريكية مشغولة في الوقت الحالي بالضغط على إيران لتحقيق بعض المطالب، وردا على تساؤل مفاده: لماذا لم يتم تبني خيار المفاوضات مع إيران، قالت: "إن التساؤل لا يكون بهذا النحو، وإنما يكون لماذا هي نفسها لم تدخل في حوار معنا؟"، في إشارة صريحة من راييس إلى الحوار المباشر للدكتور أحمدى نجاد مع أعضاء مجلس العلاقات الخارجية بنيويورك خلال اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة الأخير والذي لم يؤد إلى شئ، حيث أن المباحثات في حد ذاتها ليست هي الأهم، المهم هو ماذا سيحدث وما هي النتائج المرجوة

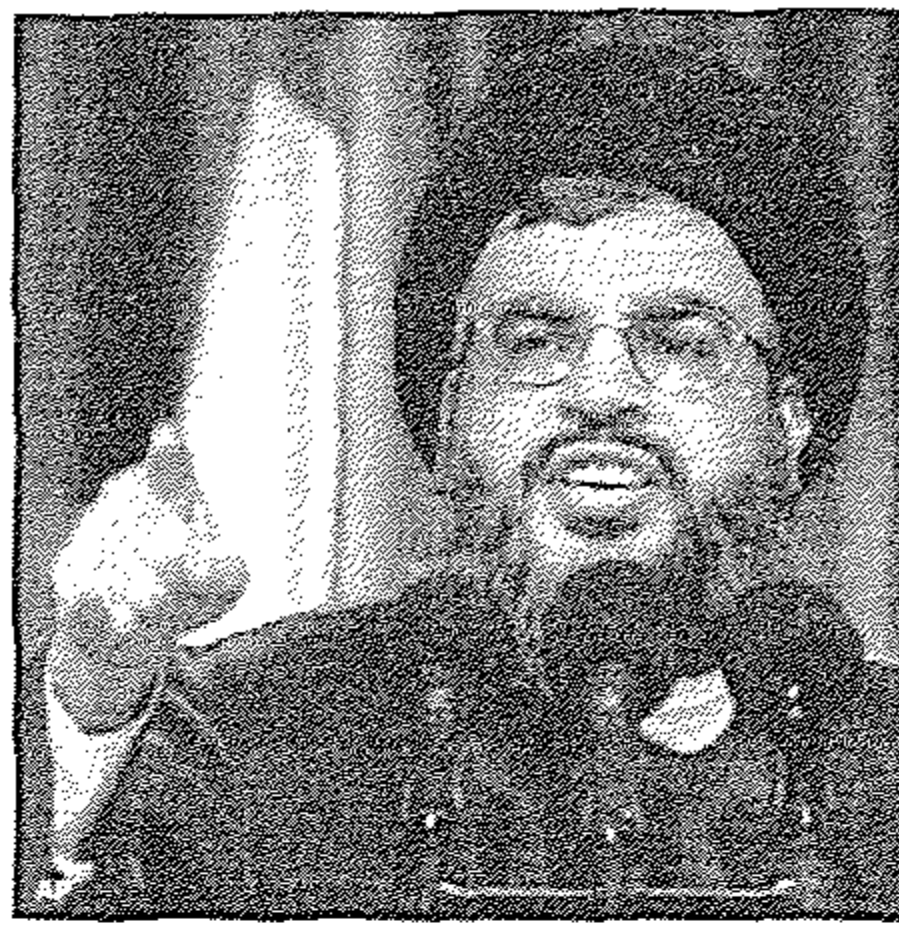
الأمريكية باتت قلقاً ومنذ فترة من أنشطة الحرس الثوري الإيراني في أنحاء متفرقة من منطقة الشرق الأوسط". وقد أوضح هذا المسئول الأمني رفيع المستوى أن الولايات المتحدة تخشى من النفوذ الإيراني الممتد في المنطقة من كابول إلى بيروت والقدس، وبالتالي يتصور هذا المسئول الأمريكي أنه بالضغط على إيران يمكن للولايات المتحدة

الأمريكية الوصول إلى اتفاق سياسي مع طهران، وبهذا تحل مشكلة الغرب والولايات المتحدة. وعلى أية حال، ونقلاً عن تصريحات المسئولين العسكريين، فإن الولايات المتحدة الأمريكية لديها خمس مشكلات رئيسية مع إيران في المنطقة هي: أفغانستان، والعراق، ولبنان، وفلسطين، وأخيراً أزمة البرنامج النووي الإيراني.

المعارضون للحكومة اللبنانية لم يصلوا لطريق مغلق

■ على منتظري ■ بازتاب (الصدى) ٢٢/١/٢٠٠٧

الوزراء الأسبق رفيق الحريري لم يطالب حزب الله بأي شكل بتسوية الحسابات مع الولايات المتحدة أو أي دولة أخرى بل وافق على الفور وطالب فقط بتعديل بعض بنودها بهدف حفظ استقلال المحكمة ومنع ظهور أي شكل من عدم العدالة فيها، ومنع تدخل أي قوى فيها من حزب الله حتى إسرائيل.



٤ - ائتلاف المعارضين في لبنان لم يصل إلى طريق مسدود، ولولا كل هذا الدعم الأمريكي والبريطاني والفرنسي وحتى من بعض الحكومات العربية لسقطت هذه الحكومة، ولأصبحت زمام الأمور في يد المعارضة بالفعل.

في الوقت ذاته وضع المعارضون خطوطاً حمراء من أجل منع أي صراعات داخلية والحفاظ على الأمن القومي اللبناني وعدم استخدام السلاح في الحوار السياسي الداخلي، وكل ما سبق ما هو إلا علامة بارزة على عقلانية حزب الله وحلفائه.

٥ - إن حزب الله يؤكد على ضرورة احترام مشاركة مؤيديه والمعارضة في حكومة الوحدة الوطنية، وهذا أيضاً سيحفظ في المستقبل حدود الديمقراطية وجميع حلفائه سواء سنة أو شيعة أو مسيحيين وينظر إليهم جميعاً باحترام.

٦ - إن حزب الله الآن مع تحديد استراتيجيات دقيقة ومحددة فإنه مع كل الطوائف اللبنانية يشاركونهم المقاومة حتى لا تنحصر المسؤولية على أكتافه، بل تصبح المسؤولية على عاتق كل اللبنانيين بمختلف طوائفهم.

٧ - إن الحكومة اللبنانية الآن تحتّم بدعم الولايات المتحدة. ومن هنا فإن حزب الله يؤكد على أن هذه الحكومة أيضاً تعمل في إطار المشاريع الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

٨ - تسعى بعض الأطراف اللبنانية للقضاء على حزب الله وعلى الطريقة العراقية تسعى إلى نشر الفتنة الطائفية في هذه الدولة، وهذه الأطراف نفسها هي المنفذة للمشروع الأمريكي في الشرق الأوسط.

مرة أخرى عاد السيد حسن نصر الله الأمين العام لحزب الله اللبناني إلى الساحة عقب الإضراب الشامل للمعارضة اللبنانية، من أجل إسقاط الحكومة اللبنانية الحالية برئاسة فؤاد السنيورة، وقد أجاب الأمين العام لحزب الله في كلمته التي ألقاها أمام الحضور على الكثير من النقاط المثيرة للجدل على الساحة اللبنانية ومن بينها احتمال وصول برنامج المعارضة إلى طريق مسدود، وأكد

السيد نصر الله أن المعارضين لازالوا يمسكون بزمام الأمور. ومنذ بدء تحركاتها لم تحصر المعارضة برنامجها بفترة زمنية بل إن نصر الله وصف برنامج المعارضة بأنه برنامج طويل الأمد سوف يستمر حتى يحقق أهدافه ولن يتوقف مطلقاً حتى تسقط الحكومة الحالية وتشكل حكومة وحدة وطنية. وأكد نصر الله أن برنامج المعارضة ديمقراطي تماماً ولن يلجأ للعنف مطلقاً.

وفي النقاط التالية يمكننا أن نشير إلى أهم الأجزاء المتعلقة بالتطورات الداخلية اللبنانية من خلال حديث السيد نصر الله:

١ - إعفاء دان حالوتس رئيس أركان الجيش الإسرائيلي من منصبه، نتيجة لهزيمته في حرب لبنان الأخيرة. وربما تصل هذه الرسالة إلى بعض اللبنانيين الذين حتى يومنا لا يعترفون بفشل إسرائيل، ودائماً يتحدثون عن انتصار إسرائيل في هذه الحرب، ويعرفوا إلى أي مدى كانوا مخطئين.

لقد جاء الصهاينة ليدمروا حزب الله ويحرروا الأسيرين وينزعوا أسلحة حزب الله، ولكن كانت النتيجة مغيرة تماماً لأهدافهم الاستعمارية.

٢ - لم يكن حزب الله حزب طائفي، حيث يعمل في إطار رسالته الإسلامية في لبنان وفي العالم الإسلامي ومن المنطلق نفسه فإن حزب الله لم يكن أبدا يدعم مشروع تغيير رئيس الوزراء من الطائفة السنية إلى طائفة أخرى بل إنه عارض ذلك تماماً.

٣ - مع إعلان تشكيل محكمة خاصة بشأن اغتيال رئيس

جدل الشيعة والسنة إلى أين؟

■ أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن

أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

فساعدت على احتداد لهجة الخطاب في المؤتمر، وزادت مناخ المؤتمر توتراً، فأسرف كل طرف في مهاجمة الطرف الآخر من جهة، وساعد على أن تخفت، بل تختفي أصوات بقيّة مفكري السنة العرب المعتدلين من جهة أخرى. وكان من الواجب على رئاسة المؤتمر التدخل منذ البداية لتغيير أسلوب لغة الخطاب التي استعملت فيما سمي بالشفافية والمكاشفة، بلغة لم تتوفر على احترام الآخر، ولم تقبل له عذراً.

اعتبر المشاركون من الشيعة طرح الشيخ القرضاوي غير منصف، فإذا كانت نقاط الشيخ القرضاوي مهمة وصحيحة في أصل عناوينها، مثل ضرورة مواجهة الشوائم واللعن والتكفير والتبشير المذهبي الذي لا معنى له في هذه الأمة الواحدة، ولكنه طرحها على الهواء، على ملايين المسلمين، فكان عتاب الدكتور آذرشب على الشيخ القرضاوي في المؤتمر أشبه بالحجر الذي حرك كثيراً من المياه، أو كثيراً مما في النفوس، لعله شعر بوجود الاحتقان، لكن هذا الاحتقان لا ينبغي أن يصعد إلى السطح أمام الإعلام، وأن المصارحة يجب أن تكون، ولكن بالشكل الذي يساعد على التقريب لا على الاستفزاز، مؤكداً أن هناك اختلافاً قائماً على أساس اجتهادات علمية، واختلافاً قائماً على أساس الجهل، الاختلاف القائم على أساس اجتهادات علمية يمكن تناوله في المحافل العلمية البعيدة عن أضواء الإعلام؛ لأن هذا حين ينعكس على الجماهير يؤدي إلى فتنة، أو على الأقل يزيد نار الفتنة. أما الاختلاف الناشئ عن الجهل فيحتاج إلى تثقيف، والتثقيف إذا قرن بالاستفزاز يؤدي إلى مردود عكسي، التثقيف هو رفع مستوى الفكر الجماهيري إلى آلام وآمال يعيشها الواقع

من خلال الجدل الذي يدور حالياً بين الشيعة والسنة حول وضع العالم الإسلامي، وضرورة وحدة الخطاب الإسلامي في الظروف الراهنة، والسعي إلى التقريب بين المذاهب الإسلامية، كانت هناك ثلاثة مؤشرات تدعو إلى التساؤل حول جدوى هذا الجدل، وتوجهاته، ومصيره! أولها مؤتمر الدوحة السادس للتقريب بين المذاهب الإسلامية، والذي استهدف أمراً يرغب فيه الجميع من سنة وشيعة، إلا أنه أثار جدلاً كبيراً في أوساط السنة والشيعة على السواء، مما يوحي أنه لم يحقق الهدف الذي عقد من أجله، بل إنه أثار المشاكل ولم يحلها، وأبرز الخلافات، ولم يركز على عناصر التقريب.

إن ما جرى في المؤتمر من أفعال وأقوال سارت بعيداً على عكس ما يُريد المصلحون والعقلاء، فشجنت المؤتمر منذ أول ساعاته إلى آخرها بما سُمي مكاشفة ومصارحة، كما كان هناك خلل في اختيار نوعية الأشخاص للمشاركة في المؤتمر خاصة في عناصر السنة العرب، فقد كان بعضهم يحمل فكراً محافظاً ومنغلقاً على ذاته، ممن يمثلون الفكر الديني التقليدي، وهذه النوعية وجدت الميدان مفتوحاً لإظهار تشددها المذهبي وتطرفها في أحيان كثيرة، مع عدم الإفادة العلمية الجديدة، فلجأت للأسئلة والمقولات المشحونة بالكراهية أحياناً، فكانت تتصرف كالخصم لا كالشريك، وكانت سبباً أساسياً في انتكاس المؤتمر إلى الوراء خطوات بعيداً عن التقريب والإخلاص له، مع أن سنة العالم وشیعته يعيشون في مناطق عدّة إخوة وأقارب بلا أدنى حساسية، وقد جاءت مداخلة فضيلة الشيخ يوسف القرضاوي حادة على غير المتوقع،

الاجتماعي، وتعيشها الأمة في مستقبلها وأيامها القادمة. ونحن في الواقع اليوم أمام إعلام يحتاج إلى نوع معين من المواجهة، وهناك مشتركات وهناك اختلافات، لو ركزنا على الاختلافات، وكأنه لا يوجد أي مشترك بين السنة والشيعة، فهذا سوف يؤدي إلى انفجار الموقف. وكان على رئاسة المؤتمر أيضاً أن تتدخل لإصلاح الخلل، ومطالبة الجميع بالتزام الموضوعية في الطرح، والاتسام بروح المحبة والشراكة في تحقيق هدف التقريب السامي، ولو من وراء الكواليس، فكان بالإمكان عقد اجتماعات خلفية بين كبار الحضور من أمثال الشيخ الدكتور علي جمعة وغيره ممن لم يفقدوا حلمهم ورشدتهم لتلافي الأمر وإزالة الاحتقان.

لقد طرح المؤتمر عدداً من النقاط الفرعية التي لا تتناسب مع حجمه وأهدافه، مثل قضية نبش القبور، ومع أن نبش القبور حرام وإثارة قضيته على الملأ لا يخدم تقريباً ولا وحدة، فكان هذا الطرح المأساوي بهذه الكيفية سبباً في تفاقم وتأزيم حلها، فهذه القضية في الواقع ذات جذور تاريخية وثقافية عميقة، يكون معالجتها من خلال توفير جو بحثي متجرد ونزيه مخلص لوجه الله ولخدمة الأمة، يسعه الخوض في أعماقها، ليخرج بتوصيات عاقلة تقنع كل طرف مغال أن يصحح موقفه الاعتقادي أو السلوكي منها.

كان هناك تسطيع في مناقشة القضايا الخلافية في المؤتمر، ويمكن الاستشهاد بقضية إعادة كتابة التاريخ، وكان يجب تحديد الموقف من عملية حق الأمة في محاكمة تاريخها ونقده، وبالأخص تاريخ العهد النبوي والخلافة الراشدة وتاريخ الصحابة، فإن هذا موقف ثقافي من التاريخ يجب الاتفاق عليه أولاً، إن لم يسعنا الاتفاق علينا تركه برمته وراء ظهورنا، لأن مثل هذا يحتاج إلى دراسة موضوعية هادئة، وهو أمر يتعدى المواقف المذهبية، لأنه يتعلق بحقوق الأمة وحرية الفكر والبحث، وهي قضية تثار بين المفكرين القدامى والمحدثين وبين المحافظين قديماً وحديثاً، وهي ذات تأثير بالغ على تكوين عقل الأمة، خاصة ونحن أمة تعيش في التاريخ. هناك ضرورة لإعادة تقييم الموقف من الدولة الأموية وإنجازاتها، فلا بدّ لعلاج الجانب النفسي (والمعياري) من القضية وليكون لأتباع المذهبين إنصافاً ومصداقية، والالتزام بالموضوعية في تحديد وزر الخطأ، ويمكن الاتفاق في ظلّ العقل والتعقل على برنامج عمل محدّد تهيئ لمعالجة مثل هذا الموقف من

التاريخ.

ويمكن أن نقيس على هذا المنوال مسألة (التقية) التي أثّرت، ومدى تجاوز حقائق التاريخ، حينما كان التشيع غريماً سياسياً، فكانت الشيعة حركات معارضة للدولة. وإذا أغفلنا اندماج السياسة بالمذاهب في دول الإسلام فلن نتمكن من فهم مبدأ التقية عند الشيعة، فقد كان هذا المبدأ ضرورة أمنية، يحافظ به الشيعي على نفسه من القتل أو السجن أو الإقصاء ضدّ السلاطين من المتشددّين، لا ضدّ المسلمين من السنة، وهو المفهوم الذي طرحه فضيلة الشيخ القرضاوي.

المؤشر الثاني للتبرير الذي طرحناه للتساؤل حول قيمة الجدل بين السنة والشيعة، يكمن في تلك المناظرة التي أذاعتها قناة الجزيرة بين فضيلة الشيخ يوسف القرضاوي وآية الله أكبر هاشمي رفسنجاني، والغريب أن الإيرانيين أعربوا عن رضاهم بهذه المناظرة ونتائجها، في حين لم يعلق أحد من أهل السنة عليها!

أكد كل من رفسنجاني والقرضاوي في هذه المناظرة على مبدأ الوحدة بين السنة والشيعة باعتبارهم أبناء دين واحد وكتاب واحد، وأنه أحد أهم الأصول الإسلامية، وأن حديث الخلاف نعرات شيطانية، لأن قلوب أهل السنة - كما الشيعة - تتوق للوحدة الإسلامية. وقد اعتبرنا أن هذه المناظرة تدور في إطار مصلحة الإسلام، وخدمة للأمة الإسلامية، وإصلاح ذات البين.

أشار آية الله رفسنجاني في هذه المناظرة إلى جهود إيران في التقريب بين المذاهب الإسلامية، واستمرارها بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران، مؤكداً أن الاستكبار العالمي أكبر الأخطار، لأنه يبغي السيطرة على الدول الإسلامية وثرواتها الطبيعية. وأكد أن العالم الإسلامي لو اتجه للوحدة لما كانت هناك مشاكل السودان ولبنان والعراق وفلسطين والصومال، أو غيرها من المناطق الإسلامية.

كما أكد آية الله رفسنجاني أنه يمكن الدفاع عن الأمة الإسلامية من خلال سنة الرسول وسيرة أهل البيت والعلماء والشخصيات الإسلامية، وهذا لا يعني مناهضة الأديان الأخرى، وإنما المحافظة على الإسلام. وفي هذا السياق يكون السنة أولى برعاية الشيعة من غيرهم، ومن هنا أكد أن الإيرانيين مع صلواتهم على الرسول وآل البيت يصلون على أصحابه، ويؤكد قادتهم على طرح مواضع الالتقاء ونبذ مواضع الخلاف بين السنة والشيعة.

في حين أكد الشيخ القرضاوي أن من حق إيران الاستفادة بالطاقة النووية، وأكد أنه إذا تعرضت إيران

في سبيل ذلك، أو أي بلد إسلامي، لهجوم من جانب الولايات المتحدة الأمريكية أو غيرها من الأعداء، فإننا سوف نقوم جميعاً بمواجهة المعتدي، تماماً كما وقفوا إلى جانب لبنان في مواجهة الهجوم الصهيوني، وأيدوا حزب الله، وكذلك في مواجهة الضغوط على إيران.

وأعرب الشيخ القرضاوي عن أسفه لأن وثيقة الثماني مواد حول التقريب بين المذاهب الإسلامية لم تستمر على قوتها، وتأثيرها على اتباع خط الاعتدال، والمحافظة على وحدة أهل القبلة الواحدة، وإن إهانة أهل البيت لا يمكن أن تصدر من سني، فلا يوجد سني في العالم لا يحب أهل البيت وأبناء الإمام علي، أو أن يقبل إهانتهم. كما لا يقبل أهل السنة تكفير الشيعة، أو الدعوة لتحول الشيعة إلى مذهب أهل السنة، أو العكس، بل حفظ حقوق الشيعة في الدول ذات الأغلبية السنية، وحفظ حقوق أهل السنة في الدول ذات الأغلبية الشيعية. وأشار الشيخ القرضاوي إلى أن المشكلة الأساسية في استئصال دماء الآخرين الذي يروج له بعض أهل السنة مع الأسف، مؤكداً على ضرورة أن تقوم مراجع الشيعة في إيران والعراق وكذلك الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين بإصدار الفتاوى بتحريم أية إراقة دماء بين مختلف المذاهب الإسلامية. كما أشار إلى أن بعض العلماء خلال فترات من التاريخ أدلوا بأحاديث تشير للفرقة، ولكن لا ينبغي أن نحمل هذا الكلام على عاتق الأجيال التالية، أو الجيل الحالي، خاصة فيما يتعلق بتكفير الشيعة، أو تكفير أهل السنة.

وأكد الشيخ القرضاوي أن الدعوة إلى ترك مذهب والدخول في مذهب آخر أمر مرفوض تماماً ومذموم، وأنه يعتقد أنه مرفوض أيضاً عند الشيعة. كما أكد الشيخ القرضاوي أنه يدين أعمال تخريب الأماكن المقدسة وأماكن العبادة، وقد أدانت مصر تفجير ضريح الإمام علي واغتيال آية الله الحكيم.

وأكد الشيخ القرضاوي كذلك أن على إيران أن تستغل نفوذها في العراق من أجل وقف المذابح، وتحقيق الأمن في العراق، وأن تضغط من أجل منع طرح مسائل الخلاف بين الطوائف من فرس وعرب وشيعة وسنة، والتركيز على وحدة الأمة الإسلامية، حتى تملأ الأمة الإسلامية فوق قضايا التفرقة. إن لدى المسلمين إمكانات هائلة للتقدم، وعليهم أن يسيروا في اتجاه الوحدة.

ومن ناحيته أكد آية الله رفسنجاني أن إيران لا تتدخل في شئون العراق الداخلية، ولا نية لديها في

ذلك، ولا توجد أية عمليات تدل على التدخل الإيراني هناك، رغم وجود تدخل من الدول العربية، وتعارض المذابح والعمليات الإرهابية في العراق، وتعتبرها من الكبائر، ولا ينبغي إراقة دم مسلم أو غير مسلم على يد مسلم آخر. الجماعات المتطرفة تحول دون وجود ساحة سياسية عامة، وينبغي على جميع علماء السنة والشيعة أن يسعوا بكل جهدهم لكي يحدد العراقيون مصيرهم بأنفسهم، وإيران راغبة في وحدة العراق.

وقد استطاع آية الله رفسنجاني أن يتعامل مع سؤال أحمد الشيخ مدير الحوار حول التقية عند الشيعة، بقوله إن كل دولة لديها مسائل تعتبرها سرية في وقت من الأوقات، ثم تعلن عنها عندما يحين الوقت، وهو يشبه ما تعتقده الشيعة في التقية. كما تعامل مع سؤال مدير الحوار حول اتهام إيران بالترويج لمذهب الشيعة في بلاد أهل السنة، حيث رفض هذا الاتهام، مؤكداً أن إيران لا تسعى لنفي الآخرين، وإنما تنادي بالدعوة للعمل الصالح، وأن هذه التهمة موجهة من قبل أعداء إيران للوقية بين المسلمين.

لقد كانت إجابات آية الله رفسنجاني على كلام الشيخ القرضاوي عامة في مجملها، حيث حرص على عدم الدخول في قضايا الخلاف، مما أبقى على كثير من التساؤلات في ذهن المشاهد العربي حول الموقف الإيراني منها. كما أكد رفسنجاني مراراً على أن المعلومات والإحصائيات لدى الشيخ القرضاوي، وكثير من أهل السنة غير دقيقة، وطالبه ألا يردد أقوال الأعداء.

كذلك لم يسع الشيخ القرضاوي إلى إحراج آية الله رفسنجاني، وكانت الأسئلة الجريئة كلها من جانب أحمد الشيخ مدير الحوار، مثل قضية تكفير الشيعة لأهل السنة والعكس، أو الدعوة للتشيع، أو تصدير الثورة الإسلامية، أو التدخل في شئون العراق، أو غير ذلك.

المؤشر الثالث جاء في ذلك الحوار الذي أجراه موقع إسلام أون لاين مع الدكتور محمد علي أذرشب رئيس مركز الدراسات الثقافية بجامعة طهران، والذي أكد فيه بأن الخلافات الإسلامية ليست مذهبية، ولو كانت القضية مذهبية، لكان هناك اختلاف في المسائل الفقهية والمسائل الكلامية وغيرها، لكن الاختلاف الموجود اليوم خاصة في العراق ولبنان، لا يقوم على أساس قواعد فكرية أو قواعد فقهية أو كلامية، وإنما يقوم على أساس تحزب وتكتل وتشردم وتصارع تغذية عوامل خارجية، وتستغل ظروف التخلف الفكري،

والعقد التي خلفها النظام السياسي في نفوس العراقيين، وهذه كلها من إفرازات النظم السابقة والقائمة. فالوضع القائم في العراق سياسي، والمشاكل ناتجة عن الاحتلال والاحتقان، وعن الوضع الذي كان قائما أيام النظام السابق وانعكاساته، وما جر إليه من وضع نفسي ووضع طائفي في العراق، فليس الوضع إذن مذهبيا. وأكد أن من الملاحظ أن الخبرة التاريخية تشير إلى أن الخلاف السياسي ينتقل إلى المذهبي، ثم يتحول إلى نوع من التنظير للمذهب، فالسياسة تنعكس على المذهب، ثم يبدأ نوع من التحصن العلمي والثقافي تجاه الطرف الآخر، المختلف معه سياسيا في الأساس، حيث يوجد في التاريخ شيء من ذلك، ففي التاريخ شهدنا اختلافات سياسية تبلورت إلى خلافات فقهية وكلامية، أما الآن فمسألة الكلام والفكر غير مطروحين على الساحة ليكونا عامل انفصال وعامل تفرقة ومواجهة. البداية سياسية والنهاية سياسية، وليست لها علاقة بالدين. وأعرب عن اعتقاده بأنه لو انتهت الاختلافات الطائفية في العراق لبرزت اختلافات قومية وأخرى إثنية وعشائرية بين السنة والسنة، وبين الشيعة والشيعة، وبين الأكراد والتركمان، وهذه طبيعة حالة الركود والتخلف التي تفرز هذه المشاكل، وفي اعتقاده أيضا أنه غير صحيح أن الشيعة يسعون لأخذ الثأر من السنة لما لحق بهم في عهد صدام حسين، لأسباب: أولا: لأن العراقيين كانوا متعايشين مع أهل السنة وبينهم زواج وعلاقات وروابط جوار وتآخ أكثر منه تعايش، والشيعة في رأيي يفصلون تماما بين النظام الذي كان يحكم في العراق وأهل السنة، وبعد انهيار نظام صدام دخلت الجماهير جميعها تردد (لا سنية لا شيعية.. إسلامية إسلامية) دليل على استنساخهم الخطر الذي يمزق اللحمة الوطنية بين السنة والشيعة؛ ولذا نهضوا جميعا يواجهون الخطر الذي يمكن أن يحدث. ثانيا: أن الاحتلال استطاع تعبئة السنة ضد الشيعة، والشيعة ضد السنة تحت عناوين مختلفة عن طريق إثارة انفجارات مفتعلة وحساسيات، أدى ذلك إلى أن تخرج الأمور عن سيطرة الحكومة والمراجع، ودخلنا في حالة هستيرية من القتل في العراق نتيجة الثأر، وهي عملية عندما تتصاعد لا يمكن حدها بموعظة أو بيان أو فتوى، وإنما يجب أن تكون هناك حالة أمنية يجب أن يسيطر عليها، ولكن الملف في يد الأمريكان فقط في الواقع، وإن كان يبدو أن الملف الأمني يُعطى للحكومة العراقية في بعض المدن، لكن هذا غير صحيح. إن الاحتلال لم يحرك الحساسيات فحسب،

ولكنه خلق نوعا من الحساسيات في النفوس التي لم تكن بها، وأوجد لهم عدوا موهوما، فمثلا نجد تيارا من التيارات كان يحارب بجانب السنة في الفلوجة ومناطق أخرى، ولكن دخل الاحتلال وأثار نوعا من الحساسيات في هذا التيار بالذات بحيث جعل هناك مواجهة بينه وبين أهل السنة. وهناك أمثلة مشهودة في كثير من الأمور في بغداد وأمثالها على أنه خلق الحساسيات ولم يستثرها فقط. صحيح أن الناس يتبعون مراجعهم في التقليد والفتوى في الحالة العادية والهادئة، لكن عندما تشور الفتن والعصبية، وتخلق حالة هستيرية في المجتمع فلا يستطيع أحد أن يمسك زمام الأمور. في مؤتمر الدوحة السادس للتقريب بين المذاهب تلقيت كتابا أعطاني إياه الإخوان، فوجدت فيه كل مواقف السيد السيستاني، وهي جميعها تدعو إلى التهدئة وتحريم سفك الدماء، وتدعو لوحدة التراب العراقي، ولكن على كل حال، الدعوة والفتوى واتخاذ الموقف شيء، وإنزاله إلى الحياة العملية شيء آخر.

ويرى الدكتور آذرشب أنه ليس هناك أمام الأمة الإسلامية للوقوف أمام الحالة العراقية سوى أن تجتمع لتضع المشروع الكبير الذي ينبغي أن توجه إليه أنظار العراقيين وطاقتهم، وهو المشروع الوطني القومي، واتحاد العراقيين نحو أهداف وطنية واحدة، هذا ما ينبغي أن يكون، أن يوضع أمام الشعب العراقي بكل فصائله ومذاهبه وقومياته أهداف كبيرة يوجه العلماء هؤلاء الجماهير العراقية إلى تحقيقها، ساعتها سوف يتعالون على ما فيهم من جراح، وإلا فالتجزئة سوف تبقى، والمشاكل سوف تتضخم. المشكلة ليست مشكلة العراق، بل هي مشكلة المنطقة كلها، هناك خطة لإثارة الاختلافات على مستوى كل المنطقة من أجل الهيمنة والسيطرة، هذه الاختلافات أثرت في بداية الثمانينيات وأثرت الآن، ولا بد أن يكون هناك شيء مشترك بين هذين الموقفين اللذين تثار فيهما، لتفويت فرص عظيمة على الأمة كي تتحد، وهذه من الأمور التي نشاهدها دائما في التاريخ المعاصر.

وإيران إذا كان قصدها استفزاز العالم العربي عن الطريق المذهبي فهذا بعيد عن العقل والمنطق، المصالح القومية الإيرانية بغض النظر عن المصلحة الدينية والعقائدية تتطلب مد جسور الثقة مع العالم العربي، وفعلت ذلك منذ اليوم الأول لانتصار الثورة، الحرب الإيرانية العراقية أساءت لهذه العلاقات، وما أن وضعت الحرب أوزارها حتى مدت يدها إلى كافة البلدان العربية، وأقامت علاقات معها حتى تلك الدول التي

كانت تمتد هذه الحرب بالوقود أقامت معها علاقات، ومن مصلحتها أن تفعل ذلك؛ لأنها إذا ابتعدت عن العالم العربي سوف تبتعد عن هويتها الإسلامية التي تتطلب اقتراباً من العالم العربي. العرب والإسلام مرتبطون لا يمكن الفصل بينهما على الإطلاق، إذا كنت تريد أن تحافظ على هويتك الإسلامية في إيران فلا بد أن ترتبط بالعالم العربي، هذه مسألة ربما لا يفهمها العرب، العالم العربي بالنسبة لإيران هو الكعبة، والهدف، والأمل، ربما لا تدري أنه إذا عز الإسلام وذل العرب ذل الإسلام في إيران، فذل العرب وعزهم يؤثر على إيران مباشرة. ولا نفعل وجود أفراد يدعون إلى التشيع من أجل الإساءة إلى الشيعة، والإساءة إلى علاقة إيران بالعالم العربي، ففي بعض من البلدان العربية توجد مجموعة متشعبة تابعة لمخابرات تلك الدولة من أجل الإساءة للتشيع، والعلاقات بين إيران والعالم العربي. فهناك أيضاً توظيف من المخابرات البريطانية لهذا الأمر فهي تعمل أيضاً على إثارة النزاع بين إيران والعالم العربي عن طريق هذا النوع من الاختراقات، ولدينا أدلة ومفردات، ولها كذلك تدخلاتها في إيران حيث تعمل على إثارة الإيرانيين ضد السنة، والتشجيع على ظهور بعض الكتب المعادية للسنة داخل إيران، وهذا شيء طبيعي. كل هذه الآثار التي نشاهدها هدفها واحد، وهو توفير الظروف لهيمنة الشركات العالمية الصهيونية والأمريكية، ولذلك فالخطر أن توظف الاختلافات السياسية لهذا الهدف، وليس الخطر أن يكون الدين داعماً لسياسة الدولة وظهيراً لمشروعها ولتقويتها. الدين والدولة إذا اتحدا في مشروع واحد تصبح الدولة قوة قائمة على أساس جماهيري، لكن الخطورة أن القوة المهيمنة تستخدم الاختلافات بما فيها الاختلافات الدينية من أجل تحقيق مصالحها. ويحدث الآن في العالم الإسلامي نوع من التوظيف السياسي للمذهب كاستخدام إيران التقريب كمظلة للدخول إلى المنطقة.

هل هناك جدوى من التقريب، خاصة مع ما استشرناه في مؤتمر الدوحة مما في نفوس الطرفين؟ هل هذا الشعور قد يكون عائقاً في التقريب، خصوصاً أن البعض غير مقتنع بجدوى التقريب؟

هذا اليأس من جدوى التقريب نابع من عدم فهم لمعنى التقريب، فهو ليس توحيد الأفكار الفرعية والجزئية، وصيها في قالب واحد، هذا التفكير من إزالة أي نوع من التنوع وصب أفكار الناس وعواطفهم في قالب واحد أمر غير وارد وغير صحيح، لكن ينبغي أن يكون هناك توحيد في المواقف. لا بد من موقف موحد بين المسلمين تجاه القضايا الإسلامية والعامّة، أما الاجتهادات فيجب أن تكون باقية، وأما إذا أردنا أن نوحّد مواقفنا في كل مواقف التاريخ، وفي كل القضايا فهذا غير وارد على الإطلاق. إننا نعاني من الركود الثقافي، هذا الركود ينتج عنه ركود وتخلّف حضاري، وهو العقبة الأولى أمام وحدة الأمة الإسلامية، فهي اليوم لا يوجد لديها مشروع يوحد طاقاتها ويحركها نحو تحقيق أهداف سامية؛ ولذلك فهي تعيش ذاتيتها وأطرها الصغيرة في مكانها.

قضية التقريب قضية أساسية لا تعني أن أحداً يتنازل عن مبادئه ولا مواقفه الفكرية، وأيضاً لا يعني تيويم لأي طرف، ولكن يعني الفهم المتبادل، والتعاون المتبادل لخير الأمة الإسلامية. لا ينبغي أن نسمح للخلافات السياسية الطارئة أن تمزق جسد الأمة، لأن الذين يتواطئون ضد الإسلام والمسلمين يتواطئون ضد الجميع بما فيهم السنة والشيعة. هناك خلاف ومشاكل تحدث بين الحين والآخر؛ لكن هذا لا ينبغي أن يخل بضرورة التلاحم والتوحد والتفاهم والتقارب والتعاون بين المسلمين. التقريب ينبغي أن نسعى إليه جميعاً، وخصوصاً إذا انتبهنا إلى أن المسلمين السنة هم الأغلبية، والأغلبية هي التي عليها مسئولية النصح والتصويب والتمسك بالأهداف والمقاصد العليا؛ والتقريب بين هذه الأهداف والمقاصد العليا التي أعنيها.

علاقات دولية

الحرب في الطريق

كيهان (الدنيا) ٢٢/١/٢٠٠٧

هل الولايات المتحدة بصدد هجوم عسكري على إيران؟

لقد أجاب المسئولون الأمريكيون بالنفي على هذا السؤال، وأصروا على ضرورة اتباع الأداة الدبلوماسية لحل الخلافات فيما بين الدولتين، لكن في الوقت نفسه أكد البعض منهم على أن الهجوم العسكري موجود كخيار مطروح على مائدة صانعي قرار السياسة الخارجية الأمريكية.

لكن كثيراً من الشواهد والقرائن الموجودة تقول بأن الولايات المتحدة وحلفائها بعد نوبات الفشل المتوالى في المنطقة وبخاصة الهزيمة القاطعة في العراق واعترافهم بذلك فضلاً عن لبنان وفلسطين، قد توجهوا إلى القيام بشن حرب نفسية موسعة لإجبار الجمهورية الإسلامية الإيرانية على قبول مطالبهم غير الشرعية بالاستفادة من احتمالية الهجوم العسكري كأداة تهديد بهدف تغطية هذه العمليات النفسية.

إن المرور العابر على الأزمة الإيرانية الأمريكية يبين بوضوح أن الأمريكيين على مدار السنوات الثلاث الماضية، وأثناء تفاعلات الملف النووي الإيراني كان الأمريكيون يذكرون احتمال الهجوم العسكري على إيران كأحد الخيارات المطروحة، لدرجة أنه في فبراير عام ٢٠٠٤ ذكر بعض المسئولين العسكريين الإسرائيليين وبعض كبار السياسيين الأمريكيين في وقت متزامن أنباء عن خطة أعدّها البنتاجون للهجوم على المنشآت النووية الإيرانية وأنه يمكن أن تدخل مرحلة التنفيذ!

وقد حذر رئيس الوزراء البريطاني توني بليز إيران من توسيع أنشطتها النووية وهددها ضمناً بأنه ليس من المستبعد أن يؤدي هذا التوسيع للنشاطات النووية الإيرانية إلى إشعال نيران حرب جديدة في المنطقة!

ومنذ عدة أيام اعترف روبرت جيتس وزير الدفاع الأمريكي في أول رحلة عمل له إلى الشرق الأوسط بأن الهدف الرئيسي للولايات المتحدة من الضغوط الأخيرة هو دفع إيران للدخول في مباحثات حيث قال: "في

الوقت الحالي ليس لدى إيران أي احتياج للتباحث مع الولايات المتحدة، بناءً على هذا إذا تقرر أن نجلس للتفاوض مع إيران بناءً على توصية تقرير لجنة "بيكر هاملتون" إذا يجب أن نطلب من إيران ألا تفعل الشيء الفلاني أو أن تتعاون معنا في المشروع الإقليمي الفلاني. وفي هذه الظروف سيكون تباحثاً مع إيران شيئاً يشبه الالتماس والترجي"، وقد اعترف وزير الدفاع الأمريكي من خلال رسمه لهذه الصورة بالمكانة الحالية لإيران والولايات المتحدة في المنطقة حيث قال أن "الهدف النهائي للضغوط والتهديدات الأمريكية الأخيرة، تدعيم الموقف الأمريكي في مواصلة التحدي الدبلوماسي مع إيران".

في ٢٠ يناير كشف وين وايت خبير في شئون الشرق الأوسط الذي كان يعمل لفترة في هذا المنصب في وزارة الخارجية الأمريكية، بشكل ضمنى عن جزء آخر من هذه الحرب النفسية، وقد ظهرت تصريحاته في الشبكات الإخبارية والمحطات التلفزيونية الأمريكية والأوروبية بشكل كامل، حيث قال: "لا يوجد شيء اسمه هجمات عسكرية منتقاة وإنما أهداف متعددة سيتم الهجوم عليها".

ويضيف وين وايت: "إن المشروع الذي اطلعت عليه العام الماضي كان يشمل هجوماً على مواقع حربية ودفاعية بحرية من بينها الغواصات والسفن، وكذلك قصف المنشآت الصاروخية الإيرانية، ولكن عندما وضعت معلومات عن العواقب الوخيمة لهذا الهجوم والمشكلات الكثيرة التي يمكن أن تحدث تحت تصرف جورج بوش قام الرئيس الأمريكي باستبعاد الخطة"، ويضيف وين وايت: "يعتقد المسئولون الأمريكيون بأنهم ليسوا في الوضع الذي يسمح لهم بتجربة حرب أخرى في المنطقة".

يقول السيناتور ريد زعيم الحزب الديمقراطي في مجلس الشيوخ الأمريكي بشأن القرار الذي رفعه حزبه للمجلس: "على الرغم من أنه لا يوجد احتمال للهجوم

العسكري على إيران، حيث أعلنت حكومة بوش نفيها لهذا الاحتمال، لكننا نعتقد أن إصدار مثل هذا القرار أمر ضروري لأن هذا الهجوم في حالة وقوعه سيمثل كارثة بالنسبة للولايات المتحدة".

وبموجب هذا القرار سيكون لازماً على جورج بوش أن يحصل على إذن من الكونجرس قبل اتخاذ أي نوع من الإجراءات العسكرية ضد إيران.

في الوقت نفسه صرحت نانسي بيلوسى الرئيس الجديد للكونجرس الأمريكى فى إشارة إلى القرار وضرورته قائلة: "لن نسمح لجورج بوش بصنع كارثة جديدة للولايات المتحدة بالهجوم على إيران".

ورداً على سؤال حول السبب وراء عدم الاعتراض على إرسال ٢٥ ألف جندي إضافي إلى العراق أعلنت نانسي قائلة: "إن جورج بوش يعلم أنه طالما أن أرواح الجنود الأمريكيين بالعراق في خطر، فإن الديمقراطيين لن يقطعوا الميزانية عن هذه الحرب، بناءً على هذا فإن بوش قصد بإرساله السريع لقوات إضافية للعراق أن يضع الديمقراطيين موضع رد الفعل وليس الفعل، ولكننا لن نسمح بإشعال حرب جديدة،

فضلاً عن أنه يستفيد من أرواح الجنود الأمريكيين لتحقيق أهدافه السياسية".

ومما زاد من اشتعال الحرب النفسية مؤخراً، إعلان الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في العراق واعتقال خمسة أفراد من موظفي الجمهورية الإسلامية الإيرانية في أربيل، وقد فسر بعض الخبراء إجراءات إدارة بوش تلك بأنها مؤشر على قرار الولايات المتحدة بالتعامل العسكري ضد إيران.

وقد أعلنت كونداليزا رايس بعد اعتقال موظفي القنصلية الإيرانية في أربيل أن هذا الإجراء قد تم بموافقة مباشرة من بوش، ولكن بعد عدة ساعات كذب المتحدث الرسمي باسم البيت الأبيض تصريحات رايس دون الإشارة لها، ولكن من ناحية أخرى يعتقد بعض الخبراء أن اعتقال الدبلوماسيين الإيرانيين الخمسة قبل أن يعتبر بداية تحرك جديد، يعتبر نوعاً من التطمين الأمريكي لبعض الدول العربية بالمنطقة التي استشعرت دلالات على استسلام بوش في مواجهة مطالب أغلبية الشعب العراقي، ويثاورها القلق بشدة من تأسيس حكومة إسلامية إلى جوار إيران.

الاستراتيجية المهلكة

■ جام جم (المرآة المسحورة) ٢٨/١/٢٠٠٧

السعودية باعتبارها زعيمة العالم العربي ومصر باعتبارها من أكثر الدول تأثيراً في المنطقة، قد اتخذتا مواقف أكثر حيطة حيال الاستراتيجية الأمريكية الأمر الذي كان له تأثير على مواقف الدول العربية الأخرى. والواقع أن واشنطن في حاجة ماسة لتأييد الدول العربية في المنطقة لاستراتيجيتها حيال العراق وفلسطين وإيران.

ولعل رايس خلال زيارتها الأخيرة لدول المنطقة كانت آخذة في اعتبارها القضية الأهم على أجندة هذه الدول، وهي الوصول إلى تسوية للقضية الفلسطينية كخطوة إيجابية تحفز الدول العربية.

وها هي واشنطن تسعى إلى إصلاح أخطائها في القضية الفلسطينية وتحاول الاستماع لتوصيات مصر والسعودية والأردن، لذا وجدناها تسعى لتثبيت مكان الرئيس محمود عباس (أبو مازن) عن طريق دعمه اقتصادياً، وسياسياً، وعسكرياً، وكاد هذا الأمر أن ينجح لولا تناقض وتداخل مصالح الدول العربية مع الفصائل الفلسطينية من ناحية، والمصالح الأمريكية الإسرائيلية من ناحية أخرى.

هذه الأيام تسود أروقة البيت الأبيض نظرة شك وريبة حيال الشرق الأوسط، ومن ثم تستعد واشنطن لتمرير استراتيجيتها الجديدة في كل من العراق وفلسطين وإيران، لذلك دفعت بـ كونداليزا رايس وزيرة الخارجية، وروبرت جيتس وزير الدفاع إلى منطقة الشرق الأوسط إضافة إلى نيكولاس بيرنز مساعد وزيرة الخارجية للشئون السياسية من أجل بلورة تحالف مع دول المنطقة يساند سياستها ضد إيران، وبالفعل شرعت الإدارة الأمريكية في لعبتها بزيارة رايس للمنطقة، تلك الزيارة التي تعد الثانية لها خلال أربعة أشهر، والثامنة خلال العامين الماضيين.

وقد استعدت رايس تماماً للحصول على تأييد الدول العربية كافة لاستراتيجية بوش الجديدة في العراق، وكذا تشكيل التحالف ضد إيران، ولذلك التقت مع زعماء دول ما بات يعرف بمجموعة "٢+٦" أي دول مجلس التعاون الخليجي ومصر والأردن.

هذا وقد اندفعت الأقلام والرؤى المختلفة في تحليل نتائج هذه الزيارة وانعكاساتها على دول المنطقة. النقطة اللافتة للانتباه أن المملكة العربية

فمثلاً رفض محمود عباس خلال المؤتمر الصحفي المنعقد على هامش لقاءه مع رابيس إقامة دولة بحدود مؤقتة لفلسطين.

وتجدر الإشارة إلى أن زيارة رابيس كانت تهدف إلى تأسيس تحالف ضد إيران في المنطقة وهذا هو الأهم، عبر بثها الخوف في الدول العربية، خاصة من امتداد النفوذ الإيراني الأمر الذي يجعلهم يؤيدون سياسة بوش

حيال إيران. ومما لا شك فيه، أن وزيرة الخارجية الأمريكية كانت تسعى لتعبئة الدول العربية حيال تأييد أي عمل حتى لو كان عسكرياً تجاه إيران، لكنها أي الدول العربية رفضت أي حل عسكري آخر في المنطقة وأعلنتها صراحة. مؤكدة على العمل الدبلوماسي في حل القضية النووية الإيرانية سلمياً.

استراتيجية الاحتواء والإمكانات الإيرانية

■ كيهان (الدنيا) ٢٠٠٧/١/١١

يتصور أن اعتماده على نفسه كافياً لإحداث التقدم. المعنى نفسه حملته أحداث أخرى كان آخرها الأزمة النووية الإيرانية. وحتى الآن لازالت إيران تسير في طريقها بنجاح، ولم تظهر أي آلية مؤثرة لإيقافها. وهذا العجز الأمريكي هو ما دعى واشنطن لكي تتحرك لبدء سياسة الاحتواء.

استراتيجية الاحتواء ضد إيران تهدف لعزل إيران عن المنطقة وتقليل نفوذها العملي وشغلها بالقضايا الداخلية.

وفي داخل الدولة فإن كل اهتمام الأعداء متركز حول إحداث تباعد وفرقة بين القوى السياسية.

وعلى المستوى الإقليمي فإن الولايات المتحدة تهدف إلى تخويف الأنظمة العربية من القدرة المتزايدة لإيران. وتتخيل واشنطن أن باستطاعتها تشكيل محور "معتدل" مقابل لإيران في الشرق الأوسط. وفي سبيل تحقيق ذلك، يستخدم الأمريكيون أساليب عدة مثل التحذير من البرنامج النووي الإيراني على أمن دول المنطقة، واتجاه إيران نحو تشكيل هلال شيعي. ولا شك أن الحرب النفسية الأمريكية والصهيونية في هذا الشأن قد تركت تأثيراً كبيراً على بعض زعماء المنطقة.

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لفرض استراتيجيتها في المنطقة، وخلال الأشهر الستة الماضية حدثت تطورات عدة في الشرق الأوسط كانت كلها تحمل رسالة واحدة لإدارة بوش مفادها "إنكم لن تستطيعوا أن تستمروا بأسلوبكم الحقيقي".

لقد خاض الأمريكيون أسوأ أيامهم في العراق، فقد أنفقوا مليارات الدولارات بجانب الموارد التي لا يمكن تقييمها كأرواح آلاف الجنود الأمريكيين.

إن العجز الأمريكي في العراق غير مسبوق على مدى التاريخ والمستنقع الذي سقطت فيه واشنطن لا يمكن لأي شخص أن ينكره على طول التاريخ.

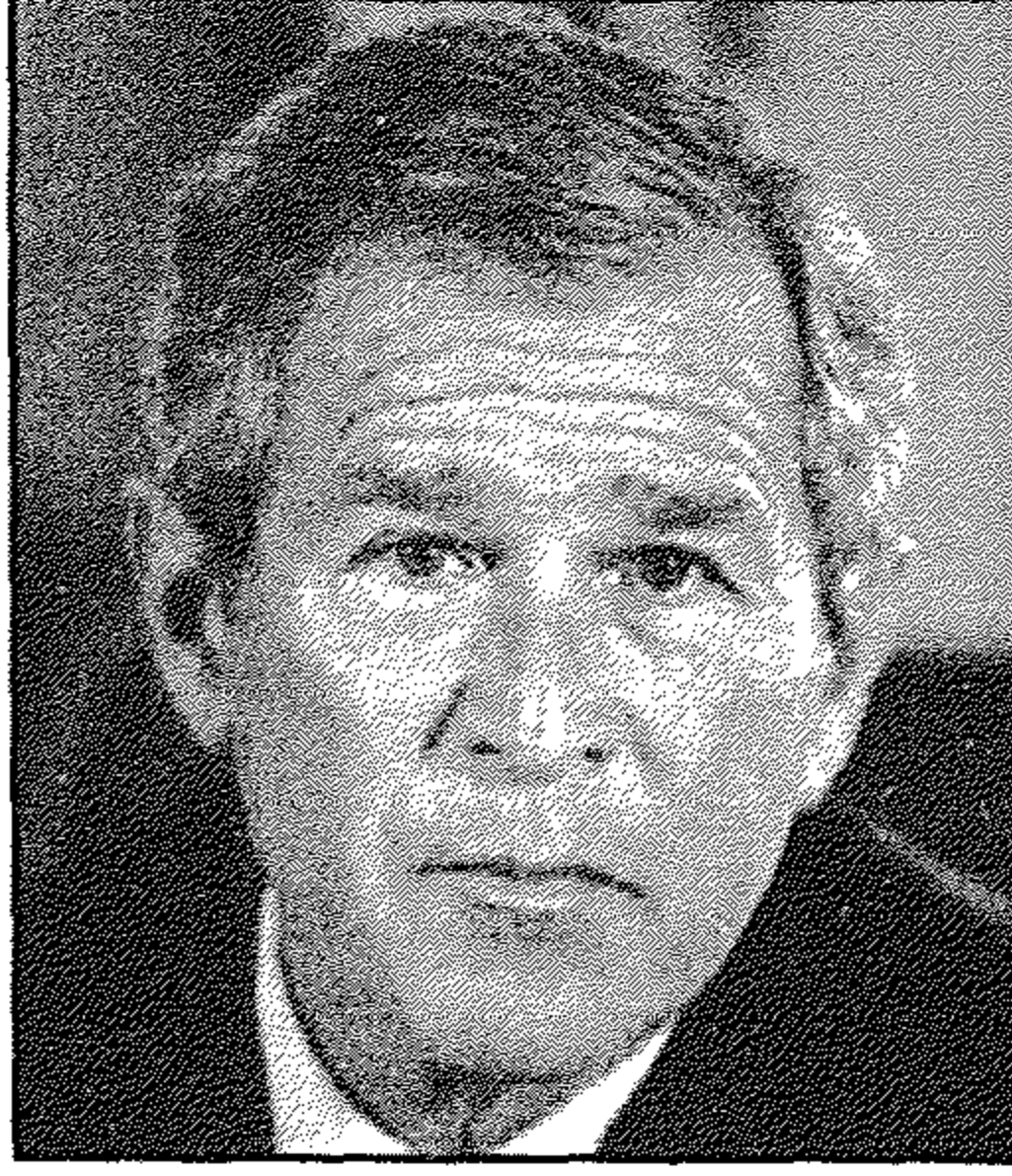
الحدث الآخر كان في لبنان، فقد سقط الأمريكيون اليوم أسرى لشوكة حزب الله. والقوى التي تفشل على الساحة العسكرية لا بد أن تفشل على الساحة السياسية.

لقد استطاع حزب الله أن يستثمر انتصاره على إسرائيل في الحرب الأخيرة. وسعى لإصلاح نظام السلطة في لبنان القائم على نوع من التفرقة الواضحة ضد الشيعة. وبالطبع فهذه المسيرة ليست سهلة ولكن حزب الله بعد انتصاره على الجيش الذي لا يقهر

انتهاء صلاحية سياسات بوش فى المنطقة

■ د. مجيد جودرزى ■ كيهان (الدنيا) ٢٠٠٧/٢/٢

تقديم مقترحات للحلول المناسبة، والذي يبدو أن إصرار بوش على البقاء فى العراق وزيادة القوات العسكرية فيه سوف يؤدى فى المستقبل القريب إلى تشكيل فريق آخر لتحليل نتائج أعماله والسعى للتوصل إلى سبيل للخروج من هذا الجحيم الذى سقطت فيه القوات الأمريكية بناء على توصية اللوبى الصهيونى ولا شك فى أنه إذا كان هناك فى أمريكا ونظامها الحاكم أشخاص يتحلون بالنظرة الواقعية لتمكنوا بسهولة بعد تقييم الأحداث التى وقعت فى العراق



بعد إعلان إرسال قوات أمريكية جديدة من إدراك أن إسقاط المروحيات الأمريكية على فترات زمنية متقاربة وقتل عدد كبير غير مسبوق من جنود الاحتلال وأسر الضابط الأمريكى فى كربلاء هى مقدمة للهزيمة التى سوف يتحملها الجنود الأمريكيون فى المستقبل. ربما ينظر الأمريكيون إلى الهجوم على المستشارية الإيرانية العزلاء على أنه نصر كبير ولكن الأمر الذى لا شك فيه أنهم سيعتبرون اختطاف الضباط الأمريكيين المدججين بالسلاح بمثابة الهزيمة المنكرة فمع زيادة تهديدات السلطة الأمريكية ربما يصل الأمر إلى تخوف كل جندي أمريكى من الوقوع فى أسر المختطفين ولا شك فى أن استمرار وجود الجنود الأمريكيين فى العراق سوف يؤدى على المدى البعيد فضلا عن إلحاق الخسائر الكبيرة بالولايات المتحدة وزيادة سخط الأمريكيين بسبب مقتل جنودهم تحقيقا للمصالح الصهيونية. إلى أن ينظر العراقيين جميعا سواء كانوا سنة أم شيعة تركمان أم عرب أم أكراد إلى الأمريكيين على أنهم أعداء ويتصيدوهم فى أى زمان ومكان وهو ما يمثل كابوسا مرعبا لبوش. وهذه المرحلة ليست بعيدة على أية حال وليست هى هدفنا وإنما الهدف هو دراسة الوقائع التى حدثت فى الماضى وأثبتت فشل العسكريين الأمريكيين فى العراق طبقا لرواية الأمريكيين أنفسهم حتى يعرف الجميع أن الولايات المتحدة اليوم ليست فى موقف يسمح لها بالتعرض لإيران بأدنى درجة على حد قول الرئيس الإيراني.

وقد أخذت المعلومات الواردة بهذا المقال من تقرير بيكر هاميلتون وهى تثبت الاعتراف بالفشل الأمريكى فى

على خلفية الفضائح والإخفاقات المتتالية للولايات المتحدة فى العراق وهزيمة الجمهوريين فى انتخابات التجديد النصفى للكونجرس وظهور الأزمات الناجمة عن فشل استراتيجيات إدارة بوش فى العراق تشكل فريق يضم عشرة من أبرز الخبراء السابقين والحاليين الأمريكيين من الحزبين الديمقراطى والجمهورى لتقصى نقاط ضعف استراتيجية واشنطن السابقة فى المنطقة واقتراح أفكار عريضة لاستراتيجية جديدة وقد تم تعيين وزير

الخارجية الأمريكى الأسبق جيمس بيكر رئاسة هذه المجموعة من قبل حزب بوش عسى أن يتوصل إلى وسيلة لإنقاذ القوات الأمريكية من المستنقع العراقى كما تولى المشاركة فى رئاسة هذه المجموعة أيضا لى هاميلتون النائب السابق فى الكونجرس. يأتى تشكيل هذا الفريق فى إطار السعى إلى إيجاد التوافق بين الأحزاب الأمريكية الكبرى فيما يتعلق باستراتيجية الولايات المتحدة فى العراق.

فى ٦ ديسمبر الماضى قدم هذا الفريق تقريراً مفصلاً إلى الرئيس الأمريكى ويمثل تقرير بيكر-هاميلتون العمود الفقرى لمشروع بوش الجديد للهروب من المستنقع العراقى والشرق الأوسط. الواقع أن المسئولين الإيرانيين وجميع خبراء شئون الشرق الأوسط الواقعيين يرون الهجوم الأمريكى على العراق جزءاً من السياسات الأمريكية الفاشلة ويرون كذلك أن الاستمرار فى هذا الاحتلال إضرار بالحكومة الأمريكية، ولكن بوش وحلفاءه فى الغرب وفى المنطقة يتصورون فيما يبدو أن مجرد طرح أفكار مغايرة لما تراه وتطبقه إدارة بوش هو برنامج محسوب للإساءة إلى الساسة الأمريكيين ولذلك فمن الطبيعى أن يرفضوا مثل هذه الأفكار.

اتساع نطاق معارضة المفكرين فى المجتمع الأمريكى للاحتلال الأمريكى للعراق ووضوح فشل الاستراتيجية الأمريكية فى العراق والشرق الأوسط قد شجع نواب الحزبين الديمقراطى والجمهورى على تقديم تقرير شامل عن الوضع الفعلى للولايات المتحدة فى العراق والأزمة الحالية التى تعانيها الولايات المتحدة وعلى

الشرق الأوسط وخاصة في العراق رغم وجود ١٤١ ألف جندي أمريكي في العراق يعملون إلى جانب ١٦٥٠٠ جندي من ٢٥ دولة حليفة يمثل البريطانيون غالبيتهم بتعداد ٧٢٠٠ جندي بينما يعمل في السفارة الأمريكية في بغداد حوالي ألف موظف إلى جانب خمسة آلاف حليف غير مدني.

تضمن هذا التقرير إشارات يمكن من خلالها القول بأن تاريخ صلاحية السياسات الأمريكية في المنطقة قد حل وأن الولايات المتحدة بالرغم من المناورات السياسية والعسكرية التي قامت بها على مستوى المنطقة أو على مستوى العالم وبالرغم من الرحلات المتعددة للمنطقة التي قام بها وزراء الخارجية والدفاع الأمريكيون لإخافة الدول العربية بالمنطقة وتشكيل محور عربي أمريكي وإشغال الخلافات بين الشيعة والسنة والعمل على عزل الشعب الإيراني العظيم أو ما يزعمونه من عزل الدولة التي جعلت الولايات المتحدة محل نفور وغضب شعوب العالم لسنوات بالرغم من ذلك كله تعجز الولايات المتحدة عن القيام بأدنى تعرض للوطن الإيراني المبارك. وسائل الإعلام الغربية بل ووسائل الإعلام الصادرة

بالفارسية والتابعة للاستخبارات العالمية تروج في هذه الأيام إلى احتمال قيام الولايات المتحدة بهجوم وشيك على إيران مما حدا بمعارضى الثورة المقيمين بالخارج إلى الخوف والفرع، ولا شك في أن السفن الحربية الأمريكية سوف تأتي إلى الخليج وأن الولايات المتحدة سوف تزيد من حجم قواتها في العراق وأفغانستان ومن المحتمل أن تشكل درعا دفاعيا بمساعدة الناتو وبعض الدول العربية ولكن الولايات المتحدة وبشهادة مبعوثيها الخاصين إذا كانت قد فكرت في كافة التدابير للهجوم على العراق إلا أنها اليوم عاجزة عن إيجاد وسيلة للخروج من الأزمة التي تسببت فيها لنفسها في المنطقة فكيف يمكن أن تلقى بنفسها في أزمة أشد حدة يمكن أن تؤدي إلى اجتثاث جذور النظام الصهيوني المغتصب إلى الأبد وتغرق العالم في نار الحقد والأنانية التي أشعلها غير العقلاء أمثال بوش ومؤيديه؟ ربما تصور الأمريكيون أن ظروف إيران الحالية تشبه ظروف العراق منذ أربع سنوات وهم في ذلك واهمون.

مبررات إيران لمنع دخول المفتشين

■ اعتماد ملي (الاعتماد الوطني) ٢٠٠٧/١/١٨

واسعة النطاق، وقد نقلت وسائل الإعلام عن بعض الدبلوماسيين تقريراً يفيد بأن طهران قبل أن تقدم على هذه الخطوة، طالبت في رسالة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بمنع إفصاح كرسيتين شارليه البلجيكي الجنسية والمسئول عن عمليات التفتيش على المنشآت النووية الإيرانية، وبناءً على هذا التقرير يبدو أن السلطات الإيرانية كانت تريد استبعاده، وقد ورد تقرير آخر مفاده أن الوكالة استلمت من إيران رسالة لم يتم الإعلان عن تفاصيلها، لكن يقال أن إيران اعترضت من خلالها بشدة على نهج شارليه، وقد أكد هذا الخبر أحد المسؤولين المقربين إلى الوكالة الدولية عندما قال أن كبار المسؤولين الإيرانيين اتصلوا بالبرادعي وطالبوه باستبعاد شارليه.

جدير بالذكر أن مفتشى الوكالة الدولية للطاقة الذرية يجرون أعمال رقابة على المنشآت النووية الإيرانية بصورة منتظمة في إطار تنفيذ بنود اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية، وقد أكد مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الدكتور محمد البرادعي مراراً على تعاون إيران الجيد في هذا الشأن. وطبقاً لما هو معتاد كل عام يتم إعلام الدول الأعضاء في هذه المنظمة

طلابت الوكالة الدولية للطاقة الذرية إيران بإعادة النظر تجاه قرارها الرامي إلى منع دخول ٣٨ شخص من مفتشى الوكالة إلى إيران. فطبقاً للقرار الذي أعلن من جانب علاء الدين بروجردى رئيس لجنة السياسة الخارجية والأمن القومي بمجلس الشورى الإسلامى، اتخذت إيران قراراً بمنع ٣٨ مفتشاً من ممارسة أعمال التفتيش المعتادة للمنشآت النووية.

وفي هذا السياق، صرح بروجردى أن قرار طهران هذا ارتكز على إمكانية عمالة هؤلاء المفتشين لصالح دولهم، وأن المسؤولين الإيرانيين استبعدوا هؤلاء المفتشين بناءً على انتماءاتهم لدول مثل كندا والولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا وفرنسا وألمانيا.

وتصف إيران هذا القرار بأنه مطابق لقوانين وأعراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي قال المتحدث باسمها في رد فعل الوكالة على قرار إيران أن منع هؤلاء المفتشين لن يتسبب في خلل بأعمال التفتيش، مطمئناً بأن الرقابة على المنشآت النووية الإيرانية ستتواصل.

يرى المحللون أن إيران أقدمت على هذه الخطوة عندما وضع الاتحاد الأوروبي نهجاً جديداً من خلاله يتم تفعيل الضغوط ضد إيران من خلال تبني عقوبات

بقائمة المفتشين من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية وكل دولة لديها إمكانية رفض المفتشين طبقاً للقوانين وطبقاً لجنسيات هؤلاء المفتشين.

وقد أعلنت الوكالة الدولية للطاقة أيضاً عن تفاصيل تعيين هؤلاء المفتشين مؤكدة أنها مسألة يتم حسمها بين الوكالة والدول الخاضعة للتفتيش. وفى هذا الإطار تحدث أحد الدبلوماسيين الإيرانيين فى حوار مع وكالة أنباء إيسنا عن ابتعاد المفتشين عن مهامهم الأساسية والقانونية وقيامهم بإجراءات غير متخصصة، وذلك ليس فقط فيما يتعلق بالمنشآت النووية الإيرانية، وإنما فيما يتعلق بجميع أعضاء الوكالة الدولية وهى قضية مرفوضة جملة وتفصيلاً، قائلاً: "لقد خصصت الوكالة الدولية للطاقة، أكثر من ٢٠٠ مفتش من أجل تفقد المنشآت النووية الإيرانية، وطبقاً لحقوق إيران المكفولة لجميع أعضاء الوكالة الدولية، تستطيع المطالبة بحذف أو استبعاد عدد من هؤلاء المفتشين فى أى وقت وخلال أى مرحلة من مراحل التفتيش"، واعتبر الدبلوماسى أيضاً أن قضية منع دخول المفتشين تمثل مطلب مهملى مجلس الشورى الإسلامى، وعلى السلطة التنفيذية تنفيذ هذا القانون. وفى إشارة إلى المفتش البلجيكى قال: "قبل أن تعلن إيران منع ٢٨ مفتش، طالبت بحذف هذا المفتش من قائمة المفتشين المكلفين بالرقابة على المنشآت النووية الإيرانية، معللة ذلك بأن هذا المفتش أدلى بمعلومات نووية إيرانية سرية كان من المفترض الحفاظ عليها بين إيران والوكالة الدولية للطاقة وقد منحها لوسائل إعلام دول معادية ثم أكد هذا الدبلوماسى على التزام إيران باتفاقية NPT ومواصلة أعمال التفتيش. ألمح هذا الدبلوماسى إلى حق إيران فى الاعتراض على مفتش أو أكثر أثناء مراحل التفتيش، طالما وجدت خروجاً على المهام المكلفين بها كما أن مفتشى الدول التى تبنت إجراءات غير منطقية مثل القرار ١٧٣٧ ضد أنشطة إيران النووية السلمية، لن تكون لهم مكانة فى إيران طالما لم تنتهج دولهم سبل منطقية وقانونية.

مشكلة لا تحل

يرى على أحمدى عضو لجنة الأمن القومى والسياسة الخارجية بمجلس الشورى الإسلامى، أن عدم دخول ٢٨ مفتش إلى إيران لا يحل المشكلة وأنه منذ توقيع البروتوكول الإضافى من الملاحظ أن مطالب

الغرب غير القانونية ليست قيد التنفيذ، وأن تواجد مثل هذا العدد الكبير من المفتشين لا يعكس الصورة المنطقية للتفتيش وأن مجلس الشورى الإسلامى عندما اتخذ قراره بإعادة نظر الحكومة فى علاقاتها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والإسراع بعملية التخصيب لم ينعكس ذلك ويتمخض عنه منع دخول ٢٨ مفتش من الوكالة الدولية وإنما نتج ذلك عن انتماء بعض المفتشين لدول قد تستغل أعمال التفتيش ضد إيران.

فعدم السماح بدخول هؤلاء المفتشين كان ضرورة تطلبتها المصالح القومية الإيرانية، وهو حق لكل دولة ذات سيادة وتخشى من انتقال معلومات سرية إلى دول معادية.

من ناحية أخرى أكد أحمدى على أن الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا تريدان البدء فى مسيرة دعائية تصور عدم السماح بدخول مفتشى الوكالة الدولية، على أنها أزمة الملف النووى الإيرانى التى لا تحل.

وفى تحول آخر أعلن مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية الدكتور محمد البرادعى خلال منتدى دافوس الاقتصادى العالمى بسويسرا، أن إيران ربما تتمكن من حيازة سلاح نووى خلال الأربع أعوام القادمة، ويأتى هذا الإعلان بعد تأكيد البرادعى مراراً على أن مفتشى الوكالة لم يحصلوا على أى دليل يفيد بوجود مثل تلك النية لدى إيران. وخلال حديثه أيضاً أكد البرادعى على وجود البعض فى طهران ممن يسعون لإنتاج مثل هذا السلاح، لكنه فى أعقاب ذلك وجه تحذير إلى الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل مفاده أن أى هجوم عسكري على المنشآت النووية الإيرانية سيكون له انعكاسات كارثية ولن يؤدى إلا إلى تقوية الإرادة الإيرانية الرامية إلى الحصول على سلاح نووى وفى شأن البرنامج النووى الإيرانى الخاضع لرقابة الوكالة الدولية، منذ أكثر من أربعة أعوام، قال البرادعى: "إنهم يمتلكون هذا العلم وهو بالتأكيد بحيازتهم فهل تريدون تدمير وقصف هذا العلم؟"

ثم اقترح البرادعى، إشراك جميع دول المنطقة فى مباحثات خاصة بالملف النووى الإيرانى، منتقداً إجماع الولايات المتحدة الأمريكية عن إجراء مفاوضات مباشرة مع الجانب الإيرانى.

الألفاز والأحاجي والمعميات عند أهل الفارسية

أ.د. محمد نور الدين عبد المنعم
كلية اللغات والترجمة - جامعة الأزهر

ويقسم البعض الألفاز بشكل عام إلى مجموعتين :
الأولى : وهي الألفاز المعنوية ؛ وهي التي تشير إلى
الموصوف عن طريق ذكر صفاته ، ويسمى هذا النوع
بالألفاز البسيطة أو الوصفية . وتضاف الألفاز التي
قيلت في العلوم المختلفة كالنحو والحساب والفقه والتي
تسمى أيضاً بالألفاز الفنية إلى هذه المجموعة . أما
المجموعة الثانية : فهي الألفاظ اللفظية ؛ وهي التي
تشير إلى الموصوف عن طريق ذكر كلمات تتضمن إسمه
أو بعض حروفه ، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق
التصحييف أو القلب أو الحذف أو التبديل .

وللغز جذور قديمة في الثقافة السامية ، ويوجد
نماذج لهذا الفن في التوراة ، ومثال ذلك اللغز الذي ورد
في سفر القضاة (الإصحاح ١٤ من الفقرة ١٢ حتى ١٨)
: (فقال لهم شمشون لأحاجينكم أحجية فإذا حللتموها
لي في سبعة أيام وأصبتموها أعطيك ثلاثين قميصاً
وثلاثين حلة ثياب . وإن لم تقدرُوا أن تحلوها لي
تعطوني أنتم ثلاثين قميصاً وثلاثين حلة ثياب . فقالوا
له حاج أحجيتك فنسمعها ، فقال لهم شمشون "من
الآكل خرج أكلٌ ، ومن الجافي خرجت حلاوة" . ولما عجز
الفلسطينيون حتى اليوم الثالث عن حل الأحجية سلطوا
عليه إمرأته حيث تمكنت بمكرها ودهائها من معرفة حل
الأحجية من زوجها شمشون وأبلغت الحل إلى بني
شعبها .. فقالوا له الحل هو "آى شئ أحلى من العسل
وليس هناك من هو أجفى من الأسد" فقال لهم شمشون
"لو لم تحرثوا على عجلتي لما وجدتكم أحجيتي" .
وهو يعنى بهذا : لو لم تلعبوا بعقل زوجتي لما توصلتم
إلى حل أحجيتي . وأصل هذه القصة أن شمشون قابل
أسداً فقتله ثم وجد بعد ذلك في جثته نحلاً فأكل من
العسل .

وربما يمكن الربط في الأدب العربى بين اللغز وبين
بعض المفاخرات اللغوية ، ذلك لأن الشعراء حاولوا عن
طريق الإستفادة من الأساليب المبهمة المختلفة إمتحان أو
إختبار ذكاء المخاطب . ولا يمكن إستبعاد دور الكهنة
والسحرة أيضاً في هذا المجال . ومن ضمن الشواهد

من الموضوعات الطريفة التي إهتم بها العرب
والفرس في نشاطهم الفكرى والأدبى واللغوى ما يطلقون
عليه مصطلحات الألفاز والأحاجي والمعميات . وتطالعنا
المعاجم الهريية بتعريفات محددة لهذه الأنواع الثلاثة :
فتعرف اللغز بأنه : جحر الضب والفأر واليربوع وما
يعمى به من الكلام وجمعه أَلغاز . ويقال في العربية لغز
اليربوع أجحاره لغزا ، أى : حفرها ملتوية مشكلة على
سالكها . ولغز الشئ : مال به عن وجهه . ويقال : لغز
في كلامه . وألغز في كلامه وفيه أى : عمى مراده
وأضمره على خلاف ما أظهره .

أما المعمى فهو نفسه اللغز وجمعه : مُعميات . وعمى
الأمر : إلتبس . ويقال : عمى عليه طريقه إذا لم يهتد
إليه ، فهو أعمى ، وهي عمياء . وعمى عليه الشئ :
لبسه وأخفاه .

أما الأحجية فمعناها : الكلمة يخالف معناها لفظها
، وجمعها : أحاجي . والأحجية لغز يتبارى الناس في
حله . وحاجاه حاجة وحجاء بمعنى : جادله وغالبه في
مطارحة الأحاجي . والحجا : الستر والعقل وجمعها
أحجاء ، والحجيا هي الأحجية .

ويتضح من هذه التعريفات التي ذكرتها المعاجم
العربية أنها تطلق جميعها على نوع واحد من الكلام
الغامض أو المبهم أو المستور الذي يتبارى به الناس
للتسلية وقضاء الوقت ، مما يشحذ الذهن وينشط العقل
والفكر . وهو ما يطلق عليه في الفارسية كلمة "چيستآن"
(اللغز أو الأغلوطة) ، وهذه الكلمة مركبة من چه : ماذا
، واست : يكون ، وأن : ذلك أو تلك . ويكون معناها معا :
ماذا يكون ذلك ؟

ومن أمثلة الألفاز في الشعر العربى ما قيل في
القلم :

وذى خضوع راعع ساجد
ودمعه من جفنه جارى
مواظب الخمس لأوقاتها
منقطع في خدمة البارى
ومن الممكن أن يكون اللغز في النثر أو النظم ،

القديمة لهذا الفن في الأدب العربي السؤال الذي يطرحه رجل على امرأة إسمها هند كانت مشهورة بالفصاحة حتى يختبر ذكاءها . (ابن قتيبة ٢ / ٢٢٢) ، كذلك الأشعار التي تبادلها امرؤ القيس وعبيد بن الأبرص ، وهي تعد من شواهد هذا الفن في العصر الجاهلي . ومن الجدير بالذكر أن عبيد قد استخدم كلمة "أوبد" بدلا من "الغاز" في هذه المحاورات .

ومنذ القرن الثالث وحتى القرن الرابع الهجريين نجد أيضاً كتباً ورسائل باسم المعنى بالإضافة إلى ما نصادفه من نماذج متناثرة لكتاب وشعراء من أمثال أبي نواس في هذا المجال ، ومثال ذلك : "المعنى" المنسوب إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي ، و"العويص" تأليف محمد بن خالد بن عبد الرحمن البرقي ، و"كتاب المعاني الكبير" تأليف ابن قتيبة ، و"المعاريف" تأليف يحيى ابن أبي منصور الموصلي ، و"المسكت في الألفاظ" تأليف زبير بن أحمد الزبيري (توفي ٢١٧ هـ) ، و"اللفز" لمحمد بن أحمد بن عبد الله المشهور بالمفجع (توفي ٢٢٠ هـ) ، و"الملاحن" تأليف ابن دريد (توفي ٢٢١ هـ) ، وكتاب "في معرفة المعنى من الشعر" تأليف محمد بن أحمد محمد بن طباطبا (توفي ٢٢٢ هـ) ، وكتاب "الألفاظ" تأليف عبد العزيز بن يحيى بن أحمد الجلودي (توفي ٢٢٢ هـ) ، وكذلك "فتيا فقيه العرب" لابن فارس ، ومن الجدير بالذكر أن هذا الكتاب الأخير يعد نوعاً من الألفاظ (نشر بتحقيق حسين علي محفوظ في دمشق عام ١٩٨٥ م) .

وقد راجت الألفاظ فيما بين القرنين الخامس والسادس واهتم بها على وجه الخصوص الأشراف والعظماء والعلماء أكثر من غيرهم ، وتنافسوا مع بعضهم في هذا المجال . وفي ذلك الوقت إهتم بهذا الفن أيضاً الأدباء والشعراء في المغرب والأندلس . ومن بعض الأعمال المستقلة في هذه الفترة حول هذا الموضوع نذكر : "ديوان الألفاظ" لأبي العلاء المعري (توفي ٤٤٩ هـ) ، و"الألفاظ" لابن أسد الفاروقي (توفي ٤٨٧ هـ) ، والإعجاز في الأحاجي والألفاظ لأبي المعالي سعد بن علي الوراق الخطيري (توفي ٥٦٨ هـ) . وتوجد النسخة الخطية من هذا الكتاب في مكتبة العتبة المقدسة (آستان قدس) وهي التي مدحها عبد القادر البغدادي ، و"حلية الطراز في حل الألفاظ" لعبد الرحمن بن أبي البركات الأنباري (توفي ٥٧٧ هـ) .

وقد إشتهرت مقامات الحريري لما تشتمل عليه من ألفاظ نحوية وفقهية وغير ذلك ، ومنذ ذلك الوقت فصاعداً إنتشر هذا الفن إنتشاراً واسعاً بشكل أكبر بحيث أنه لا يوجد شاعر في عصر المماليك لا ترى في أشعاره الألفاظ . وكان ابن عنين من الشعراء الذين كانت لهم يد طولى في هذا الفن ويشكل اللفز الجزء الأعظم من ديوانه . وقد نظمت جماعة من شعراء العصر

المملوكي مثل ابن الساعاتي قصائد خاصة في هذا الباب .

ومنذ القرن السابع الهجري وما تلاه زادت المؤلفات حول الألفاظ والأحاجي ، ومن ذلك : "حل مطر زدر فن معما ولفز" تأليف علي بن محمد اليزدي (توفي ٨٥٠ هـ) ، و"كنز الأسماء في فن المعنى" لمحمد بن أحمد قطب الدين المكي النهروالي (توفي ٩٨٨ هـ) ، و"جلاء الدياجى في المعميات والأحاجى" لإبراهيم بن عيسى الحوراني (توفي ١٢٢٤ هـ) ، و"تسهيل المجاز إلى فن المعنى والألفاظ" لطاهر بن صالح الجزايري (توفي ١٢٣٨ هـ) .

وفي روايات العرب ، أن واضع المعنى هو الخليل بن أحمد الفراهيدي ، أما بالنسبة للأحجية فقد قالوا أن أول من وضعها وإختار لها هذا الإسم هو الحريري ، وقد نظم في مقالة "الملطية" عشرين أحجية . ومن المؤلفات الهامة التي كتبت حول الأحاجي "كتاب الأحاجي النحوية" (أو المحاجة بالمسائل النحوية) لجار الله الزمخشري (توفي ٥٢٨ هـ) الذي طبع عام ١٩٦٩ م ، وكتب علي بن محمد السخاوي (توفي ٦٤٣ هـ) عليه شرحاً بعنوان : تنوير الدياجى في تفسير الأحاجي ، والنسخة الخطية منه موجودة في المكتبة المركزية بجامعة طهران (نسخة رقم ١٥٤) (أنظر دائرة المعارف بزرگ اسلامي) .

وقد ذكر بهاء الدين العاملي (٩٥٣ - ١٠٣١ هـ) في كتابه الكشكول بعض الألفاظ في أشياء مختلفة كالسيف وغيره .

وقد إعتبر الفرس اللفز ضمن فنون البديع المختلفة ، وقد ذكره العرب منذ أقدم مؤلفاتهم ، ومن هؤلاء الجاحظ في كتابه "الحيوان" ، وقد ذكر ألفاظاً في الحيوانات المختلفة كألفاظ في الخفاش والنمل والعقرب وغير ذلك . (الحيوان ج ٣ ص ٥٢٧ ، ج ٤ ص ٢٢ ، ج ٥ ص ٣٥٩) .

وإعتنى صاحب كتاب "نقد النثر" باللفز بعد ذلك ، فخصص له باباً برمته وعرفه تعريفاً لغوياً فقال : "وأما اللفز فإنه من ألفز اليربوع ، ولفز إذا حفر لنفسه مستقيماً ثم أخذ يمينه ويسرة ليعمى بذلك علي طالبه ، وهو قول إستعمل فيه اللفظ المتشابه طلباً للمعابة والمحاجة ، وذلك مثل قول الشاعر :

رُبَّ ثور رأيتُ في جُحر نملٍ
ونهار في ليلة ظلماء

والثور هنا : أَلْقِطْعَة من الأقط ، والنهارُ : فرخ الحُبَارَى . فإذا إستخرج هذا صَح المعنى ، وإذا حمل على ظاهره كان محالاً .. (نقد النثر ص ٥٨) .

وفسره أيضاً ابن رشيق في كتابه العمدة فقال : "ومن أخفى الإشارات اللفز ، وهو : أن يكون للكلام

ظاهر عجب لا يمكن ، وباطن ممكن غير عجب كقول
ذی الرمة يصف عين الإنسان :
وأصغر من تعب الوليد ترى به
بيوتاً مبناة وأودية قفراً
(العمدة ج ١ ص ٣٠٧)

وقد أوقع الفرس بهذا الفن وذكره في كتبهم
الخاصة بالبدیع ومن هؤلاء الرادوياني الذي ذكره تحت
عنوان "الألفاظ والمحاكاة" وقال إنه : "من جملة
الصناعات ، وهو مستعذب في إمتحان الفكر وتجربته ،
كقول الشاعر في لغز (ميرك) :

ديدم دو هفته ماه وز دييا بر او سلب
از دور بنكرستم وماندم در او عجب
كفتم چي نامي اي بت كفتا كريم را
بنكار باشكونه ونامم بكن طلب
(ترجمان البلاغة ص ٩٩)

- رأيت بديراً متشعاً بلباس من الحرير ، فنظرت
إليه من بعيد وعجبت لأمره .

- وقلت ما إسمك أيتها الدمية ؟ قالت : كريم ،
أكتب هذا الإسم مقلوباً وأطلب إسمي منه .

ويذكر الوطواط مصطلحين هما التعمية واللفز ،
والمصطلح الأول ذكره ابن رشيق قبل ذلك وتحدث عنه
(العمدة ج ١ ص ٣٠٩) ، وقد عرفه الوطواط بقوله :
"وهذه الصنعة تكون بأن يذكر الشاعر إسم معشوق أو
إسم شئ آخر مستورا في بيت من أبياته ، وذلك إما
بالتصحييف أو القلب أو الحساب أو التشبيه أو بطريقة
أخرى ، على ألا يكون كذلك بعيداً عن الطبع السليم ،
وأن يكون خالياً من الإطالة والألفاظ الرديئة .. ومن
الأمثلة العربية معمى في البرق :

خذ القرب ثم إقلب جميع حروفه
فذاك إسم من أقصى منى القلب قُرْبُهُ

ومثال لشاعر آخر في كلمتي "درم" أي درهم ،
و"مرد" بفتح الأول أي رجل ، وبالضم بمعنى مات :

إنما المرء بمقلوب إسمه

بلسان الفرس فافهم قلبه

فإذا لم يحظ فاضمم ميمه

وقل اللهم فاغفر ذنبيه

أما اللفز فهو عنده كالمعمى تماماً إلا أنهم يذكرونه
عن طريق السؤال والعجم يسمونه "چيستان" ومثله قول
الحريري في "المروءة" :

وما ناكح أختين جهراً وخفية

وليس عليه في النكاح سبيل

متى يغش هذه يغش في الحال هذه

وإن مال بعل لم يجده يميل

يزيدهما عند المشيب تعهدا

وبرا وهذا في البعول قليل

وله أيضاً في الشراب :
وما شئ إذا فسدنا تحول غيُّه رَشْدَا
وإن هو راق أو صافا أثار الشر حيث بدا
زكى العرق والدُّه ولكن بش ما ولدا

(حدائق السحر ص ٧٠)

ومن الأمثلة الفارسية الطريفة ما قاله الشاعر
منوچهری في لغز الشمع ، وتبدأ القصيدة بالأبيات
التالية (تذكرة الشعراء ص ٤١ ، ٤٢) :

ای نهاده برميان فرق جان خویشتن

جسم ما زنده بجان و جان تو زنده بتن

كـرنه كوكب چرا پیدا نکردی جز بشب

ورنه عاشق چرا كـری همی بر خویشتن

كوكبی آری ولیکن آسمان تست موم

عاشق آری ولیکن هست معشوقت لكن

پیرهن در زیرتن داری وپوشد هرکسی

پیرهن برتن توتن پوشی همی بر پیرهن

كـر بمیری آتش اندر تو رسد زنده شوی

چون شوی بیمار خوشتر کردی ازكردن زدن

تا همی خندی همی كـری واین بس نادرست

هم تو معشوق وهم تو عاشقی برخویشتن

بشكفی بی نو بهار وپژمري بی مهرگان

بكـری بی دیدگان وباز خندی بی دهن

- یا من وضعت روحك فوق رأسك ، إن أجسامنا

تحيا بالروح ولكن روحك تحيا بجسدك .

- إذا لم تكونی كوكباً فلم لا تظهرين إلا بالليل ، وإذا

لم تكونی عاشقة فلم تديمين البكاء على نفسك .

- نعم إنك كوكب ساطع ولكن سماءك مصنوعة من

الشمع الناصع ،

وأنك عاشقة حقاً ولكن معشوقك هو هذا الوعاء

الرائع .

- ومن عجب أنك ترتدين قميصك تحت طيات

جسمك

وكل إنسان يلبس قميصه فوق جسده ، بينما أنت

ترتدين جسدك فوق قميصك .

- ومن عجب أنك إذا مت واتصلت بك شعلة من نار

، دبت فيك الحياة ثانية .

ومن عجب أنك إذا مرضت تحسن حالك بقطع

رأسك .

- ومن العجب أنك تضحكين وتبكين في آن واحد ،

وهذا نادر

ومن العجب أنك أنت العاشق والمعشوق فى وقت واحد .
- ومن عجب أنك تزدهرين بغير ربيع وتذوبين بغير خريف ،

وتبكين بغير عين وتضحكين بغير ثغر أو فم
(أنظر بقية هذه القصيدة وترجمتها فى كتاب "تاريخ الأدب فى إيران من الفردوسى إلى السعدى ص ١٩١ وما بعدها) .

وجاء فى كتاب "إعجاز خسروى أو رسائل الإعجاز" الذى ألفه الأمير خسرو الدهلوى (متوفى ٧٢٦ هـ = ١٢٢٥م) أن المعنى على ثلاثة أقسام هى :

١- المعنى المترجم (معمای مترجم) : ويكون بذكر كلمة فارسية وترجمتها بالعربية أو العكس ومثال ذلك معنى فى لقب "كبير الدين" :

وى خواجه كبير دين كه بوسم پایش
بنوشته بکاغذ لقب والايش
بر پهلوى آن بزرگ جمعى موصول
يك كنجد بر داشتىم از بالايش
- إنه السيد كبير الدين الذى بوسم قدمه
- قد كتب على ورقة لقب رفعته
- فخلف ذلك الكبير اسم جمع الموصول
- وقد حذفت من فوقها النقطة

وتفسير ذلك أن معنى كبير فى الفارسية هو "بزرگ" ، والذين جمع موصول ، وعندما نحذف النقطة العليا منها تصبح "الدين" ويصبح التركيب "كبير الدين" وهو اللقب المطلوب .

٢- المعنى المصور (معمای مصور) : ويكون بذكر السهم والحرية والقلم وكل ما هو مستقيم الشكل ويقصد من ذلك حرف الألف ، ويشبهه حروف الهاء والتاء والثاء بالحاء ، فى حين يشبه النقاط بالمسامير ، ومثال ذلك ما ذكره فى كلمة "ثابت" :

ثابت ديدم كفش سه ميخى بر سر
وز سينه برون آمده تيرى پر
يك ميخى كفش را به بسته بكم
درياي يكي كفش دو ميخش ديكر
- رأيت ثابتاً كحذاء ثبتت فيه ثلاثة مسامير فى مقدمته (حرف الثاء)

- وخرج من صدره سهم (حرف الألف)
- وقد ثبت مسمار آخر بوسطه (حرف الباء)
- وفى الحذاء مسماران آخران (حرف التاء)
وهو يجعل لكل حرف فى الأبجدية رمزا وصورة تقابله ؛ فالراء يقابلها صولجان والزاي يقابلها صولجان وكرة ، والطاء يقابلها عين ومرود ، والعين يقابلها نعل وهلال ، والغين يقابلها نعل به مسمار فى مقدمته ، وهكذا بقية الحروف .

٢- المعما الموشح (معمای موشح) : وهو من وضعه أيضاً ويقول إنه شرحه فى مقدمة كتابه "غرة الكمال" ، وهو أحد دواوينه الثلاثة ، ويستعمل فيه الحروف التى يوجد بها غلظة أو يصعب إستعمالها خاصة فى الأسماء العربية ، ومثال ذلك إسم "حسن" :

ساقى برخيز وباده كلكون ده
نو كشت بنای عيش در دل خون ده
بسيار نام حسنم دادى مى
خواهم قدحى باز پسین اكنون ده
ح س ن

- إنهض أيها الساقى وقدم الخمر الحمراء اللون
- فقد تجددت الحياة فى القلب فهات الدم
- وقد أعطيتنى خمرا كثيرة باسم حسن
- وأنا أريد القدح الأخير فأعطنى إياه الآن
وهو فى هذا النوع يستخرج حروف الإسم من بعض الكلمات الموجودة فى الشعر . وقد ذكر أمثلة أخرى فى حروف الغين والعين والصاد والضاد والقاف والألف والطاء والظاء .
(أنظر الرسالة الثالثة من إعجاز خسروى أو رسائل الإعجاز)

المراجع:

- ١- دائرة المعارف بزرگ اسلامى - زير نظر كاظم موسوى بجنوردى - تهران ١٣٨٠ ش .
- ٢- الحيوان - ابو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ - مصر ١٩٣٨م .
- ٣- العمدة فى محاسن الشعر وآدابه ونقده - ابو الحسن بن رشيق القيروانى - مصر ١٩٦٣م .
- ٤- ترجمان البلاغة - محمد بن عمر الرادويانى - استانبول ١٩٤٩م .
- ٥- حدائق السحر فى دقائق الشعر - رشيد الدين الوطواط - ترجمة إبراهيم أمين الشواربى - القاهرة ١٩٤٥م .
- ٦- تذكرة الشعراء - دولت شاه السمرقندى - ليدن ١٩٠٠م .
- ٧- تاريخ الأدب فى إيران من الفردوسى إلى السعدى - ادوارد براون - ترجمة دكتور إبراهيم أمين الشواربى - مصر ١٩٥٤م .
- ٨- إعجاز خسروى أو رسائل الإعجاز - أمير خسرو دهلوى - الهند ١٨٢٦م .

العالم العربي بين إيران والولايات المتحدة

■ السفير د. عبد الله الأشعل

العراق وربما شيعية المنطقة بشكل عام، فإن الولايات المتحدة أبدت من مظاهر التقارب مع الشيعة ما أربك المراقبين في فهم السلوك الأمريكي .

ويدرك المراقبون أن قضية الشيعة والسنة هي فتنة أرادت الولايات المتحدة تقسيمًا جديدًا للعالم العربي حتى تمتد هذه الفتنة لكل المسلمين من الشيعة والسنة في العالم بأسره فتضرب العالمين العربي والإسلامي بضربة واحدة . ويدرك المراقبون أيضًا أن قضية الشيعة والسنة قضية مفتعلة ورغم ذلك فإن الاستجابة لها بدأت بالمواقف الرسمية العربية عندما بدأت إسرائيل عدوانها على حزب الله، وكذلك عندما بدأ الجدل يشتد بين حزب الله والحكومة اللبنانية في لبنان، وهم يرون الشيعة في لبنان ضد الولايات المتحدة بينما شيعية العراق يعملون على تنفيذ المخطط الأمريكي ولو كان الأمر يتعلق بمسألة أيديولوجية لكان الشيعة بطبيعتهم معادين للولايات المتحدة وكان السنة بطبيعتهم متحالفين مع الولايات المتحدة ولو كانت إيران هي مركز الولاء للشيعة في العالم لاصطف شيعية العالم حول إيران في حربها ضد الولايات المتحدة، ولكن هذه التقاطعات تثبت أن افتعال الصراع بين الشيعة والسنة في المنطقة يهدف إلى تحقيق مرامي المشروع الأمريكي الصهيوني .

في إطار الصراع الحالي بين إيران والولايات المتحدة وتفاقم مظاهره التي دفعت مراقبين إلى القول بأن احتمالات المواجهة العسكرية باتت عالية فإن العالم العربي قد انقسم هو الآخر بين إيران والولايات المتحدة، وبدا هذا الانقسام على قاعدتين هما :

القاعدة الأولى : هي أن حلفاء الولايات المتحدة في العالم العربي قد اتخذوا موقفًا سياسيًا من إيران وهذا الموقف لا علاقة له بالانقسام بين السنة والشيعة . القاعدة الثانية : هي الجدل الدائر بشدة في العالم العربي حول صعود القوة الإيرانية وانتهاجها سياسة أيديولوجية مندفة نحو أهداف تصطدم بثوابت المنطقة العربية . ويمكن أن نقسم المواقف في العالم العربي إزاء

تزايد المؤشرات على أن الولايات المتحدة تفكر في مهاجمة إيران وتتعمد الولايات المتحدة أن تكشف هذه المؤشرات ولكنها في نفس الوقت تعلن أنها لا تتوى مهاجمة إيران مما دفع الديمقراطيين في الكونجرس إلى تحذير الإدارة الأمريكية من مخاطر التحايل للقيام بمغامرة عسكرية ضد إيران تقضى على ما تبقى من هيبة الولايات المتحدة التي لا يدركها الرئيس بوش تمامًا في العراق .

وبدا المشهد في واشنطن وكأن هناك سباقًا محمومًا بين الإدارة الأمريكية لكسب الوقت وتمهيد الطريق لهذا الهجوم الذي لم يعد يخفى على كل المراقبين وبين القوى السياسية المعارضة لهذا الهجوم داخل الولايات المتحدة فانضم إلى الديمقراطيين سياسيون سابقون مثل برجينسيكي وكلينتون وكارتر وغيرهم .

وتعلم الولايات المتحدة أن مثل هذا الهجوم لا يلقى حماسًا من أوروبا ولا من أصدقاء الولايات المتحدة في المنطقة لما لهذا الهجوم من آثار مدمرة ولما يراه كثيرون من أنه خطوة جديدة من التورط الأمريكي لإشغال المنطقة .

ولكن أخطر مظاهر الإعداد لهذا الهجوم يكاد يلتهم العالم العربي حتى دون أن يبدأ هذا الهجوم ونغني به نجاح الولايات المتحدة وإسرائيل في إشغال الفتنة الطائفية بين الشيعة والسنة . فقد أشاعت الولايات المتحدة في لبنان ما صدقه الكثيرون من قيادات السنة السياسيين والدينيين وعلى رأسهم مفتي لبنان من أن الاعتصام الذي ينقذه أنصار حزب الله هو احتلال شيعي لمدينة عمرها الزعيم السنّي رفيق الحريري .

ورغم أن الطبقة الحاكمة في العراق من الشيعة قد أبدت موقفًا غير موال لإيران إلا أن ذلك لم يمنع المراقبين العرب من وضع شيعة العراق وإيران في سلة واحدة . كذلك يلاحظ المراقبون العرب أن الولايات المتحدة وهي تشعل الفتنة بين المسلمين تلعب دورًا مزدوجًا، ففي الوقت الذي تبدو فيه الولايات المتحدة معادية لإيران وتعطى الانطباع بأن عدائها لإيران يشتمل على عدائها لشيعة

الصراع الأمريكي - الإيراني إلى فريقين : الفريق الأول، يرى أنه يجب مساندة كل من يعادى الولايات المتحدة لأن الولايات المتحدة أساءت للعرب والمسلمين ومزقت العراق وتعرض لبنان للخطر وتساند إسرائيل مساندة تامة ، كما أنها تهدف إلى السيطرة الكاملة على العالم العربى ضمن مشروعاتها الإمبراطورية للسيطرة على العالم فتشعر العالم العربى بالإذلال وامتهان القضايا العربية وتقزيم هذه المنطقة واستغلال ثرواتها بشكل فاضح .

هذا الفريق يشترك مع قطاعات كبيرة على امتداد العالم ممن يرون نفس رأى فى الولايات المتحدة وخاصة اليسار الدولى الجديد الذى يريد أن يوقف عجلة العولمة وتداعياتها الجهنمية على الدول الصغيرة والطبقات الفقيرة والتي تقودها الولايات المتحدة بنفس الشراسة التي تحدثها العولمة .

وفى داخل هذا الفريق أيضاً هناك تيار يساند إيران لأن التحدى الأمريكى لها منذ قيام ثورتها عام ١٩٧٩ هو محاولة لقتل إرادات الدول المناهضة للولايات المتحدة فضلاً عن اعتقاد هذا التيار بأن الولايات المتحدة التي عزلت الثورة الإسلامية منذ قيامها لا يمكن أن تقبل بقيام نظام إسلامى فى إيران ، قادت إليه ثورة اجتماعية اتخذت شكلاً دينياً على ما وصف بالظلم الاجتماعى والقهر السياسى لحكم الشاه .

وتدرك الولايات المتحدة أن الثورة الإسلامية فى إيران يمكن أن تغذى ثورات إسلامية أخرى فى العالم الإسلامى بل إن بعض الدراسات الأمريكية ترى أن انتصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ فى الجزائر عام ١٩٩٢ بشكل كاسح ومفاجئ وصل لأكثر من ٩٠ ٪ من المقاعد كان من آثار انتصار الثورة الإسلامية ولكن ثبت أن المحاولات السياسية الأمريكية تمكنت من تحييد آثار هذه الثورة بل واستعداد الوسط الإقليمى عليها وتصويرها وربما بمساعدة أخطاء إيرانية كثيرة على أنها سوف تلتهم الاستقرار وتهدد الأنظمة السياسية فى المنطقة .

والغريب أن الإعلام الأمريكى لم يركز عند قيام الثورة الإسلامية فى إيران على الانقسام الشيعى السنى على ضفتى الخليج ، ولكن مراكز الدراسات الأمريكية كانت تؤسس لذلك منذ الستينيات ولم يكن ممكناً أن يظهر الطابع الطائفى فى الصراع السياسى الذى كان قائماً بين عبد الناصر والشاه لأن عبد الناصر كان المحرك للقومية العربية التي ادعت أنها تحمى كل أطراف المنطقة العربية ضد أى خطر قومى أو سياسى أو استعمارى خصوصاً فى منطقة الخليج مادام الشاه أحد أهم أعمدة الاستعمار الغربى فى المنطقة . وهذا هو السبب فى أن الذاكرة العربية فى الخليج لا تزال تستعيد صورة عبد الناصر كلما اشتد العداء لإيران على أساس أنه رمز للقومية العربية التي يجب أن تقف فى نظريتهم

ضد القومية الفارسية التي تلبست برداء الشيعة فى إطار الثورة الإسلامية فى إيران رغم أن المراقب العادى يمكن أن يدرك أن إيران هى نفسها إيران بقطع النظر عن الثوب الذى تلبسه ، لأن العوامل الحاكمة للسياسة الإيرانية لا علاقة لها بالدين ولكن الجديد هو ما ظهر مؤخراً من تسييس للدين على الجانبين .

الفريق الثانى، فى العالم العربى يرى أن مهاجمة الولايات المتحدة لإيران يجب أن تكون حاسمة حتى تسقط القوة الإيرانية التي صعدت على حساب الفراغ السياسى فى العالم العربى والتي عبرت الخليج إلى الضفة العربية وارتكبت الكثير من الحماقات فى وقت تشعر فيه الدول العربية بالعجز تجاه إيران والهوان تجاه الولايات المتحدة وتشعر فيه النظم العربية بالإفلاس تجاه شعوبها ولا تستطيع أن توفى بما تطالب به هذه الشعوب من بحث للقوة العربية فى مواجهة كل من إيران والولايات المتحدة .

وقد سبق أن ذكرنا فى مناسبات متعددة عدداً من الملاحظات السلبية التي أبداها هذا الفريق على إيران وطالبنا إيران بمراجعة هذه الملاحظات بشكل جدى إذا أرادت أن تضمن مساندة الشعوب العربية لها لأن هذه المساعدة تحتاج إلى أمرين : الأول هو أن تثبت إيران أنها تدافع عن إرادة دولة عادية ضد الجبروت الأمريكى وهذا يسعد المواطن العربى . والثانى أن عليها أن تثبت أنها تدافع عن القيم الإسلامية فى مواجهة طمسها من جانب القوى العظمى فى العالم وهذا يسعد المواطن المسلم .

ولكن الدعاية الأمريكية والصهيونية إضافة إلى بعض السياسات الإيرانية قدمت إيران بشكل جعل هذا الفريق على الأقل ينقسم لقسمين :

القسم الأول: يرى أن الهجوم على إيران هو صراع على المصالح لا ناقة للعالم العربى فيه ولا جمل وأن نتيجته فى كل الأحوال سلبية بالنسبة للعالم العربى ، فإن تمكنت إيران من إلحاق الأذى بالولايات المتحدة فإن أسهمها سترتفع على حساب العالم العربى أو بمعنى أدق على حساب دول الخليج ، وإن هزمت إيران هزيمة ساحقة فإن ذلك سيقضى على كل أمل فى العالم العربى لإضعاف القوة الأمريكية التي سيطرت على مقاليد الحياة والأمور البسيطة فى المنطقة العربية ، يكفى أن نشير إلى أن هذه الهيمنة قد وصلت لحد محاولة تكميم الأفواه وكسر الأقلام فى الصحف العربية التي تنتقد السياسات الأمريكية بل وصل الفجور السياسى إلى درجة أن السفير الأمريكى فى القاهرة كتب مقالاً بصحيفة الأهرام عام ٢٠٠٥ ينتقد فيه ما أسماه بتطرف الكتاب المصريين الذين ينكرون أن القاعدة هى التي شنت هجوم ١١ سبتمبر وفات السفير الأمريكى أن يتهم هؤلاء بأنهم أعضاء فى القاعدة .

القسم الثانى: من هذا الفريق يتمنى هزيمة إيران على عدة مستويات لأنه يعتقد أن صعود القوة الإيرانية سيؤدى

إلى أضرار فادحة في منطقة الخليج حيث يعتقد أن إيران تسيطر على كل الشيعة في المنطقة وأنها تستطيع أن تحرك هذه الطائفة وقتما تشاء ضد الأوطان التي ينتمون إليها وعلى أساس أن ولاء الشيعة في منطقة الخليج بحكم نظرية الإمامة هي للإمام الأكبر في طهران وليس للحاكم العربي في دولهم .

وقد لاحظ هذا القسم أن بعض التصرفات في بعض الدول في الخليج تتم بفتاوى من المرجعية الشيعية الكبرى في العراق وإيران وقد حدث ذلك بالنسبة لشيعة البحرين وشيعة لبنان حيث أقر السيستاني أن مشاركة شيعة البحرين في الانتخابات يتفق مع أصول المذهب . وبصرف النظر عما إذا كانت مشاركتهم قد تمت استجابة لقناعة سياسية أو قناعة مذهبية فإن هذه الفتوى قد عمقت الاعتقاد لدى هذا القسم بما خلص إليه . ويرى هذا القسم داخل الفريق الثاني أن هزيمة إيران يمكن أن تتم على ثلاثة مستويات

المستوى الأول: ضرب المنشآت النووية الإيرانية لأن القدرات النووية الإيرانية هي أهم ورقة سياسية لسطوة إيران في المنطقة وفقاً لرؤية هذا القسم من أقسام الرأي العام في العالم العربي والذي يرى أن إيران أخطر من إسرائيل رغم أن هذا التصوير ينطوي على مبالغة كبيرة وعلى تضليل سبق لنا أن فصلناه في مناسبات أخرى لأن إسرائيل هي رأس المشروع الصهيوني الذي ينفي الوجود العربي تماماً وأن محطات السلام العربية الإسرائيلية هي محطات في سبيل استكمال المشروع الصهيوني .

المستوى الثاني: من الهزيمة الإيرانية هو ضرب القدرات العسكرية الإيرانية إلى جانب القدرات النووية لأن إيران بقدراتها العسكرية التقليدية تستطيع أن تمارس هيمنة على دول الخليج ، وأن ضرب هذه القدرات سوف ينهي كل الممارسات السلبية التي تمارسها إيران في المنطقة .

أما المستوى الثالث: فهو القضاء على النظام السياسي الإيراني وإحلال نظام مدني لا يتضمن تلك الرسالة الأيديولوجية الإسلامية عموماً أو الشيعية بشكل خاص . والحق أن هذا الفريق الثاني يأخذ على إيران عدداً من المثالب أهمها ما أذاعته الولايات المتحدة في إطار حملتها الإعلامية على إيران من أن إيران سلحت ميليشيات شيعية لضرب سنة العراق وأن النظام الحاكم في العراق قد تعاون مع إيران في هذا الشأن وهم في نهاية المطاف أبناء لدولة عربية عريقة بصرف النظر عن طائفاتهم .

والحق أيضاً أن نشر الولايات المتحدة لوثائق وأدلة في هذا الشأن ليس حياً في سنة العراق ولكن هذه الأدلة أوضحت أن أسلحة إيران قد تسببت في قتل عدد كبير من الأمريكيين وهو ما يسعد هذا الفريق مرة أخرى .

أما المأخذ الثاني فهو ما يتردد بشدة من إيران تقوم بنشر المذهب الشيعي في عدد من الدول الإسلامية ومن بينها مصر وجزر القمر . إذا صح ذلك فإن إيران تكون قد أخطأت خطأ فادحاً في حق نفسها وفي حق الإسلام والمسلمين كما أخطأت في حق الدول التي تقوم فيها بنشر هذا المذهب لأن المعلوم أن المذاهب الإسلامية هي اجتهادات فقهية وأن الذي يجب نشره هو عقيدة الإسلام وليس أحد المذاهب في العالم الإسلامي لأن نشر إيران لهذا المذهب لن يؤدي إلى غلبة هذا المذهب على مذاهب السنة الأخرى بين أكثر من مليار ونصف مسلم في العالم . وليست إيران قيماً على المذهب الشيعي ولكن قيامها بهذا العمل لا علاقة له بالدين وإنما هو استخدام للدين وإضرار به لأهداف سياسية ولا يمكن أن يفهم هذا الموقف الإيراني إلا في إطار نظرية الإمامة ، فإذا صح ذلك حقاً وصح أن نظرية الإمامة لا تزال جزءاً حقيقياً من المذهب الشيعي فإن نشر المذهب الشيعي عن طريق إيران يعني تحويل المواطن الأجنبي إلى الحكومة الإيرانية وهذا يعد أخطر من التجسس كما يعد عملاً فاضحاً ضد الحكومة الإيرانية .

وقد لوحظ أن الحكومة الإيرانية لم تتف ما تردد في هذا الشأن بل الأكثر من ذلك فإن الشيخ القرضاوي عندما اتهم إيران بذلك صراحة في مؤتمر الدوحة لم يتمكن الوفد الإيراني من أن يعقب تعقيباً مقنعاً على ما أثير في هذا الشأن . ونعتقد أن هذه السياسة تلحق أضراراً بالسياسة الإيرانية، كما أنها من أهم عوامل الفتنة بين الشيعة والسنة خصوصاً وأن المسلمين السنة لا يكثرثون مطلقاً بمذاهبهم ولا يعلمون إلى أي مذهب تسير دولهم .

وهكذا فإن سلوك إيران في العراق والملاحظات التي تتردد حول علاقتها بشيعة لبنان وكذلك سياسة التشيع في العالم الإسلامي تحتاج إلى إيضاح من الحكومة الإيرانية ، صحيح أن العراق كان خطراً دائماً في عصر صدام حسين على الأمن القومي الإيراني وأن سقوط صدام كان نعمة من السماء ولكن العراق في نهاية المطاف دولة عربية ولا يمكن أن نقبل القضاء على طابعه العربي من جانب كل من الولايات المتحدة وإيران .

والحق أيضاً أننا لم نجد حرجاً في مساندة إيران لسوريا وحزب الله وحماس مادامت هذه الأطراف قد تخلت عنها العالم العربي وأنها تحتاج إلى نصير في مواجهة الهجمة الأمريكية الصهيونية ولم تكن مطلقاً من الفريق الذي كان ينتقد التحالف بين إيران وبين الأطراف العربية لأن هذا النقد كان يغفل هذا التحالف الآثم بين إسرائيل والولايات المتحدة . ولكن لا يمكن أن نجري تسوية بين أخطاء إيران في العراق وسياسة التشيع وبين موقفها من الأطراف العربية الثلاثة مما أدى إلى خلط الأوراق ودفع الفريق الثاني إلى إنكار الدعم الإيراني لهذه الأطراف بل واعتباره دعماً انتهازياً .

وطبيعي أن إيران لا تقدم الدعم لهذه الأطراف لوجه الله تعالى وإنما تقدمه لمساندة أطراف تقف حجرة عثرة في وجه المشروع الصهيوني الأمريكي وحتى يكون لإيران وزن في تسوية القضايا التي تتعلق بهذه الأطراف وهذا أمر مشروع في التحليل السياسي لأن الدول مهما كانت خيرة فإنها تعلق مصالحها الوطنية السياسية على طابعها الديني أو المثالي وكانت النظرية الواقعية هي السائدة منذ نشأة المجتمعات البشرية وستظل كذلك إلى نهاية الخليفة. ومن ناحية أخرى فإن موقف العالم العربي من الصراع الإيراني/ الأمريكي وإن كان متأثراً بشكل عام على المستوى الرسمي والشعبي ببعض السياسات الإيرانية التي يجب أن تهتم بها القيادة الإيرانية بسبب خطرها الجسيم على المصالح الإيرانية وعلى صورة إيران في العالم العربي فإن العالم العربي يجب أن يدرك ثلاثة حقائق أساسية في التحليل بعيد المدى :

الحقيقة الأولى أن إيران كانت هدفاً لكل القوى بما في ذلك المنطقة العربية وكان العراق رأس الحرية ضد إيران ، كما أن العالم العربي ظل على موقف العداء أو الترقب أو الحذر أو الابتعاد عن إيران تمشياً مع السياسات الأمريكية المعادية لإيران ، وهذه الحقيقة يجب أن تظل ماثلة في التحليل حتى نفهم أسباب السلوك الإيراني تجاه القضايا الشائكة في العالم العربي ، وبطبيعة الحال فإن هذه الحقيقة ليست مبرراً للسلوك الإيراني ولكنها دافع على فهم هذا السلوك من الناحية النفسية.

الحقيقة الثانية هي أن عزلة إيران في المنطقة والصد العربي عنها والتردد من جانب بعض الدول مثل مصر لأسباب قد تكون مشروعة من وجهة النظر المصرية ولكنها ليست مفهومة من وجهة النظر الإيرانية قد أدى بإيران إلى أن تبحث عن مصادر القوة وأهمها التحالف الاقتصادي العميق مع الصين وروسيا والهند ، والتحالف السياسي مع أمريكا اللاتينية وهي لا تثق في أن العالم العربي في مرحلة الهيمنة الأمريكية يمكن أن يكون أحد حلفائها وربما كان هذا هو السبب في أن الدبلوماسية الإيرانية تجاه العالم العربي ليست واضحة ولا تتسم بالحماس والمبادرة رغم أن إيران أحوج ما تكون إلى التقارب مع العالم العربي وتجفيف أسباب النقد لها لأن الشعوب العربية تقبل على إيران ربما نكاية في الولايات المتحدة .

وقد سجل المراقبون أن نجاح (أحمدى نجاد) الكاسح في انتخابات الرئاسة الإيرانية وكذلك تصريحاته ضد اليهود والهولوكوست قد أكسبه شعبية طاغية بلغت وفق قياسات الرأي العام في جريدة واشنطن بوست أكثر من ٨٠٪ من مسلمي العالم ، ولولا أن الولايات المتحدة والإعلام الدولي قد تصدى لهذه التصريحات بمختلف

الوسائل لما أبدت الحكومات العربية تحفظاً عليها وامتعاضاً من آثارها خاصة بعد أن نشط الصهاينة العرب في محاربة هذه التصريحات التي تدخل في باب الإثارة الضارة دون أن تقدم حلاً لمشكلة إسرائيل سوى التهديد بإزالتها من خريطة العالم وهو ما يرى المراقبون أنه هو السبب الحقيقي أو الذريعة الأساسية التي اتخذتها الولايات المتحدة كخلفية رئيسية لعدائها لإيران .

ويتفرع عن هذه الحقيقة أن العالم العربي خصوصاً المستثمرون فيه يدركون أن الصراع الأمريكي / الإيراني قد يتحول إلى تحالف إيراني أمريكي تدخل فيه إسرائيل لأن الصراعات عادة تدور حول مصالح فإذا كانت التسوية هي التي تحقق المصالح فإن الصراع يتحول فوراً إلى موائد المفاوضات وقد رأينا أحدث نموذج في ذلك في الملف النووي الكوري يوم ٢٠٠٧/٢/١٢ وإذا تم التفاهم الأمريكي الإيراني فإن منطقة الخليج سوف يتم اقتسامها بين الطرفين خاصة وأن الصراع بينهما لا يدور على قضايا أساسية بقدر ما يدور حول نصيب كل منهما من القسمة وإذا حدث فقد يتوارى الأمل في إحياء المنطقة العربية وتكسر كل الجهود الرامية حتى على المستوى الفكري إلى إحياء العالم العربي .

الحقيقة الثالثة هي أن إيران جزء من ثقافة المنطقة العربية وأن اللغتين الفارسية والعربية أعضاء في أسرة لغوية واحدة ولذلك فإن التأثير الإيراني الثقافي الذي تغنت به أم كلثوم وغيرها لا يقل عن تأثير الثقافة العربية على الثقافة الإيرانية ، واعتزاز الإيرانيين بأنهم جزء من ثقافة العالم العربي رغم اعتزازهم بثقافتهم الفارسية التي يرون أنها أكثر رقياً وإلهاماً من الثقافة العربية ، وهذه حقيقة تاريخية ولكن تفوق الثقافة العربية على الثقافة الإيرانية سببها الرئيسي هو القرآن الكريم الذي حسم قضية التفاضل بين اللغات والثقافات . كما يدرك الإيرانيون أن العالم العربي هو جسد الإسلام وأنه بغيره يكون الإسلام هائماً بحاجة إلى قلعة تأويه ولذلك فإننا نأمل أن تزيل إيران ما يحول بين التقارب الإيراني العربي لأن هذه النتيجة المترتبة على هذه الحقيقة تستد على حقيقة أخرى وهي أن الصراعات بين القوى الإقليمية وبين القوى الدولية هي صراعات مؤقتة وأن بناء المستقبل والاستقرار يجب أن يقوم على بناء ثقافة جديدة بين العالم العربي وبين إيران تتسامى فيه على كل الطموحات السياسية المحدودة التي تؤدي إلى سلوكيات إجرامية في حق العالم العربي وفي حق المسلمين عموماً .

ولسنا بحاجة إلى القول بأن من أهم مزايا التقارب العربي الإيراني هو تسوية مشاكل المنطقة في العراق ولبنان والجزر العربية في الخليج والعلاقات مع دول الخليج بشكل عام .

قراءة في زخارف السجادة الإيرانية والسجادة العربية

■ عبد الله الماجد
كاتب وناشر سعودي

الإسمى، بأن أطلقوا على بلدانهم دول الخليج العربية، وفى أدبياتهم الخليج العربى. ولم يكن هذا هو لب الاختلاف، وأصبحت حليف الأمس الكبير (الولايات المتحدة)، هو اليوم العدو الكبير والأول لإيران الجمهورية، ولم يكن دعمه ولا دعم دول الخليج العربية ومعظم الدول العربية، أثناء الحرب العراقية - الإيرانية التى اندلعت فى الشهر التاسع من عام ١٩٨٠، سراً، فعلى مدى ثمانى سنوات، نعم نظلم حكم الرئيس العراقى السابق، بالدعم المادى واللوجستى، مما عزز من احتلال إيران للجزر الإماراتية. وفى الذاكرة التاريخية الشئ الكثير، من هذا التوجس والحذر، فى العلاقات الإيرانية - العربية. وكان يبدو للداعمين الكبار، أنه بتوقف الحرب الإيرانية - العراقية، قد مُنح لصاحب العراق صورة المنتصر، لكنه لن يكون الشاه الجديد، ولن يُسمح لقوته، أن تكون هى القوة الكبرى فى الخليج أو فى المنطقة، فاستجاب للمصيدة التى وضعت له، على نحو ما هو معروف وما انتهى إليه. بينما أصحاب الثقافة المتجذرة فى العقول، على ضفة الخليج الشرقية، يؤسسون لقيام دولتهم من جديد، ممسكين بثوابت التراث، وعصرية هذا العصر التكنولوجى.

ولقد ساد العلاقات الخليجية العربية، والإيرانية، ما يمكن تسميته "بالإضممار النفسى" وهو شبيه بثقافة إيرانية شيعية معروفة هى "التقية" وهذا لم يسمح لعدد من أجندة الخلافات أن يتم حسمها، أو المصارحة بشأنها، والسعى الجاد فى حلها، لمصلحة دواع كثيرة سياسية وأمنية، ودينية وعلمية، تجمع بين الجميع. ويبدو أن إيران أكثر جرأة فى طرح أسبابها وتصوراتها - على الأقل فى ظل الظروف السياسية المهيمنة عليها الآن - وأن مصلحتها فى التوافق مع جيرانها القريبين، ومع أمتها الإسلامية الأشمل، فيما الجانب العربى، لا

المرّة الأخيرة التى زرت فيها إيران، كانت فى فترة حكم الشاه محمد رضا بهلوى، ضمن الوفد الصحفى المرافق لجلالة الملك خالد - رحمه الله - فى شهر مايو عام ١٩٧٦، يومها كانت إيران الحاملة الهادئة تعيش الحلم الإمبراطورى، الذى كان الشاه نفسه يضيف عليه هذه المظاهر. وكنت أستطيع أن ألمح التناقض بين هذا الحلم، والمظاهر الباذخة التى كان ينعم بها، بين ما كان يتصف بهذه المظاهر الإمبراطورية الشاهنشاهية، وبين مظاهر الفقر، والضيق التى تعم النصف الآخر من العاصمة طهران.

والحقيقة أن الشاه نفسه، كان يحرص على التأكيد على هذا الحلم الإمبراطورى، حتى فى أحاديثه الصحفية، وعلى ما أذكر أنه حينما كان الصحفى اللبنانى الراحل "سليم اللوزى" يجرى معه حديثاً صحفياً، كان شرط الشاه الأول، ألا يذكر اللوزى فى حديثه معه، وفيما سينشره عبارة "الخليج العربى" وإنما الخليج خليجاً فارسياً، وما يجب تذكره أيضاً، أن الشاه كان ينعم بالدعم اللامحدود من الولايات المتحدة، ولم تكن سياسته التى كانت تسبب استفزازاً لدول الخليج العربية، وكان أبرزها احتلاله للجزر الإماراتية الثلاث فى الخليج عام ١٩٧١، تجد معارضة أو ردعاً من الحكومة الأمريكية، صاحبه المصالح الحيوية فى هذه الدول. وهى صورة أترك للقارئ فرصة مقارنتها بما يجرى الآن. فهل انقلب السحر على الساحر؟

والحقيقة الأخرى، أنه بمجئ الثورة الإسلامية، فى فبراير ١٩٧٩، تحولت إيران من إمبراطورية شاهنشاهية إلى جمهورية إسلامية، لم تتبدل الركائز الأساسية فى تلك السياسة، فلا الجزر عادت إلى أصحابها، وظلت تسمية الخليج بالخليج (الفارسي) فى أدبيات الجمهورية الإسلامية، لكن أصحاب الخليج على ضفته الأخرى، وجدوا حلاً يحسم هذا الخلاف

يزال أسيراً لارتباطات سياسية وأمنية معقدة، مع القوى الخارجية الأخرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها، خلقتها الظروف المتلاحقة، التي تمر بها المنطقة.

ويبدو الخلاف الديني - الذي يُزج به قسراً في هذه الخلافات - خلافاً وهمياً على الأقل، في مفهوم أصحاب الديانة الواحدة، الذين يفهمون مصادر تشريعاتها وأوجه الخلاف والاتفاق فيها، فأوجه الاتفاق بين المذهبين السني والشيعة، أكبر من الاختلاف بينهما، فلا تزال الرابطة الإسلامية الكبرى، هي نفسها التي تربطهما وتجمعهما في ارتباطهما بأركان الإسلام الرئيسية، ولا يمكن أن يزعم أهل المذهب الشيعة، لأنفسهم أنهم وحدهم، الذين يجلون ويكبرون أهل البيت وينتسب إليهم. فأصل أهل البيت هو نبي هذه الأمة الذي يوحد بين أبناء الديانة الكبرى. ويشهدون أنه محمد صلى الله عليه وسلم رسول الله. وأهل السنة يجلون ويكبرون آله ويصلون عليهم. وإذا كانت ثقافة التشيع لآل البيت، لا تزال متشحة بالسواد، حزناً على ما لحق بالطالبيين منهم على نحو ما ذكره - مثلاً - واحد من أعلام الثقافة العربية، أبو الفرج الأصفهاني، في كتاب معروف له بعنوان "مقاتل الطالبيين" فإن أبناء المذهب السني الحاليين ليسوا ورثة الذنب أو الحقد، كما أن أبناء المذهب الشيعة يجب أن لا يكونوا ورثة لأخذ القصاص ممن لا ذنب لهم - نحن نتحدث عن الكره المذهبي - وليس الاقتصاص بالعدوان أو الحرب - كما تبيت له قوى خارجية لا تفهم أوجه الاختلاف والكره بين مذاهبهم، ومع ذلك لا يألون بعضهم على بعض، ولا تزال ذاكرتهم حية نابضة، بذكرى تلك الحروب التي قامت بينهم في زمن ماض، اعتبروها مجرد أحداث تاريخية، وليس مدعاة لتجديد تلك الذكرى، أو محاولة الاقتصاص منها.

وليس لأهل المذهب الشيعة، في على وآله رضى الله عنه، أكثر من أهل السنة، فهو خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن عمه الذي افتدى نفسه برسول الله، وصاحب المناقب التي لا تحصى ويجلها أهل السنة. أليس هو الذي قال عنه الخليفة الثاني عمر بن الخطاب رضي الله عنه "اللهم لا تجعلني في قوم لست فيهم أبا الحسن" وهو مستشاره وزوج ابنته، وفي هذا الاتجاه ليس في خطط أهل السنة - كما أنه لا ينبغي وليس ممكناً - أن يطلبوا من أهل المذهب الشيعة أن يتبرأوا من مذهبهم، كما أنه بالمقابل ليس - ولا يجب - لأهل الشيعة أن يكون في مشروعهم الدعوة

إلى التمثيل واستبدال مذهب بمذهب. وعليهما أن يتذكرا موقف رسول الله صلى الله عليه وسلم، في صلح الحديبية.

وفيما نحاول قراءة التشكيل على لوحة السجادة الإيرانية والسجادة العربية، بصوت مرتفع، يأتي الحديث عن البرنامج النووي والتكنولوجي الإيراني، في ظل تقاطعات الأسهم على لوحة التشكيل عالمياً. وهو الذي استغل بشكل مضمّن، ومقض لأركان الأمن، في هذه المنطقة، التي لا تتحمل أي عبث، بالتشكيل الزخرفي في سجادة "الكاشان" أو السجادة "العربية" ذات الأشكال المتداخلة. ففي أقل من ربع قرن استطاعت إيران، أن تؤسس لمشروعها العلمي والتكنولوجي، وهو زمن قياسي في حياة الشعوب والأمم. ولا يغيب عن الذهن أن إيران هي وارث شرعي، لأصل عربي إسلامي، حقق إنجازات في نهضة الأمة العربية والإسلامية استثمارته باقتدار، فهم ورثة ابن سينا وعمر الخيام العالم الرياضي والفلكي وليس الشاعر صاحب الرباعيات الشهيرة فقط، والخوارزمي، والبتاني، وغيرهم، وليس من المفارقة، أن معظم الشعب في إيران، على وجه التقريب، يتكلمون اللغة العربية ويكتبون بها، فلا تزال اللغة الفارسية تكتب بالحروف العربية، على عكس ما جرى في تركيا، حيث استبدلت تلك الحروف، بالحروف اللاتينية منذ دعوة كمال أتاتورك. وانتزع بذلك تراثاً ضخماً، جرى نسبته لإيران وأبرزه مثلاً "مثنوى" جلال الدين الرومي، الذي لا يزال أصله لغة فارسية. لقد حقق مشروع إيران العلمي، نجاحات في مناح علمية مختلفة، ليس في صناعة السلاح المتقدم كالصواريخ وبناء الغواصات وتصنيع الطائرات (كانت إيران في زمن الشاه قد حققت تقدماً في صناعة السيارات)، وإنما التقدم بجسارة نحو بناء الطاقة النووية وفي مجالات علمية أخرى مثل العلوم البيولوجية، حيث حققت استنساخ نعجة، محاكية في ذلك ما تحقق في الغرب المتقدم علمياً.

ودواعي الاعتراض الغربي - وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، على المشروع النووي الإيراني - معروفة، وليست في حاجة إلى تحليل، إذا ما تم فهم الصمت لسنوات، على المشروع الباكستاني الرائد إسلامياً، في الطاقة النووية وتحقيقه لنجاحات رائدة، ثم الاعتراض عليه في هذه الظروف الحالية، وتلفيق التهم لرموز هذا المشروع. والغريب في هذا الأمر، أن المعارضين على هذه المشاريع العلمية الإسلامية، تتم مباركة مثيلها ولكن بحيازة وتخطيط أمريكي مباشر.

والحقيقة أن الدعوة إلى إخلاء هذه المنطقة من أسلحة الدمار الشامل، ومن ضمنها حيازة القوة النووية المواجهة، لا تتم على قدم المساواة، فلا تزال إسرائيل التي تناصب العرب والدول الإسلامية العداء تمتلك قوة نووية، خارج نطاق المساواة أو التفتيش عليها.

والحقيقة أننا سوف لن نطرح تلك الأسئلة المبتسرة، مثل أيهما أفضل، بناء قوة نووية إسلامية عربية أم إسرائيلية؟ لكن الحقيقة الثابتة هي أن من لا يمتلك القوة، في عالم الأقوياء، يصبح تابعا للأقوياء لحمايته، وللحماية شروطها وثمراتها الفادح.

التاريخ والجغرافيا، يصنعان معاً، رؤية مشتركة للتمتع في رؤية المصالح المشتركة، بين أهل الخليج، على ضفتيه، ولكن يبدو أن مسافة التلاقى الحقيقي بينهما، في ظل الظروف الحالية، أبعد من المسافة بين ضفتي الخليج. فإيران - كما يمكن قراءة ذلك بسهولة - لا تزال ترى أن خلافاتها مع الدول الكبرى كالولايات المتحدة، ومعظم دول الاتحاد الأوروبي، بسبب مشروعها النووي والوضع في العراق، قد أدمجت معها خلافاتها مع دول الخليج العربية. ويستطيع المراقب - أيضاً بسهولة - أن يرى أن ذلك يعقد أي تقارب إيراني عربي، شمل دولة عربية كبرى كمصر. ومن مفارقات السياسة وتناقضاتها، أن إيران الشاه، كانت تمثل استفزازاً وتهديداً لدول الخليج العربية، أكثر مما تمثله إيران الحالية. فالجزر الإماراتية تم احتلالها زمن الشاه، ومحاولة تهديد البحرين تم زمن الشاه، وعلاقات إيران الشاهنشاهية مع إسرائيل، لا يماثلها إلا علاقة الولايات المتحدة معها، هذه العلاقات التي تعود إلى عام ١٩٤٨ مباشرة بعد إعلان قيام دولة الكيان العنصري الإسرائيلي، ومع ذلك كانت دول الخليج العربية، ومعها مصر ومعظم الدول العربية، تقيم جسور التفاهم السياسي، والمحافظة على قدر معقول من هذه العلاقات. ومن المصادفات الغريبة، أن الشاه رضا بهلوي، والد الشاه محمد، حينما توفي بالمنفى، في جنوب أفريقيا عام ١٩٤٤، تم دفنه في القاهرة، ثم نقل

عام ١٩٤٩ إلى طهران، وحينما غادر ابنه الشاه محمد رضا بهلوي إيران، للمرة الأخيرة في فبراير عام ١٩٧٩، توفي في مصر ودفن فيها، وقد امتنع حلفاؤه الأمريكيون والأوروبيون عن علاجه أو استقباله!

إيران الجمهورية، عليها الآن أن تغير من نمطية تلك المخاوف، التي كانت سائدة أيام الشاه، كما غيرت في واحدة مهمة منها، ألا وهي علاقاتها بإسرائيل، وألا تكتفى بمجرد الدبلوماسية الناعمة، وأن تفتح ملفات الخلافات الخليجية العربية بجسارة، وأن تبرهن بشكل ودي موثق، على أنها ليست القوة الوحيدة الأهم في الخليج - بعد زوال النظام السابق في العراق - وأن أمن الخليج، رهن دول الخليج مجتمعة، فذلك لا يزيل بوادر الشكوك والخوف، وإنما يقطع الطريق على دول خارجية، تتبارى على حمايته من أهله، وأن تسهم - بشكل موضوعي - في إزالة التوتر والاقتتال بين قطبي أهل العراق السنة والشيعة، حتى لا يبدو ذلك صورة متخيلة لمستقبل المنطقة والعلاقات الإيرانية العربية. كما أن على دول الخليج العربية أن تقدم هذه الملفات بجسارة أيضاً. وفي ظل الأوضاع السياسية - قد يكون معلوماً أن إيران - في ظل تواجد أمريكي أمني في الخليج - لن تتخلى عن الجزر الإماراتية. لكن بالمفهوم البراجماتي السياسي، قد يكون التفاهم على هذه البؤرة من الخلافات بشكل ما. إن ما يمكن الخوف منه، أن تظل أزمة العلاقات الإيرانية الخليجية - التي أصبحت جزءاً من أزمات دولية تعاني منها المنطقة - على ما هي عليه، ثم تتطور إلى ما لا ترضاه شعوب المنطقة - وبالطبع قادتها - فتضع هذه الدول تحت طائلة استنزاف جديد لمواردها، بل وتدمير ما حققته في مجالات التنمية والانتعاش الاقتصادي. فخلال ثلاث وعشرين سنة، أخضع هذا الخليج، لثلاث حروب، استنزفت الكثير من الموارد البشرية، والموارد المالية. إن على حكماء هذه المنطقة المهمة من العالم، أن يحولوا بحكمتهم، دون وقوع حرب رابعة بل إنهم مدعوون أن يسبغوا عليه دواعي الأمن والاستقرار.

تصاعد الحرب غير المعلنة بين الولايات المتحدة وإيران

■ لواء أ. ح متقاعد / حسام سويلم

المتحدة وإيران، وتمارسها الأجهزة المخبرية والأمنية والقوات الخاصة للدولتين على ساحة تمتد من أفغانستان شرقاً إلى لبنان وسوريا وفلسطين غرباً، مروراً بدول الخليج العربية الواقعة بين المطرقة الإيرانية والسندان الأمريكي.

أما وجه الخطورة في هذه الحرب غير المعلنة، أنها آخذة حالياً في التصاعد، وتهدد عند وقوع أدنى خطأ من أي طرف في الحسابات إلى التحول إلى حرب ساخنة مكشوفة لا يستبعد فيها إقحام أسلحة نووية وأخرى ذات دمار شامل، وسيكون تأثيرها قاتلاً ومدمراً على شعوب المنطقة بأكثر من تأثيرها على جيوش الدول المتورطة فيها. ومن هنا تبرز أهمية تبريد هذه الملفات الساخنة بالوسائل الدبلوماسية، وتوقف الجانبين عن توجيه "ضربات تحت الحزام"، لأن العمليات السرية التي يشنها كل طرف ضد الطرف الآخر، يستهدف أساساً نقاط الضعف عنده والمتمثلة في جبهته الداخلية بسكانها وبنيتها الأساسية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وذلك بنفس الثقل والاهتمام الذي يعطى لضرب الأهداف العسكرية والاستراتيجية، وربما بدرجة ثقل واهتمام أكبر.

بوش يعلن الحرب السرية على فيلق القدس

لم تكن التفجيرات التي شهدتها مدينة زاهدان الإيرانية في منتصف فبراير الماضي سوى حلقة في مخطط أمريكي لتفجير الجبهة الداخلية في إيران، رداً على الهجمات التي تتعرض لها القوات الأمريكية في العراق من جانب عناصر تابعة لإيران، والتي راح ضحيتها ما يقرب من خمسين جندي أمريكي منذ بداية العام الحالي. الأمر الذي دفع بوش إلى إصدار تعليمات بتعقب عملاء إيران في العراق، والسماح بتصفيتهم وليس فقط اعتقالهم، بل ومطاردة وتصفية فيلق القدس وعناصر المخابرات الإيرانية في كل أنحاء العالم، حيث يعتبر فيلق القدس الذي يرأسه الجنرال قاسم سليمان مسؤولاً عن العمليات الخارجية للحرس الثوري الإيراني،

تتداخل ملفات الأزمات الساخنة في منطقة الشرق الأوسط، ما بين الحرب شبه الأهلية الدائرة في العراق والتي تمزق هذا البلد وتحوله إلى أشلاء وجثث بلا رؤوس وأنهار من الدماء، والملف النووي الإيراني الذي لا يعرف أحد من الأطراف الدولية المسككة به كيفية حل معضلته وإغلاقه، إلى ملف الأزمة اللبنانية الداخلية التي ما تزال تراوح مكانها بسبب التدخلات الإقليمية والدولية في شؤون هذا البلد الذي قدر عليه أن يكون ساحة لتجاذبات وتصفيات حسابات بين أطراف إقليمية ودولية، ناهيك عن الصراع الدائر على الساحة الفلسطينية بين فتح وحماس والذي وصل إلى حد الإضراب المسلح، وهو أفضل ما تطمح فيه إسرائيل. وفي وسط تشابك جميع هذه الملفات تبدو إيران اليوم عاملاً مشتركاً فيها، وكأنها محور في أحداث الشرق الأوسط سواء بالنسبة للأحداث الجارية أو الأحداث المستقبلية. ذلك أنه من غير المعقول ولا المقبول رؤية ما يجري في كل هذه البلدان العربية ومناطق أخرى في آسيا الوسطى وجنوب آسيا بعيداً عن حضور إيران.

ولا يعني الحضور الإيراني في جميع هذه المناطق وما تلعبه من أدوار في الملفات الساخنة المشار إليها تحقيقاً لأهدافها وحرصاً على مصالحها، أن بلدان هذه المناطق - لاسيما منطقتنا في الشرق الأوسط - في منأى عن التدخل الأمريكي أيضاً تحقيقاً لأهداف الولايات المتحدة وحرصاً على مصالحها. ولأن الأهداف والمصالح الإيرانية متضاربة ومتعارضة مع الأهداف والمصالح الأمريكية، أصبحت المواجهة - بأبعادها السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية والإعلامية - حتمية بين البلدين، وهو ما نشاهد واقعها فيما يجري من أحداث تمتد من المواجهة الدبلوماسية في مجلس الأمن بنيويورك، إلى مناورات بحرية وجوية وبرية متوالية للقوات الأمريكية والإيرانية في مياه الخليج ومعظم المحافظات الإيرانية، أما الأخطر من ذلك فيتمثل في الحرب السرية غير المعلنة بين الولايات

وأقوى أجنحة هذا الجهاز الشبه عسكري والأقوى نفوذاً في إيران.

ففي الأسبوع الأخير من عام ٢٠٠٦ عقد في مقر هيئة المخابرات القومية الأمريكية- التي كان يرأسها نيروبولنتي وهي الجهة المسؤولة عن تنسيق المهام والخطط بين وكالات المخابرات الأمريكية المختلفة- اجتماعاً ضم ٧٥ خبيراً متخصصاً في مكافحة الإرهاب الدولي واستمر الاجتماع يومين لتحليل آخر التقارير الأمريكية والأجنبية حول المخاطر الإرهابية ومستجداتها. وقد تركز هذا الاجتماع للبحث في كيفية مواجهة عودة إيران إلى ساحة الإرهاب الدولي، وولادة تنظيم (قاعدة) جديد تابع لإيران، وهو مما تمثل في بروز فيلق القدس السابق الإشارة إليه، ودوره في دعم التنظيمات المتطرفة والإرهابية في منطقة الشرق الأوسط وخارجها لمحاربة الولايات المتحدة. وقد اعتبر الخبراء الأمريكيون أن هذا الفيلق أخطر من تنظيم القاعدة بالنظر لقوته البشرية والتسليحية وقدراته المخبرانية والمالية نتيجة احتضان إيران له.

لذلك اهتم المجتمعون برسم استراتيجية أمريكية جديدة لمواجهة إيران ترافقت مع تفاصيل حرب سرية أمريكية- إيرانية بدأت معالمها في الآونة الأخيرة تظهر في العراق، ومرشحة للانتشار في عدة دول خليجية وشرق أوسطية على خلفية الاستعدادات والتحضيرات الأمريكية والإيرانية للمواجهة العسكرية الكبرى المرتقبة- لاسيما بعد أن توافقت استراتيجية الرئيس بوش الجديدة لاستعادة السيطرة على بغداد مع زيادة الحشود البحرية الأمريكية والإيرانية في منطقة الخليج، وقرار الرئيس بوش بالتصدي لعملاء إيران وسوريا في العراق ولبنان وخارجهما، وهو ما يعني في نظر المحللين تقرب موعد المواجهة والحسم العسكري مع إيران، ويفرض بالتالي التمهيد له في رأي الخبراء الأمريكيين- بإدارة حرب سرية ضد الأهداف الإيرانية الحساسة، ليس فقط المتواجدة في العراق ولكن أيضاً داخل إيران ومناطق نفوذها في منطقة الشرق الأوسط وحولها. وهو ما ظهرت نتائجه بسرعة في المواجهات التي جرت في العراق ثم لبنان، والمحافظات الحدودية بإيران.

وقد بدأت المواجهات الأخيرة بمواجهة القوات الأمريكية بالعراق لمكتب تنسيق الحرس الثوري بمدينة أربيل بشمال العراق، واعتقال خمسة مسئولين إيرانيين بينهم على الأقل ثلاثة من ضباط فيلق القدس يعملون تحت ستار دبلوماسي بهدف تنسيق هجمات الميليشيات الشيعية العراقية الموالية لإيران ضد القوات الأمريكية هناك. وقد كانت هذه العملية بداية لتجدد حرب مخبرانية غير معلنة بين الطرفين الأمريكي والإيراني،

تشترك فيها عناصر من قوات خاصة أمريكية منتشرة في منطقة الخليج ووسط وجنوب آسيا تنتمي للتشكيلات الأمريكية (سيل) و (دلتا)، بالإضافة لوحدات خاصة تابعة لوكالة المخابرات المركزية ولتنفيذ هذه المخططات تم تجنيد تنظيمات انفصالية داخل المحافظات الحدودية بإيران، أبرزها خوزستان جنوب غربى إيران، بهدف إثارة الاضطرابات ضد نظام الحكم في هذه المحافظات وفي الجهة المقابلة الأخرى نشط فيلق القدس الإيراني والميليشيات التابعة له في العراق في شن هجمات ضد القوات الأمريكية هناك، وهو ما تمثل في قيام هذه الميليشيات يوم ٢٠ يناير الماضى بختطف وقتل خمسة جنود أمريكيين كانوا في اجتماع بأحد المقرات العراقية الرسمية بكريلاء انتقاماً لختطف ضباط الحرس الثوري الخمسة، كما تشير التقارير الراصدة لمجريات الحرب غير المعلنة بين إيران والولايات المتحدة أن فيلق القدس نشر أكثر من ١٠,٠٠٠ عنصر من قواته وقوات العمليات الخارجية الخاصة في أكثر من سبع دول عربية بمهمة مهاجمة المصالح الأمريكية بعيداً عن الحدود الإيرانية، وفتح حرب غير نظامية ضد الأنظمة الحاكمة في هذه الدول. وهناك تخوف أمريكي من أن تشن إيران حرباً إستباقية عبر عمليات خطف وقتل وتفجير سفارات واغتيال دبلوماسيين في عواصم عربية وغربية. وهو ما دفع بوش إلى إعلان المواجهة السرية ضد إيران ومطاردة فيلق القدس.

ولم تكن هذه العمليات المتبادلة بين الطرفين الأمريكي والإيراني سوى الجزء الظاهر من حرب سرية تدور بين البلدين، يحرصان كلاهما على عدم الإعلان عنها مخافة تحولها إلى حرب مفتوحة قبل موعدها، خصوصاً بعد أن كشفت تقارير أجهزة المخابرات الأمريكية والأوروبية إلى أن المسئولين في طهران قد أعدوا العدة لاستخدام سلاح الإرهاب والعمليات المخبرانية التحتية في الخارج لمنع إدارة بوش من تنفيذ عملية هجومية كبيرة ضد إيران. الأمر الذي دفع بوش إلى إصدار القرار السابق الإشارة إليه بتعقب عملاء المخابرات الإيرانية وفيلق القدس في العراق وفي كل الساحة العالمية والسماح بتصفيتهم جسدياً وتدمير منشاتهم ويشمل هذا القرار حزب الله في لبنان، باعتباره أحد الأجنحة العسكرية لفيلق القدس.

أولاً: الجانب الإيراني

تجديد مشروع تصدير الثورة الإيرانية

تشير تقارير أجهزة المخابرات الغربية إلى أن المسئولين في إيران قد اتخذوا منذ شهرين قراراً بإعادة تفعيل مشروع تصدير الثورة والإرهاب، واستخدامه كسلاح في مواجهة المخططات الأمريكية وأن مرشد

الثورة على خامنئي صدق على المخطط الاستراتيجي التنفيذي لهذا المشروع، ولكنه وضع في الاعتبار تقارير وضعها مجلس الأمن القومي الإيراني حذر فيها من بغية تجاوز خطوط حمراء في المواجهة مع الولايات المتحدة حرصاً على عدم استفزازها لتسريع الضربة العسكرية الكبرى المتوقعة. وهذه الخطوط تشمل: عدم إغلاق مضيق هرمز، عدم تنفيذ عملية إرهابية ضخمة على وزن أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ يذهب ضحيتها أعداد كبيرة من الأمريكيين عسكريين ومدنيين، هذا بالإضافة لعدم فتح مواجهة جديدة مع إسرائيل في لبنان بواسطة حزب الله.

وقد وضع مجلس الأمن القومي الإيراني هذه الخطوط الحمراء الثلاثة لوجود قناعة لديه بأن أي من هذه العمليات ستقطع الطريق على إمكانية التفاوض مع واشنطن وحلفائها بشأن الملف النووي الإيراني وملفات أمنية أخرى تحرص طهران على فتحها مع الإدارة الأمريكية. إلا أن المتشدد في أجهزة صنع القرار الإيراني طرحوا في المقابل واستذكروا تجارب عمليات إرهابية ناجحة قامت بها عناصر مخابرات إيرانية نشطة أثناء الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، شملت تفجيرات وخطف رهائن وقتل أدت في محصلتها النهائية إلى فتح باب المفاوضات مع طهران آنذاك، وساعدت على تفجير ما سمي أثناء إدارة ريجان (فضيحة إيران - جيت) وفي آخر المعلومات أن طهران أنجزت ثلاثة استحقاقات الأول، تنظيم القاعدة، والثاني، خاص بتنشيط الاتصالات مع تنظيمات عربية وغربية غير إسلامية تعارض السياسة الأمريكية، أما الاستحقاق الثالث، فهو يتعلق بإنشاء فيلق الخليج أو ما يطلق عليه حزب الله الخليجي.

تفعيل مكتب "حركات التحرر" الإيراني

في إطار إعادة تفعيل مشروع تصدير الثورة الإيرانية صدر قرار إيراني بتنشيط مكتب "حركات التحرر"، وإعداد خطة لمعاودة الاتصال بين مسؤولي هذا المكتب والتنظيمات الإسلامية المتطرفة - سواء شيعية أو سنية - التي تدور في فلك إيران، يدخل في هذا الإطار حزب الله في لبنان، وحزب الله الخاص بدول الخليج العربية، والمنظمات الفلسطينية المتشددة والرافضة الاعتراف بإسرائيل - ومنها حركة حماس والجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية والجهاد، ومعظمها يقيم قاداتها في سوريا -، وأحزاب المعارضة الإسلامية المتواجدة في الدول العربية مثل الإخوان المسلمين، والجماعات الإسلامية والجهادية وجبهة الإنقاذ في الجزائر، بالإضافة لاستقطاب تنظيم القاعدة وفروعه التي برزت في السنوات الأخيرة في بلدان الشرق الأوسط، لاسيما في بلدان الخليج وجنوب

آسيا وآسيا الوسطى. وقد استفاد فيلق القدس من وجود عناصر قيادية تابعة لتنظيم القاعدة داخل إيران أبرزهم سيف العدل - الرجل الثالث في القاعدة - وابن أسامة بن لادن في إيران، وقد أنشئت قيادة سنية خاصة داخل فيلق القدس للتعامل والتنسيق مع التنظيمات والحركات الإسلامية السنية المعارضة في الدول العربية والإسلامية، وهو ما دفع بعدد من الدول العربية والإسلامية إلى رفع درجة استعداد أجهزتها الأمنية تحسباً لعمليات إرهابية من قبل هذه التنظيمات السنية المعارضة، كان منها اعتقال وإجهاض عمليات إرهابية كان مخططاً تنفيذها في عدد من مدن السعودية وضد منشآتها النفطية، كما اعتقلت السلطات المصرية أحد الفلسطينيين في سيناء كان مجهزاً بحزام ناسف لتنفيذ عملية إرهابية ضد السياح الأجانب في شرم الشيخ يوم ٢٠ فبراير الماضي، مما أدى إلى كشف مخازن أسلحة وحوالي طن متفجرات في منطقة (نجع شبانة) جنوب معبر رفح واعتقال ٢٠ ممن ينتمون لتنظيم الجهاد. كما كشفت السلطات الأمنية في الجزائر عن ولادة "تنظيم قاعدة الجهاد في المغرب الإسلامي"، وذلك على يد الجماعة السلفية الجزائرية للدعوة والقتال. هذا إلى جانب إنشاء ١٧ معسكراً للمتطرفين في الصومال، ودعم قوات طالبان في أفغانستان من خلال الحزب الإسلامي الذي يقوده قلب الدين حكمتار الذي كان مقيماً في إيران ثم انتقل من عدة شهور إلى أفغانستان لمقاتلة قوات الناتو هناك.

حزب الله الخليجي

تشير تقارير أجهزة المخابرات الغربية أنه في إطار الاستراتيجية الإيرانية الجديدة لتصدير الثورة إلى دول الخليج العربية، إعادة تنشيط حزب الله الخليجي - وتطلق عليه بعض التقارير فيلق الخليج - وهو أحد أفرع فيلق القدس، ومتخصص فقط بالعمليات في بلدان الخليج العربية، وهو يضم أكثر من ١٥٠٠ عنصر من المتطرفين في هذه البلدان من الشيعة والسنة على السواء، ويتوزعون على كتائب باسم هذه الدول - مثل كتائب البحرين، وكتائب الكويت ... الخ - ويتم تدريب هذه العناصر وتنظيمها وتسليحها في عدة معسكرات ودول من أجل إبعاد الشبهة عن إيران. ومن هذه المعسكرات تم رصد معسكر الهرمل في شمال البقاع اللبناني، ومعسكر الزيداني في سوريا، ومعسكر آخر بالقرب من الحدود السورية - العراقية، وثكنة الإمام علي قرب طهران، ومعسكر في منطقة ديالى بالعراق. هذا إلى جانب افتتاح أربعة معسكرات مؤخراً في العراق لتدريب عناصر حزب الله الخليجي على العمليات الانتحارية وتفخيخ السيارات وحرب العصابات، إضافة إلى استخدام معسكرات جيش

المهدى فى العراق بإشراف ضباط من فيلق القدس. وتحرض إيران من خلال عناصرها المنتشرة فى دول الخليج على إثارة أبناء هذه الدول ممن لا يحملون جنسيات أوطانهم، ويطلق عليهم فئة (البدون). حيث بدأوا فى وقت متزامن تحركات منسقة للمطالبة بحقوقهم فى الحصول على جنسيات بلادهم، مما يفتح أمامهم أبواب الكثير من الميزات الاجتماعية - وتستهدف إيران من ذلك تشكيل ضغوط على الدول التى تمنح تسهيلات عسكرية للولايات المتحدة، بإثارة المشاكل لها حتى تبتعد عن الولايات المتحدة خاصة عندما يحين موعد المنازلة الكبرى - وقد تلاحظ أن البيانات التى تصدر عن جماعات (البدون) صبغت بعبارات قانونية قوية تستند إلى المواثيق الدولية والحقوق الطبيعية للإنسان - وفى إطار تهديد دول الخليج العربية وجهت طهران تحذيرات لعدة دول خليجية محذرة من مغبة لجوئها إلى تنفيذ أى قرار عقوبات ضدها يصدر عن مجلس الأمن، كما عاودت طهران استخدام لغة العصا والجزرة مع بعض الدول الخليجية التى فوجئت بأن التهديدات الإيرانية لها من مغبة التعاون مع الولايات المتحدة فى أية ضربة عسكرية، كانت تترافق مع عروض بتوقيع اتفاقية دفاع مشترك.

وفى نفس الإطار وجهت طهران تحذيراً شديداً للهجرة إلى كل من الكويت والبحرين بسبب مشاركتها فى مناورات بحرية دولية قادتها الولايات المتحدة فى شهر نوفمبر الماضى وأبلغت طهران الدولتين العربيتين أنها تنظر إلى هذه المشاركة كاستفزاز وعمل عدائى. وقد جاء هذا الإنذار على خلفية مخاوف إيرانية من تدفق الحشود البحرية الأمريكية على مياه الخليج فى الآونة الأخيرة والتى زادت بعشر قطع بحرية على رأسها مجموعة حاملة الطائرات "ستينيس" التى انضمت إلى مجموعة حاملة الطائرات (دوايت أيزنهاور) ثم جاءت التهديدات الإيرانية الأخيرة، أكثر وضوحاً بالنسبة للدول التى بها تسهيلات بحرية وجوية وبرية للقوات الأمريكية.

محاولات إيرانية لاختراق الكويت

وفى ما يتعلق بالكويت تخصيصاً، فقد كشفت مصادر أمنية كويتية أن الهجمات الأخيرة التى استهدفت الحدود الكويتية مع العراق، حيث يقام جدار إلكترونى قوى بطول الحدود - كانت هذه الهجمات من قبل ميليشيات شيعية مرتبطة بإيران فى البصرة بجنوب العراق، وأن هذه الهجمات تميزت بقدرات فنية تعزز الاتهام بمسؤولية إيران، خصوصاً بعدما تبين أن هذه العمليات تستهدف الجدار الإلكتروني المشار إليه، وتركز على توفير الكاميرات والمعدات الإلكترونية بما

يخفى تهديدات بالاختراق ونقل العمليات إلى داخل الإمارة وإثارة الاضطرابات فيها.

وكانت تقارير أجهزة المخابرات والأمن الخليجية قد تحدثت عن عمليات تهريب سلاح كثيفة من إيران ليست قاصرة فقط على العراق لدعم العناصر الشيعية التابعة لها هناك، ولكن تستهدف أيضاً وتخفى مشروع فتنة يمتد إلى الكويت والبحرين بشكل خاص. فقد تبين أن السيطرة الإيرانية على جنوب العراق وتحديد البصرة قد وقعت كلياً تحت هيمنة الأطراف المؤيدة لإيران - ونعنى بها المخابرات الإيرانية وفيلق القدس الذى يحتضن حزب الله الخليجي - وحيث باتت البصرة مشروعا لجمهورية إسلامية على الطريقة الإيرانية، وتحولت إلى قاعدة خلفية للتمدد نحو الكويت وإثارة الاضطرابات فيها، خصوصاً بعدما كشفت التقارير أن جزيرة أم الرصاص قد أصبحت من أكبر معاقل استخبارات الحرس الثوري الإيراني. ولا تقتصر خطة زعزعة استقرار الكويت على تهديد هذه الإمارة عبر الهجمات المتكررة على الحدود مع العراق وعمليات التفجير التى استهدفت الجدار الإلكتروني القائم بين البلدين، بل لقد أشارت التقارير إلى قيام المخابرات الإيرانية ببناء شبكات تهريب أسلحة إلى الكويت، وإلى تسلل عناصر مسلحة تابعة لإيران إلى داخل الكويت بالعشرات، فيما لوحظت أيضاً عملية تعبئة تحريضية لبعض الفئات الشيعية الكويتية المرتبطة بإيران.

توسيع النفوذ الإيراني فى البحرين:

أما فيما يتعلق بالدور الذى تلعبه إيران لبسط نفوذها على البحرين، فقد أشارت التقارير الاستخباراتية إلى أن المخطط الإيراني جعل من البحرين أولوية تفوق الأولوية المعطاة للسيطرة على السلطة فى لبنان من خلال حزب الله، حيث يستهدف المخطط الإيراني خلق أمر واقع جديد عبر دفع الشيعة إلى السيطرة على السلطة فى المملكة من خلال ترسيخ قاعدة الأغلبية فى البرلمان والحكومة ومؤسسات الدولة والمؤسسات والهيئات الأخرى غير الرسمية، وبما يجعل البحرين الجمهورية الإسلامية الثانية فى العالم العربى بعد العراق، وفى أسوأ الحالات العمل لاستغلال ما يجرى فى العراق وفى لبنان لتغيير تركيبة السلطة فى البحرين، وفرض حقوق الطائفة الشيعية التى تمثل ٦٠٪ من السكان.

ومن مظاهر تعزيز اختراق إيران للساحة البحرينية وتوسيع نفوذها هناك، ما ظهر من سلسلة تظاهرات وعمليات شغب وقعت فى النصف الثانى من العام الماضى، وذلك على خلفية اتهام السلطة بتجنيس الآلاف من العمال الأجانب العرب والهنود والباكستانيين لأسباب انتخابية ومذهبية ترفع من نسبة السكان غير

الشيعة في البحرين، سواء من المسلمين السنة أو غير المسلمين. وعلى الرغم من اعتراف المعارضة الشيعية بأن عدد هؤلاء المجنسين لم يتجاوز عشرة آلاف، وهو رقم لا يغير ما يقال عن الخلل أو الفارق في التركيبة السكانية، إلا أن مسلسل التحريض الطائفي مازال يتفاعل بما يوحى بوجود مخططات تستهدف زعزعة الأمن والاستقرار في البحرين، وذلك بإثارة سلسلة تظاهرات جماهيرية حاشدة تحركها أصابع إيرانية تحت ذريعة الدعوة إلى إصلاحات دستورية وقانون انتخابي جديد ونزع صلاحيات مجلس الشورى الذي يعينه الملك، والإطاحة بمن تعتبرهم المعارضة الشيعية المتطرفة بـ "الحرس القديم" الذي تحمله مسئولية عدم منح الشيعة حقوقهم. كما تشير التقارير إلى أن هذه التظاهرات من المتوقع أن يرافقها عمليات شغب وعنف، إلى جانب تفجيرات تركز في شكل خاص على مقر الأسطول الخامس الأمريكي ومقره في المنامة، مع الدعوة إلى طرد الأمريكيين من البحرين. وهو شعار سيواكب شعارات مماثلة ضد الأمريكيين ستطلق من جانب مؤيدي النفوذ الإيراني في العراق والكويت، مع فارق أن التظاهرات الإيرانية المعدة للبحرين مرشحة للتطور إلى عملية انقلابية باسم الديمقراطية "خيار الأغلبية" فيما هي عملية تصب في خانة المواجهة الإيرانية - الأمريكية، ولخدمة خطة إيران لاستخدام شيعة البحرين هذه المرة كسلاح ضد الأمريكيين. وهي محاولة للاستفادة من انتصار حزب الله في لبنان وفق نظرية "الدومينو" لدى الشيعة في العالم العربي، بمعنى تسلسل سيطرة الشيعة والتنظيمات الإسلامية الدائرة في فلك طهران للإطاحة بالأنظمة العربية الحاكمة والاستيلاء على السلطة في البلدان العربية. وكانت السلطات البحرينية قد أبعدت عميلاً سودانياً لإيران يدعى صلاح بندر، كان يعمل مستشاراً في شئون مجلس الوزراء، وشكك في العملية الانتخابية التي جرت في نهاية العام الماضي عندما فجر ما وصفه بمؤامرة السنة للاحتفاظ بالسلطة، متحدثاً عن تورط مسئولين حكوميين في خطة سرية لإقصاء الشيعة والتلاعب بنتائج الانتخابات تشرف عليها منظمة سرية يديرها وزير الدولة الشيخ أحمد عطية الله آل خليفة. ويشمل مخطط إيران أيضاً لتوسيع نفوذها في البحرين على جانب خطير آخر يتمثل في شراء الأراضي من سكانها المحتاجين، ولذلك ضخت ملايين الدولارات، وهو ما تنبّهت له السلطات البحرينية، حيث أصدر وزير الداخلية البحريني الشيخ راشد بن عبد الله آل خليفة قراراً بتشكيل لجنة برئاسة محافظ جزيرة المحرق لتقصي الحقائق حول حقيقة مخطط إيران لشراء أراضى وعقارات في مختلف مناطق

البحرين لأهداف سياسية، إضافة لعمليات البيع والشراء لعقارات بالمناطق القديمة بجزيرة المحرق بهدف تغيير التركيبة السكانية وتوزيع حلفاء إيران على جميع المناطق. وكان من نتيجة إدراك السلطات البحرينية لخطورة هذا المخطط الإيراني أن أصدر محافظ المحرق قراراً يقضى بعدم جواز بيع أو شراء أى عقار في هذه المدينة إلا بموافقته، وذلك على خلفية قرار صدر من مجلس الوزراء يقضى بتجميد عمليات البيع والشراء للعقارات في منطقة المحرق، بعد أن كادت العناصر التابعة لإيران الاستيلاء على "حالة أبو ماهر" بمحافظة المحرق من خلال شراء الأراضي والعقارات فيها، ثم الانطلاق منها بعد ذلك إلى باقي أنحاء البحرين، ومن البحرين إلى باقي بلدان الخليج، باعتبار أن البحرين ستكون طبقاً للمخطط الإيراني مركز القيادة لتنفيذ مخطط بسط النفوذ الإيراني على كل منطقة الخليج.

وكانت عدة مدن وقرى في البحرين قد شهدت أحداث عنف صاحبت احتفالات شيعة البحرين بيوم عاشوراء في العاشر من محرم هذا العام، وقد ألقى ذلك بظلاله على مناحي العمل السياسى سواء في الشارع العام أو في مجلس النواب. حيث تستهدف جمعية الوفاق ذات التوجه الشيعي الضغط على الحكومة من خلال التهديد بالانسحاب من البرلمان. ومن المعروف أن شيعة البحرين ينقسموا إلى قسمين: شيعة إخباريين وشيعة أصوليين، والقسم الأول من العرب أما القسم الثانى فمن أصول إيرانية، وتمثلهم "الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين"، وقد نشطت هذه الجبهة أخيراً حين استغلت المناسبات الدينية الشيعية في رفع شعارات إيرانية مثل: لا شرقية ولا غربية .. جمهورية إسلامية"، "كفاحاً حسينى .. قائدنا خمينى" .. وغيرها من شعارات الثورة الإيرانية. وقد توسعت هذه الجبهة في أنشطتها الدينية مثل إنشاء "جمعيات التوعية الإسلامية" و"الصندوق الحسينى الاجتماعى" إلى جانب المدارس والحسينيات التى تشكل قواعد الانطلاق ومعاقل للجبهة، وهو ما دفع السلطات البحرينية إلى شن حملة قومية مضادة لدعم مفهوم المواطنة الدستورية وترسيخها بما يؤدى إلى تجاوز النتائج التقنية الطائفية والتعبئة المذهبية، وذلك من خلال مؤسسات وطنية يعترف بشرعيتها المواطنون جميعاً لعزل الفئة التى تتلقى دعماً من إيران عن المجتمع البحريني، على العمل على تعريب الورقة الشيعية باعتبار أن ذلك هو السبيل لوحدة الأمة، بمعنى أن يكون هناك تواجد عربى مع الشيعة دون أن ينغزلوا عنهم.

إيران تدعم الحوثيين في اليمن، وتوطن عراقيين

فرس هناك

لم يكن التحرك الأخير لأنصار الحوثة المعارضين في اليمن بعيداً عن مخطط إيران لد نفوذها إلى هذا البلد، وهو المخطط الذي يستهدف العمل على قلب أنظمة الحكم في البلاد السنية وتشجيع المنطقة بأكملها. فقد أثبتت تقارير أجهزة المخابرات اليمنية أن إيران تمتد تنظيم الحوثة المعارض بالأسلحة والأموال، وأنها كانت وراء دفعه مرة أخرى لشن عمليات عنف وقتل وتخريب ضد سلطات حكومة اليمن، إنطلاقاً من مدينة صعدة، الأمر الذي أدى إلى دفع القوات اليمنية للقضاء على عناصر تنظيم الحوثة وأنصاره في هذه المناطق. فقد وزعت في اليمن خلال الاضطرابات التي وقعت في بداية عام ٢٠٠٧ منشورات تدعو المواطنين إلى قتال من يعتدى عليهم سواء كانت الحكومة أو المشايخ أو غيرهم. وتستدل المنشورات التي وزعت في مناطق ضحيان والصفراء ومناطق أخرى شهدت مواجهات حامية مع قوات الحكومة بأحاديث تدعو الناس لقتال من يقاتلهم. وتذكر المنشورات التي ذيلت باسم حسين بدر الدين الحوثة، وعبد الله عيضة الرزامي إلى أن أي نظام يدعو للتعاون مع الولايات المتحدة أو إسرائيل، فهو أسوأ على الأمة من المتأمرين من اليهود. وكان الحوثةيون قد تجمعوا في بداية هذا العام في منطقة النقرة على بعد ٦٠ كم من محافظة صعد، وتقول مصادر رسمية في حكومة صنعاء أنهم يشترون الأسلحة والذخائر من الأسواق بأموال جاءت من طهران، وأنهم يستهدفون الانقلاب على النظام الجمهوري الذي قام منذ ٤٤ عاماً، وإعادة حكم الإمامة الزيدية إلى اليمن، بحجة أن النظام القائم حالياً غير شرعي منذ استولى على الحكم عام ١٩٦٢ وأطاح بحكم الإمام.

كما كشفت صحيفة أخبار اليوم اليمنية عن معلومات خطيرة تشير إلى وجود مخططات سياسية منظمة من قبل إيران تعمل على توطيد عراقيين من أصل فارسي في اليمن. وأن هذه المخططات يتم تنفيذها بالتعاون مع شركات وشخصيات عراقية وإيرانية تجارية ودبلوماسية، تحاول من خلالها توظيف أكبر عدد ممكن من الإيرانيين في اليمن. وتبدأ تلك المخططات من نقطة استخدام أشخاص عراقيين وإيجاد عمل لهم في البلاد بفتح محلات وورش مختلفة لهم، ثم الحصول لهم بعد ذلك على حق الإقامة واللجوء من وزارة الخارجية اليمنية. وهؤلاء الأشخاص يحملون جنسية عراقية فعلاً ولكنهم من أصول فارسية إيرانية ويتبعون المذهب الشيعي، مستغلين ظرف الاحتلال الذي يعاني منه العراق وحملات التهجير التي تنفذها ميليشيات وفرق الموت الشيعية التابعة لإيران

ضد المواطنين العرب السنة، ثم ينتهي الأمر بتزويجهم بنساء يمنيات ومن أسر فقيرة محدودة الدخل، وتزويج عراقيات من رجال يمنيين، وبذلك يمكن أن يحصلوا على الجنسية اليمنية. وقد سبق أن جرى تنفيذ هذه المخططات الإيرانية في السودان ومصر والجزائر، وهو ما حذر منه مؤتمر الدوحة للتقريب بين السنة والشيعية. دور حزب الله اللبناني في المخطط الإيراني

تسعى المخابرات الإيرانية بالتعاون مع سوريا وحزب الله وحركة حماس والجihad الفلسطيني إلى بناء شبكة علاقات مع تنظيمات عربية وقومية ناصرية ويسارية واستمالتها، أو إنشاء حركات بمسميات جديدة غير إسلامية وتكون مصنفة عقائدياً في المذهب السني، حتى تساهم في إبعاد الشبهات المذهبية عن المشروع الإيراني. ومن هذه التنظيمات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والتي تحصل قيادتها على مساعدات مالية من إيران تقدر بـ ١٠٠,٠٠٠ دولار شهرياً، وتتولى حركة حماس نقل هذه المعونات إلى الداخل الفلسطيني، فيما أوكلت لحزب الله اللبناني مهمة توفير الدعم المالي لكوادر الجبهة في لبنان واستقطاب تنظيمات فلسطينية أخرى وصل عددها في لبنان إلى أكثر من ١٢ تنظيمًا فلسطينيًا يتلقى مساعدات شهرية من حزب الله لحساب إيران.

ومنذ بداية العام الحالي توسعت مهمة حزب الله هذه لتشمل إستقطاب تنظيمات وأحزاب لبنانية يسارية وقومية وعلمانية لحساب المشروع الإيراني. ويكشف تقرير استخباراتي عربي أن اجتماعاً عقد في الأسبوع الثاني من يناير الماضي في مقر حزب الله بالضاحية الجنوبية لبيروت ضم ممثلين عن هذه الأحزاب والتنظيمات الإسلامية والفلسطينية واليسارية، بالإضافة لممثلين عن أحزاب يسارية ويمنية متطرفة جاءوا من بعض البلدان الأوروبية وأمريكا اللاتينية ودخلوا لبنان كسياح، وقد ترأس هذه الاجتماع مسئول كبير في فيلق القدس بالإضافة لعماد مغنية مسئول المخابرات والعمليات الخارجية في حزب الله، وتعتبره أجهزة المخابرات الغربية أحد أبرز مسئولى مكتب حركات التحرر وفيلق القدس ومن كبار المشرفين على تنفيذ مهمة تصدير الثورة والتنسيق مع حركات التحرر. وتعتبره المخابرات الأمريكية مسئولاً عن العمليات الإرهابية التي تعرض لها الأمريكيون والقوات الأمريكية في لبنان وعدة دول عربية في الثمانينيات والتسعينيات بما فيها عملية تفجير مقر المارينز في بيروت ١٩٨٣ وخطف بعض الطائرات، كما يرد إسمه في جميع التقارير التي تتحدث عن إعادة تحريك وبناء الشبكات الإيرانية في الخارج والتنسيق مع القاعدة إلى جانب دوره في إستقطاب الحركات الإسلامية المتطرفة في

المغرب العربي وصولاً إلى تشاد وإريتريا والصومال مروراً بالسودان، حيث زار الخرطوم أخيراً مع فريق من فيلق القدس وشارك في التخطيط لإعادة فتح معسكرات على البحر الأحمر، هذا إلى جانب تقارير أشارت إلى مسؤوليته عن نشر خلايا حزب الله في الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية، ونقل الشبكات المتعاونة مع إيران من المثلث الحدودي بين باراجواي والأرجنتين والبرازيل إلى فنزويلا.

وقد أفادت تقارير مخابراتية غربية تابعة لدول مشاركة في القوات الدولية في لبنان- يونوفيل- بأن عماد مغنية قد كلفته المخابرات الإيرانية بمهمة قيادة العمليات الارهابية التي سينفذها فيلق القدس بالتعاون مع التنظيمات المحلية والاقليمية والدولية الموالية لإيران وسوريا، بالإضافة لمسؤوليته عن فتح وتشكيل وتشغيل معسكرات تدريب الانتحاريين بالتعاون مع فيلق القدس. وفي هذا الإطار قام في نهاية عام ٢٠٠٦ بافتتاح معسكر تدريب بمنطقة الهرمل بين بعلبك والحدود السورية لتأهيل العناصر الجديدة المنضوية والعاملة لحساب فيلق القدس، وهي التي يطلق عليها (الكتيبة الدولية)، إذ تتجاوز عناصر حزب الله لتضم جماعات فلسطينية ومئات العناصر من ميليشيات المحاكم الإسلامية الصومالية وجيش المهدي والعراق، وعشرات العناصر من حزب الله الخليجي.

وقد انتقل عماد مغنية أخيراً إلى العراق بصحبة المجموعة الخليجية التي كانت في لبنان، وانضم إليهم عشرات الخليجيين الذين كانوا يتلقون تدريبات في معسكر الزيداني في سوريا غير البعيد عن الحدود اللبنانية.

النفوذ الإيراني على حركة حماس:

لم تكن أيدي إيران بعيدة عن الفتنة التي اشتعلت بين حركتي حماس وفتح الفلسطينية في يناير الماضي. فعندما اقتحمت قوات الحرس الرئاسي الفلسطيني وعناصر الأجهزة الأمنية التي تسيطر عليها فتح الجامعة الإسلامية في غزة وسيطرت عليها، اكتشفت وجود عشرين إيرانيًا و١٥٠٠ قطعة سلاح مختلفة في أحد مباني الجامعة.

ومما لا شك فيه أن لإيران نفوذاً كبيراً على خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس لأنه هو المتحكم في المعونات المالية التي تتلقاها الحركة من إيران، كما أنه يعيش في دمشق حيث أجواء سياسية وثقافية مغايرة للأجواء التي يعيشها الفلسطينيون في الأراضي المحتلة. لذلك لم يكن غريباً أن تعرقل إيران من خلال مشعل الجهود المصرية لتسوية مشكلة الجندي الاسرائيلي الأسير (جلعاد شاليط) الذي أسرته حماس في يونيو الماضي، كما تعرقل الجهود

العربية لتسوية المشاكل القائمة بين حماس من جهة واسرائيل والولايات المتحدة من جهة أخرى، حيث تتعارض هذه الجهود مع سعي إيران لدعم نفوذها الاقليمي في منطقة الشرق الأوسط، وفرض دورها ورؤيتها لحل المشكلة الفلسطينية المحورية في الصراع العربي- الاسرائيلي، وهي رؤية قائمة على رفض الاعتراف باسرائيل والتفاوض معها على أساس خريطة الطريق وقيام دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، واتخاذ المقاومة المسلحة بديلاً لتحرير الأراضي الفلسطينية.

أما عن الشق العسكري واللوجستي فقد طلب قادة حماس من الجنرال رحيم صفوى قائد الحرس الثوري معدات عسكرية متقدمة تشمل صواريخ مضادة للدبابات وأخرى مضادة للطائرات، لمواجهة احتمالات قيام اسرائيل بشن هجوم كبير على قطاع غزة والضفة الغربية بهدف القضاء على أي قوة مبقية لحماس تمهيداً لعزلها تماماً سياسياً، وأن السبيل الوحيد لافشال ذلك هو صمود ومقاومة الحركة ومعها بعض فصائل المقاومة الأمر الذي سيعجل بانتهاء تلك العملية مثلما حدث مع حزب الله في لبنان وقد عهد الجنرال صفوى باجابة طلبات حماس وارسالها عن طريق سوريا ومن هناك إلى لبنان. كما أبدت إيران استعدادها لارسال خبراء لتدريب عناصر الحركة في معسكرات خاصة يتولى حزب الله اللبناني توفيرها. كما اتفق مشعل مع وزير الداخلية الإيراني على ارسال طلاب فلسطينيين تابعين لحماس للالتحاق بكلية الشرطة في طهران، والقيام بعمليات تدريب واسعة لعناصر من حماس والشرطة التابعة لها في طهران، وقد وافقت طهران على ذلك.

ويلاحظ في هذا التعاون الاستراتيجي أن أي من حماس وإيران لا تلقى بالاً للاختلافات الايديولوجية بينهما - حيث تنتمي حماس للمذهب السني في حين تتبنى إيران التنظيمات الشيعية- ولكن يجمعهما مصلحة موحدة تتمثل في العداء لكل من اسرائيل والولايات المتحدة، ومصلحة إيران في إشعال بؤر توتر بعيدة عنها تستفيد منها في تخفيف الضغوط الأمريكية عليها خاصة بشأن الملف النووي. كما أن سوريا التي تدعم العلاقات بين حماس وإيران وتسيق بينهما لها أيضاً مصلحة كبيرة في دعم حماس لتخفيف الضغوط الأمريكية عليها، لذلك فهي لا تألو جهداً في دعم حماس في مواجهة الرئيس الفلسطيني محمود عباس واشعال الأوضاع في الأراضي الفلسطينية بكل الطرق.

الخطر الإيراني على سوريا:

رغم الشراكة الاستراتيجية الموثقة التي تربط سوريا بإيران، والتي تمثلت بشكل رئيسي في الدعم السياسي

والاقتصادي والعسكري المعروف الذي تقدمه طهران لدمشق، ويشمل بجانب المساعدات المالية التي تقدم لسوريا ويبلغ متوسطها ٥٠٠ مليون دولار سنوياً، واستثمارات إيرانية ضخمة في إيران، وتمويل صفقات الأسلحة التي تعقدتها سوريا في روسيا، والتوافق السياسي حيال القضايا والأزمات التي تقصف بالمنطقة، وأبرزها المشكلة العراقية والملف النووي الإيراني والأزمة السياسية الطاحنة في لبنان، وموضوع المحكمة الدولية لمحاكمة قتلة الزعيم اللبناني الراحل رفيق الحريري .. وغيرها من القضايا إلا أن هناك مخاوفاً داخل وخارج سوريا من تصاعد النفوذ الإيراني داخل سوريا، والذي تحول إلى شبه سيطرة إيرانية على مراكز صنع القرار السوري، خصوصاً بعد كشف تقرير مخابراتي غربي عن وجود وحدة من الحرس الثوري الإيراني يقدر حجمها بحوالي ٢٠٠٠ عنصر داخل دمشق لحماية النظام السوري في مواجهة احتمالات قيام الجيش السوري بانقلاب عسكري ضد نظام الرئيس الأسد، كما يشرف الحرس الثوري الإيراني على تدريب وإعداد وتسليح وحدة عسكرية سورية مؤلفة من عناصر تعتقد المذهب العلوي الذي ينتمي إليه الرئيس الأسد، بحيث تكون معدة لمواجهة أية انتفاضة داخل الجيش أو عصيان لأوامر القيادة السورية. خصوصاً بعد أن نجحت طهران بأساليب مختلفة في تسريب قيادات سورية تابعة لإيران إلى مراكز القيادة الحساسة العسكرية والسياسية في سوريا، منها رئاسة الأركان وجهاز المخابرات العامة والعسكرية، وقيادة منطقة دمشق العسكرية إلى جانب مواقع حساسة في حزب البعث السوري ووزارات الداخلية والإعلام والخارجية. وقد وضعت تقارير أجهزة المخابرات الغربية المستوى الذي وصل إليه النفوذ الإيراني في المجالات المختلفة في سوريا، بأنه هيمنة إيرانية كاملة على سوريا، حيث تحول الدعم الإيراني المتعدد الأوجه لدمشق إلى نوع من الوصاية والنفوذ اللذين يجعلان نظام الرئيس بشار الأسد رهينة في يد نظام الملالي وسوريا دولة تابعة لإيران، وهو ما يثير التذمر داخل المجتمع السوري.

ولا يرجع التذمر الشيعي السوري فقط من تزايد النفوذ الإيراني في معظم مناحي الحياة السورية، والتي لا تقتصر فقط على التعاون الدفاعي والاقتصادي والمالي والصناعي والسياحي والثقافي، ولكن وهو الأهم الجهود الإيرانية للتبشير بالمذهب الشيعي في مختلف المحافظات السورية، وهو أمر أصبح معروفاً ويستكره الكثير من العلماء السوريين الذين اكتشفوا تعرض المجتمع السوري إلى عملية تشييع مقصودة ومنظمة خصصت لها إيران ميزانية ضخمة بملايين الدولارات.

فبجانب دخول عشرات ألوف الإيرانيين إلى سوريا في شكل دوري "أكثر من مليون سائح سنوياً"، حيث يتوزع هؤلاء على المراكز السياحية الشيعية - مثل السيدة زينب والسيدة سكينة وسائر الأضرحة التي تعتبر عتبات مقدسة شيعية يؤمها آلاف الإيرانيين، فقد ازداد أيضاً عدد الحوزات الشيعية بشكل كبير بدعم إيراني واضح، كما فتحت حسينيات ومراكز دينية وثقافية ومراكز تدريس ومكتبات تحوي كتب شيعية في غالبية المناطق ووصلت إلى حلب وضواحيها وخمص وحماة والحلة والفامشلي والرقعة واللاذقية ودير الزور .. وغيرها. هذا بالإضافة لنشاط ملحوظ في المجال الاجتماعي شمل بناء المستشفيات الخيرية والمساجد وجمعيات خيرية لمساعدة المحتاجين بتوفير مساعدات مالية شهرية لهم، إضافة لتوزيع مساعدات غذائية عليهم. أما في المجال الثقافي فقد شمل إعداد برامج تعاون ثقافي يتضمن زيارات منظمة ودعوات لأساتذة الجامعات ورجال الأدب والثقافة لزيارة إيران، وتخصيص منح دراسية للطلبة السوريين في الجامعات الإيرانية، بل وإدخال اللغة الفارسية مؤخراً إلى عدد من الجامعات السورية.

وقد أدت ظاهرة الدعوة إلى التشيع والعمل على إقناع الشباب السوري باعتناق المذهب الشيعي، إلى تحول عدة آلاف من السوريين السنة إلى المذهب الشيعي، خصوصاً وأن هؤلاء تم إغراءهم بمساعدات مالية شهرية من إيران، وتوفير فرص عمل لهم في المراكز الثقافية والشركات والمؤسسات الصناعية الإيرانية التي نشطت في سوريا، ويعتبر المركز الثقافي الإيراني في دمشق والذي تمت توسعته مؤخراً من أكثر المراكز الثقافية نشاطاً في سوريا.

وقد أثار صمت النظام الحاكم في سوريا تجاه هذه الأنشطة الإيرانية تساؤلات كثيرة في أوساط الشعب السوري، خصوصاً الطبقة المثقفة منه، وصلت إلى حد الاستنتاج بأن النظام الحكم يشجع ظاهرة التشيع لضرب العلمانيين والمتدينين من السنة خصوصاً أتباع جماعة الإخوان المسلمين التي يرأسها على البيانوني المعارض لنظام الرئيس بشار الأسد، والذي صرح مؤخراً بأن الخطر الإيراني لا يقتصر فقط على سوريا بل يشمل المنطقة كلها.

فيلق القدس يصعد الهجوم ضد الأمريكين في العراق:

يلعب فيلق القدس دوراً رئيسياً في تنفيذ استراتيجيات إيران لبسط سيطرتها على العراق، بدءاً بجنوب العراق، وجعله امتداداً لإيران، خصوصاً وأنه يحوي أكثر من ٣٠٪ من إجمالي المخزون النفطي في العراق، وفي وقت تشير جميع التقديرات الدولية إلى

قرب نضوب النفط الإيراني بحلول عام ٢٠١٥، الأمر الذي يجعل من سيطرة إيران على جنوب العراق، والذي يحوى أكبر حقل نفطى من الخليج وهو حقل مجنون الذي لم يبدأ إنتاجه على نطاق واسع بعد، هدفاً استراتيجياً واقتصادياً مهماً فى الرؤية الإيرانية، ناهيك عن البعد الأيديولوجى لجنوب العراق حيث تتواجد بمدن (النجف، وكربلاء، والكوفة) الأماكن التى يقدسها الشيعة، كما تتواجد بالنجف المرجعية الدينية الكبرى للشيعة فى العالم، والتى تسعى إيران إلى نقلها إلى مدينة قم الإيرانية.

ولقد تعاونت أجهزة المخابرات الإيرانية وفيلق القدس مع كل التنظيمات والأحزاب والقوى المعارضة للوجود الأمريكى فى العراق من أجل إنهائه. فمن المعروف أن جيش المهدي التابع لمقتدى الصدر، وكذلك فيلق بدر التابع للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية الذى يشكل نواة الائتلاف الحاكم فى العراق، جميعهم قد تم إنشاءهم وتدريبهم وتسليحهم وتمويلهم فى إيران إبان فترة حكم صدام حسين للعراق، وبعودتهم للعراق بعد زوال حكمه أصبحوا يشكلون القوى السياسية والعسكرية النافذة فى العراق. وإن كان فيلق بدر قد التزم المهادنة مع القوات الأمريكية هناك، إلا أن جيش المهدي بقيادة مقتدى الصدر والذى يحصل على دعم مالى سنوى من إيران يقدر بخمسين مليون دولار يناوئ الوجود الأمريكى فى العراق، ويضع انسحاب القوات الأمريكية من هناك فى قمة أولوياته، خصوصاً بعد أن دخل معها فى عدة مواجهات عسكرية خاسرة وهو متهم بقتل المرجع الشيعى عبد المجيد الخوئى، ومحمد باقر الحكيم لينفرد بالنفوذ الدينى والسياسى فى العراق، وكان قد حاول طرد المرجع الدينى السيستانى والاستيلاء على النجف ولكنه فشل فى ذلك. وعندما بدأت القوات الأمريكية والعراقية حملتها الأخيرة مع بداية هذا العام لاستعادة السيطرة على بغداد، غادر مقتدى الصدر العراق إلى إيران وطلب من رجاله النزول تحت الأرض مؤقتاً حتى تهدأ الحملة الأمريكية، والتى تستهدف ضمن مخططاتها استعادة السيطرة على مدينة الصدر (٢ مليون نسمة) التى تعتبر المعقل الرئيسى لمقتدى الصدر، ويحصل جيش المهدي من إيران على نوعيات متقدمة من الأسلحة الصاروخية المضادة للدبابات والمضادة للطائرات، بالإضافة لعبوات متفجرة ذات شحنات مزدوجة لمقاتلة القوات الأمريكية فى المدن العراقية. وتفيد التقارير أن "فرق الموت" التى تهاجم الأفراد والمنشآت والمساجد التابعة لطائفة السنة، تنتمى كلها إلى جيش المهدي المتهم بإحراق وتدمير أكثر من ٢٠٠ مسجداً سنياً وقتل أكثر من ٢٦٠ إماماً وعاملاً فى هذه المساجد.

وتشير تقارير المخابرات الأمريكية إلى أن أجهزة المخابرات التابعة لفيلق القدس والحرس الثورى تقومون بالدور الأخطر على صعيد أجهزة الاستخبارات داخل العراق، حيث تشير المعلومات إلى وجود أكثر من عشرين مكتباً للاستخبارات الإيرانية تحت مسميات مختلفة أبرزها الجمعيات الخيرية لمساعدة الفقراء، وتوزيع الأموال والأدوية والمواد الغذائية، وترتيب انتقال الإيرانيين إلى العتبات المقدسة فى النجف وكربلاء والكوفة، وذلك ضمن ميزانية سنوية تتجاوز ١٠٠ مليون دولار. كما تقول التقارير أن إيران أنفقت حوالى ٢ مليارات دولار منذ عام ٢٠٠٣ لدعم نفوذها فى العراق، ورصدت الكثير من الموارد الإيرانية لتحقيق أهدافها هناك، وأبرزها حالياً تأمين قيام فيلق القدس ببناء وتمويل وتدريب تسليح أكثر شبكة إرهابية فى العراق تتولى مناهضة الوجود العسكرى هناك، وتجبر واشنطن على سحب قواتها من هناك، توطئة لقيام جمهورية إسلامية شيعية فى العراق.

ولقد تعاون فيلق القدس مع كل التنظيمات الإرهابية والمقاومة الشيعية والسنية وتنظيم القاعدة والضباط السابقين فى جيش صدام حسين الذين شكلوا الجيش الإسلامى وكتائب ثورة العشرين، وذلك رغم الاختلافات العقائدية والسياسية بين كل هؤلاء الفرقاء، إلا أن الهدف الرئيسى الذى جمعهم مع فيلق القدس هو مقاومة الوجود الأمريكى فى العراق والدفع فى اتجاه إنهائه. مع إفشال جهود أى حكومة عراقية موالية للولايات المتحدة على بسط الأمن والاستقرار فى العراق، وذلك باستغلال الموقف السياسى السئ الذى تتعرض له إدارة بوش حالياً وخارجياً، وتزايد مطالبة الأمريكين بسحب قواتهم من العراق. لذلك يأتى التصعيد الجارى فى العمليات التى تقوم بها الميليشيات المختلفة فى العراق فى إطار المبدأ القائل بـ "طرق الحديد وهو ساخن"، خاصة بعد أن اخترقت إيران معظم الأحزاب والمؤسسات السياسية وأجهزة الأمن والمخابرات والجيش والشرطة فى العراق، بل أيضاً المؤسسات الدينية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية، مما أدى إلى طرد الآلاف منهم بعد انكشاف تبعيتهم لإيران.

ويتولى قيادة فيلق القدس فى العراق الجنرال أبطحى، وكان أحد قادة الحرس الثورى فى إيران، وله منظمات تعمل بمثابة واجهات له. منها (مركز بين الثقافى) وهو بمثابة مركز قيادة وسيطرة يحافظ أبطحى من خلاله على الاتصال بالعناصر العراقية. أما مركز القيادة الرئيسى لهذه الشبكة فيتواجد فى قاعدة "فجر" بمدينة الأهواز جنوب إيران، وتعتبر هذه القاعدة بمثابة مركز قيادة متقدم لعمليات فيلق القدس فى

محافظات جنوب ووسط العراق، وتنطلق منها جميع الاتصالات المتعلقة بأنشطة الشبكات الإرهابية والأحزاب التابعة لإيران في العراق.

ويساعد الجنرال أبطحي عدد من الضباط الإيرانيين الذين يعملون بمثابة نواب عنه. أبرزهم (على أكبر طبطبائي، وهو مسئول عن منظمة واجهة تسمى "مركز حزام بيّات"، وتستخدم هذه المنظمة في نقل الناشطين في الشبكات الإرهابية وقادة قوات القدس إلى داخل العراق. ومن الضباط الإيرانيين نواب أبطحي: معيني مسئول نقل قوات القدس إلى داخل العراق، وداوودي مسئول تنسيق العمليات في قاعدة فجر، وناعيتي مسئول الإعلام والثقافة، وعماد كالانتار أحد القادة الرئيسيين لقوات فيلق القدس، ومسئول الاتصالات بالمنظمات الشيعية في العراق، وحاج عباس أحد قادة القدس ويعمل تحت غطاء منظمة الرابطة العالمية (بيت الرسول) في النجف، ويعتبر مسئول المخابرات لفيلق القدس في العراق ودعم المجموعات المسلحة العاملة في العراق، وخونيهها وهو أحد القياديين في فيلق القدس ويدير الاتصالات مع الشبكات الإرهابية من مقر قيادة قوات القدس في تكتة كاظمي في طهران.

أما القاعدة الرئيسية لهذه الشبكة في العراق فتقع في مدينة النجف وتعمل تحت اسم "المؤسسة الثقافية للنجف الأشرف"، ويتأصلها حميد حسيني وهو أحد قادة فيلق القدس القدامى. أما قائد الشبكة الإيرانية المقيم في العراق فهو جمال جعفر محمد علي إبراهيم ويعرف أيضاً بـ (مهدي المهندس)، وهو من خبراء الحرس الثوري في تنظيم وتسليح وتدريب الخلايا الإرهابية، وسبق إرساله إلى الكويت، في الثمانينات لتفجير السفارتين الأمريكية والبريطانية، لذلك فهو مطلوب على لائحة الإنتربول منذ عام ١٩٨٤، ويعتبر مهدي المهندس من الخبراء الكبار والمتمرسين في قوات القدس، وبعد سقوط نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣ حضر إلى العراق سراً لقيادة قوات القدس هناك تحت اسم منظمة تدعى "تجمع إسلامي" ووضعت قيادة فيلق القدس تحت إمرته آنذاك ٩٥٠ من أبرز الموثوق بهم والمدنيين من فيلق القدس، ولهذه المنظمة اليوم مكاتب في جميع محافظات العراق، وتلعب دوراً رئيسياً في تنظيم وتخطيط عمليات الميليشيات الشيعية الموالية لإيران. ويعتبر مهدي المهندس الآن عضواً في الجمعية الوطنية العراقية في محافظة بابل، وتتركز أنشطته اليوم في إنشاء حزب الله العراقي ومركزه البصرة، ومنها تخطط العمليات الإرهابية لباقي محافظات العراق. أما الأسلحة الإيرانية فيتم تهريبها عبر معبر "شالامانش الحدودي"، ويقوم المهندس بإرسال

المتطوعين إلى إيران للتدريب هناك عسكرياً ومخابراتياً تحت إشراف قيادة فيلق القدس، وذلك في مجموعات من ٢٠-٥٠ فرد، ولمدة شهر ثم يعودون إلى العراق. ومن المؤسسات الواجهة التابعة لفيلق القدس في العراق:

١- مؤسسة (دار القرآن) وهي نشطة في المدن العراقية بالجنوب ومركزها في البصرة، والمسئول عنها أبو علي البصري - واسمه الإيراني عدنان محسن - وترتبط قيادياً بمركز مبین الثقافي، وتعمل على تجنيد متطوعين تحت شعار التثقيف الديني.

٢- مؤسسة (الإمام الهادي) ويديرها أبو تماضر - واسمه الإيراني محسن المحسن - وهو مسئول عن تجنيد المتطوعين وتثقيفهم عقائدياً وسياسياً.

٣- مؤسسة (المدينة المنورة) ومركزها البصرة وتتوزع مكاتبها في المحافظات الشيعية، وتعتبر معبراً لتحويل الأموال الإيرانية من الأهواز إلى داخل العراق في شكل دولارات ودينارات عراقية من خلال مؤسسات الواجهة مثل (القواري). وتنتقل الأموال شهرياً في شاحنات إيرانية وتحت حراسة من قوات القدس إلى داخل العراق عبر معبر (شالامانش) الحدودي حيث يتم دفع رواتب شهرية لرجال الجمارك العراقيين لتسهيل عبور الشاحنات المحملة بالأموال والأسلحة والذخائر.

٤- منظمة - IMQ المقر العام، وهي مسئولة عن نقل الأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية من إيران إلى العراق، وذلك تحت غطاء إعادة بناء العتبات المقدسة في مدن الجنوب، وقد توصلت هذه المنظمة إلى اتفاق مع القيادات المحلية في المحافظات على عدم تفتيش الشاحنات القادمة من إيران وتحتوي بضائع إيرانية يختفي أسفلها الأسلحة والذخائر. ويقود هذه المنظمة ضابط إيراني يدعى (خو سرادي) ويقوم أيضاً بمهام الاتصال مع السلطات العراقية ولهذه المنظمة فروع في مدن البصرة والعمارة والناصرية والديوانية والنجف وكربلاء والكوت وبغداد. وتوضع أموال هذه المنظمة تحت حساب "جمع التبرعات الخيرية لإعادة بناء العتبات المقدسة في العراق".

هذا إلى جانب رصد شبكات إرهابية إيرانية أخرى متفرعة من فيلق القدس، تشن هجمات مسلحة ضد القوات الأمريكية والبريطانية في جنوب العراق وبغداد، وتم تزويدها مؤخراً بصواريخ مضادة للطائرات قصيرة المدى (سام ٧، ٩) أمكن بها إسقاط ثمانية مروحيات أمريكية خلال شهري يناير وفبراير الماضيين، وأبرز هذه الشبكات:

١- شبكة أبو مصطفى شيباني: وتتكون من ٣٠٠ عنصر قوات خاصة، تقوم بزرع متفجرات على أجناب الطرق، كما تشن هجمات على مراكز تواجد القوات

الأمريكية والبريطانية، ويعتبر قائدها من الضباط البارزين في فيلق القدس، وبرتبة جنرال اسمه الإيراني عبد الحميد حسين الآياتي، وهو في المرتبة ٢٤، من لائحة الـ ٤١ المطلوبين من قبل القوات الأمريكية، ولتجنب القبض عليه عاد إلى إيران.

٢- شبكة أبو ضياء البصيري واسمه الإيراني حبيب عبد الهادي النميمي ويقع حالياً في بغداد وتضم شبكته حوالي ٢٠٠ عنصر يقومون بزرع عبوات تفجيرية وإطلاق نيران هاون على المنطقة الخضراء ببغداد حيث الأهداف الأمريكية الرئيسية، إلى جانب أعمال قنصية.

إيران تنشط الخلايا النائمة في أمريكا وأوروبا:

تشير تقارير أجهزة المخابرات الأمريكية إلى أن مكتب حركات التحرر الذي يعمل في إطار فيلق القدس وبإشراف المخابرات الإيرانية، قام بتنشيط اتصالاته مع حزب الله اللبناني في دعم الحركات اليسارية المتطرفة في أمريكا اللاتينية وأوروبا، بل وداخل الولايات المتحدة نفسها استناداً إلى محور التحالف القائم بين كوبا (كاسترو) وفنزويلا (شافيز)، وإقامة خلايا لفيلق القدس توجد قاعدتها في جزيرة مارجرىتا في فنزويلا وتشمل أيضاً بوليفيا ونيكاراجوا، وعدة دول أخرى في أمريكا اللاتينية، هذا إلى جانب إعادة إحياء الخلايا الإيرانية في أوروبا وتنسيق عملياتها مع التنظيمات اليسارية واليمينية المتطرفة المناهضة للأنظمة الحاكمة في أوروبا. ومن هذه التنظيمات منظمة (إيتا) لتحرير الباسك في أسبانيا، وكان من ثمار هذا التنسيق والتعاون عملية تفجير قطارات مدريد، وقد ثبت وجود علاقة بين (إيتا) ومكتب حركات التحرر في إيران. كذلك حركة (١٧ نوفمبر) اليسارية في اليونان، وكان من ثمار تعاون مكتب حركات التحرير الإيرانية مع هذه المنظمة قصف مقر السفارة الأمريكية في أثينا بعد يوم واحد من عملية اعتقال الإيرانيين الخمسة في أربيل. وكانت هذه الحركة قد شاركت في التسعينيات في عدة اجتماعات لمكتب حركات التحرير عقدت في طهران.

وكان النائب الأول لمنسق مكتب شؤون مكافحة الإرهاب بوزارة الخارجية الأمريكية فرانك أوربانتيك قد أكد أن حزب الله في لبنان له شبكة أخطبوطية لا تقتصر فروعها على منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، بل تمتد أيضاً إلى بلدان أمريكا اللاتينية. ففي شهادته أمام لجنة استماع مشتركة للجنة الفرعيتين للإرهاب والشرق الأوسط تابعتين للجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب، أفاد بأن حزب الله لديه أصول وممتلكات حول العالم يستطيع أن يحشدتها في لحظة،

وأنه قدم دعماً مالياً وتدريبياً ولوجستياً لمؤيدي ومتعاطفين معه في المجتمعات الإسلامية العربية في دول أمريكا اللاتينية، وأن كثيراً منهم منغمسون في عدد من النشاطات غير المشروعة. وأضاف أوربانتيك بأنه لهذا السبب فإن الولايات المتحدة قلقة جداً من إمكانية وجود صلة بين حزب الله وجماعة (F.A.R.C) الإرهابية التي تتاجر بالمخدرات وتتكون من رجال عصابات كولومبيين في أمريكا الجنوبية، ويمكنها أن توفر التمويل اللازم للقيام بعمليات في الولايات المتحدة والشرق الأوسط، خصوصاً وأن نشاطها متزايد مع عناصر تابعة لإيران في منطقة المثلث المؤلف من باراجواي والأرجنتين والبرازيل.

وكان تقرير قد صدر في وزارة الخارجية الأمريكية عن الإرهاب في شهر أكتوبر الماضي أكد أن حزب الله لديه خلايا في أوروبا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية وأمريكا الشمالية، تنتشر في حوالي ٤٠ دولة منهم دول مثلث أمريكا اللاتينية السابق الإشارة إليه، إلى جانب التجارة بالماس في بلدان غرب أفريقيا، بالإضافة لنشاط مهم داخل الولايات المتحدة، حيث يحقق مكتب التحقيقات الفيدرالية (FBI) في أكثر من ٢٠٠ قضية متورط فيها أعضاء يشتبه بانتمائهم إلى حزب الله). ومعظم هذه النشاطات مرتبطة بالتبرع بأموال وجمعها والغش عبر استخدام بطاقات الاعتماد، إلى جانب نشاطات تجارية أخرى غير مشروعة ذات علاقة بشبكات المافيا الدولية وعمليات غسل أموال قبل نقلها إلى الشرق الأوسط. وكان الـ FBI قد وجه اتهامات عام ٢٠٠٤ إلى المدعو محمود كوراني لكونه عضواً في حزب الله ومقاتلاً ومجنناً وجامعاً لتبرعات الحزب، وسبق له أن تدرب في إيران ودفع ٣٠٠٠ دولار لتدريبه في المكسيك، ثم مبلغاً مماثلاً من المال لتدريبه من المكسيك في صندوق سيارة ليحبر الحدود المكسيكية إلى ولاية كاليفورنيا، ومنها إلى ديريورن في ميتشجان حيث مارس أنشطته في جمع الأموال لحزب الله وإرسالها إلى لبنان، وله شقيق عسكري كبير في حزب الله بلبنان. كما قام لبناني مكسيكي يعمل في تيوانا بالمكسيك - يدعى سليم بوغادر - بتهريب ٢٠٠ فرد من أتباع حزب الله إلى الولايات المتحدة. وخطورة هذه الأنشطة أن هؤلاء التابعين لحزب الله وإيران بإمكانهم الحصول داخل الولايات المتحدة على الأسلحة التي يريدونها لتنفيذ عمليات إرهابية لا تقل في خطورتها عن أحداث ١١ سبتمبر بما في ذلك إسقاط طائرات مدنية بصواريخ أرض/جو. ومن أنشطة حزب الله في داخل الولايات المتحدة إدانة لبنانيين تابعين لهذا الحزب عام ٢٠٠٢ بتهمة تمويل الحزب بـ ٢ مليون دولار عبر بيع سجائر بطرق غير مشروعة، وهو الأمر الذي دفع

برئيس المخابرات المركزية الأسبق جورج تينيت إلى التصريح بأن "خطورة حزب الله لا تقتصر فقط على مثل هذه الأنشطة غير المشروعة، بل يجب أن نتذكر بأن إيران تقف وراءه وتزوده بالسلاح والأموال والأيدولوجيا.. وهو كمنظمة لها وجود عالمي تساوى (القاعدة) إن لم تكن أقوى منها لتلقيها الدعم من إيران". أما جون كافنو من مكتب FBI فقد أعلن أن المكتب أجرى تحقيقات مع ١٠٧ شخص وجهت إليهم اتهامات بالتخطيط لأعمال إرهابية، وتم القبض على ٥٨ من أتباع حزب الله في الولايات المتحدة، ومصادرة ممتلكات قيمتها ٥ ملايين دولار، وذلك لتورطهم في العديد من خروقات للقانون الفيدرالي بما فيها تزويد منظمات إرهابية بالدعم المادي. وكان السيناتور الجمهوري مايكل ماكول قد صرح بأن الرئيس الفنزويلي شافيز يرحب بالجهاديين الإسلاميين، حتى أن جزيرة مارجريتا أصبحت تعرف بـ "جنة حزب الله"، وكذلك المثلث المعروف في أمريكا اللاتينية. وقد لفت السيناتور إيلان بيرمان النظر إلى أن حزب الله ليس في حاجة لتبرعات المسلمين في الولايات المتحدة، حيث يتلقى دعماً مالياً سنوياً من إيران يقدر بـ ٢٠٠ مليون دولار، لذلك فإن عناصره التي يرسلها إلى الولايات المتحدة هي في الأساس لتنفيذ عمليات إرهابية ضد الأمريكيين والأهداف الاستراتيجية الأمريكية عندما تطلب منه إيران ذلك.

وقد شهد الأسبوع الأخير من شهر أغسطس الماضي انطلاقة خطة أمريكية لمطاردة إمبراطورية حزب الله المالية في العالم، كانت بدايتها بمجموعة أمريكية كلفت بهذه المهمة في منطقة مثلث باراجواي - البرازيل - الأرجنتين تتكون من حوالي ١٠٠ عنصر من القوات الخاصة، حيث تتواجد قاعدة عسكرية أقامها البنتاجون في باراجواي، فيما انتشرت وحدات خاصة أخرى متخصصة في مكافحة غسيل الأموال والمخدرات في مدينتي (سيوداد ديه إيست) و(خوز دي أجوامو) اللتين تعتبران معقلاً للشبكات التجارية التي تتولى تمويل حزب الله من عمليات بيع مواد مهرة أو مزورة من الإلكترونيات وغسيل الأموال وتجارة المخدرات على مستوى المنطقة، وهذه ليست المرة الأولى التي تهتم بها أجهزة المخابرات الأمريكية بتحول المثلث إلى قاعدة لحزب الله وفيلق القدس، فقد سبق أن حققت في وجود انتشار عناصر إرهابية تابعة لهما وذات دعم لوجستي، حيث تعتقد هذه الأجهزة المخبرية أن عائدات شبكات حزب الله في مثلث أمريكا اللاتينية تتجاوز المليار دولار سنوياً. كما أعادت واشنطن تكثيف الاتصالات والضغط تجاه العديد من الدول الأوروبية لوضع حزب الله على لائحة الإرهاب

بما يسهل عملية مراقبة عناصره والجمعيات الخيرية والاجتماعية التي تسهم في تمويله. ولذلك فإن العشرات من هذه الجمعيات تخضع حالياً لعمليات مراقبة مشددة لحساباتها وتحويلات المال، بالإضافة لتحقيقات أخرى سرية تجرى بشكل خاص في مدينة (أنفيس) البلجيكية التي تعتبر عاصمة تجارة الماس بحثاً عن خلايا حزب الله المالية.

ثانياً: الجانب الأمريكي:

١- واشنطن تنقل الحرب السرية إلى داخل إيران

لم تكن التفجيرات والاشتباكات المسلحة التي جرت في مدينة زاهدان بجنوب شرق إيران ووقع ضحيتها ١١ قتيلاً و ٢١ مصاباً من الحرس الثوري الإيراني كانوا يستقلون شاحنة في النصف الأول من فبراير الماضي، واعترفت جماعة (جند الله) بمسئوليتها عنها، لم تكن هي العمليات التخريبية الأولى التي تقع في المحافظات الحدودية الإيرانية والتي تسكنها أقليات كبيرة غير فارسية العرق. فقد سبقتها عمليات مشابهة كبيرة شملت قتل مسئولين إيرانيين وتخريب منشآت وخطوط نفط بواسطة عناصر انفصالية تتلقى دعماً من جهات خارجية تشير أصابع المخابرات الإيرانية إلى اتهام الولايات المتحدة بالوقوف وراءها، وذلك في إطار حربها السرية غير المعلنة ضد إيران، والتي تستهدف إسقاط نظام إيران.

فقد أسفرت التحقيقات التي أجرتها أجهزة الأمن الإيرانية عن اعتراف المعتقلين في أحداث زاهدان بتورط جهات أجنبية في هذه العمليات. حيث اعتقلت السلطات الإيرانية ٢ منفذين و ٦٥ مشتبهاً من مجموعة (جند الله) التي أطلقت النار على عناصر أمنية إيرانية وفجروا سيادة مفخخة عند مرور شاحنة الحرس الثوري، واعترفوا بأنهم جاءوا من باكستان وعلى علاقة بوكالة المخابرات المركزية الأمريكية وأجهزة المخابرات البريطانية، مما أدى بالخارجية الإيرانية إلى استدعاء سفير باكستان للاحتجاج على تورط باكستان في هذه العمليات الإرهابية. وفي ١٥ فبراير الماضي أعلنت إيران عن إعدام رجل دين ثبت تورطهما في أحداث زاهدان. وكانت محافظة سيستان - بلوشستان المحاذية لباكستان وأفغانستان قد شهدت أعمال عنف عديدة خلال الأشهر الأخيرة، كما كانت مسرحاً لعدد من الهجمات وعمليات الخطف التي نشبت بين الأغلبية السنية في هذه المحافظة - وتنتمي إليها جماعة جند الله - وبين السلطات الإيرانية وأجهزة الأمن هناك كما شهدت زاهدان أيضاً عملية سطو على أحد البنوك في نفس الفترة، اعترف فيها المتهم بأنه ذهب إلى باكستان تحت غطاء مجموعة للإرشاد الديني، حيث التحق هناك بجماعة تسمى (جماعة عبد المالك ريجي) لقاء

راتب شهري قدره ٢٠ ألف روبية، وأن مجموعته كانت بصدد اغتيال علماء دين سنة وزعماء طوائف بغية إشعال فتنة طائفية في محافظة سيستان وبلوشستان الإيرانية وفي اعترافاته أيضاً أنه تلقى دورة تدريبية على أيدي عناصر تابعة للمخابرات المركزية الأمريكية لمدة شهرين في باكستان لتنفيذ أعمال إرهابية داخل إيران.

وتشير التقارير الصحفية إن وزارة الخارجية الأمريكية خصصت مبلغ ٢٠٠ مليون دولار لاختلاق أزمة طائفية في إقليم خوزستان الواقع جنوب غرب إيران، وتحويله إلى ما يشبه ما يحدث في إقليم دارفور بالسودان، وذلك من خلال دفع سكانه المكونين من غالبية عرب سنة للتمرد على الحكومة المركزية في طهران، والمطالبة بالاستقلالية في إدارة شئون منطقتهم في إطار نظام فيدرالي. وتضيف هذه التقارير أن الخطة التي وضعها مركز الدراسات الاستراتيجية في البنجاحون، وكلفت وكالة المخابرات المركزية بتنفيذها، أفادت بوجود ثلاث منظمات سياسية رئيسية في إقليم خوزستان تتحدث اللغة العربية التي يتعامل بها سكان هذا الإقليم ستستفيد بصورة مباشرة من هذه الأموال، بدءاً من المجلس الوطني الأهوازي، مروراً بالمجلس الأعلى لأمر الأهواز، وانتهاءً بمجلس قيادة الثورة في الأهواز. وأضافت أيضاً أن قيادات هذه المنظمات ستعتمد إلى إعادة تفعيل إعلانها السابق بتشكيل حكومة مؤقتة، على أن يرافق ذلك تحديد برنامج عمل واضح يأتي في سلم أولوية تنفيذ انتخابات حرة ونزيهة تفسح المجال أمام إنشاء دولة في الأهواز يتم الاعتراف الدولي بشرعيتها فور إعلانها.

وكانت مجلة (نيويورك) الأمريكية قد كشفت النقاب عن أن وزارة الدفاع الأمريكية قد شكلت لجنة خاصة للتخطيط لشن هجوم على إيران خلال ٢٤ ساعة من تلقى الأوامر بذلك من الرئيس بوش، وأن مجموعة التخطيط التي شكلت داخل مكتب رئاسة هيئة الأركان المشتركة، وكانت تركز في البداية على تدمير المنشآت النووية فقط، ثم إعادة توجيهها في الآونة الأخيرة لتحديد الأهداف داخل إيران، خصوصاً من يقومون بتقديم الدعم والمساندة للمتمردين في العراق ليكونوا ضمن الأهداف التي سيتم قصفها عندما يتقرر ذلك، بهدف نهائي هو إسقاط نظام حكم الملالي في طهران، وهو ما يتطلب في المخطط الأمريكي إثارة الحركات والمنظمات الانفصالية ضد هذا النظام، ودعمها مالياً وتسليحياً.

وفي لندن كشفت تقارير مخابراتية النقاب عن معلومات تشير إلى قيام واشنطن بتحويل عمليات لنشر

الفوضى ودعم الجماعات المسلحة المعارضة لنظام الحكم في إيران بهدف الضغط على هذا النظام لوقف ما تراه واشنطن طموحات نووية غير مشروعة، وقد أكد هذه المعلومات ضابط سابق في المخابرات المركزية الأمريكية عندما قال: "إنه لم يعد سراً كبيراً أن CIA تمول الجماعات الانفصالية العرقية المسلحة المنتشرة في مناطق الحدود الإيرانية" وقد أشارت صحيفة صانداي تايمز اللندنية في ٢٥/٢/٢٠٠٧ إلى أن جماعات الأكراد في غرب إيران، والأذريين في الشمال الغربي، والأهواز العرب في الجنوب الغربي، والبلوش في الجنوب الشرقي نفذوا عدة عمليات تخريبية ضد نظام الحكم في إيران بتحريض وتخطيط وتمويل من قبل أجهزة المخابرات الأمريكية. ونقلت الصحيفة عن فريد برتون مسئول مكافحة الإرهاب السابق بوزارة الخارجية الأمريكية قوله: "إن الهجمات الأخيرة في إيران تتناغم مع الجهود الأمريكية لإمداد وتدريب الأقليات العرقية في إيران لزعزعة استقرار النظام الإيراني".

وكان إقليم خوزستان الحدودي قد شهد أيضاً يوم ١١ يناير الماضي ثلاث انفجارات قوية في منطقة خورام شهر دون أن ترد أنباء بشأن سقوط قتلى أو جرحى، فسرتها المصادر الرسمية الإيرانية في الإقليم أنها بسبب أنشطة لإزالة الألغام - وهو ما لم يصنفه المراقبون - حيث سبق أن وقعت انفجارات مشابهة في سبتمبر ٢٠٠٥ بسبب قنابل وعبوات متفجرة زرعت في ١٥ خط أنابيب وفي بئر نفطية تسببت في أضرار بالغة، وذلك بفعل العناصر المتمردة في هذا الإقليم الذي يعد قلب صناعة البترول الإيرانية، والذي يشهد اضطرابات بين الغالبية العربية من السكان منذ أكثر من عام.

ولقد كان من نتائج هذه المخططات الأمريكية، قيام مجموعة كردية متمردة داخل إيران في ٢٥/٢/٢٠٠٧ بإسقاط طائرة مروحية عسكرية إيرانية وقتل ٧ من طاقمها وأسرا آخر وقد أعلنت المجموعة عن نفسها في أربيل ومرتبطة بحزب العمال الكردستاني. وأوضح بيان صادر عن حزب (الحياة الحرة) أن الجيش الإيراني قام في نفس اليوم بحملة تمشيطية عسكرية في ناحية (كوتول) التابعة لمدينة (مريباد) بإقليم كردستان الإيراني والقريبة من الحدود التركية، حيث وقعت اشتباكات عنيفة بين الجيش الإيراني وقوات شرق كردستان التابعة لحزب الحياة الحرة الكردستاني الإيراني استمرت عدة ساعات، وأضاف البيان أن هذه الاشتباكات أسفرت عن قتل قائد الجيش الثالث الإيراني سعيد قهاوي وكذلك مقتل أكثر من عشرين جندياً إيرانياً، وهو ما ردت عليه إيران بأن حرسها

الشورى قتل ١٧ متمرداً فى شمال غرب البلاد على الحدود مع تركيا يوم ٢٤ فبراير الماضى. ورداً على هذه المخططات الأمريكية، وفى الجهة الإيرانية المقابلة، رصدت الحكومة الإيرانية موازنة خاصة - قيل أنها أكثر من ٢٠٠ مليون دولار خصصتها واشنطن لإدارة الحرب السرية ضد إيران- وذلك بهدف كشف وإحباط التدخلات والمؤامرات الأمريكية ضد الجمهورية الإسلامية، وأن هذه الموازنة الخاصة ستدرج فى إطار الموازنة العامة للسنة الإيرانية المقبلة (من مارس ٢٠٠٧ إلى مارس ٢٠٠٨)، وستستخدم أيضاً لمباشرة مساع قضائية ضد الولايات المتحدة أمام المحاكم الدولية والتوعية ضد الغزو الثقافى الأمريكى" وكان مجلس الشورى الإيرانى قد أقر فى عام ٢٠٠٥ قانوناً مماثلاً ينص على رصد ١,٥ مليار دولار لإحباط المؤامرات الأمريكية"، وتستخدم هذه الأموال خصوصاً لتنظيم تظاهرات ضخمة مؤيدة للنظام ومنندة بالولايات المتحدة، كما جندت إيران مليون فرد من متطوعى (الباسيج) لمواجهة الاضطرابات الداخلية.

ولم تكن الأحداث التخريبية التى وقعت داخل إيران فى الشهور الأخيرة وليدة مخططات أمريكية جديدة رداً على الخسائر الأمريكية الجسيمة التى وقعت مؤخراً فى العراق، بل امتداداً لخطة سابقة وضعتها إدارة بوش فى بداية عام ٢٠٠٥، بدأت ملامحها تظهر فى أبريل من ذلك العام عندما اندلعت ما أطلق عليه "انتفاضة عرب الأهواز"، وهو ما أثار الذعر فى الدوائر الحاكمة فى طهران بعدما فوجئوا بها لأن أنظارهم وهواجسهم كانت تركز على مخطط غزو عسكرى أمريكى أو إسرائيلى أو الإثنيين معاً عبر الجو والبحر والبر مع العراق، فكانت المفاجأة أن الضربات جاءتهم من الداخل عندما نقلت واشنطن المعركة إلى قلب الأراضى الإيرانية، وقررت أن تدعم حركات المعارضة الداخلية والمطالبة بالانفصال عن إيران باسم الدفع نحو تعزيز الديمقراطية، وبهدف رئيسى هو الإطاحة بنظام الحكم فى إيران، وذلك وفق استراتيجية الثورات الشعبية التى وقعت فى جورجيا وأوكرانيا وقرغيزيا. وأطاحت بالأنظمة الحاكمة فيها.

ب- إشعال ثورة الأقليات داخل إيران:

وتستند الخطة الأمريكية فى شكلها الأساسى إلى استغلال الاختلافات العرقية والمذهبية المتواجدة فى المحافظات الإيرانية الحدودية، وما آلت إليه من سوء أحوال سكان هذه المحافظات على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فى إثارة الاضطرابات ضد السلطات الإيرانية فى هذه المحافظات وبما يؤدى بها إلى التورط فى صراعات داخلية (إيرانية - إيرانية)

يُجبر حكومة طهران على الانكفاء على ذاتها لإخماد هذه الاضطرابات، وبذلك تبتعد عن التدخل فى العراق ومناطق أخرى من الشرق الأوسط، من ذلك أن البلوش فى الجنوب الشرقى يتدمرون من الحرمان وعمليات التهجير القسرى والبطالة وعدم الاهتمام بالمساجد السننية ويريدون الانفصال عن إيران وتكوين دولة مستقلة لهم مع البلوش فى باكستان وأفغانستان. أما الأكراد فى الشمال الغربى من إيران فإنهم يتدمرون أيضاً من الاضطهاد، وما فتؤا يطالبون بالانفصال عن إيران والانضمام إلى ذويهم الأكراد فى تركيا والعراق وإقامة دولة كردستان. ويشكل تحالفهم مع الأمريكين فى العراق ومع إسرائيل هاجساً قوياً لحكام طهران، الذين اتهموهم بالعمالة وأنهم يساعدون جواسيس الموساد والمخابرات المركزية الأمريكية على التسلل إلى داخل إيران، وأن فصائل كردية فى العراق تتحالف مع الأمريكين تتولى تهريب السلاح إلى حركات انفصالية كردية فى إيران، وأن هؤلاء أقاموا معسكرات تدريب فى مناطقهم وبدأوا فى تنظيم أنفسهم لمواجهة مسلحة مع النظام الإيرانى على خلفية مطالب بالاستقلال الذاتى وبحقوق وامتيازات على غرار ما حصل عليه أكراد العراق. وفى شمال إيران تخشى طهران من الانتفاضة الأخطر على أيدى الأذربيين فى المنطقة المتاخمة لأذربيجان، والذين يتدمرون ليس فقط من الحرمان والبطالة وسوء الأحوال المعيشية، ولكن أيضاً من حرمانهم من البث بلغتهم التركية. حيث عادت نشاط الحركات الأذربية، السرية تنادى بدورها بإقامة "أذربيجان الكبرى"، ووضعها على خط علاقات التعاون بين واشنطن وباكستان ومنح الأمريكين قاعدة عسكرية هناك.

لذلك لم تكن الأحداث الدموية التى وقعت فى السنوات الماضية فى محافظة خوزستان - يطلق أبنائها عليها عريستان لوجود أغلبية عربية وسنية فيها - وشملت أعمال قتل وتخريب خطوط نفط ومهاجمة مراكز الشرطة وغيرها من منشآت النظام سوى حلقة فى مسلسل الحرب السرية الأمريكية لإثارة حرب أهلية داخل إيران، تدرك القيادة الإيرانية وتعى جيداً خطورتها، لأنها تمس أخطر نقاط الضعف فى نظام الحكم فى إيران، وهم الأقليات التى تعاني كلها مما تعتبره تمييزاً فارسياً عنصرياً ومذهبياً تجاهها، فمن المعروف أن نصف تعداد سكان إيران الذى بلغ ٦٩ مليون نسمة من الفرس، بينما بقية السكان (٥٠%) أقليات تشمل الأذربيين والأكراد والعرب والتركمان والبلوش، وثلاثة فى المائة من سكان إيران من العرب، وتشعر السلطات الإيرانية بحساسية إزاء الاحتجاجات ومشاعر الاستياء.

ج- تنشيط منظمة مجاهدي خلق

ولا يقتصر المخطط الأمريكي لإثارة الاضطرابات داخل إيران على ذلك، بل إن هناك جانباً مهماً في هذا المخطط يختص بجماعة "مجاهدي خلق" المعارضة (١٥ ألف عنصر مقاتل) والتي تقيم حالياً في معسكر أشرف بالعراق تحت السيطرة الأمريكية. فقد بدأت تنشيط قيادة هذه الجماعة التي ترأسها مريم رجوى في توجيه خطابات مباشرة من باريس إلى الشعب الإيراني تدعوه إلى الثورة على نظام الحكم في إيران. كما ظهر لوبي داخل الولايات المتحدة يطالب برفع مجاهدي خلق من لائحة الإرهاب الأمريكية، بل والتعاون معها على طريقة تعاون واشنطن مع التحالف الشمالي في أفغانستان الذي ساعد في الإطاحة بنظام حكم طالبان، وكان بمثابة رأس الحربة في الغزو الأمريكي لأفغانستان. وقد بدأ التعاون سرياً على الساحة العراقية عندما أطلقت القوات الأمريكية الحرية لجماعات من "مجاهدي خلق"، واعتبرتهم مصدراً رئيسياً للمعلومات عن الأوضاع داخل إيران، كما أشارت التقارير إلى أن وحدات من مجاهدي خلق تقوم منذ عام ٢٠٠٥ باختراق الحدود الإيرانية بمساعدة وحدات خاصة أمريكية، لرصد وتصوير المنشآت النووية والأهداف الاستراتيجية ذات الأهمية الخاصة، هذا إلى جانب الاتصال بالمعارضة في الداخل وتأييل الرأي العام، مع الاستعداد في مرحلة لاحقة لتنفيذ عمليات اغتيال وخطف وتخريب داخل إيران.

د- الدور الإعلامي في الخطة الأمريكية:

كما تستند الخطة الأمريكية أيضاً وفي شكل أساسي، ومعلن على الأقل، على تعبئة الرأي العام الإيراني في الداخل، والاعتماد على الطلاب والشباب والقوى الإصلاحية في الثورة ضد النظام الحاكم. فبينما خصص الكونجرس ٧٥ مليون دولار لدعم الديمقراطية في إيران، فقد تم أيضاً إنشاء مكتب داخل القنصلية الأمريكية في دبي يضم ١٠ دبلوماسيين أمريكيين لإجراء حوارات مع معارضين إيرانيين في المنفى. كما سبق للكونجرس أن وافق على مشروع "دعم حرية إيران" والذي خصص ٥٠ مليون دولار لإنشاء قناة تلفزيونية (آزاد - حرة) موجهة إلى إيران باللغة الفارسية تحت إشراف (ليز تشيني) مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية، والمكلفة بملف نشر الديمقراطية في بلدان الشرق الأوسط. وكان الكونجرس الأمريكي قد وافق في السابق على صرف ميزانية إضافية لدعم المعارضة الإيرانية بمبلغ ثلاثة ملايين دولار، كما طلب من هيئة الإعلام الأمريكي البحث في وسائل إضافية لدعم البث الإذاعي والتلفزيوني، وتطعيم إذاعة (فاردا - الحرة) التي تبث على مدار الساعة بالفارسية

بوسائل جديدة تضاف بدورها إلى عمليات دعم الفضائيات الإيرانية التي تبث من الولايات المتحدة وتستهدف الجاليات الإيرانية في العالم. والمعروف أن واشنطن كانت قد رصدت في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥ أكثر من ٢٠ مليون دولار للبث في اتجاه إيران، وأكثر من ١٠٠ مليون دولار لاستخدامها خلال تلك الفترة لتأييل المعارضة الإيرانية وتضخيم النظام من الداخل، وإقامة مؤتمرات وطنية للمعارضة تضم معظم التنظيمات الإيرانية المعارضة، ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان، ومؤسسات غير حكومية، وكانت واشنطن قد شهدت في منتصف عام ٢٠٠٥ مؤتمراً من هذا النوع.

وفي موازاة فتح خطوط الاتصال والدعم والتأييل للمعارضة الداخلية، تشمل الخطة الأمريكية حملة إعلامية دولية لتشويه صورة إيران وفرض ممارسات نظامها في قضايا حقوق الإنسان والإرهاب وتهديد الأمن الإقليمي والعالمي، سواء عبر الاستمرار في البرنامج النووي أو دعم منظمات تتهمها واشنطن بالإرهاب مثل: فيلق القدس وحزب الله وحماس والجهاد، إلى جانب إيواء رموز من القاعدة وعناصر لها يقدر عددها بحوالي ٣٠٠ مسلح، وأنهم يرسلون بأوامر من هناك لتنفيذ عمليات إرهابية في عدة دول عربية وإسلامية وأوروبية.

الخاتمة

مما لا شك فيه أن الحرب السرية غير المعلنة بين الولايات المتحدة وإيران لها مخاطرها على الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي على حد سواء حيث يصعب في ضوء الفعل ورد الفعل من جانب الطرفين السيطرة على تصاعد الأحداث، ربما يمكن أن يحولها إلى حرب مفتوحة ومعلنة ليس من المستبعد أن تبدأ أو تنتهي باستخدام أسلحة دمار شامل يكون تأثيرها المدمر والمقاتل على الشعوب أكثر من الجيوش والمنشآت النووية والصاروخية والعسكرية والقواعد والسفن الحربية. هذا فضلاً عن مخاطر تحول الحرب السرية التي تشنها الولايات المتحدة ضد إيران مستغلة الاختلافات العرقية والمذهبية المتواجدة بين جماهير الشعب الإيراني على النحو السابق إيضاحه، إلى حروب أهلية بين الطوائف والفئات المختلفة ليس فقط داخل إيران، بل وخارجها أيضاً في الدول المجاورة لها، والتي يوجد بها امتدادات قبلية وعرقية ومذهبية للأقليات الكبيرة المتواجدة في المحافظات الحدودية الإيرانية، حيث توجد امتدادات لأكراد إيران في العراق وتركيا، ولعرب إقليم خوزستان في العراق ودول الخليج العربية، ولبلوش إيران في أفغانستان وباكستان، كما أن للآذريين في إيران امتدادات في تركيا وأذربيجان، وكلها بلدان

تخشى أن تمتد إليها نيران الصراعات العرقية والمذهبية التي تشعلها الحرب السرية الدائرة في إيران اليوم، وهو ما يستدعى ويتطلب بالضرورة سرعة إيقاف هذه الحرب السرية، لأن تصاعدها لن يهدد فقط بلدان المنطقة بل أيضاً المصالح الأمريكية والغربية فيها.

وإذا كنا نطالب الولايات المتحدة بإيقاف تدخلها في الشؤون الإيرانية والامتناع عن تحريض الأقليات العرقية والمذهبية ضد النظام الحاكم في طهران، وجدولة انسحابها من العراق وتسليم هذا البلد لأهله ليستولوا شئونه، فإننا نطالب إيران في ذات الوقت بالامتناع عن التدخل في الشؤون العراقية وعن تسليح تنظيمات وميليشيات وأحزاب تابعة لها لمواجهة أحزاب وتنظيمات أخرى وأن توقف مخططاتها الذي يستهدف ضم جنوب العراق إليها، والذي تعتبره إيران امتداداً لها لكي تستفيد من موارده النفطية في استعواض ما تتعرض له حقول النفط الإيرانية من تآكل، حيث تشير التوقعات المحايدة إلى نضوب النفط الإيراني بحلول عام ٢٠١٥، كما نطالب إيران أيضاً بالتوقف عن دعم تنظيمات سياسية شيعية وسنية في الدول العربية والإسلامية، تحريضها طهران على العمل ضد الأنظمة الحاكمة فيها، كما يتعين على إيران كذلك أن تتوقف عن تحريك تنظيماتها شبه العسكرية - وأخطرها فيلق القدس - في الدول العربية لإقامة شبكة تتشر المذهب الشيعي في هذه الدول وتخلق ركائز للنفوذ الإيراني فيها، لأن مثل هذا التوجه في الاستراتيجية الإيرانية يؤدي إلى إشعال الفتن الداخلية والحروب الأهلية، والتي قد تتسع لتطول الأراضي الإيرانية ذاتها، خصوصاً في ضوء ما يتردد عن تنسيق وتعاون بين إيران ومنظمات إرهابية تقف القاعدة على رأسها، وهو ما يفرض بالتالي على حكام طهران أن يسعوا إلى إعادة بناء الثقة مع الدول العربية، خاصة الخليجية وإثبات حسن نوايا إيران تجاهها انطلاقاً من مبدأ عدم التدخل في شئون الآخرين، واحترام عقائدهم ومذاهبهم وإن تعارضت مع الأيديولوجية الإيرانية.

ومع التسليم بتداخل الملفات في أزمة العلاقات الأمريكية - الإيرانية - الملف النووي مع العراق مع اللبناني والفلسطيني - فإنه ينبغي على واشنطن أن تدرك حقيقة هامة وهي تعالج كل هذه الملفات، تتمثل الحقيقة في أولوية مطلقة تعطيها طهران تسبق كل هذه الملفات بل وتحكمها وهي أمن وسلامة النظام السياسي الديني الحاكم في إيران، والحصول من واشنطن على ضمانات بأنها لن تتعرض لهذا النظام بالتخريب من الداخل وهذا إلى جانب الاعتراف بدور إيراني متميز في الأمن الإقليمي بمنطقة الشرق

الأوسط، وأمن منطقة الخليج على وجه الخصوص، وهو ما لا ينبغي على الولايات المتحدة تجاهله لأنه سيكون في هذه الحالة أمراً غير واقعياً.

وإذا رجعنا إلى الملف النووي الإيراني والمحوري في الأزمة القائمة بين الدول الغربية وإيران، والمرتبط والمؤثر في باقي الملفات، ومع الإدراك التام لحق إيران في امتلاك برنامج نووي للأغراض السلمية، والمخاوف الشديدة التي تنتاب العالم من لجوء واشنطن إلى خيار الحل العسكري في نهاية المطاف لحل هذه الأزمة، فإن على واشنطن أن تدرك جيداً أن لجوءها إلى هذا الخيار سيكون بجميع المقاييس عملاً كارثياً على الولايات المتحدة ومصالحها، ليس فقط في المنطقة بل وعلى كل الساحة العالمية، بالنظر لما سيترتب عليه من فعل وردود أفعال من الطرفين لن يستطيع أي منهما أن يضبط السيطرة على مسار تصعيدها.

وفي هذا الصدد ينبغي أن يوضع في الاعتبار تصريح الرئيس الفرنسي جاك شيراك والذي قال فيه أن إيران حتى في حالة امتلاكها سلاح نووي فإنها لن تستخدمه ولا أن تردع به. فهذا التصريح من جانب الرئيس الفرنسي لم يكن ذلة لسان، ولكنه كان تعبيراً صادقاً عن قناعة دولية بأن إيران ستحصل في النهاية على سلاح نووي، فلماذا إذن لا يتعامل معها المجتمع الدولي من الآن في ضوء هذه الحقيقة، ويضع لها الضوابط اللازمة التي تمنع انحراف إيران أو استقلالها لقدراتها النووية في تعزيز نفوذها الإقليمي والدولي على حساب الآخرين، خاصة وأن طهران تدرك حقيقة الموازين العسكرية والنووية في المنطقة، بالنظر للقدرات النووية التي تمتلكها الولايات المتحدة في منطقة الخليج، وأيضاً لقدرات إسرائيل النووية المماثلة، وأن الميزان النووي والعسكري بهذه الصورة ليس في صالح إيران، ومن ثم فهي لن تستطيع أن تستخدم ما يمكن أن تملكه مستقبلاً من سلاح نووي، ولا حتى أن تهدد أو تردع به وخطورة الأمر في هذا الشأن أن بوش سيفعلها في النهاية بتوجيه ضربة عسكرية ضد إيران قبل انتهاء ولايته في عام ٢٠٠٨، وهو ما أكدته الكاتب الصحفي سيمور هيرش في محاضراته التي ألقاها بالجامعة الأمريكية بالقاهرة في ٢٤ فبراير الماضي، إذا لم يتم تسوية هذه الأزمة سياسياً - خصوصاً وأن مثل هذه التسوية قبلتها كوريا الشمالية - وهي أشد خطراً من الناحية النووية من إيران - فلماذا لا تقبل إيران بمثل هذه التسوية تجنباً لمزيد من العقوبات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية المضرة بالشعب الإيراني في المقام الأول قبل النظام الإيراني الحاكم؟ وتجنباً في المستقبل لمواجهة عسكرية لا يعلم سوى الله نتائجها الوخيمة على إيران وكل المنطقة.

رقم الإيداع : ٢٠٠٠/١١٨١٧
الترقيم الدولي : I.S.B.N 977 - 227 - 130 - 3



النشاط والأهداف

مركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام، يسعى إلى نشر الوعي العلمي بالقضايا الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأي العام بتلك القضايا، وترشيد الخطاب السياسي وعملية صنع القرار.

١- الدوريات

(أ) كراسات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩١ تتوجه أساساً إلى صانعي القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بالتحديات الاستراتيجية التي تواجه مصر والعالم العربي. وتصدر "كراسات استراتيجية" منذ يناير ١٩٩٥ باللغتين العربية والإنجليزية. ويرأس تحريرها د. أحمد إبراهيم محمود

(ب) ملف الأهرام الاستراتيجي

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بتقديم تحليلات متخصصة حول الشؤون الإقليمية، والتطورات الدولية والمحلية ذات الانعكاسات والأبعاد الاستراتيجية بالنسبة للمنطقة العربية والشرق الأوسط. ويحرره أ. هاني رسلان.

(ج) مختارات إسرائيلية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بالرؤى والتصورات والمواقف الإسرائيلية علي صعيدي الحكومة والمعارضة، وبالذات حول مجريات تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ومشكلاته ويرأس تحريرها د. عماد جاد.

(د) مختارات إيرانية

دورية شهرية تصدر منذ أغسطس ٢٠٠٠ تهدف إلى دراسة وتحليل التفاعلات الداخلية الإيرانية والعلاقات الإقليمية والدولية لإيران. ويرأس تحريرها د. محمد السعيد ادريس.

(هـ) قراءات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٦ تهتم بعرض القضايا الاستراتيجية الدولية والإقليمية من خلال اختيار أهم ما نشر عن تلك القضايا بمختلف اللغات وعرضه عرضاً دقيقاً وافياً باللغة العربية. وترأس تحريرها د. ألفت حسن أغا.

(و) أحوال مصرية

دورية ربع سنوية تصدر منذ صيف ١٩٩٨ تهدف إلى دراسة الواقع المصري بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويرأس تحريرها أ. مجدى صبحي

٢- التقارير

(أ) التقرير الاستراتيجي العربي

تقرير سنوي يصدره المركز منذ عام ١٩٨٦ يسعى إلى تقديم رؤية استراتيجية عربية ومصرية لتطورات النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي والمجتمع المصري. ويصدر التقرير أيضاً باللغة الإنجليزية بدءاً من عام ١٩٩٥ ويرأس تحريره أ. عبد الفتاح الجبالي

(ب) تقرير الحالة الدينية

يرمي إلى الكشف عن خريطة المؤسسات، والأشخاص والحركات والتفاعلات داخل شبكات الانتماءات الدينية والإسلامية والمسيحية بالأساس، بهدف استخلاص اتجاهات عامة حول أنماط التدين المصري بكافة أشكالها وتفاعلاتها ومؤسساتها. ويرأس تحريره أ. نبيل عبد الفتاح.

(ج) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية

تقرير صدر منذ عام ٢٠٠١ يعنى بتقديم دراسات تحليلية للقضايا الأكثر أهمية والتي من شأنها التأثير على مستقبل الاقتصاد العالمى والاقتصادات العربية والاقتصاد المصرى. ويحرره أ. احمد السيد النجار.

٣- الكتب

يصدر المركز سلسلة كتب تغطى موضوعات معرفية متعددة تعالج مختلف القضايا. ويرأس تحريرها أ. نبيل عبد الفتاح. كما يصدر المركز كتيبات عن المفاهيم والمؤسسات ضمن سلسلة "موسوعة الشباب السياسية". ويرأس تحريرها د. وحيد عبد المجيد.

٤- المركز علي شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

قام المركز بتأسيس صفحة خاصة به على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) باللغتين العربية والإنجليزية. وتتضمن الصفحة عرضاً لكافة إصدارات وأنشطة المركز. ويمكن الوصول إلى صفحة المركز عن طريق موقع الأهرام: <http://www.ahram.org.eg> بريد إلكترونى

acpss@ahram.org.eg

أسلوب الاشتراك أو شراء مطبوعات المركز

تطلب إصدارات المركز من مكتبات الأهرام ومراكز توزيع الأهرام، فضلاً عن إمكانية الاشتراك في الإصدارات الدورية للمركز عن طريق: إدارة اشتراكات الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية.

تليفون: ٥٧٠٤٥٦٥ - ٥٧٨٦٢٢٤ - ٥٧٨٦٠٣٧ - ٥٧٨٦١٠٠ فاكس: ٧٧٠٣٢٢٩ - ٥٧٨٦٨٣٣ - ٥٧٨٦٠٢٣

Email: acpss@ahram.org.eg